

٢٠٥



المخدرات والمجتمع

نظرة تكاملية

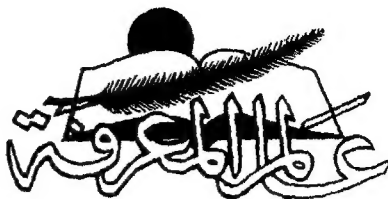
تأليف: د. مصطفى سويف

الهيئة العامة للغذاء والدواء المصرية - القاهرة



0096852

٢٠٥



سلسلة كتب ثقافية شهيرة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



362.29
س 9
م

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
المخدرات والمجتمع
نظرة تكاملية

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
362.29	رقم التصنيف
س 9	
٣٦١٧	رقم التسجيل

تأليف: د. مصطفى سويف

شعبان ١٤١٦ هـ - يناير / كانون ثان ١٩٩٦ م

المشرف العام:

د. سليمان العسكري

هيئة التحرير:

د. فؤاد زكريا /المستشار

د. خليفة الوقيان

د. سليمان البدر

د. سليمان الشطي

د. سهام الفريح

عبدالرزاق البصير

د. عبدالرزاق العدواني

د. فهد الثاقب

د. محمد الرميحي

سكرتيرة التحرير:

د. سحر الهنيدي

مؤسس السلسلة
أحمد مشاري العدواني
١٩٩٠-١٩٢٣

المراسلات:

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
فاكس: ٢٤٣١٢٢٩، ص. ب: ٢٣٩٩٦-الصفاء- الكويت 13100

المخدرات والمجتمع

نظرة تكاملية

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

الإهداء

إلى الذين يعملون، ولا يؤذي نفوسهم
ألا يعمل الآخرون.

(رحم الله طه حسين)

المحتويات

رقم
الصفحة

٩	تصدير:	...
	الفصل الأول:	المفاهيم الرئيسية في مجال
١١	المخدرات
	الفصل الثاني:	تاريخ موجز للمواد النفسية
٣١	المحدثة للإدمان
	الفصل الثالث:	منشأ التعاطي . . عوامل
٦٥	متعددة
	الفصل الرابع:	الاضطرابات النفسية المترتبة
٩٧	على التعاطي والإدمان
	الفصل الخامس:	المشكلات الاجتماعية الناجمة
١٥٧	عن التعاطي والإدمان
١٨٥	التصدي لمشكلة المخدرات
٢٣٩	العلم ملاذا ومسؤولية
٢٥٧	المراجع:	...

تصدير

يستند هذا الكتاب إلى خبرة تمتد لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً من الاهتمام المتصل بموضوع تعاطي المخدرات . وقد توزع هذا الاهتمام بين الاشتغال بالبحث العلمي ، والمشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية ، والعضوية الفاعلة في لجان هيئة الصحة العالمية ، وتقديم المشورة ذات الطابع العملي لمن يبداهم اتخاذ القرار داخل الوطن العربي وخارجه .

ولما كانت مشكلة تعاطي المخدرات بوجه خاص ، والمواد النفسية المؤثرة في المراكز العليا للجهاز العصبي بوجه عام ، لا غنى في معالجتها عن إسناد دور مهم للمواطنين خارج نطاق أهل الاختصاص ، ولما كان هذا الدور - شأنه شأن أي دور نتصدي لأدائه في حياتنا الاجتماعية - يزداد فاعلية بقدر ما يتزود به من المعرفة العلمية المناسبة ، فقد رأيت من واجبي أن أقدم هذا الكتاب لقراء العربية ، راجياً التوفيق في أن أسهم به في هذا السبيل . وقد أملى هذا المقصد عليّ كل قرار اتخذته وكل خطوة خطوتها في الطريق إلى إنجاز هذه المهمة ، بدءاً من وضع الخطة العامة للكتاب بحيث يعطي القارئ فكرة شاملة متكاملة عن مجموع الجوانب الرئيسية للموضوع ، ومروراً باختيار ما اخترت أن أقدمه للقارئ وما اخترت أن أعفيه منه ، وانتهاء بالصورة اللغوية التي اقتنعت بأنها المقال الذي يناسب المقام .

وبعد هذا وذاك لا يسع الكاتب إلا أن يرجو أن يكون قد أصاب قدرأ معقولاً من التوفيق في رأيه ومسعاها .

القاهرة في نوفمبر ١٩٩٥ .

الفصل الأول

المفاهيم الرئيسية في مجال المخدرات

مقدمة

لمن نوجه هذا الكتاب؟

المفاهيم والمصطلحات الرئيسية في الميدان

الإدمان

اللهفة

الاعتماد

الاعتماد النفسي

الاعتماد العضوي

احتمالات الاعتماد

المواد المحدثّة للاعتماد :

فئة الكحوليات

فئة الأمفيتامينات

فئة الباربيتورات

فئة القنبيات

الكوكايين

فئة المهلوسات

القات

فئة الأفيونيات

فئة المواد الطيارة
الطباق
البن والشاي (الكفايين)
التكيف العصبي
تسمم
تحمُّل
تحمُّل متعدٍ
انسحاب
تعاطي المواد النفسية
تعاط تجريبي (استكشافي)
تعاط متقطع (بالمناسبة)
التعاطي المنتظم
التعاطي المتعدد للمواد النفسية ، في مقابل التعاطي الأحادي
مادة نفسية
مخدر
الاعتماد المتعدي
الجرعة الزائدة
خمار
تعقيب على المصطلحات
الهدف من هذا الكتاب

مقدمة

تعاطي المخدرات موضوع ذو ماض وحاضر ومستقبل : أما الماضي فبعيد يصل إلى فجر الحياة الاجتماعية الإنسانية ، وأما الحاضر فمتسع يشمل العالم بأسره ، وأما المستقبل فأبعاده متجددة وليست محددة . فما من مجتمع ترامت إلينا سيرته عبر القرون أو عبر مستويات التغير الحضاري المتعددة إلا وجدنا بين سطور هذه السيرة ما ينبىء ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، عن التعامل مع مادة أو مواد محدثة لتغيرات بعينها في الحالة النفسية بوجه عام ، أو في الحالة العقلية بوجه خاص ، لدى المتعامل . تتراعى إلينا هذه السيرة عن الصين والهند ، ومصر ، وفارس ، واليونان القديمة (Aldrich 1972: National Commission 1972; Austin & Grieg 1980) . كما ترد إلينا عن العديد من المجتمعات البدائية أو الأقرب إلى البدائية ، مثل قبائل التوا Twa في رواندا (Codere 1973) ، وقبائل الزولو Zulu والسوازي Swazi والماكولولو Makololo واللوبا Luba والنيامويزي Nyamwezi ، وهي قبائل موزعة بين جنوب أفريقيا ومنابع النيل (بالقرب من بحيرة فيكتوريا) وحوض نهر الكونغو وتنزانيا . (Du Toif 1973) .

غير أن هذا الموضوع برز على هيئة مشكلة عصبية ، تحتل مكان الصدارة بين المشكلات الاجتماعية والصحية ، على الصعيد العالمي في تاريخ قريب (منذ منتصف الستينيات) (Wolesten home & Knight 1995) ، وتبلور الاهتمام بها في عدد من المجتمعات العربية بدءاً من منتصف السبعينيات^(١) ،

(١) نشير هنا إلى عدد من المؤتمرات توالى انعقادها في بعض الدول العربية في تلك الفترة . من هذا القبيل ، «المؤتمر العربي/ الدولي الأول للمسكرات والمخدرات» المنعقد في البحرين سنة ١٩٧٥ ، و «المؤتمر العربي/ الدولي الثالث للمسكرات والمخدرات» المنعقد في الخرطوم في ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

واستمرت قوة الدفع ، على الصعيد العالمي ، على ما هي عليه طوال الثمانينيات ومع بداية التسعينيات .

وقد واكب بروز المشكلة على الصعيد العالمي ظهور الكثير من المؤلفات باللغات الأجنبية «الإنجليزية بوجه خاص» ، بعضها موجّه إلى خاصة المتخصصين ، والبعض الآخر موجه إلى عامة القراء والمثقفين على اختلاف اهتماماتهم ومستوياتهم التعليمية والثقافية . وقد نشر معهد البحوث الصيدلانية التابع لجامعة المسيسيبي سنة ١٩٧٦ بيبليوجرافيا شارحة تضم ما نشر حول مادة القنب وحدها حتى تاريخ مثول البيبليوجرافيا للطبع فكان مجموع المدخلات فيها ٣٠٤٥ مدخلاً (ما بين كتاب ومقال) . ثم أتبع ذلك بنشر مجلد ثان للبيبليوجرافيا نفسها في سنة ١٩٨٢ فأضاف ٢٦٧٠ مدخلاً ، فأصبح المجموع حتى مثول المجلد الثاني للطبع ٥٧١٥ مدخلاً . (Waller et al. 1976, 1982) .

هذا عن مخدر واحد فقط ، هو القنب ، وحتى أوائل سنة ١٩٨٢ فقط . فإذا أضفنا بعد ذلك مجموع ما نشر حول هذا المخدر حتى نهاية سنة ١٩٩٤ ، وما نشر طوال الفترة نفسها عن المخدرات الأخرى وعن الكحوليات ، فبالإمكان أن نتصور أن المجموع يحصى بعشرات الآلاف من المؤلفات ذات الطابع العلمي الرصين . أما بالنسبة لما هو منشور باللغة العربية ، مما يدخل في فئة المؤلفات العلمية الرصينة فلا يزال المتاح محدوداً جداً لا تزيد مدخلاته على بضع عشرات . لذلك رأينا أن نسهم بتقديم الكتاب الراهن أداء لبعض واجبنا نحو المكتبة العربية .

لمن نوجه هذا الكتاب؟

لم نقصد بهذا الكتاب أن نوجه الخطاب إلى المتخصصين في أي فرع من فروع المعرفة العلمية التي تمس مشكلة تعاطي المخدرات ، ومن ثم فلن يكون الحديث فيه بأسلوبهم ، كما أنه لن يتطرق إلى كثير من الدقائق التي تثير

اهتمامهم . لكننا نتجه بالحديث إلى غير المتخصصين من القراء الذين يهمهم أن يتعرفوا الحدود بين الحقيقة والوهم في هذا المجال . إن مشكلة تعاطي المخدرات تثير الاهتمام لدى الكثيرين ، كلٌ من زاوية تفرضها عليه حياته بتشابكتها ، وعمله بمقتضياته : الآباء والأبناء ، المربون والتلاميذ ، الرجال والسيدات ، الإعلاميون ومتلقو رسائل الإعلام ، السياسيون والمواطنون غير المكرسين للاشتغال بالسياسة . كذلك فإن الموضوع يثير الاهتمام لدى بعض المتخصصين من زوايا النظر المغايرة لتخصصاتهم ، فكثير من الكيميائيين وعلماء النبات والأطباء البشريين والقانونيين يعرفون معلومات لها وزنها عن المخدرات ، كلٌ من زاوية تخصصه ، ولكن بما لا شك فيه أنهم جميعاً يهمهم أن يلموا بمعلومات أخرى تمس الموضوع من زاوية مغايرة لزاوية التخصص ، وخاصة ما كان من هذه المعلومات ماساً بالسلوك البشري ، فقد يرون أن يوظفوا هذه المعلومات في مجالات لم تكن تخطر لهم على بال ، من مجالات الحياة العامة والخاصة . هؤلاء جميعاً هم جمهور القراء الذين يخاطبهم الكتاب بمضمون المعلومات التي يقدمها ، وبالأسلوب الذي اخترناه ، راجين أن يكون أسلوباً وسطاً بين مقتضيات التخرج العلمي ومطالب سر الاستيعاب . ولنا من وراء ذلك كله هدفان ، أحدهما رئيسي وعام ، وهو أن نسهم بهذا الكتاب في تكوين رأي عام عربي مستنير في هذا الموضوع . والهدف الآخر ثانوي وخاص ، وهو أن يستفيد البعض فائدة عملية ملموسة إذا طلب هذه الفائدة بما يناسب واقع حياته ، وموقعه من حياة الآخرين .

المفاهيم والمصطلحات الرئيسية في الميدان

في مجالات الفكر العلمي والحديث العلمي تقوم المصطلحات بدور لا يختلف كثيراً عن الدور الذي تقوم به النقود في مجال الحياة الاقتصادية للمجتمع ، سواء من حيث الأبعاد الرئيسية لهذه الأدوار ، أو من حيث أهمية هذا الدور وتشابك أبعاده مع أبعاد العديد من مؤسسات الحياة الاجتماعية

بشكل بالغ الخطورة، فالمصطلحات هي الأداة الرئيسية للتعامل بين العلماء داخل المؤسسات العلمية، وهي كذلك أداة التعامل بين هؤلاء العلماء وسائر مؤسسات الحياة الاجتماعية وممثلها على اختلاف هذه المؤسسات وهؤلاء الممثلين. ويعتبر ميدان المخدرات (سواء فيما يتعلق بالتعاطي، أو فيما يتعلق بالاتجار) من أبلغ ميادين الفكر العلمي إفصاحاً عن هذه الحقيقة، فلا غنى للعلماء المعنيين (سواء انصرفت عنايتهم إلى البحث الأكاديمي الخالص، أو إلى البحث التطبيقي)، ولا للمتعاملين معهم (بشكل مباشر أو غير مباشر) من ممثلي مؤسسات المجتمع أياً كانت، عن ضبط المصطلحات المتعلقة بالمخدرات، حتى يضمن الجميع سلامة المهام التي يقومون بها سواء أكانت هذه المهام تشريعية، أو كانت قانونية شُرطية أو قانونية قضائية، وسواء أكانت طبية، أو كانت طبية نفسية، وقائية أو علاجية، أو كانت تعليمية، أو كانت تربوية بوجه عام، وللغرض أن يتأمل فيما يمكن أن يترتب من اضطراب متعدد الأبعاد في كثير من المهام الاجتماعية الخطيرة على الإيهام أو انعدام الدقة في تحديد مصطلح «المادة المخدرة»، أو مصطلح «المادة المحدثّة للإدمان»، أي اضطراب يحدث في مناسط الحياة الاجتماعية، القانونية منها والطبية، بوجه خاص!! من أجل ذلك يجب أن يُنظر إلى المصطلحات في العلم كما يُنظر إلى النقود في الاقتصاد، فتحديد القيمة التبادلية في الحالتين مسألة بالغة الأهمية لكي تستقيم حياة العلم والمستفيدين منه، ولكي يستقيم النشاط الاقتصادي ويأمن القائمون به أو عليه مغبّة الفوضى. (سويف ١٩٥٤).

ويستخدم الكتّاب في هذا المجال كلمتين، إحداهما «المصطلحات»^(١)، والأخرى «المفاهيم»^(٢)، وتشير كلمة المفاهيم «ومفرداتها مفهوم» إلى المضمون التصوري للمصطلح، أي المعنى أو مجموعة المعاني التي يشير إليها المصطلح.

Terms, Terminology (١)

Concepts (٢)

أما المصطلح نفسه فهو الوعاء اللفظي الذي يجمع بين هذه المعاني، ومن هنا يبدو بوضوح أن الكلمتين ليستا مترادفتين، ومع ذلك فهما متلازمتان.

وفي الفقرة التالية من هذا الفصل سنقدم للقارئ عددا من المصطلحات المهمة التي يسود استخدامها في ميدان الحديث العلمي عن المخدرات، وسنقدم التعريفات العلمية لهذه المصطلحات بالصورة التي استقرت عليها هذه التعريفات في الوقت الحاضر بين أهل الاختصاص^(١). والهدف من هذا الجزء هو أن نوفر لحديثنا في هذا الكتاب أكبر قدر من الوضوح بدءاً من فاتحة هذا الحديث. ولا يعنى ذلك أننا سنقدم في هذا الجزء المبكر جميع المصطلحات التي تضمن لنا الاسترسال في الحديث بعد ذلك دون عثرات، ولكننا سنقتصر على تقديم ما نرى أنها مجموعة المصطلحات الرئيسية في الميدان، أي المصطلحات التي لا يستغني حديث المخدرات عنها. أما غيرها من المصطلحات الأقل شأنًا فسوف نقدم تعريف كل منها في حينه.

وفيما يلي المصطلحات الرئيسية وتعريفاتها:

١ - الإدمان Addiction

إدمان المخدرات أو الكحوليات. ويقصد به التعاطي المتكرر لمادة نفسية*، أو لمواد نفسية، لدرجة أن المتعاطي (ويقال المدمن) يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي، كما يكشف عن عجز أو رفض للانقطاع، أو لتعديل تعاطيه، وكثيراً ما تظهر عليه أعراض الانسحاب* إذا ما انقطع عن التعاطي. وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى استبعاد أي نشاط آخر. ومن أهم أبعاد الإدمان ما يأتي:

(أ) ميل إلى زيادة جرعة المادة المتعاطاة وهو ما يعرف بالتحمل*.

(١) نعتمد في هذا الصدد على ثلاثة مصادر رئيسية، صدرت جميعها عن هيئة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

* في حدود هذا الفصل، نشير بهذه العلامة* إلى أننا هنا بصدد مصطلح سيأتي ذكره تفصيلاً.

(ب) واعتداد له مظاهر فيزيولوجية واضحة .

(ج) حالة تسمم* عابرة أو مزمنة .

(د) رغبة قهرية قد ترغم المدمن على محاولة الحصول على المادة النفسية المطلوبة بأية وسيلة .

(هـ) تأثير مدمر على الفرد والمجتمع .

وقد استمرت المحاولات منذ العشرينات المبكرة وحتى أوائل الستينيات لإقرار التمييز بين الإدمان والتعود^(١) باعتبار أن التعود صورة من التكيف النفسي أقل شدة من الإدمان . ولكن في أوائل الستينيات أوصت هيئة الصحة العالمية بإسقاط المصطلحين : الإدمان ، والتعود ، على أن يحل محلها معاً مصطلح جديد هو الاعتماد* .

٢ - اللهفة Craving

رغبة قوية في الحصول على آثار مخدر أو مشروب كحولي ، واللهفة بعض الخصائص الوسواسية ، فهي لا تفتأ تراود فكر المدمن ، وتكون غالباً مصحوبة بمشاعر سيئة . (Arif & Westermeyer 1988,p.308) .

٣ - الاعتداد Dependence

حالة نفسية ، وأحياناً تكون عضوية كذلك ، تنتج عن التفاعل بين كائن حي ومادة نفسية* : وتتسم هذه الحالة بصدور استجابات أو سلوكيات تحتوي دائماً على عنصر الرغبة القاهرة في أن يتعاطى الكائن مادة نفسية معينة على أساس مستمر أو دوري (أي من حين لآخر) وذلك لكي يخبر الكائن آثارها النفسية ، وأحياناً لكي يتحاشى المتاعب المترتبة على افتقادها . وقد يصحبها تحمُّل* أو لا يصحبها . كما أن الشخص قد

Habituatio (١)

يعتمد على مادة واحدة أو أكثر. (Kramer & Cameron 1975,p.13) وتستخدم أحياناً عبارة «زملة أعراض الاعتماد» باعتبارها واحدة من فئات التشخيص السيكياتري (أي الطب النفسي) لمجموعة من الاضطرابات المصاحبة لتعاطي المواد النفسية، وقد ورد ذكرها في التصنيف الصادر عن هيئة الصحة العالمية للاضطرابات النفسية والسلوكية، المعروف باسم ICD - 10. (WHO Dictionary 1988; Eddy et al. 1965).

٤ - الاعتماد النفسي *Psychic dependence*

موقف يوجد فيه شعور بالرضا مع دافع نفسي يتطلب التعاطي المستمر أو الدوري لمادة نفسية* بعينها لاستثارة المتعة أو لتحاشي المتاعب. وتعتبر هذه الحالة النفسية هي أقوى العوامل التي ينطوي عليها التسمم المزمن بالمواد النفسية. وفي بعض هذا المواد تكون هذه الحالة هي العامل الأوحيد الذي ينطوي عليه الموقف. (Kramer & Cameron 1975, p.15) و (Seever 1973).

٥ - الاعتماد العضوي *Physical dependence*

حالة تكيفية عضوية تكشف عن نفسها بظهور اضطرابات عضوية شديدة في حالة انقطاع وجود مادة نفسية* معينة أو في حالة معاكسة تأثيرها نتيجة لتناول الشخص أو الكائن عقارا مضادا^(١). وتتكون الاضطرابات المشار إليها (وتسمى أعراض الانسحاب*) من مجموعة من الأعراض^(٢) والعلامات^(٣) ذات الطبيعة العضوية والنفسية التي تخص بها كل فئة من المواد النفسية دون غيرها. ويمكن التخلص من هذه الأعراض والعلامات بعودة الشخص أو الكائن إلى تناول المادة النفسية ذاتها أو مادة أخرى ذات تأثير فارماكولوجي مماثل داخل الفئة نفسها التي

(١) Antagonist

(٢) Symptoms وهي الجوانب الذاتية من الاضطراب.

(٣) Signs وهي الجوانب الموضوعية من الاضطراب.

تتبعى إليها المادة النفسية الأصلية . ويعتبر الاعتماء العضوي عاملاً قوياً في دعم الاعتماء النفسي وتأثيره في الاستمرار في تعاطي المادة النفسية أو في الانتكاس إلى تعاطيها بعد محاولات الانسحاب . (Kramer & Cameron 1975,p.15) .

٦ - إمكانية الاعتماء (أو الإمكانية الاعتمادية)

Dependence potential

الخصائص التي تتوافر في أبة مادة نفسية ، بناء على ما لها من تأثير فارماكولوجي على عدد من الوظائف النفسية أو العضوية ، وبمقتضاها يرتفع احتمال الاعتماء على هذه المادة . وتتحدد إمكانية الاعتمادية للمادة بناء على خصائصها الفارماكولوجية التي يمكن قياسها بإجراءات محددة على الحيوان والإنسان . (WHO Dictionary 1988) .

٧ - احتمالات الاعتماء Dependence liability

احتمال أن تحدث مادة نفسية اعتماءاً لدى الحيوان والإنسان . وعند تقدير احتمالات الاعتماء لأية مادة نفسية نأخذ في اعتبارنا إمكانية الاعتمادية* لهذه المادة مضافاً إليها عدد من العوامل غير الفارماكولوجية في الفرد والمجتمع مما يساعد على الاعتماء ، مثل الثمن الذي يتكلفه الفرد ، ومدى توافر هذه المادة ، والعادات الاجتماعية السائدة . (المرجع السابق) .

٨ - المواد المحدثّة للاعتماء Dependence producing drugs

مواد تتوافر فيها القدرة على التفاعل مع الكائن الحي فتحدث حالة اعتماء نفسي أو عضوي أو كليهما معاً . وقد تناول هذه المادة النفسية* في سياق طبي أو غير طبي دون أن يترتب على ذلك بالضرورة حدوث الاعتماء . ولكن بمجرد نشوء حالة اعتماء فسوف تختلف خصائصها باختلاف فئة المادة النفسية المعنية . فبعض المواد بما في ذلك المادة الموجودة في القهوة والشاي . كفيلة بأن

تحدث اعتياداً بمعنى عام أو متسع جداً. ومثل هذه الحالة ليست ضارة بالضرورة. ولكن هناك فئات أخرى من المواد، التي تؤثر في الجهاز العصبي المركزي تأثيراً منشطاً ومرتبطة، أو تحدث اضطرابات في الإدراك، أو في المزاج، أو في التفكير، أو في الحركة، ويُعرف عن هذه المواد عموماً أنها إذا استخدمت في سياق بعينه فإنها تكون كفيلة بإحداث مشكلات ذات طبيعة فردية وعامة في آن معا. هذه الفئات من المواد من شأنها أن تحدث أقداراً كبيرة من الاعتماد. وفيما يلي حصر بفئات هذه المواد:

- فئة الكحوليات: وتشمل جميع المشروبات الكحولية.

- فئة الأمفيتامينات: مثل الأمفيتامين، والدكسامفيتامين، والميتامفيتامين، والميثايلفينيديت، والفينميترازين.

- فئة الباربيتورات: مثل الباربيتورات (خاصة ذات التأثير قصير المدى ومتوسط المدى)، ومواد أخرى ذات تأثير مهدئ مثل الكلورديازيبوكسايد (وهو المعروف بالليبريوم)، والديازيبام (وهو الفاليوم)، والميروباميت (ويعرف باسم ميلتون) والميتاكوالون.

- فئة القنبيات: مثل مستحضرات القنب، بما في ذلك الماريوانا (كما هو معروف في الغرب)، والبانج والجانجا والكاراس (كما هو معروف في الهند) والكيف (كما هو معروف في الشمال الأفريقي)، والحشيش (كما هو معروف في مصر).

- فئة الكوكايين: وتشمل الكوكايين، وأوراق الكوكا، والكراك.

- فئة المهلوسات (أي محدثات الهلاوس)^(١): مثل الليسيرجايد (المعروف باسم LSD)، والميسكالين، والسايكوسيين.

- فئة القات.

(١) الهلاوس جمع هلوسة، والهلوسة إدراك حسي لا يقابله منه حسي ملائم. والهلوسة قد تكون بصرية أو سمعية أو شمعية أو ذوقية أو لمسية. (Goodwin 1989)

- فئة الأفيونيات (أو المورفينيات): مثل الأفيون، والمورفين، والهيريون، والكوداين، وبعض العقاقير المخلّقة ذات الآثار الشبيهة بآثار المورفين الميثادون والبيثيدين

- فئة المواد الطيارة (الاستنشاقية): مثل الأسيتون، والجازولين، وبعض المواد المستخدمة في التخدير مثل الإثير، والكلوروفورم. (Kramer & Cameron 1975. p.14)

- فئة الطباقي (النيكوتين).

- فئة البن والشاي (الكفاين).

٩ - التكيف العصبي Neuroadaptation

مجموع التغيرات العصبية المصاحبة لكل من التحمل* وظهور أعراض الانسحاب*. وفي بعض الحالات تكون هذه التغيرات مزعجة جداً كما في حالة الأفيونيات. ومن الممكن أن ينشأ «التكيف العصبي» دون أن نلاحظ معه أي مظاهر معرفية أو سلوكية. مثال ذلك أن بعض مرضى الجراحات ممن يعطون مواد أفيونية لتخفيف الألم Intoxication هؤلاء يمكن أن تظهر عليهم أعراض الانسحاب دون أن يصحب ذلك أية رغبة لديهم لمواصلة تعاطي المواد الأفيونية. (WHO Dictionary 1988).

١٠ - تسمم Intoxication

حالة تعقب تعاطي إحدى المواد النفسية* وتنطوي على اضطرابات في مستوى الشعور، والتعرف، والإدراك، والوجدان أو السلوك بوجه عام، وربما شملت كذلك وظائف واستجابات سيكوفيزيولوجية. وترتبط هذه الاضطرابات ارتباطاً مباشراً بالآثار الفارماكولوجية الحادة للمادة النفسية المتعاطاة، ثم تتلاشى بمرور الوقت ويبرأ الشخص منها تماماً، إلا إذا كانت بعض الأنسجة قد أصيبت أو ظهرت مضاعفات أخرى. يحدث هذا أحياناً

على أثر شرب الكحوليات (فتحدث حيثئذ عن تسمم كحولي)، كما يحدث عقب تعاطي أية مادة نفسية . وتتجمع مظاهر التسمم بالتدريج . ويتأثر التعبير السلوكي عنها بالتوقعات الشخصية والحضارية الشائعة (في رقعة حضارية معينة) حول الآثار التي يمكن أن تترتب على تعاطي مادة نفسية بعينها . وتتوقف طبيعة المضاعفات التي تنتج عن التسمم على طبيعة المادة المتعاطاة وأسلوب التعاطي . (WHO Dictionary 1988) .

١١- تحمل Tolerance

تغيرٌ عضوي (فيزيولوجي) يتجه نحو زيادة جرعة مادة محدثة للإدمان بهدف الحصول على نفس الأثر الذي أمكن تحصيله من قبل بجرعة أقل . (Arif & Westermeyer 1988) . ويمكن أن يحدث التحمل بفعل عوامل فيزيولوجية أو عوامل نفسية اجتماعية . وقد يكون التحمل عضوياً ، أو سلوكياً . والتحمل العضوي (الفيزيولوجي) عبارة عن تغير في الخلايا المستقبلية بحيث يتضاءل أثر جرعة المادة المتعاطاة حتى مع بقاء هذه الخلايا معرضة لنفس تركيز المادة . ويُقصد بالتحمل السلوكي تغير في تأثير المادة المتعاطاة ينجم عن تغير في بعض قيود البيئة . ويُشار بالتحمل العكسي^(١) إلى تغير يصحبه زيادة الاستجابة لنفس الجرعة من المادة المتعاطاة . (WHO Dictionary 1988) .

- تحمل متعدي Cross - tolerance

يُشار بالتحمل المتعدي إلى انتقال أثر التحمل من المادة المتعاطاة أصلاً إلى مواد نفسية أخرى من الفئة نفسها أو من فئة قريبة .

مثال ذلك أن التحمل الذي ينشأ مع تعاطي الهيروين يمتد أثره ليشمل المورفين والعكس . كما أن التحمل الذي ينشأ مع شرب الكحوليات لا يلبث أن يصبح تحملاً متعدياً نحو فئة الباربيتورات) . (Kramer & Cameron 1975. p. 16) .

(١) Reverse Tolerance

١٢ - انسحاب Withdrawal

مجموعة من الأعراض تختلف في بعض مفرداتها وفي شدتها تحدث للفرد على أثر الانقطاع المفاجيء عن تعاطي مادة نفسية معينة، أو تخفيف جرعتها، بشرط أن يكون تعاطي هذه المادة قد تكرر كثيراً واستمر هذا التكرار لفترات طويلة و/ أو بجرعات كبيرة.

وقد تأتي هذه الأعراض مصحوبة بعلامات على الاضطراب الفيزيولوجي . وتعتبر حالة الانسحاب دليلاً على أنه كانت هناك حالة اعتماد . كما أن حالة الانسحاب تستخدم للتعريف السيكونوفارماكولوجي الضيق بمعنى الاعتماد . ويتوقف منشأ الانسحاب ودوامه على نوع المادة المتعاطاة وجرعتها قبل الانقطاع أو قبل تخفيض هذه الجرعة مباشرة . ويمكن القول إن مظاهر الانسحاب عكس مظاهر التسمم الحاد . (WHO Dictionary 1988) .

ويحتوي تصنيف الاضطرابات النفسية والسلوكية «ICD10» الصادر عن هيئة الصحة العالمية (تحت مادة «حالة انسحاب») على تنبيه إلى أن كثيراً من أعراض الانسحاب يمكن أن تنشأ نتيجة لاضطرابات سيكياترية لا علاقة لها بتعاطي المواد النفسية ، مثل القلق ، والحالات الاكتئابية وهو ما يستوجب حرصاً خاصاً من القائم على التشخيص أو العلاج . (WHO ICD10, 1992) .

١٣ - تعاطي المواد النفسية * Drug abuse

يشيع بين كثير من الكتاب العرب أن يستخدموا في هذا الصدد تعبير «سوء استعمال المخدرات»، وهذه العبارة ترجمة حرفية للكلمة الإنجليزية abuse . ومع ذلك فاللغة العربية تغنيانا عن ذلك . فقد ورد في «لسان العرب» لابن منظور ما نصّه : «والتعاطي تناول ما لا يحق ولا يجوز تناوله» . وبناء على ذلك نقول تناول فلان الدواء ، ولكنه تعاطى المخدر .

ويشار بالمصطلح إلى التناول المتكرر لمادة نفسية* بحيث تؤدي آثارها إلى الإضرار بمتعاطيها، أو ينجم الضرر عن النتائج الاجتماعية أو الاقتصادية المترتبة على التعاطي . (WHO Dictionary 1988) .

ولا يستتبع التعاطي بالضرورة نشوء الاعتماد أو التحمل .

١٤ - تعاطٍ تجريبي (أو استكشافي)

Experimental use or abuse

عملية تعاطي المواد النفسية، في أول عهد التعاطي بها، وهو بعد في مرحلة تجريبيها لاستكشاف أحواله معها، حتى يرتب على ذلك الاستمرار في تعاطيها، أو الانقطاع عن التعاطي .

١٥ - تعاطٍ متقطع (أو بالمناسبة) Occasional use

عملية تعاطي المواد النفسية كلما حانت مناسبة اجتماعية تدعو إلى ذلك، من هذا القبيل المناسبات الاجتماعية السعيدة، كالحفلات والأفراح، وتختلف هذه العملية في ارتفاعها باختلاف البيئات الحضارية العريضة، كما تختلف باختلاف الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتعاطي . ويشير التعاطي المتقطع إلى مرحلة متقدمة (عن مرحلة التعاطي التجريبي) في ارتباط المتعاطي بالتعاطي .

١٦ - التعاطي المنتظم Regular use

عملية التعاطي المتواصل لمادة نفسية بعينها على فترات منتظمة، يجري توقيتها بحسب إيقاع داخلي (سيكوفيزيولوجي) لا على حسب مناسبات خارجية (اجتماعية) . وتعتبر هذه العملية مرحلة متقدمة (عن مرحلة التعاطي بالمناسبة) في تعلق المتعاطي بالتعاطي .

١٧ - التعاطي المتعدد للمواد النفسية Multiple drug use

يشار بهذا المصطلح إلى تعاطي المتعاطي عددا من المواد النفسية، بدلا من الاقتصاد على مادة واحدة. وقد يتعاطى هذه المواد المتعددة معا في وقت واحد، وقد تكون الإشارة إلى انتقاله من مادة إلى مادة أخرى عبر فترة زمنية محددة.

١٨ - مادة نفسية Psychoactive drug

أي مادة إذا تناولها الإنسان أو الحيوان أثرت في نشاط المراكز العصبية العليا، أو ما اصطلحنا على أن نسميه (في حالة الإنسان) بالعمليات النفسية. وقد يكون تأثير هذه المادة في اتجاه التنشيط^(١)، وقد يكون في اتجاه التخميد^(٢)، وقد يكون في اتجاه إحداث بعض الهلاوس^(٣). ويستخدم أيضاً بالمعنى نفسه مصطلح إنجليزي آخر غير المصطلح الوارد في صدر هذه الفقرة وهو Psychotropic substance.

ويفضل بعض الكتاب الإنجليز والأمريكيين تخصيص المصطلح الأخير للمواد النفسية الدوائية أي التي تصنع أصلا لتكون بمنزلة أدوية للاضطرابات النفسية على أن يعامل المصطلح الأول كاسم لفئة عامة تشمل الأدوية وغير الأدوية من المواد التي تؤثر في العمليات النفسية.

١٩ - مخدر Narcotic

يشار بهذا المصطلح إلى معان متعددة ومتداخلة بدرجة تدخل الغموض والإبهام أحيانا على المقصود منه في هذا النص أو ذاك. لذلك يتحرج كثير من أهل الاختصاص الآن في استخدامه إلا في أضيق الحدود. ويكون ذلك فقط عند الإشارة إلى مجموعة المواد النفسية المحرمة قانوناً والواردة على سبيل الحصر في الاتفاقية الدولية المعروفة باسم

(١) Stimulation

(٢) Sedation

(٣) Hallucinogenic

«الاتفاقية الوحيدة بشأن الجواهر المخدرة، لسنة ١٩٦١»* (U.N.1961). أما عن هذه المواد فهي القنّب ومشتقاته، والأفيون ومشتقاته، و(شجرة) الكوكا ومشتقاتها. وعلى أية حال فقد أسقط هذا المصطلح من نظام تصنيف الاضطرابات النفسية الصادر عن هيئة الصحة العالمية في أحدث مراجعاته، وهو المعروف باسم «ICD10»، بينما استخدم مصطلح «المواد النفسية».

٢٠ - الاعتماد المتعدي Cross - dependence

هذا مصطلح فارماكولوجي يستخدم للإشارة إلى إمكانية أن تحل مادة نفسية محل مادة نفسية أخرى محدثة للاعتماد، ويكون ذلك بأن تمنع هذه المادة الجديدة ظهور الأعراض الانسحابية التي تترتب على التوقف عن تعاطي المادة السابقة عليها. مثال ذلك أنه إذا نشأ الاعتماد لدى شخص على أحد الملطّقات من فئة البنزوديازيبين وتوقف عن تعاطيه فإنه يكون على استعداد عالٍ لظهور الاعتماد لديه على أي ملطّف آخر من الفئة نفسها.

٢١ - الجرعة الزائدة Overdose

ينطوي هذا المصطلح على إقرار بوجود جرعة مقنّنة^(١)، وهي الجرعة التي اعتاد المتعاطي المستمر (سواء كان الاستمرار منتظماً أو متقطعاً) أن يتعاطاها من أية مادة نفسية للحصول على النشوة الخاصة بهذه المادة. فإذا زادت الجرعة عن ذلك (لسبب ما) في إحدى مرات التعاطي فإنها تحدث آثاراً معاكسة حادة^(٢)، وتكون هذه الآثار عضوية أو نفسية. وتكون هذه الآثار غالباً مؤقتة ثم تزول تلقائياً، لكنها قد تحتاج إلى قدر من الرعاية الطبية. وفي بعض

* «Single Convention on Narcotic Drugs, 1961), New York: U.N. 1961.»

(١) Standardized Dose

(٢) Acute Adverse Effects (انظر في هذا الصدد مصطلح «تسمم» المذكور من قبل).

الحالات قد تصل شدة هذه الآثار بالمتعاطي إلى الموت . وفي معظم الحالات يحدث الإقدام على تعاطي الجرعة الزائدة بمحض المصادفة، أو نتيجة لظروف خاصة لا تُفهم إلا من خلال النظر في جزئيات حياة المتعاطي . وفي بعض الحالات تؤخذ الجرعة الزائدة بقصد الانتحار . والمتحرون بهذا الأسلوب يقصدون عادة إلى تناول جرعات زائدة من مواد نفسية مشروعة (كالأدوية النفسية) لا من المواد غير المشروعة . (WHO Dictionary 1988) .

٢٢ - مخار^(١) Hangover

حالة تطرأ بعد انقشاع حالة التسمم الكحولي الناتج عن تعاطي جرعة زائدة من مشروب كحولي . تتسم بعدد من العلامات الفيزيولوجية منها التعب، والصداع، والغثاس، والعطس، وبعض الاضطرابات المعوية، والغثاس، والقيء، والأرق، ورعشة خفيفة في اليدين، وتغير في مستوى الضغط بالانخفاض أو بالارتفاع . كما تنطوي هذه الحالة على عدد من الأعراض السيكلولوجية منها القلق الحاد، والشعور بالذنب، مع قدر من الاكتئاب . وتستمر حالة الدوخة هذه لمدة ٣٦ ساعة تقريبا حتى يكون الجسم قد تخلص تماما من كل أثر للكحول .

تعقيب على المصطلحات :

قصدها بهذه المصطلحات أن يستقيم المعنى الذي نريد أن ننقله إلى القارئ في ثنايا خطابنا . والنقطة الجوهرية في هذا الصدد هي أن المفردات كما نستخدمها في هذا المجال الذي نحن بصددده هي نفسها مفردات اللغة التي نستخدمها في حياتنا اليومية . غير أن استخدام هذه المفردات في الحياة اليومية يكون مختلطا بكثير من الشوائب (نتيجة لعوامل ذاتية وعوامل حضارية

(١) جاء في لسان العرب مانصه : «وقيل مُخَرَّبُها ومُخَارِبُها ما أصابك من ألمها وصداعها وأذاها . . . وقيل المَخَارِبُ بقية السكر . . .» .

متعددة ومتداخلة) مما يؤدي إلى أقدار متفاوتة من غموض المعاني وإبهامها . ولما كان غموض المعاني وإبهامها أمراً غير مقبول وغير صحي في مجالات البحث العلمي لأنه يسيء إلى التفاهم بين العلماء ، بينما التفاهم بينهم شرط ضروري لتعاونهم في النهوض بنشاطاتهم العلمية ، لذلك يحرص العلماء دائماً على التحديد الدقيق للمقصود بالألفاظ التي يستخدمونها ، كما أوضحنا من قبل . وتزداد عنايتهم بصفة خاصة بنخبة بعينها من الألفاظ هي التي يسمونها المصطلحات ، وذلك للدور المحوري الذي تؤديه في إقامة البناء الفكري الذي يشيدونه (في شكل نظريات ، وفروض ، ومسلمات . . إلخ) . وتتبلور هذه العناية في نهاية الأمر في وضع قواميس خاصة بكل علم ، فهناك قواميس خاصة بالعلوم الطبيعية ، وقواميس خاصة بالعلوم البيولوجية ، وأخرى خاصة بالعلوم السلوكية . . إلخ . وتقوم هذه القواميس بدور الدستور المنظم لعمليات التفاعل داخل هذا العلم أو ذاك . من هذا المنطلق يجد العلماء أنه لا بد لهم من نقل جزء من القاموس الخاص بعلمهم إلى القارئ ، حتى ولو لم يكن من أهل الاختصاص ، وذلك لتنبيهه إلى أنهم يستخدمون هذه «الألفاظ المصطلحية» بمعان محددة تختلف قليلاً أو كثيراً عن المعاني التي تحوم حولها في الاستعمال المعتاد في الحياة اليومية . فإذا أراد القارئ أن يدرك بالضبط ما يعنونه بهذا «اللفظ المصطلحي» أو ذاك فعليه أن يتقيد بما يضعون له من معنى دون زيادة أو نقصان ، وهو ما سيمكن القارئ في نهاية المطاف من متابعة فروض هؤلاء العلماء ونظرياتهم . . . إلخ . في هذا الإطار قدّمنا في هذا الفصل هذه المجموعة المحدودة من الألفاظ المصطلحية ، وهي تمثل الحد الأدنى من المصطلحات الأساسية التي لا يستقيم الحديث العلمي في موضوع المخدرات دون معرفتها والالتزام بتعريفاتها . وهذا لا يعني طبعاً أننا لن نورد في ثنايا الحديث بعد ذلك مصطلحات أخرى ، فالواقع أننا سوف نضطر إلى إيراد مصطلحات أخرى كثيرة ، ولكنها ستكون مصطلحات ثانوية إذا قورنت بالاثنتين والعشرين مصطلحاً التي أوردناها من حيث أهمية الدور الذي تقوم

به في نقل ما نريد من معان إلى القارئ نقلاً منضبطاً يمكن من الخروج من الكتاب بحصيلة فكرية متسقة ومتكاملة . وسوف نبادر في كل حالة نورد فيها مصطلحاً جديداً بتقديم المعنى المقصود به .

الهدف من الكتاب :

وأخيراً، فإن هذا الكتاب يستهدف هدفاً رئيساً، هو تكوين رأي عام مستنير، مواكب للمنظور العلمي الحديث، حول موضوع تعاطي المخدرات . وهذا الهدف نفسه ليس مقصوداً لذاته، ولكنه مقصود لغايات محدّدة بعينها من ورائه، في مقدمتها تحصين القارئ (ومن خلاله كل من تشعّ عليه المعرفة التي يحصلها) ضد كتابات المبالغة والتهويل التي تشيع لدينا في هذا الموضوع، أو كتابات الاستخفاف والتهوين التي تشيع في الغرب وينقلها عنه بعض مواطنينا . وغاية أخرى كذلك مستهدفة من وراء غايتنا الرئيسية هي إعانة قطاعات عريضة نسبياً من بين المواطنين العاديين على القيام بأدوار فعّالة في التصدي لموضوع التعاطي وعلاج مشكلاته الاجتماعية والصحية . ذلك أن تعاطي المخدرات ليس بالمشكلة التي تترك تماماً للمتخصصين يعالجونها وحدهم، فهي مشكلة مركّبة متعددة المكونات، فلا هي طبية بحتة، ولا هي نفسية خالصة، ولا هي مشكلة اجتماعية من أولها إلى آخرها، ولا هي أمنية فقط، ولا قانونية فحسب، ولا اقتصادية تماماً، ولا أخلاقية تربوية من أولها إلى آخرها، بل هي كل هذا وأكثر من هذا . لذلك لا يمكن عقلاً ولا واقعاً أن يتصدى تخصص واحد لاحتوائها أو التغلب عليها، بل لابد في هذا الصدد من تآزر الجميع . ولا نعني بذلك جميع التخصصات فحسب، ولكن هذه التخصصات ومن ورائها الشرائح العريضة للمجتمع . في هذا الصدد لا تكفي التخصصات، ولا الهيئات الحكومية للقيام بالمهمة، ولكن لابد، إضافة إلى ذلك، من أدوار تقوم بها الأسرة إلى جانب ما يمكن ابتكاره من صيغ لجمعيات أو تنظيمات اجتماعية غير حكومية .

الفصل الثاني

تاريخ موجز للمواد النفسية المحدثّة للاعتماد

مقدمة

الكحوليات

الأفيون ومشتقاته

القنب

الكوكايين

القات

المهلوسات

الباربيتورات

الأمفيتامينات

الطباق

البن والشاي (الكفايين)

المواد الطيارة (أو المذيبات العضوية)

تعقيب

مقدمة

نعرض في هذا الفصل تاريخاً موجزاً للمواد النفسية . والهدف الأساسي من هذا العرض هو الكشف عن الجذور العميقة لهذه المواد وما يتعلق بها من ممارسات في وجدان الإنسان الحديث ، وبالتالي إلقاء مزيد من الضوء على حقيقة المقاومة التي تلقاها كثير من الدعوات والإجراءات الحديثة الهادفة إلى التقليل الشديد لاستخدام بعض هذه المواد في حياة الإنسان المعاصر، والقضاء نهائياً على التعلق باستخدام بعضها الآخر . ولما كنا نقصد بهذا العرض التاريخي الارتفاع بكفاءة تعاملنا مع حاضري هذه المواد النفسية في حياتنا المعاصرة فسيكون هذا العرض موجزاً نقتصر فيه على ما نتوسم أن يخدم الغرض المستهدف ، ونترك ما خلا ذلك من تفصيلات تاريخية قد تكون شائقة ولكنها لا تنسجم وتوجهنا الأساسي في هذا الفصل .

الكحوليات :

تشير المراجع التاريخية الموثوق بها إلى أن الكحوليات تعتبر من أقدم المواد النفسية التي تعاطاها الإنسان إن لم تكن أقدمها على الإطلاق ، وتعتبر الصين من أسبق المجتمعات إلى معرفتها وتصنيعها منذ عصور ما قبل التاريخ . فقد عرف الصينيون القدماء عدداً من عمليات التخمير^(١) الطبيعية لأنواع مختلفة من الطعام منذ تلك العصور الضاربة في القدم . ومن ثم عرفوا الطريق إلى تصنيع أنواع مختلفة من هذه المشروبات التي كانوا يطلقون عليها جميعاً كلمة «جيو» Jiu ، وهي كلمة يترجمها أهل الاختصاص بالنبيذ^(٢) أو الأنبذة ،

(١) Fermentation

(٢) Wine

فكان هناك النبيذ الأصفر وهو مصنوع من تخمير الأرز، وكان هناك نبيذ البيرة، وكان هناك أيضاً النبيذ الأبيض وهو نوع مقطر^(١). ويبدو أن النبيذ الأصفر هو أقدم أنواع الأنبذة التي صُنعت في الصين. وكان هو نفسه أنواعاً متنوعة تختلف باختلاف نوع الأرز الذي يصنع منه.

ثم عرف الصينيون طريقهم إلى صنع النبيذ الأبيض (المقطر) من أنواع معينة من البطاطس والخنطة وبعض الجذور النباتية التي تحتوي على النشا. أما نبيذ العنب فقد استوردوا صناعته مع أول اتصال بينهم وبين الغرب، حدث ذلك حوالي سنة ٢٠٠ ق.م. أيام أسرة هان التي أرسلت أول بعثة دبلوماسية للاتصال بالإمبراطورية الرومانية. وقد ساعدت معرفة نبيذ العنب على ابتكار مزيد من الطرق لصناعة الأنبذة من سائر الفواكه كالفتحاح والكمشري والبرتقال... إلخ. وارتبط هذا كله بنشوء وارتقاء ثقافة خاصة بالقواعد الاجتماعية التي يلزم مراعاتها مع شرب الأنبذة. وفي الوقت نفسه، وإلى جانب هذه الأنبذة ذات الوظيفة الترويحية، نشطت صناعة مجموعة من الأنبذة عرفت بالأنبذة الدوائية، يشار إليها بعبارة ياو جيو Yao Jiu، وكانت هذه تستخدم لتنشيط الشهية، وتنشيط الدورة الدموية، وإغناء الدم. وخفض التوترات (وما نسميه الآن ضغط الدم المرتفع)، وتخفيف الآلام الروماتيزمية، وعلاج نزلات البرد. ونتيجة لهذا التاريخ الطويل فقد استقر نوع من الذوق العام الذي يختلف في تفضيله هذا النوع أو ذاك من الأنبذة باختلاف موقعه من خريطة الصين مترامية الأطراف، ففي الشمال يفضلون الأنبذة البيضاء (المقطرة)، وفي الجنوب يفضلون أنبذة الأرز الصفراء. بينما نجد نبيذ الأعناب والفواكه عموماً يلقي القبول في جميع أنحاء الصين. (Zhang Fei - Peng 1982).

هذا نموذج من بين عدة نماذج لتاريخ بدء صناعة الكحوليات في كثير من المجتمعات البشرية، وهو برغم تميزه بالقدم النسبي في نقطة البداية، فإنه

يقدم لنا بعض العناصر التي نجدها (من حيث الشكل) في سائر المجتمعات، فكثير من المجتمعات القديمة (كما في مصر والهند) عرفت طريقها إلى المشروبات الكحولية أول ما عرفته بصورة تلقائية مرتبطة بعمليات التخمر الطبيعية لبعض ألوان الطعام، ثم بعد قليل أو كثير من القرون نقلت عن مجتمعات أخرى من خلال التفاعل الحضاري بعض ما لديها من خبرات الصناعة وممارسات الشراب في هذا المجال. ولذلك نكتفي بالنموذج الذي أوردناه، وننتقل إلى نقطة أخرى ربما كانت أهم بالنسبة لموضوعنا في الكتاب الراهن، وهي التناول أو التعاطي.

اقرن تناول المشروبات الكحولية في الصين القديمة بعدد من المناسبات الاجتماعية منها مثلاً تقديم الأضحيات للآلهة أو للأسلاف، ومنها اتخاذ قرار قبل الخروج إلى معركة حربية، ومنها الاحتفال بانتصار ما، ومنها حلف اليمين بولاء ما، ومنها عقد حفلات الزواج والميلاد واجتماع الشمل، أو الاجتماع حول الموت. في هذه المناسبات وما شابهها كان تناول المشروب الكحولي المناسب جزءاً من مجموعة من الطقوس المستقرة اجتماعياً. ولكن إلى جانب ذلك أيضاً كان يجري تناول المشروبات الكحولية في حياة الناس لأغراض ترويجية غير مرتبطة تماماً بهذه الطقوس، وكان يصحبها أحياناً بعض المغالاة أو الإفراط، وهو ما لا يزال يحدث حتى وقتنا الحاضر. ومن ثم فقد ترسبت في مآثورات الحكمة الصينية كثير من الإرشادات التي تحض على الاعتدال في هذه السلوكيات، بل وعلى أقدار متفاوتة من الزهد فيها. (المرجع السابق).

فإذا تركنا المجتمع الصيني إلى غيره من المجتمعات القديمة كمجتمع المصريين القدماء وجدنا إشارات تاريخية لافتة للنظر، فمع أن المجتمع المصري عرف الكحوليات منذ عهود قديمة نجد بلوتارك المؤرخ الروماني الشهير يقرر أن ملوك المصريين لم يكونوا يشربونها ولا يتقربون بها إلى الآلهة، لأنهم كانوا يرون أن هذه المشروبات إنما هي في حقيقتها دم الكائنات التي

وقفت يوما من الأيام في وجه الآلهة تعارضها وتقاومها، فلما أدركها الموت وتحللت أجسادها تفجرت هذه الأنبذة (الكحوليات) من هذه الجثث المتعفنة، وما مظاهر السكر والعريضة التي تصدر عن الشاربين إلا نتيجة لامتلاء أبدانهم بدماء أعداء الآلهة . (Frazer 1981, p.184).

وهناك دراسات عديدة عن دور الكحوليات في حياة المجتمعات القديمة الأخرى، كالمجتمعات العبرية (O' Brien & Seller 1982)، واليونانية القديمة (Grimal 1989)، كما أن هناك دراسات أنثروبولوجية وفيرة تتناول الأدوار والمعاني المختلفة التي تنسب إلى الكحوليات في حياة كثير من المجتمعات التي تشغل مواقع مختلفة على تدرج متصل يمتد من البدائية^(١) إلى الحداثة^(٢). (Blum 1968, pp.243 - 282).

الأفيون ومشتقاته :

تشير بعض المراجع إلى أن الاستخدام الطبي للأفيون عرف منذ ما يقرب من سبعة آلاف سنة قبل الميلاد، وتشير بردية إيبز * Ebers Papyri إلى أنه كان يستخدم في علاج المغص عند الأطفال . (Deneau & Mulé 1981) . كذلك ورد ذكره في ملاحم هوميروس Homerus باعتباره الدواء الذي يهدئ الألم والغضب ويمحو من الذاكرة كل أثر للأحزان . ووصفه سلسوس وديسكورديس Discordes وبليني Pliny للعلاج من ضيق التنفس وللمساعدة على النوم . وكذلك نبّه هؤلاء إلى خطر الموت الذي قد يترتب على زيادة جرعه . كذلك وصف الحكيم العربي ابن سينا استخدام بذور

(١) Primitivism

(٢) Modernity

* يمكن الرجوع بشأن هذه البردية إلى «الطب عند قدماء المصريين» لبول غليونجي، في «تاريخ الحضارة المصرية : العصر الفرعوني، المجلد الأول»، ألفه نخبة من العلماء، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية . وقد وصلت البردية المذكورة إلينا باللغة الهيروغليفية، وتمت ترجمتها على يد جورج إيبز، وهي محفوظة في ليبزج .

الخشخاش* في علاج «ذات الجنب»^(١)، كما وصف استعمال الأفيون في علاج بعض أنواع «القولنج»^(٢). (ابن سينا، ص ٢٥٥ و ٤٦٩). كذلك ذكر داود الأنطاكي في تذكرته المعروفة باسم «تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب» تحت اسم خشخاش، وقال في هذا الصدد إذا أُطلق (أي هذا الاسم) يراد به النبات المعروف في مصر بأبي النوم. وقال إنه ينمو برياً، وقد يزرع أيضاً. ومنه يستخرج الأفيون بالشرط. وقال في وصف آثاره إنه إذا دُقَّ بجملته رطبا وقُرَّص كان مرَقداً جالبا للنوم، مجففا للرطوبة، محللاً للأورام، قاطعاً للسعال وأوجاع الصدر الحارة، وحرقة البول، والإسهال المزمن. أما بذره فنافع لخشونة الصدر والقصة وضعف الكبد والكلى، ويصبُّ طبيخه على الرأس فيشفي صداعه وأنواع الجنون كالبرسام والماليخوليا. (الأنطاكي ١٩٥٢، ص ١٤٠).

وفي الهند يبدو أن نبات الخشخاش، والأفيون نفسه كانا معروفين منذ القرن السادس الميلادي. وتذكر بعض المراجع أنه ورد إلى الهند والصين أصلاً من بلاد سومر (Arif & Westermeyer 1988, p.43). وكان السومريون في الألف الثالثة قبل الميلاد يشغلون المنطقة التي نسميها الآن شمال سوريا والعراق. ويبدو أن الأفيون استقر في الهند قبل الصين بزمان طويل، وانتشر تعايطه بين الهنود سواء عن طريق الأكل، أو التدخين، أو الشرب (Chopra & Chopra 1957). وظلت الهند تستخدم الأفيون في تبادلاتها التجارية المحدودة مع الصين، إلى أن قررت شركة الهند الشرقية في أوائل القرن التاسع عشر أن تضعه ضمن احتكاراتها، ثم اتجهت به إلى محاولات التسويق بالقوة في أسواق الصين، وانتهت مقاومة الصين لهذه المحاولات بسقوط الحرب المعروفة باسم حرب الأفيون (من ١٨٣٩ - ١٨٤٢) بين الصين مدافعة عن

* الخشخاش هو النبات الذي يستخرج منه الأفيون. والاسم العلمي للنبات *Papaver somniferum*
 (١) التهاب غشاء الرئة *Pleuritis* (انظر «قاموس القانون في الطب لابن سينا».)
 (٢) المغص *colic* (انظر «قاموس القانون في الطب لابن سينا».)

نفسها وانجلترا مصممة على فتح أسواق الصين بالقوة وإغراقها بالأفيون بضاعة شركة الهند الشرقية . وتغلبت انجلترا على الصين في هذه الحرب . ونتيجة لذلك وقعت الدولتان معاهدة نانكين سنة ١٨٤٣ . وبمقتضاها استولت انجلترا على هونج كونج ، وفتحت أسواق الصين أمام الأفيون الهندي ، وفتحت معظم الموانئ الصينية الكبرى أمام البضائع الغربية بحد أقصى للضرائب الجمركية ٥٪ ، وأعفي الرعايا الأجانب من الخضوع للقانون الصيني . وشجّع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فضغطت على الصين ووقعت معها معاهدة مماثلة سنة ١٨٤٤ . وكان من أهم النتائج بعيدة المدى التي ترتبت على ذلك الانتشار الواسع لإدمان الأفيون بين جميع فئات الشعب الصيني ، حتى لقد قَدَّر عدد المدمنين في سنة ١٩٠٦ بخمسة عشر مليوناً . وقَدَّر في سنة ١٩٢٠ بـ ٢٥٪ من مجموع الذكور في المدن الصينية . واستمرت هذه الأوضاع المتردية في الصين حتى أكتوبر سنة ١٩٥٠ عندما أعلنت وزارة الصحة الصينية في حكومة ماوتسي تونغ بدء برنامج فعال للقضاء على تعاطي الأفيون وتنظيم تداوله . (Lowinger 1973) .

أما في الهند فقد ظلت استخداماته تتراوح بين التعاطي والإدمان من ناحية والتطبيب من ناحية أخرى . ويقال إن المسؤول عن إدخاله ضمن ممارسات الطب الهندي هم العرب في حوالي القرن التاسع الميلادي . وقد عُرف الطب العربي في الهند ولا يزال باسم Unani Tibbi أي الطب اليوناني نظراً لأصوله اليونانية . ويقول الثقة إن المؤلفات الطبية العربية لم تقتصر على وصف خصائص الأفيون بل زادت على ذلك تضمينه في كثير من وصفاتها الطبية . ومن بين الاضطرابات التي يعالجها الطب العربي في الهند بوساطة الأفيون الأرق ، والاستشارة العصبية ، والإسهال ، والدوسونطاريا ، والتهاب الأعصاب ، والآلام الروماتيزمية . ومن الخصائص التي يذكرها للأفيون أنه منوم ، ومسكن للأوجاع ، ومخثر للدم ، وممسك . وجدير بالذكر أن هذا النوع من التطبيب لا يزال يمارس في الهند كجزء من الطب الشعبي وخاصة في القرى الهندية . (Dawarakanath 1965) .

يبقى من الفصول المهمة في تاريخ الأفيون أن الصيدلاني الألماني الشاب سيرتورنر Sertürner تمكن في سنة ١٨٠٣ من عزل العنصر الفعال في الأفيون وهو المورفين، وهو العنصر المسؤول عن معظم الآثار الفيزيولوجية والسيكولوجية المترتبة على تناول الأفيون بأي صورة من الصور. وقد انتشر استخدام المورفين بعد ذلك لأغراض طبية في العالم الغربي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وساعدت على ذلك بصورة خاصة ظروف الحرب الأهلية التي بدأت سنة ١٨٦١ واستمرت حتى أواخر سنة ١٨٦٤ وذلك لمواجهة احتياجات العمليات الجراحية في أثناء الحرب. وفي سنة ١٨٧٠ كانت الإبرة الطبية اللازمة للحقن تحت الجلد قد اخترعت (منذ منتصف القرن) وأدخلت عليها التحسينات التقنية اللازمة بحيث أصبحت أداة شائعة الاستعمال بين الأطباء والمرضى لحقن المورفين. وفي سنة ١٨٧٤ أمكن تخليق الهيروين معملياً، وعُرف في البداية باسم داي أسيتايل مورفين diacetylmorphine إلى أن أطلقت عليه شركة باير للأدوية اسم الهيروين سنة ١٨٩٨. (Musto 1991). وفي النهاية فإن آخر النقاط المهمة في هذا التاريخ اكتشاف النالورفين nalorphine سنة ١٩١٤، وبدء ظهور التقارير الطبية ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ عن استخداماته المضادة للتأثيرات المورفينية على مدمني الأفيون والمورفين، والمحاولات الطبية والصيدلانية التي انطلقت بعد ذلك لمزيد من الارتقاء بهذا العلاج. (Deneau & Mulé 1981).

القنب:

يشير تاريخ القنب إلى أنه استخدم عدة استخدامات، فقد صنعت من أليافه أحبال وأنواع من الأقمشة المتينة، كما وصفه الأطباء لعلاج أدواء بعينها، واستعمل كذلك لأغراض دينية، وللتغلب على الجوع والعطش، وكذلك استعمل لأغراض ترويحية.

ويقال في بعض المراجع إنه ظهر أول ما ظهر فوق جبال الهيمالايا في شمال الهند منذ ما يقرب من ٣٥ قرناً، ومن هناك انتشر مع تحركات البشر الرحّل في

جميع أنحاء العالم. (Aldrich 1974). وترى مراجع أخرى أن الاستخدامات الطبية لهذا العشب عرفت منذ ما يقرب من خمسين قرناً. (Mikuriya 1969) وهو قول يعارضه بعض المؤلفين المحدثين ويقولون إنه لا يصمد أمام النقد الفيلسولوجي (Schipper 1982)، على أية حال، يتجه الرأي الغالب بين المختصين إلى القول بأن الصين القديمة عرفت زراعة القنب، وكانت في ذلك أقدم منشأ للنبات على سطح الأرض. وقد استغل الصينيون هذا النبات أول ما استغلوه لكي يستخدموا أليافه في صنع نوع معين من الأقمشة يصنع منها الفقراء ملابسهم، كان ذلك في مناطق تقع حسب خرائطنا الحديثة، في شمال شرق الصين وشرق سيبيريا. وتشير الدلائل الأثرية إلى أن نبات القنب كمصدر للألياف التي يصنع منها النسيج والأحبال عرفت في الصين منذ ما يقرب من ستة آلاف سنة (منذ عصر حضارة يانجشاو Yang - Shao)، وقد ظل معروفاً وموجوداً في تلك البقاع حتى العصر الحديث. وتشير بعض الوثائق الأثرية إلى أن الأحبال استخدمت هناك لصنع شباك الصيد. كذلك يبدو أن ألياف القنب استخدمت في صناعة الورق في تلك المناطق حوالي أوائل القرن الثاني الميلادي. أما استعمال بذور القنب للطعام، كما يستخدم الأرز والشعير وفول الصويا فقد عرف قبل ذلك بكثير، ربما في الوقت نفسه الذي استخدم فيه النبات لأليافه. لكن هذا الاستخدام يبدو أنه لم يستمر إلى أقرب من القرن السادس الميلادي نظراً لظهور أنواع من البقول تفضله. (Hui - Lin Li 1974).

أما عن الاستعمالات الطبية للعشب فيقال إنها ترجع إلى حوالي القرن العشرين قبل الميلاد، أيام إمبراطور الصين الحكيم شن نونج Shen - Nung، فقد وصف القنب لعلاج الإمساك، وداء الملوك، والملاريا والروماتزم. ويبدو أن الاستعمالات الطبية للقنب استمرت في الصين حتى بدايات التقويم الميلادي. غير أن هذه الاستعمالات بدأت تنحسر شيئاً فشيئاً، وارتبط هذا الانحسار بظهور المزيد من ملاحظات الأطباء على تأثير هذا العقار في تشويه الإحساس بالزمان والمكان. (المراجع السابق).

وفي الهند استخدم القنب لأغراض دينية قبل أن يستخدم لأغراض طبية . وكان الرأي السائد بين الداعين إلى استخداماته الدينية أنه «يخلص عقولنا من المشتتات الدنيوية حتى نقوى على التركيز على الموجود الأعلى» . ولا يزال هذا العشب يستخدم في معابد الهندوس والسيخ . وفي نيبال يوزع في معابد أتباع شيثا في أيام الأعياد المقدسة . (Blum et al.1969) .

وتشير بعض المراجع التاريخية كذلك إلى أنه عُرف في مصر منذ حوالي القرن العشرين قبل الميلاد، واستُخدم حينئذ في علاج بعض أمراض العيون . ولكن ليس هناك ما يشهد بوجود تاريخ متصل لهذا العشب في هذه المنطقة ، أي مصر والعالم العربي سواء فيما يتعلق بالاستخدامات الطبية الدينية أو الترويحية . كل ما في الأمر أننا نعلم أن هذا العشب كان معروفا في بلاد الفرس وربما عند الآشوريين حوالي القرن السابع قبل الميلاد . (المراجع السابق) .

ويقال إن المنطقة العربية عُرِفَت بالاستخدامات الطبية للقنب في حوالي القرن التاسع الميلادي مع قيام حركة الترجمة عن الطب اليوناني . ومع بداية القرن العاشر تبدأ الإشارات الصريحة إلى القنب في الطب العربي . ففي كتاب عن السموم لابن وحشية يرد ذكر القنب على أنه سام . كما يرد ذكره عند الرازي . ويبدو أن كلمة الحشيش استخدمت لأول مرة عند الكتاب العرب في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي ، بعد أن كانت كلمة بانج هي الشائعة . وفي خلال القرن الثاني عشر دخل القنب مصر، وكان ذلك في أوائل حكم الأيوبيين . وفي أوائل القرن الثالث عشر كان القنب قد انتشر في فارس والشام ومصر . وفي هذا القرن نفسه يحتاج المغول العالم الإسلامي (١٢٢١ - ١٣٠٠) بادئين بفارس ، وكان ذلك بقيادة جنكيز خان ، وكان المغول يتعاطون القنب ، وقد ازداد انتشاره مع الزحف المغولي . وفي هذا القرن نفسه كتب ابن البيطار (١١٩٧ - ١٢٤٨) ، عالم النبات العربي ، عن القنب ، فقال

إنه يُزرع في مصر وإنه يعرف فيها بالحشيش ، وقال إنه يؤكل ، وإن أكله يشعر بالخفة والسرور.

ولكنه ينتهي إلى العته وربما الموت . وقال إن الصوفية والإسماعيلية يتعاطونه في ممارساتهم الدينية . وفي هذا القرن نفسه بدأ الحكام «الأيوبيون» في مصر يحاربون زراعته ، ولكن نجاحهم كان مؤقتا . وفي هذا القرن نفسه أيضاً نجح المماليك في إسقاط الدولة الأيوبية في مصر (١٢٥٤م)، وتمكنوا من إيقاف زحف المغول غربا ، وذلك في موقعة عين جالوت في الشام (سنة ١٢٦٠م) . وفي غمرة هذه الأحداث يأمر الملك الظاهر بيبرس (وهو الذي هزم المغول) بمنع تداول القنب أو تعاطيه ومعاقبة من يخالف ذلك ، وهذا لما لاحظته من تأثير سيء لهذا العشب على معنويات جنوده حتى والمغول لايزالون يهددون سلامة البلاد . وفي هذا القرن نفسه كذلك يكتب القرافي بما معناه أنه لا حرج في تعاطي القنب بمقادير صغيرة بحيث لا تؤثر في العقل ولا تفسد الحس . ومع دخول القرن الرابع عشر ينتشر الحشيش في الشمال الأفريقي حتى يبلغ الأندلس . وقد تحدث ابن بطوطة عن انتشاره في البلدان التي ارتحل فيها من فارس إلى شرق أفريقيا . وفي هذه الفترة نشر الشيخ الإمام أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي رسالته الشهيرة التي استهلها بقوله ، «أما بعد فهذه فصول في الكلام على الحشيشة اقتضى الحال شرحها لعموم بلوى كثير من السفلة بها وتوقف كثير من الناس في حكمها لما لم يجدوا للسلف فيها كلاماً» . (Rosenthal 1971).

وعلى امتداد القرن الرابع عشر تقوم عدة محاولات من حكام مصر لمنع تداول الحشيش أو تعاطيه ، ولكن نجاحها يكون مؤقتا . وحوالي منتصف القرن الخامس عشر يكتب المقرئ مسفها الحشيش ومتعاطيه . وفي سنة ١٤٥٣م تسقط القسطنطينية في يد العثمانيين ، وفي سنة ١٥١٧ يستولون على مصر . ويبقى شيوع الحشيش في مصر بين مد وجزر . ولكنه لا ينتشر في الأناضول

بدرجة مماثلة ، ويشهد مؤرخ تركي عاش في القرن السابع عشر، أنه عندما كان في القسطنطينية وجد ألف حانوت تباع البيرة ، و ١٠٤ تباع الخمر، ولكنه لم يجد سوى ٦٠ مكانا لبيع الخشيش وتدخينه . (Austin & Grieg 1982) .

وقد عرف القنب في أوروبا الحديثة من خلال بعض الكتابات العلمية الهادئة منذ القرن السادس عشر، فقد كتب عنه حيثذ بروسبر ألبانيو Prosper Alpino في كتابه De Medicina Aegyptorum كما كتب عنه لينئوس C.Linnaeus عالم النبات الشهير ، وكان ذلك بعد منتصف القرن الثامن عشر بقليل . غير أن أوروبا عرفت بعد ذلك موضوعاً لكتابات مثيرة للجدل ، وكان ذلك بشأن خصائصه كمخدر . وبهذا الاعتبار وصلت سمعته إلى أوروبا عن طريقين ، الأول هو طريق حركة الاستشراق التي نشطت بوجه خاص في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، مع تأسيس الجمعية الآسيوية للبنغال سنة ١٧٨٤ ، والجمعية الآسيوية الملكية في بريطانيا سنة ١٨٢٤ . في هذه الفترة التاريخية درست وترجمت وألفت (على سبيل المحاكاة) كتب كثيرة عن الشرق والمؤلفات الشرقية (وكان معظم الاهتمام منصباً حيثذ على ما يخص الهند وفارس والشرق الأوسط العربي)، ومن أشهر النماذج التي تناولتها هذه الدراسات ونقلتها إلى القارئ الأوروبي «ألف ليلة وليلة» . وجدير بالذكر هنا أن هذه الدراسات والترجمات لم تتوجه إلى دولة أوروبية بعينها دون غيرها، ولكنها توجهت إلى الجميع . وفي غمار هذه الحركة انتقلت سيرة الخشيش كمخدر، مع كل تهويمات الخيال الأدبي . هذا عن الطريق الأول ، أما الطريق الثاني فكان ما حملة معهم علماء نابليون بونابرت وجنوده بعد عودتهم من مصر على أثر فشل الحملة العسكرية التي استمرت من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ . وفي ظل تداخل هذين الطريقين معا ، وتوافر المناخ المناسب في أوروبا شهدت السنوات من حوالي ١٨٤٠ إلى ما يقرب من سنة ١٨٦٠ نشاطا بارزا من الكتابات والتجارب والاجتماعات التي تدور كلها حول الخشيش وآثاره على متعاطيه . ففي سنة ١٨٤٣ دَوّن تيفويل جوتيه

T. Gautier (وهو أديب فرنسي رومانسي عاش من ١٨١١ - ١٨٧٢ وعرف بدفاعه عن نظرية الفن للفن) ملاحظاته الاستبطانية على خبرته الذاتية الناجمة عند تعاطي الحشيش. وفي سنة ١٨٤٥ نشر مورودي تور Moreau de Tours الطبيب النفسي الفرنسي كتاباً بعنوان «عن الحشيش والاضطراب العقلي»*. (Meunier 1909, p. 136).

وفي سنة ١٨٤٦ تعاطى بودلير C. Baudelaire الحشيش وكتب يصف خبرته مع هذا التعاطي، كتب مقالاً بعنوان «عن الخمر والحشيش مع المقارنة بينهما كوسيلتين لمضاعفة الفردية». وفي سنة ١٨٥٦ نشر هذا الشاعر نفسه مجموعة من خمس مقالات عن الحشيش، هي: «مذاق اللامتناهي» و«ما هو الحشيش؟»، و«مسرح سيرافين» و«الإنسان - الإله» و«الأخلاق». (Nahas 1977, p. 37; Baudelaire 1928). وفي سنة ١٨٥٧ أعلنت الجمعية الدوائية في باريس عن مسابقة علمية موضوعها القنب الهندي. (Soueif 1972).

ومع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته هدأت الضجة التي أثارها مجموعة الأدباء والفنانين الأوروبيين حول الحشيش. ومع بداية القرن العشرين عرف الحشيش طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال هجرة المكسيكيين شمالاً خلال عشرينيات القرن للاشتغال كعمال زراعيين في الولايات المتحدة، كان المكسيكيون يعرفونه ويدخنونه، فانتقل معهم وبدأ ينتشر في أوساط بعينها في الولايات المتحدة، أوساط عازفي موسيقى الجاز السود بوجه خاص وبعض البيض (Musto 1991). وفي سنة ١٩٣٨ طلب عمدة مدينة نيويورك Fiorillo La Guardia إلى الأكاديمية الطبية لنيويورك أن تهتم بإجراء بحث علمي اجتماعي حول مشكلة الحشيش في المدينة. وتشكلت على أثر ذلك لجنة لإجراء البحث المطلوب، عرفت باسم لجنة لاجوارديا،

* العنوان بالفرنسية هو Du hachish et de l'alié nation mentale

وأشرفت على إجراء البحوث المطلوبة ونشرت عن ذلك تقريراً عُرف باسمها ،
وقد أثار كثيراً من الجدل حول قيمته العلمية . (Nahas 1973,p.30).

وتضع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) خاتمة لما نسميه
السرد التاريخي لأحداث القنب في العالم . ومع بدء خمسينيات هذا القرن
يبدأ الحاضر .

الكوكايين :

يستخلص الكوكايين من نبات الكوكا . *Erythroxylon coca* . وقد
عرف هذا النبات في أميركا الجنوبية منذ أكثر من ألفي سنة . وفي عصور
ازدهار قبائل الإنكا كانت أوراق الكوكا تعتبر شيئاً ثميناً وكانت تحجز عادة
عن العامة لكي يبقى استخدامها وفقاً على النبلاء ورجال الدين (كانت
طريقة الاستخدام أو التعاطي هي مضغ الأوراق وإبقائها في الفم حوالي ساعة
لاستحلابها) . ونظراً لما لوحظ من تأثير منشط لهذه الأوراق فقد كان الجنود
(أيام الإنكا أيضاً) يستخدمونها عندما يخرجون للحرب ، كذلك كان حاملو
الرسائل يستخدمونها لتعينهم على الارتحال مسافات طويلة حاملين رسائلهم .
وعندما احتل الإسبان البلاد في القرن السادس عشر ترك الهنود الحمر
يمضغون أوراق الكوكا ليستعينوا بها على تحمل مشاق العمل للسادة الإسبان
في مناجم الذهب والفضة . وفي ظل هذا النظام الجديد عني الإسبان بزراعة
شجر الكوكا بانتظام (وكان الهنود الحمر من قبل يكتفون بالاعتماد على
الأشجار التي تنبت في المكان تلقائياً) ، وأصبح العمال الهنود يُعطون جزءاً من
أجرهم كمقادير من أوراق الكوكا . وانتشر مضغ الكوكا أكثر من ذي قبل ،
وربما رأى فيها الهنود المقهورون أمام المستعمر الإسباني بقية باقية من ممارساتهم
الحضارية المندثرة . (إلى جانب آثارها التنشيطية) فازدادوا تمسكاً بها . ويقدر
عدد الهنود الذين يمارسون الآن مضغ الكوكا بانتظام في بيرو وبوليفيا بما يزيد
قليلاً على أربعة ملايين نسمة .

وفي سنة ١٨٦٠ تمكن نيمان Niemann من عزل العنصر الفعال في النبات ، وأسماه كوكاين . وتوالت التجارب بعد ذلك على الكوكاين لاستغلاله في الأغراض الطبية . وفي حوالي سنة ١٨٨٥ اكتشف كارل كولر Karl Koller أن الكوكاين يمكن استخدامه كمخدر موضعي لإجراء جراحات العيون دون ألم يذكر . كذلك نشطت البحوث في تأثيره على الجهاز العصبي المركزي ، وبالتالي فقد أدخل الكوكاين كمنشط في عدد من الأدوية والمشروبات الترويحية . ومن أشهر هذه المشروبات الكوكاكولا التي قدمت في سنة ١٨٨٦ ، ولكن (في سنة ١٩٠٣ استُبعد الكوكاين من تركيبها). (Van Dyke 1981) . في تلك الفترة تبارى أطباء الأمراض العصبية ، كما تبارت شركات الأدوية في الدعوة للإقبال على الكوكاين . ويذكر في هذا الصدد اسم وليم هاموند أحد كبار أطباء الأعصاب في أمريكا ، الذي يقال إنه أسهم كثيرا ، بالقول وبالكتابة ، في امتداح الكوكاين . وكان من أقواله الشهيرة التي أطلقها سنة ١٨٨٧ إن ضرر الكوكاين في استثارة اعتياد الإقبال على تناوله لا يزيد على ضرر الشاي والقهوة في هذا الصدد . كذلك تفاخر بأنه استطاع بالتعاون مع أحد الصيادلة في نيويورك أن يكون ما أسماه «بنبيذ الكوكاين» وذلك بإضافة ما مقداره ١٣٠ ملليجراما من الكوكاين إلى لتر من النبيذ ومزجها جيدا ، وإن هذا النبيذ يفوق كثيرا نبيذا آخر كونه الفرنسيون بطريقة مقاربة كان يعرف باسم نبيذ مارياني Vin Mariani لأن هذا الأخير لا يحتوي إلا على حوالي ٣٠ ملليجراما فقط من الكوكاين . وبالإضافة إلى هذه التصريحات من هاموند ، وأمثالها من غيره من أطباء الأعصاب (ومنهم سيجموند فرويد) سارعت شركة بارك دافيز Parke - Davis Co. للأدوية إلى تقديم الكوكا والكوكاين في ١٥ شكلا مختلفا ، من بينها مثلا سجائر الكوكا ، وكوكاين للحقن ، وكوكاين للشم . كذلك قدمت هذه الشركة ما اعتبرته حقيبة معدات صغيرة تجعل الكوكاين في متناول من يريد ييسر وسهولة . وكان من بين ما تحويه الحقيبة

حقنة لحقن العقار تحت الجلد . ومن بين ما جاء في إعلان الشركة حينئذ إن هذا العقار «يمكن أن يحل محل الطعام» كما أنه يجعل الجبان شجاعا ، والسكوت فصيحاً . . . كما أنه يحول دون المعاناة من الألم (Musto 1991) . ومن المؤسف حقاً أن تاريخ المواد المخدرة زاخر بمثل هذه الاندفاعات الحماسية سواء من جانب شركات صناعة الدواء (بدافع الإسراع إلى جني الأرباح) ، ومن جانب كثيرين من الأطباء وغيرهم من الأشخاص ممن يحملهم المجتمع عبئاً مضاعفاً لمسؤولية الكلمة ، ويتوقع منهم في المقابل قدراً مضاعفاً من ضبط الحكم والقول . حدث هذا في تاريخ الكوكايين كما رأينا ، وحدث ما يماثله في تاريخ الهيروين ، وحدث كذلك في تاريخ المهدئات الصغرى (البنزوديازيبينات ، كالديازيبام) ، ولا يزال يحدث إلى حد ما بشأن تدخين القنب .

وفي سنة ١٨٨٦ نُشر أول تقرير طبي ، نشره طبيب في واشنطن عن بعض الأراجاع المعاكسة^(١) المترتبة على الحقن بالكوكايين للتخدير في إحدى العمليات الجراحية ، ولم يلتفت أحد إلى هذا التقرير . ثم توالى التقارير عن أرجاع معاكسة ترتبت على زيادة الجرعة أو على عوامل أخرى أكثر ارتباطاً بالظروف النوعية للمرضى ، ثم توالى التقارير عن المشكلات السلوكية الاجتماعية المترتبة على تناول الكوكايين على فترات زمنية طويلة . وفي سنة ١٩١٤ وُقِّع ما يعرف باسم قانون هاريسون الذي وضع قيوداً مشددة على تداول الكوكايين ، منها تحريم بيعه إلا من خلال الوصفات الطبية ، ومنها تحريم إدخاله بأي قدر في الأدوية للسيارة* . وفي سنة ١٩٣٠ جاء في تقرير لجنة نيويورك (بإشراف عمدها) للنظر في أمر المخدرات The New York City Mayor,s Committee on Drug Addiction أن تعاطي الكوكايين لم يعد مشكلة مؤرقة . (Musto 1991) .

(١) Adverse Reaction

* يشار بهذا المصطلح إلى الأدوية التي يؤخذ ببيعها دون وصفة طبية .

القات :

القات شجرة دائمة الخضرة، وأول ما أسماها باسمها العلمي ووصفها وصفا دقيقا هو عالم النبات السويدي بير فورسكال Per Forsskal الذي توفي في اليمن سنة ١٧٦٣ . أما الاسم العلمي الذي أطلقه على هذا النبات فهو Catha edulis . ويتراوح طول شجرة القات بين خمسة وعشرة أمتار . وأوراق الشجرة بيضاوية مدببة . وتُقطف للمضغ ، وهي صغيرة السن يبلغ عمرها أياما أو لا يزيد على أسابيع قليلة . (Weir 1985 , p.27) .

ويرى بعض المؤرخين أن القات وجد أول ما وُجد في منطقة تركستان أو أفغانستان . ويعتمد هذا الرأي على ما ذكره البيروني في «كتاب الطب» ، وجاء فيه ما يأتي : «القات شيء مستورد من تركستان ، طعمه حامض . . . ولون القات أحمر مع رثة من السواد . . . وهو يبرد الحمى . . . ويريح الصفراء ويرد المعدة والمصران» . وقد عاش البيروني في الفترة ما بين سنة ٩٧٣ وسنة ١٠٥١ م . (مركز الدراسات والبحوث اليمنية ، ١٩٨١ ، ص ٢١٠) .

ويبدو ، في حدود الوثائق التاريخية القليلة المتوافرة حول الموضوع ، أن شيوع عادة مضغ أوراق القات في منطقة جنوب البحر الأحمر (وبوجه خاص في اليمن والحبشة) يرجع إلى حوالي القرن الرابع عشر الميلادي ، وقد ورد ذكر ذلك عَرَضاً في وثيقة تاريخية حبشية (مكتوبة باللغة الأمهرية) تصف حملة تأديبية قام بها جنود الملك المسيحي عَمدا سيون Amda Seyon (من الحبشة) ضد الملك المسلم صبر الدين (في اليمن) . وتؤرِّخ هذه الوثيقة بالعام ١٣٣٠ م . كذلك يرد ذكر القات في كتاب لمؤرخ عربي يدعى ابن فضل الله العمري كُتب بين سنتي ١٣٤٢ - ١٣٤٩ م ، وفيه يورد الكاتب قصة عن كيف ورد القات (بعادات مضغه) من الحبشة إلى اليمن (Weir 1985; p.72) . كما يشهد المقرئ في رسالة له بعنوان «الإلام بأخبار من في أرض الحبشة من ملوك الإسلام» (وقد عاش ما بين ١٣٦٤ م و ١٤٤٢ م) بوجود شجرة من أرض

الحبشة ، «تسمى بالقات ، وهي شجرة لا تعطي فواكه ، ولكن السكان يأكلون أوراقها الصغيرة . . . هذه الشجرة تنشط الذاكرة ، وتذكر الإنسان بما هو منسي ، كما تضعف الشهية والشهوة والنوم . . . » (مركز الدراسات والبحوث اليمنية ، ١٩٨١ ، ص ٢١١) . ويبدو أنه ثار جدل بين اليمنيين خلال القرن السادس عشر الميلادي حول ما إذا كان يسري على القات ما يسري على الخمر من تحريم باسم الدين ، فلجأوا إلى استفتاء أهل الفتوى ، وكان من بين هؤلاء شهاب الدين أحمد بن محمد علي بن حجر الهيتمي السعدي ، وكان مقيماً في مكة (عاش بين ١٥٠٤ و ١٥٦٧ أو ١٥٨٧)* وقد استشكل أمره عليه على أثر تباين أقوال متعاطيه بين قائل بتخديره وقائل بأنه لا يؤثر على الجسم . . . «فتتج عن هذا كله أن لا طريق لنا إلى العلم بحقيقته إلا مجرد الخبر المتواتر من متعاطيه بما يجدونه منه ، ولم يتم لما علمت من الخلاف والاختلاف ، إذ القائلون بالحل ناقلون عن عدد متواتر أنه لا ضرر فيه بوجه ، والقائلون بالحرمة ناقلون عن عدد متواتر أنه فيه آفات ومفاسد منها أنه مخدر ومغيب ومسكر ومطرب ، فأحد الخبرين كاذب قطعاً مع رعاية العموم سلباً وإثباتاً (المرجع السابق ، ص ٧٦) . وقد استمر الجدل حول موجبات تحريم القات أو حله ولا يزال مستمراً حتى الوقت الحاضر . وتشير دراسات كثيرة حول التاريخ الاجتماعي لتعاطي القات في اليمن إلى أنه مر بمرحلة في بداية تاريخه خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر كان مقترناً فيها بالشرائح الفقيرة في المجتمع ، غير أنه اتجه بعد ذلك تدريجياً إلى الاقتران بالشرائح الغنية ذات النفوذ ، وفي ذلك يقول سيرجنت R.B.Serjeant وهو أحد أعلام الدارسين للحياة اليمنية إن القات كان مقبولاً وكان تناوله شائعاً بين الصفوة الحاكمة في القرن الثامن عشر ، «وهو ما نستنتجه من سيرة أحد أحفاد الإمام المتوكل إسماعيل الذي كان يحب نعيم الحياة كما يحب الأدب . . . وكان يتجه إلى الخلوة أحياناً للتعبد والصلاة ، وكان مولعاً بأكل القات» . (Weir 1985; p.76) . وهناك دراسات متعددة تابعت

* هذا التاريخ نقلاً عن Weir 1985 p.74

التغيرات التي كانت تطرأ من حين لآخر على ثمن القات في السوق المحلية نتيجة لتغير مكانة متعاطيه .

جدير بالذكر أن جميع البلدان المعروفة بانتشار القات فيها، سواء الدول العربية أو الدول الأفريقية حاولت في أوقات مختلفة أن تكافح انتشار القات فيها، لكن المحاولات باءت بالفشل لأسباب متعددة، منها أن انتشار القات في تلك الدول أقرب إلى الظاهرة الاجتماعية منه إلى الانتشار الوبائي الإدماني، فهو في حياة اليمن مثلاً منسوج نسجاً محكماً مع كثير من الوظائف والظواهر الاجتماعية الأخرى . ومنها كذلك أن تلك المحاولات لم تكن تمثل سياسة ثابتة واضحة المعالم والأهداف على مدى فترات زمنية طويلة . ومنها كذلك تضارب الآراء ذات الطابع الأيديولوجي حول هذا النبات وممارسات تناوله .

ومع ثلاثينيات القرن العشرين بدأ الاهتمام الدولي بتعاطي القات يأخذ حجماً مشهوداً . فقد كُتبت في هذا الصدد تقارير وعُقدت مؤتمرات تحت رعاية عصابة الأمم المتحدة، وهيئة الصحة العالمية، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، والمجلس الدولي للكحوليات والمخدرات . (Weir 1985; p.65) . وتزامن مع هذا الاهتمام الدولي المتزايد بالموضوع اهتمام مماثل أخذ في التصاعد بين المثقفين اليمنيين، وقد علت أصواتهم بوجه خاص في أوائل الثمانينيات مع أحدث المحاولات الرسمية للقضاء على الظاهرة، وهي المحاولة التي فشلت كما فشلت سابقتها . (مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ١٩٨١) .

المهلوسات* :

يستخدم مصطلح المهلوسات للإشارة إلى مجموعة من المواد النفسية التي تثير عند من يتناولها بعض المهلوسات دون أن يصحبها هذيان^(١)،

* الترجمة الدقيقة للمصطلح الأجنبي هي مولدات الهلوسة Hallucinogens ولكننا ترجمناه على هذا النحو إعمالاً للقاعدة التي تقول إن ترجمة اللفظ بلفظ واحد تكون غالباً أفضل من الترجمة بعدة ألفاظ . (ويفضل ولیم الخولي استخدام كلمة الأخيلة بدلاً من الهلاوس) .
(١) Delirium ويفضل ولیم الخولي استخدام مصطلح الهُتر كترجمة في هذا الصدد .

أو تخميد^(١) أو تنبيه^(٢) كتأثير بارز. (Ungerleider & De Angelis 1981). ويشار بمصطلح الهلوسة (ويجمع على هلوسات أو هلاوس) إلى أي تنبه حسي نوعي دون وجود منبه محسوس ملائم. ومن ثم فهناك هلاوس بصرية (أي رؤية دون مرئي) وهلاوس سمعية، وشمية، ولمسية. ويفضل البعض تسمية هذه المواد بـ «المخادعات»^(٣) نسبة إلى الخداع، وذلك على أساس أن إثارة هذه المواد للهلوسات بالمعنى الدقيق للكلمة لا يحدث إلا نادرا أما ما يحدث في كثير من الأحيان نتيجة لتناولها فهو الخدع البصرية والسمعية. . . إلخ. كأن أرى الوجوه مشوّهة كما نراها في المرايا المعوجة، وفي هذه الحالة يكون الوجه المرئي أمامي فعلا ولكنه يبدو منبعجا من ناحية وأفطس من ناحية أخرى.

ولكننا سنستقر في كتابنا هذا على استخدام المصطلح الشائع وهو «المهلوسات». وقد عرف الإنسان منذ الأزمنة القديمة طريقه إلى استخدام المهلوسات لأغراض دينية أو شبه دينية غالبا (سحرية). ويقال إن الهاتف في معبد دلفي Delphi عند الإغريق كان يستحدث في نفسه حالة الهلوسة باستنشاق ثاني أكسيد الكربون الذي كان ينبعث في الأخيرة الصادرة عن بعض الشقوق الصخرية. وفي المكسيك كان الوطنيون القدامى يتناولون نوعا من نبات الصبار^(٤) لأغراض مماثلة.

وتتضم فئة المهلوسات عددا من المواد النفسية ذات التراكيب الكيميائية المختلفة، نذكر من بينها العقار المعروف باسم L.S.D.، والمسكالين mescaline، والأتروبيين، atropine، والسكوبولامين scopolamine، والفنسايكليدين phencyclidine، (المرجع السابق)، والقنب^(٥). غير أننا

(١) Sedation

(٢) Stimulation

(٣) Illusionogenics

(٤) يسمى Peyote cactus وهو يحتوي على مادة نفسية تسمى المسكالين mescaline.

(٥) يصنّف القنب أيضا مع هذه الفئة باعتبار بعض تأثيراته في متعاطيه.

لن نتكلم في مؤلفنا هذا عن هذه المواد جميعاً، بل سنقتصر على الكلام عن الـ L.S.D. كنموذج يمثل إلى حد ما المواد المصنّفة كمهلوسات، وهو معروف أكثر من غيره من هذه الفئة من المواد (فيما عدا القنب) في مصر وبعض البلاد العربية. ويرجع تاريخه إلى سنة ١٩٣٨ حينما تمكن الباحث الكيميائي السويسري ألبرت هوفمان A.Hofmann من تركيبه في معامل شركة ساندوز في بازل بسويسرا. (Laurie 1969, p.98). وقد أسماه حينئذ d- lysergic acid diethylamide أو LSD 25. لكن هوفمان لم يعرف الخصائص النفسية لهذا العقار إلا في سنة ١٩٤٣، وكان ذلك مصادفة عندما تناول عن غير قصد كمية ضئيلة منه فإذا به يتعرض لتأثيرات غير متوقعة. فما كان منه، كعالم جاد، إلا أن سارع إلى كراسة مذكراته ليدوّن فيها ملاحظاته على نفسه، على النحو التالي:

«يوم الجمعة الماضي، ١٦ أبريل، اضطرتت إلى أن أغادر العمل وأتجه إلى بيتي، إذ انتابني شعور غريب بالقلق والدوخة. وهناك استرحت، ووجدتني أغوص في هذيان غير مزعج تميزه درجة واضحة من التهويم. وقد رأيت وأنا مغمض العينين فيما يشبه السبات^(١) مشاهد تهويمية بالغة الحيوية مصحوبة بتغيرات لونية صارخة لا تكف عن أن تتراقص من حولي. وبعد ساعتين تلاشت هذه الحالة. . . جدير بالذكر أنني لم أقرب في يوم الجمعة ذاك من أي مواد غير عادية سوى مادتين هما : d- lysergic acid' iso - lysergic acid diethy lamide (إذ كنت أحاول بشتى الطرق أن أنقي هاتين المادتين بتكثيفهما وكذلك بتحليلهما إلى مكوناتهما).

(١٥) Trance «حالة شبيهة بالنوم يهت في أثنائها الشعور وتنقص حساسية المسبوت للمنبهات وإدراكه لما يدور حوله». (الخولي ١٩٧٦).

وقد استطعت، في تجربة تمهيدية، أن أنجح في تكوين بضعة ملليجرامات من حامض الليسيرجيك ديثايلاميد كبلورة سريعة الذوبان. . . وقد رأيت أنه من المحتمل أن أكون قد امتصصتُ حينئذ ما يكفي من تلك المادة لإحداث الحالة التي وصفتها. ومن ثم فقد عزمت على أن أسبر الموقف، فقررتُ أن أجرب على شخص مفعول بلورة من حامض الليسيرجيك ديثايلاميد هذا، فإذا كانت هذه المادة هي السبب فيما جرى لي، فلا بد أنها مادة فعّالة حتى في مقاديرها الطفيفة. وفعلًا قررت أن أبدأ بكمية صغيرة جدًا».

وتناول هوفمان عن طريق الفم ٢٥٠ ميكروجرام من الـ L.S.D. (علما بأن الميكروجرام الواحد يساوي جزءا من مليون جزء من الجرام). وبعد حوالي ٤٠ دقيقة لاحظ على نفسه شعورا بالدوخة، والقلق، والعجز عن التركيز، كما لاحظ اضطراب الإبصار مع اندفاع في الضحك لا يقاوم».

ويواصل هوفمان مذكراته :

«عند هذه النقطة يتوقف تدويني في كراسة العمل. وقد كتبت الكلمات الأخيرة فيها بصعوبة شديدة. وطلبتُ من مساعدي أن يصحبني إلى البيت لأنني توقعت أن يتطور الموقف ليشبه ما حدث معي يوم الجمعة الماضي. ولكن في الطريق إلى المنزل وجدت أن الأعراض تطورت بصورة أشد كثيرا مما حدث لي في المرة الأولى، إذ وجدت صعوبة شديدة في أن أتكلم كلاما متسقا. كما أن مجال إبصاري جعل يتأرجح وأصبح مشوها كالانعكاسات التي نراها في مرايا حدائق الملاهي. كذلك شعرت بأنني لا أكاد أتحرك،

ومع ذلك فقد أخبرني مساعدي فيما بعد بأنني كنت أتحرك
بدرجاتي بسرعة. ويقدر ما أستطيع أن أتذكر فقد تميزت
قمم الأزمة بالأعراض الآتية: دوخة، تشوهات بصرية،
وجوه الحاضرين تبدو كالأقنعة القبيحة الملونة، استشارة
عنيفة يليها ما يشبه الشلل، . . . الأطراف تبدو أحيانا
باردة ومحدرة، مذاق معدني في اللسان، الزور جاف
ومجمد، شعور بالاختناق، خلط يليه تقدير واضح
للموقف. أقف أحيانا خارج نفسي كمشاهد محايد وأسمع
نفسي أهمهم بما لا يفهم أو أصرخ شبه مجنون. وبعد ست
ساعات من تناولي العقار بدأت حالتي تتحسن، لكن
التشوهات الإدراكية ظلت قائمة. وقد بدا كل شيء وكأنه
يتماوج، وقد تشوهت أبعاد الأشياء. . . . كان كل شيء
يتحول إذ تغلب عليه نغمة لونين بين الخضرة والزرقاء
السامة غير المبهجة. وعندما أغمض عيني تدمني صور
تهويمية متعددة الألوان دائمة التحول. واسترعى انتباهي
بصورة خاصة أن الأصوات كانت تتحول إلى إحساسات
بصرية حتى أن كل نغمة أو كل صورة كانت تصدر عنه
وتضاهيه صورة ملونة. (Coles et al., 1971, p.56)

هذه مقتطفات من مذكرات ألبرت هوفمان مكتشف حامض
الليسيرجيك دايسايلمايد، كتبها سنة ١٩٣٤، أي بعد خمس سنوات من
الاكتشاف، الذي كان من الممكن أن يمر بهدوء، لولا أن وقع له الحادث
الذي تناول فيه العقار مصادفة*.

* تشير بعض الدراسات الإكلينيكية المنضبطة إلى أن التعاطي المتكرر لهذا العقار يؤدي إلى الإضرار
بوظيفتي الإدراك البصري والتوجه في المكان، وقد يصبح الضرر الناتج مزمناً. كذلك تشير إلى
إضرار وظيفة التفكير المجرد (Mc Glothlin et al., 1969).

الباربيتورات^(١):

تندرج هذه المجموعة من المواد النفسية تحت فئة «المخدرات المنومة»^(٢) علماً بأن الفرق بين المادة المنومة والمادة المخدّمة هو مجرد فرق في الدرجة . وتعتبر الباربيتورات (وهي أملاح حامض الباربيتوريك^(٣)) أقدم مفردات هذه الفئة وأكثرها انتشاراً، وقد اكتشفت سنة ١٨٦٢ ، اكتشفها الفرد باير A. Bayer ويقال إنه أطلق عليها هذا الاسم لأن هذا الاكتشاف وقع له في عيد القديسة باربرا Saint Barbara,s day الموافق ٤ ديسمبر ١٨٦٢ . وأول ما عُزل من هذه الأملاح هو الباربيتون (المعروف باسم فيرونال)^(٤) ودخل في الاستعمال الإكلينيكي سنة ١٩٠٣ على يد فون ميرنج Von Mering وفيشر Fischer . وبعد تسع سنوات تم تكوين الفينوباربيتون (لومينال)^(٥)، ثم تبعه الأميلوباربيتون (أميتال)^(٦) سنة ١٩٢٣ ، وتوالى بعد ذلك التكوين المعلمي لمئات من هذه الباربيتورات، ومن أشهرها الكوينالباربيتون (سيكونال)^(٧) سنة ١٩٣٠ ، والثيوبنتون (بنتوثال)^(٨) سنة ١٩٣٥ . وقد استمر نشاط العلماء الباحثين طلباً للمركبات تتباين خصائصها التخديرية ، وتوصلوا من ذلك إلى تركيب باربيتورات بطيئة البدء في التأثير، لكن تأثيرها يمتد مدة طويلة ، وأخرى قصيرة جداً في مدى استمرار تأثيرها ، وثالثة متوسطة في مدى التأثير إذ يمتد من ٣ - ٦ ساعات . . . إلخ . (Horder 1971) . ويرى أهل الاختصاص أن الباربيتورات تمثل خطراً حقيقياً في عالم المواد النفسية لكنها

-
- Barbiturates (١)
 - Hypnosedatives (٢)
 - Barbituric Acid (٣)
 - Barbitone (Veronal) (٤)
 - Phenobarbitone (Luminal) (٥)
 - Amylobarbitone (Amytal) (٦)
 - Quinallarbitone (Seconal) (٧)
 - Thiopentone (Pentothal) (٨)

استمرت فترة طويلة لا تستثير من الاهتمام ما يكفي للإقلال من أخطارها إن لم يكن لتحاشيها . ويستشهدون على ذلك بأن من يدعى الدكتور ولكوكس Dr. Willcox نشر منذ سنة ١٩١٣ عن الأخطار المميتة لعقار الفيرونال (الباريتون) الذي بدأ استعماله إكلينيكيًا منذ سنة ١٩٠٣ ، ولكن أحدا لم يلتفت إليه إلا في الخمسينيات عندما نشرت مجلة اللانست Lancet في افتتاحيتها أن الباربيتورات مواد نفسية مُحدثة للإدمان فعلا، وأن استعمالها ينطوي على مخاطرة لا تلقى من الحذر ما تستحقه . وفي الوقت نفسه نشرت «المجلة الطبية البريطانية» في افتتاحيتها أن الباربيتورات تحتوي على كل خصائص المواد المحدثّة للإدمان . (Laurie 1970, p.63) .

الأمفيتامينات^(١) :

يبدأ تاريخ الأمفيتامينات في سنة ١٨٨٧ حينما تمكن إديليانو L.Edeleano من تكوينها معمليا . وكان أول من وصف آثارها السيكونفارماكولوجية جوردون أليس J. Alles في سنة ١٩٢٨ .

وسرعان ما سوّقتها الشركة الدوائية الكبرى سميث وكلاين وفرنس للاستخدام من خلال بخاخة للاستنشاق يستعملها من يعانون من التهاب أغشية الأنف المخاطية ، واستخدمت الشركة حينئذ اسما تجاريا للمادة الدوائية هو البنزدرين . وفي سنة ١٩٣٥ صُنعت المادة في شكل أقراص واستخدمت لعلاج حالات النوم القهري . وفي ذلك الوقت بدأت تشاع حولها شائعات (لم تثبت أحد من قيمتها بالأساليب التجريبية المعروفة لنا الآن) عن فوائدها العلاجية المتعددة . من ذلك مثلاً تعميم استخدامها لعلاج الاكتئاب ، وإدمان الكحوليات ، والصرع ، وكف الشهية للطعام . وبعد قليل (في أوائل الأربعينيات) بدأ استعمال الأمفيتامينات يشيع بين الطلاب ليتمكنوا

Amphetamines (١)

من مقاومة النوم والاستزادة من استذكار الدروس في مواسم الامتحانات . ثم تلا ذلك شيوخ شهرة هذه الأدوية خارج النطاق الأكاديمي ، بين الرياضيين ، وسائقي الشاحنات الكبيرة وسباق الخيول . ومع تصاعد المجهود الحربي نتيجة لاشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية بدأ استخدام هذه الأمفيتامينات بين الجنود (خاصة فرق المدفعية ، والفرق المحاربة في أدغال جنوب شرق آسيا) وكان هذا الاستعمال يتم بصفة رسمية إذ يُصرف لكل جندي نصيبه من الحبوب بالإضافة إلى ما يصرف له من أطعمة ومشروبات . وقد قُدِّر بعض الخبراء حجم ما صرف للجنود على هذا النحو بما يقرب من ١٨٠ مليون قرص . وكان من الأمور المعروفة حينئذ أن اليابانيين والألمان يزدون جنودهم بهذه الأقراص بصفة منتظمة . وكان من بين الآثار المترتبة على هذا الوضع أن الحرب انتهت لكن الأمفيتامين والطلب عليه استمر وأُغرقت الأسواق اليابانية المدنية بهذه الأقراص . وبدأت البوادر تتجمع مشيرة إلى قرب قدوم وباء إدمان الأمفيتامين ، وبلغ الوباء ذروته في سنة ١٩٥٤ ، حيث قدر المختصون متعاطي هذا العقار بين أفراد الشعب الياباني بحوالي مليون ونصف المليون فرد . ومع الشعور بالخطر حزمت الحكومة اليابانية أمرها فقصت على الوباء في سنة ١٩٦٠ .

وفي الولايات المتحدة انتشر تعاطي الأمفيتامينات أيضاً في فترة الحرب وما بعدها ، ولكن بشكل مختلف بعض الشيء . فقد انتشر استخدام البخاخة الاستنشاق بصورة مريبة ، وتبين أن البعض يكسرون البخاخة ويمضغون الورق المشبع بمادة الأمفيتامين الموجود بداخلها ، وذلك للتغلب على ما حدث من تعديل في القانون يجعل بيع الأمفيتامين مشروطاً بوصفة طبية ، فإذا لم تتوفر الوصفة فالبيع غير مشروع . ويقال إن شركات الأدوية حاولت التغلب على ما يفعله المتعاطون إذ يكسرون البخاخات ، فحاولت في مقابل ذلك أن تصنعها من مادة صلبة غير قابلة للكسر . وفي أوائل الخمسينيات شاع صنع بخاخات قابلة للكسر مرة أخرى . فعادت الأمور القهقري إلى أسوأ مما كانت

عليه . ولم يمكن للدولة أن تسيطر على الموضوع إلا عندما تقرر إدخال البخاخات نفسها ضمن قيود البيع المشروط بوجود الوصفة الطبية ، وكان ذلك سنة ١٩٥٩ .

وفي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ ظهرت بوادر انتشار وبائي لتعاطي الأمفيتامين بالحقن في الوريد في منطقة سان فرانسيسكو . ويقرر المختصون أن التصنيع غير المشروع للميتامفيتامين القابل للحقن ازداد نشاطا بعد سنة ١٩٦٣ ، وخاصة في كاليفورنيا ، وكان معنى ذلك أن زبائنه قد ازدادوا عددا ، واطردت هذه الزيادة حتى بلغت الذروة حوالي سنة ١٩٧٢ ، ثم تراجعت بعد ذلك بسرعة ملحوظة وخاصة بين المعتادين على التعاطي المكثف . ويرجع هذا التناقص إلى عوامل متعددة من أهمها تناقص عدد الوصفات الطبية التي تصف الأمفيتامين دواء مشروعا هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى اللجوء إلى التشريعات التي تزيد من قبضة الحكومة (على مستوى الولايات المتحدة وعلى المستوى الفدرالي) على تصنيع الأمفيتامين وتوزيعه كما تغلظ العقوبة على المتعاطي . (Morgan 1981) .

الطباق (التبغ) (النيكوتين) :

عرفت أوروبا تدخين الطباق على أثر نقله إليها من القارة الأمريكية بعد أن تم اكتشافها (في أواخر القرن الخامس عشر) . وقد لقي تدخين هذا العشب منذ المراحل المبكرة في تاريخ ظهوره كثيراً من الخلاف في الرأي ، شأنه في ذلك شأن الكثير من المواد النفسية . فمنذ سنة ١٦٠٤ أعلن الملك جيمس الأول في إنجلترا غضبه على تدخين الطباق وشبهه بشرب الكحوليات حتى السكر . وهناك تاريخ طويل لمحاولات القضاء على هذه العادة في كثير من المجتمعات الغربية والشرقية ، تتخلله كثير من أخبار النجاح الملحوظ أحيانا وأخبار الفشل الذريع أحيانا أخرى . ويقال إن الانتشار الشديد للتدخين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين جاء

مصاحبا لعاملين على جانب كبير من الأهمية الاقتصادية، أحدهما تصنيع السجائر على نطاق واسع، والآخر تقدم أساليب الإعلان (Jaffe & Kanzler 1981) وتشير أحدث التقارير الصادرة عن وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تدخين الطباقي إنما يتم طلبا للتأثير الذي يسببه النيكوتين. وينص التقرير صراحة على التشابه الأساسي بين الاعتماد على النيكوتين والاعتماد على أي مادة نفسية أخرى محدثة للاعتماد، فهو ينطوي على ظهور أنماط قهرية للتعاطي، كما أن تعاطيه يتم على الرغم من معرفة المتعاطي بأضراره، كما أن اللهفة والانتكاس يترتبان على الانقطاع عن تعاطيه حتى ولو كان الانقطاع لفترة وجيزة، ثم إن استمرار التعاطي يصحبه ظهور التحمل والاعتماد العضوي كما تدل على ذلك أعراض الانسحاب وعلاماته. وتشير الدراسات التجريبية المضبوطة إلى أن أعراض الانسحاب التي تصحب الانقطاع عن التدخين ترتب على فقدان مادة النيكوتين لا على مجرد الانقطاع عن ممارسة بعض العادات أو الطقوس السلوكية. (Jarvick & Schneider 1992).

البن والشاي (الكفايين):

نتكلم في السياق الراهن عن البن والشاي معاً لأن ما يعيننا هو العنصر الفعال، وهو واحد في كل منهما ويسمى الكفايين Caffeine. وتشير بعض الآثار إلى أن الشاي كان معروفاً في الصين منذ ما يقرب من ثلاثة آلاف عام، وإن كانت الكتابات التي تذكره صراحة لا ترجع إلى أبعد من سنة ٣٥٠ ميلادية. أما بالنسبة للبن (والقهوة) فليس لدينا من الإشارات التاريخية ما يشهد له بتاريخ مماثل في القدم، ومع ذلك فيبدو أن الشعوب العربية (في شبه الجزيرة العربية) كانت تشربه منذ ألف سنة على الأقل. ويبدو تاريخ تقديم الشاي للمواطن الأوروبي مرتبطاً بتاريخ شركة الهند الشرقية في أوائل القرن السابع عشر.

وكما قوبل القنب عند دخوله مصر في القرن الثاني عشر الميلادي بالكثير من الجدل بين من يرتضون تناوله ومن ينهاون عنه ، وهو ما حدث أيضاً مع كثير من المواد النفسية الأخرى (مثل الأمفيتامينات والكوكايين والطباق وقت دخولها كثيراً من البلدان) كذلك حدث الشيء نفسه مع القهوة والشاي ، فقد صدرت على مر التاريخ الحديث قرارات عدة في دول مختلفة تحرم شربها ، ثم عُـدِلَ عن هذه القرارات استناداً إلى مبررات متعددة . (Greden & Walters 1992; Greden 1981) .

وجدير بالذكر هنا أن الجدل لا يتناول كون هذه المادة أو تلك (الكفايين أو أي مادة أخرى) تؤثر على المخ ومنه على السلوك والمزاج ، هذا شيء لا يتناوله الجدل ، فالكل مسلم بأن الكفايين ذو تأثير تنشيطي (أو تنبهي) على المخ . ولكن الجدل ينصب على احتمالات التهادي في تناوله وما يترتب على ذلك من أضرار . ومن أوضح مظاهر هذا الجدل تردد العلماء في تصنيف مادة الكفايين ضمن المواد المحدثّة للاعتماد . ومن ثم نجد أن نظام التصنيف الأمريكي للاضطرابات النفسية الصادر سنة ١٩٨٠ والمعروف باسم DSM III أو *Diagnostic & statistical manual of mental disorders* يذكر «التسمم الكفايني»^(١) و «الاضطراب النفسي العضلي المرتبط بالكفايين»^(٢) ، ويقدم قائمة تحتوي على اثني عشر عرضاً وعلامة كمعايير لتشخيص التسمم الكفايني . في حين أن نظام التصنيف المناظر له والصادر عن هيئة الصحة العالمية ، وهو المعروف باسم ICD - 10 أو *The ICD - 10 Classification of mental and behavioral disorders* لا يحوي أي ذكر لهذا الموضوع .

المواد الطيارة (أو المذيبات العضوية) :

يعتبر استنشاق المواد الطيارة أحد جوانب مشكلة تعاطي المواد النفسية والاعتماد عليها . وتترك المواد المصنفة تحت هذه الفئة في سرعة تحولها

(١) Caffeine intoxication

(٢) Caffeine organic mental disorder

إلى أبخرة متطايرة، وفي كونها تحدث درجة من التسمم عند استنشاقها. ومن أكثر هذه المواد انتشارا الهيدروكربونات الطيارة. وهذه توجد في مذيبيات الطلاء وفي أنواع الأصباغ أو الغراء. وأشهر مفرداتها: التولوين *toluene*، والترايكلوروإيثيلين *trychloroethylene*، والبنزين *benzene*، وتوجد مفردات أخرى (تباع جاهزة في الأسواق لاستخدامات متنوعة). وربما كان أكثرها ذيوعا بعض المواد المذيلة للبقع في الملابس والمفروشات، والأكسيتون المعروف باستخدامه في إزالة طلاء الأطافر، وأنواع الإيروسول التي يكثر استخدامها في المنازل ضد الذباب وبعض الحشرات الطيارة.

وقد عُرفت البدايات الأولى في تاريخ الإنسانية لهذه الظاهرة منذ عهود بالغة القدم، حين كان الإنسان القديم يلجأ إلى استخدام بعض المواد ذات الروائح والأبخرة النفاذة كوسيلة إلى تغيير الحالة النفسية أو العقلية في سياق طقوس تجري ممارستها لأغراض سحرية أو دينية. (Sharp & Korman 1981).

ولكن البدايات التي عرفها المجتمع الإنساني الحديث ترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر، وهي بدايات وظفت لغرض لا علاقة له بالسحر ولا بالممارسات الدينية، ولكن لتحقيق عملية التغير في الحالة النفسية أو العقلية، ولا شيء غير ذلك، وهو جوهر عملية التعاطي، المؤدي إلى الاعتقاد.

وتأتي هذه البداية الحديثة مع ظهور ما عرف باسم الغاز المضحك *nitrous oxide*، الذي اكتشفه جوزيف بريستلي سنة ١٧٧٦، إذ سرعان ما تبين أن من خصائص هذا الغاز أنه يثير الضحك لدى مستنشقيه. ومن ثم فقد سارع البعض إلى استغلال هذه الحقيقة لأغراض ترويحية، وذلك بالدعوة إلى حفلات ترويحية جماعية يكون البند الرئيسي فيها هو استنشاق هذا الغاز واستشارة موجات من الضحك بين جمهور الحاضرين. وفيما يلي مثال لإعلان

صدر بهذا الشأن سنة ١٨٤٤ في مدينة هاتفور، بولاية كونيتيكت - Connecticut، بالولايات المتحدة الأمريكية :

«هذا المساء - سيجري عرض كبير للغاز المضحك . . . في قاعة الاتحاد - الثلاثاء ١٠ ديسمبر ١٨٤٤ .

سنقدم ثمانين لترًا من الغاز لمن شاء من الحضور أن يستنشقه .
وقد تطوع لهذا الغرض ١٢ شابا بصحة جيدة وذلك لكي يبدأوا العرض .

كذلك جرى تعيين ثمانية رجال أشداء للحضور في الصف الأول وذلك لمنع أي شخص من أن يوقع الأذى وهو تحت تأثير الغاز، بنفسه أو بالغير . . .
ولكن من غير المحتمل أن تنشب أية معارك بين الحضور» .

كذلك عُرف تأثير الغاز المضحك في السويد منذ وقت مبكر، وقد وصفه بوكتر A.Buchner وصفا علميا مفصلا في سنة ١٨٢٨ . وجاء في وصفه ما يلي : «وقد استنشقتُ أنا نفسي ما يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ أوقية من هذا الغاز دون أن يصيبني أي أذى ، يبدأ عند المرء أولا إحساس بالدوخة يتبعه شعور سار، لكنه لا يلبث أن يختفي» .

كذلك عُرف في وقت مبكر تأثير الإثير . وتراوح طريقة تعاطيه بين الاستنشاق والشرب . وقد تبين للبعض منذ بداية تاريخه أن له تأثيراً شبيهاً بتأثير الكحول . ومن ثم فقد عرف عنه أنه يحل عند الكثيرين محل شرب الكحوليات عندما ترتفع أثمان هذه الأخيرة أو تشتد القيود على تداولها . ومن ذلك ما حدث في إنجلترا عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين . وفي خلال الحرب العالمية الثانية انتشر شرب الإثير في ألمانيا نتيجة للارتفاع الشديد في أثمان الكحوليات المتوافرة حينئذ .

كذلك انتشرت في السويد والنرويج حوالي أوائل القرن العشرين عملية إضافة بضع قطرات من الإثير إلى القهوة ، وسارعت بعض شركات الأدوية

إلى صنع مستحضرات طبية تحتوي على الإثير وتباع بشكل قانوني . ومن أشهر هذه المستحضرات قطرات هوفمان ، وقطرات الدكتور هولز.

جدير بالذكر هنا أنه قلما كانت تظهر في تلك الفترة المبكرة ، وحتى قيام الحرب العالمية الثانية دراسات علمية جادة تتناول التعاطي الضار لهذه المواد الإثير وغيره . (National Swedish Board of Health & Welfare 1978)

تعقيب :

إلى هنا وتنتهي هذه الجولة حول أشهر المواد النفسية التي يشيع تعاطيها في مختلف المجتمعات ، بهدف تغيير الحالة النفسية (المزاجية أو العقلية) لدى المتعاطي ، والتي يمكن أن تحدث الاعتماد . وقد اهتمنا في هذه الجولة أساساً بإلقاء الضوء على تاريخ هذه المواد ، لأن جلاء هذا التاريخ من شأنه أن يزيد من تعميق فهمنا للتعاطي والاعتماد كظاهرة لها أبعاد اجتماعية بالغة التشابك ، وليست مجرد ممارسات يقوم بها عدد محدود من الأشخاص . بعبارة أخرى إننا قصدنا بهذه الجولة إلى أن نلقي الضوء على السياق الاجتماعي التاريخي الذي يحيط بهذه الممارسات ، فيعطينا جزءاً من معناها من ناحية ، ويفسر من ناحية أخرى استمرار الظاهرة بأشكال لا تكف عن التجدد والتعدد .

وتكشف هذه الجولة عن عدد من الحقائق نجملها فيما يلي :

١ - أن جميع المواد النفسية ذات الأصول النباتية (الكحوليات والأفيون ، والقنب ، والكوكايين ، والقات ، والطباق ، والبن والشاي) تمتد جذورها التاريخية إلى عدة قرون في ماضي بعض المجتمعات البشرية . وفي رأينا أن هذا العنصر وحده (نعني التاريخ الطويل) يفسر جزءاً من رسوخ ممارسات تعاطي هذه المواد واستعصائها على محاولات الاستئصال التي تقوم بها الدول والمنظمات الحديثة .

٢ - أن معظم هذه المواد النفسية ذات الأصول النباتية لها تاريخ مشبع بكثير من المعاني والقيم التي تستثير رواسب من مشاعر التقديس الديني أو شبه الديني نظراً لتشابه هذا التاريخ مع تاريخ الممارسات الدينية والسحرية في ماضي العديد من المجتمعات . ويلقي هذا العنصر أيضاً مزيداً من الضوء على الرسوخ الشديد الذي تتسم به ظاهرة الإقبال على تعاطي هذه المواد (ونعني هنا الظاهرة في شكلها الاجتماعي العام والذي يجعلها تبدو كالأخطبوط متعدد الرؤوس كلما قطعنا منه رأساً حلت محلها رؤوس أخرى متعددة) . كذلك يلقي هذا العنصر بعض الضوء على المستويات النفسية العميقة الكامنة وراء كيف الخبرة النفسية التي ينشدها متعاطو الكثير من هذه المواد، وهي الخبرة النفسية التي يمتزج فيها السرور بالسكينة والتنبه الهادئ .

٣ - أن المواد النفسية التي تم اكتشافها وتصنيعها كيميائياً في العصور الحديثة (مثل بعد المهلوسات ، والباربيتورات ، والأمفيتامينات . وبعض المواد الطيارة) لقيت أنواعاً من الدعم الاجتماعي لا يمكن إنكار فاعليته ، وقد صدر هذا الدعم عن كثير من المؤسسات الاجتماعية ، الرسمية وغير الرسمية . يدخل تحت هذا البند تصريحات مشاهير الأطباء . وممارسات شركات الأدوية ، وتصرفات الدولة الحديثة تحت وطأة بعض الظروف التاريخية ولا سيما الحروب . وما يهمنا في هذه النقطة هو أن نبه القارئ إلى أن السياق التاريخي الذي اكتنف الصورة التي قدمت بها هذه المواد للفرد العادي سياق ينطوي على تناقض صارخ تورطت فيه كثير من مؤسسات المجتمع التي يفترض فيها أنها تمثل السلطة العلمية (الأطباء مثلاً) ، أو السلطة القانونية . وما يزيد من سوءات هذا التناقض أن يقع في فترة زمنية قصيرة بحيث يعاصره من أوله إلى آخره جيل واحد من المواطنين . وأوضح الأمثلة على ذلك الأمفيتامينات وما فعلته الدولة الحديثة بها أثناء الحرب العالمية الثانية ثم ما فعلته بها بعد الحرب مباشرة . فالدولة (في اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول غرب أوروبا) هي التي كانت توزعها كحصص تموينية على الجنود أثناء

الحرب، والدولة هي التي تقدمت لمحاربة تعاطيها بعد الحرب مباشرة. وهذا التناقض الصارخ في موقف الدولة، وكل ما يرتبط به من إجراءات قانونية ودعائية، مضافاً إليه تناقض التصريحات والممارسات الصادرة عن رموز السلطة العلمية في المجتمع، يلقي الكثير من الضوء على جزء كبير من الفشل الذي تلقاه جهود الوقاية والمكافحة التي بُذلت في مواجهة ممارسات التعاطي والإقبال على مزيد من هذه الممارسات.

والخلاصة أن هذا الفصل يقدم للقارئ لمحات من التاريخ الاجتماعي للمواد النفسية المحدثّة للاعتماد. وفي هذا السياق يلقي الضوء على عدد من العوامل الاجتماعية المسؤولة عما تتميز به ظاهرة التعاطي من رسوخ يجعلها تستعصي على الاستئصال، وانتشار لا يكاد يفلت من شبابه مجتمع على ظهر الكرة الأرضية. . . هذه العوامل الاجتماعية التاريخية لا يمكن تجاهلها أو الإقلال من شأنها في أي محاولة جادة للفهم العميق لظاهرة التعاطي والاعتماد، بدعوى التركيز على الكشف عن العوامل النفسية التي تحرك المتعاطين. فالعوامل النفسية برغم أهميتها، وهو الأمر الذي سوف نقدمه في الفصول التالية، لا يكتمل فهمها، وتفسير عناصرها الرئيسية دون العناية بإبراز البعد الاجتماعي التاريخي للظاهرة. بعبارة أخرى إن قوانين الدعم النفسي لممارسات التعاطي والاعتماد لا تستطيع أن تقدم تفسيراً شاملاً للظاهرة في جميع مستوياتها، ولكن لا بد للاقترب من هذا التفسير الشامل من أن ندخل في حسابنا عوامل الدعم الاجتماعي التاريخي.

الفصل الثالث

منشأ التعاطي

(عوامل متعددة)

مقدمة

عوامل خاصة بشخص المتعاطي :

- العوامل البيولوجية

- العوامل النفسية

عوامل خاصة بالمادة المتعاطاة :

- التوافر

- الثمن

- قواعد التعامل

عوامل خاصة بالبيئة :

- الإطار الحضاري

- آليات المجتمع

- الأسرة

- الأقران (الأصدقاء والزملاء)

- الداعمات الثانوية

تلخيص

مقدمة

إذا تركنا مستوى التحليل الاجتماعي التاريخي لظاهرة تعاطي المواد النفسية، واقتربنا من الأشخاص المتعاطين كما يعيشون خبرة التعاطي، وجدنا أنفسنا بصدد مستوى للظاهرة تشابك فيه عدة فئات من العوامل :

يتعلق بعضها بالشخص نفسه، المتعاطي، وأخرى تتعلق بالمادة النفسية المتعاطاة، وثالثة تتعلق بالظروف البيئية المحيطة بالمتعاطي وما يتعاطاه . ويندرج تحت الفئة الأولى من العوامل (المتعلقة بشخص المتعاطي) عاملان رئيسيان، هما : العوامل الوراثية، (ويقرن بها عادة مبحث المؤثرات البيولوجية)^(١)، ثم العوامل النفسية . وتندرج تحت الفئة الثانية (الخاصة بالمادة النفسية والمتعاطاة) ثلاثة عوامل هي : توافر المادة^(٢)، والتمن، وقواعد التعامل بشأنها .

وتصنف تحت الفئة الثالثة مجموعة العوامل الاجتماعية بالمعنى الواسع لمصطلح «الاجتماعية» بما في ذلك الإطار الحضاري، والآليات الاجتماعية، والأسرة، والأقران، وكل ما يسمى بالدعامات الثانوية أي عناصر المواقف الاجتماعية التي ارتبطت بشكل ما بخبرات التعاطي التي خاضها (الشخص ومن ثم فقد أصبحت مثيرات يدفعه حضورها إلى مزيد من التعاطي أو التلهف على التعاطي (Arif & Westermeyer 1988, p. 81).

وسوف نتناول في الفصل الراهن هذه العوامل بقدر من التفصيل يسمح للقارئ بأن يستخلص لنفسه صورة واضحة المعالم لصدور سلوك التعاطي

Biological Markers (١)

Availability (٢)

كمحصلة لتشابك هذه العوامل جميعا ، وما يكتنف هذا التشابك من تفاعل .
(انظر الشكل ١ - ٣) .

أولا: عوامل خاصة بشخص المتعاطي :

١ - العوامل البيولوجية :

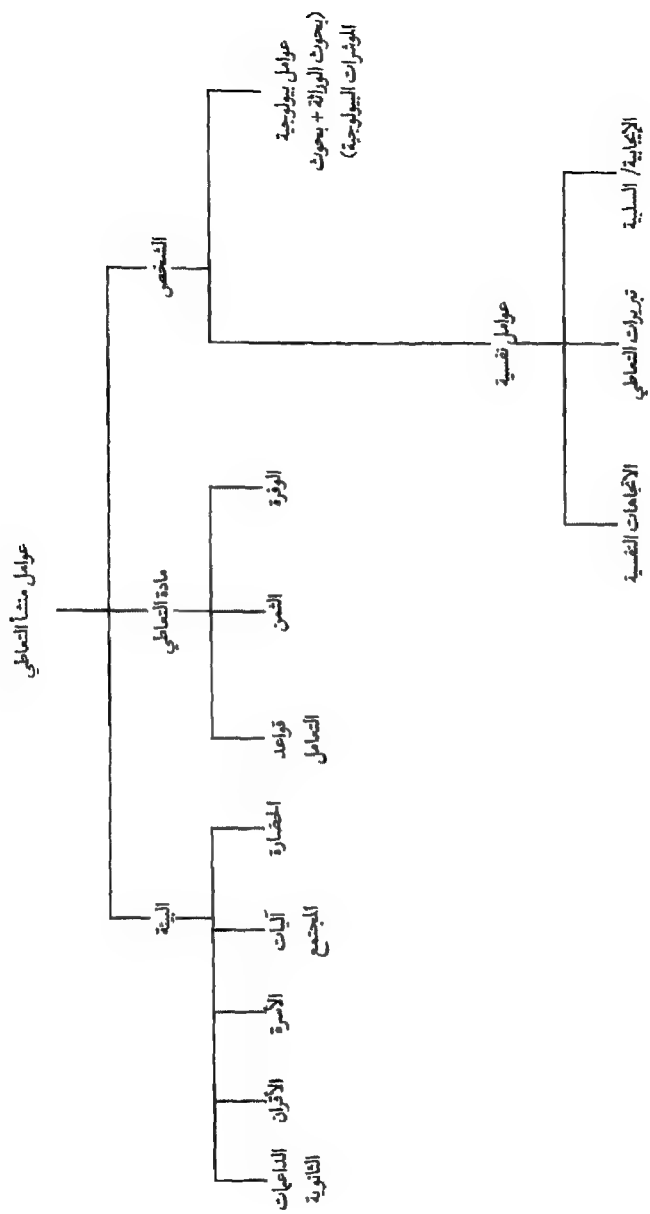
نتكلم ، تحت هذه الفئة العريضة ، عن كل من العوامل الوراثية^(١) ، وما يعرف بالعلامات أو المؤشرات البيولوجية^(٢)

تهتم بحوث الوراثة عادة بثلاثة مجالات : مجال البحوث في كون الظاهرة موضع البحث (وهي هنا تعاطي المخدرات) يغلب وجودها بشكل لافت للنظر داخل عائلات بعينها ، ومجال بحوث التوائم ، ثم مجال بحوث التبنى .
وجدير بالذكر أولا وقبل كل شيء أن بحوث العوامل الوراثية في موضوعنا الذي نحن بصدد تركيزه في إدمان الكحوليات ، أما البحوث التي تناولت إدمان سائر المواد النفسية فلا تزال قليلة نسبيا وأقصر من أن تجيب عن كثير من الأسئلة المطروحة .
بعبارة أخرى ، نحن عندما نتحدث عن بحوث العوامل الوراثية في التعاطي والإدمان ، إنما نتكلم غالبا من واقع دراسات أجريت بالفعل على إدمان الكحوليات ، ونحن نعمم نتائجها على إدمان سائر المواد النفسية رغم ما ينطوي عليه هذا التعميم من احتمالات الخطأ .

ويقوم التصميم الرئيسي للدراسات التي انحصرت في مجال العائلات على المقارنة بين معدل انتشار الإدمان (إدمان المسكرات أو غيرها من المواد النفسية) في عائلات الأشخاص المدمنين ، ومعدل الانتشار في عائلات مجموعات من الأشخاص غير المدمنين (وتسمى هذه المجموعات بالمجموعات الضابطة) .
وتوجد بحوث كثيرة من هذا الطراز ، وتشير نتائجها إلى غلبة التعاطي والإدمان

Genetic (١)

Biological Markers (٢)



شكل ٣-١ عوامل تنشأ التعاطي

داخل عائلات المدمنين . غير أن هذه النتائج لا يجوز أن تؤخذ على أنها حاسمة في الكشف عن دور الوراثة في هذا الإدمان، إذ إن هذه النتائج نفسها يمكن أن تكون مرتبطة على التفاعلات السلوكية بين الأشخاص داخل محيط الأسرة . ومن ثم فإن أقصى ما يمكن أن يقال في صالح العوامل الوراثية في هذا الصدد إن نتائج البحوث «العائلية» تقوم أمامنا كقرائن لا كأدلة أو براهين محددة فيما تشير إليه من معنى .

أما بحوث التوائم فتعتبر أقوى البحوث فيما نحن بصدده . ويقوم تصميمها الأساسي على المقارنة بين معدلات الإدمان داخل أزواج التوائم المتماثلة^(١) ومعدلات الانتشار داخل أزواج التوائم غير المتماثلة (أو الأخوية)^(٢) . ويتلخص المنطق القائم وراء هذه المقارنة في الاعتماد على الحقيقة القائلة إن القوائم المتماثلة تحمل رصيда من المورثات (أو الجينات) متماثلا تماما . فإذا كان الاستعداد للإدمان يأتي إلى الشخص محمولا على هذه الجينات فلا بد أن يأتي بالصورة نفسها للتوأمين المتماثلين . وهو ما لا يحدث في حالة التوائم الأخوية لاختلاف رصييد المورثات بداخلها . أما إذا كان الإدمان ناتجا عن عوامل بيئية فلن يوجد فرق بين معدلات انتشاره داخل أزواج التوائم المتماثلة وانتشاره داخل التوائم الأخوية . وتشير عدة دراسات من هذا الطراز إلى ارتفاع المعدلات بشكل ملحوظ بين أزواج التوائم المتماثلة، ومن أهم هذه الدراسات بحث أجري في السويد، أجراه كيج L. Kaijz تبين منه أن معدل انتشار إدمان الكحوليات داخل أزواج التوائم المتماثلة يبلغ نحو ضعف معدل الانتشار بين أزواج التوائم غير المتماثلة (٥٨٪ في الأولى مقابل ٢٨٪ في الثانية) . وقد نشرت بحوث أخرى انتهت إلى نتائج مؤيدة لهذه النتيجة .

Identical twrins (١)

Fraternal twins (٢)

أما عن البحوث التي تجرى في مجال التبني فتتناول أطفالا تم عزلهم عن عائلاتهم (لأسباب إنسانية متعددة) وتنشئهم في ظل أسر بديلة تبناهم . فإذا كان الإدمان محمولا أساسا على مورثات وكانت الأسر البيولوجية الأصلية يوجد الإدمان في أي من عضويها الأساسيين (الأب أو الأم أو في الاثنين معا)، فاحتمال ظهور الإدمان بين الأبناء مرتفع بغض النظر عن وجوده أو عدم وجوده في أسرة التبني . على هذا الأساس أجريت دراسات متعددة في كل من الدانمرك والسويد والولايات المتحدة ، وتشير نتائجها جميعا إلى غلبة العامل الوراثي ، أي أن الأبناء الذين ينحدرون من آباء مدمنين للكحوليات يزيد معدل انتشار الإدمان بينهم إلى نحو أربعة أمثال معدله بين الأبناء الذين ينحدرون من آباء غير مدمنين ، وذلك رغم التنشئة في بيئات التبني حيث لا يوجد الإدمان (Anthenelli & Schuckit 1992) .

ونأتي بعد ذلك إلى بحوث المؤشرات البيولوجية ، وهي بحوث تأتي في الترتيب المنطقي بعد بحوث الوراثة . ذلك أن بحوث الوراثة وقد تجمعت نتائجها في اتجاه ترجيح وجود عامل وراثي ، فإنها تكون قد أعطت بذلك مبررا منطقيا لإلقاء السؤال التالي : وهو: كيف يتم هذا التوريث؟ ما العناصر التي تنتقل من السلف إلى الخلف فيزداد معها احتمال إقدام الخلف على شرب الكحوليات وإدمانها؟

انصبت البحوث في هذا الصدد على أنواع مختلفة من البروتينات ، والأنثيجينات ، والهرمونات ، على أساس أن هذه المركبات جميعا تقع تحت حكم الجينات إلى حد ما في الصورة التي تتحدد بها في أنسجتنا المختلفة . وتنتج هذه البحوث أساسا إلى تقويم الصورة التي يوجد بها البروتين أو الأنثيجين أو الهرمون في الأشخاص غير الشاربين والمقارنة بينهم في هذا

الصدد وبين الأشخاص الشارين ، مع عناية خاصة ببيان مستوى هذه المواد عند الشارين في فترات امتناعهم عن الشرب (حتى لا تكون نتيجة التقيوم دالة للشرب نفسه) . ومن بين البروتينات التي تناولها البحث في هذا السياق نوع من الإنزيمات ذات الأهمية الخاصة في عمليات الأيض^(١) التي تتناول الإيثانول (وهو العنصر الفعال في المشروب الكحولي) في الكبد .

كذلك تناولت البحوث إنزيميا آخر هو المعروف باسم أوكسيد المونوأمين Monoamine oxidase ويشار إليها عادة بالأحرف الثلاثة MAO .

كما تناولت إنزيمات أخرى عديدة . ويشار إلى هذه البحوث جميعا باسم بحوث المؤشرات البيوكيميائية .

كذلك اتجهت البحوث إلى الاهتمام بنوع آخر من المؤشرات البيولوجية ، هو المؤشرات الخاصة بفسولوجيا النشاط الكهربى للمخ . واتجهت أيضا إلى نوع آخر من المؤشرات الذي يقع على الحدود بين المؤشرات البيولوجية والمؤشرات السلوكية ، من هذا القبيل نتائج اختبارات الذكاء ، وبعض الاختبارات النفسية العصبية كاختبارات هلستيد/رايتان - Halstead Reitan . ونتائج تطبيق بعض مقاييس الشخصية . وإلى جانب هذه وتلك أجريت بحوث من نوع مختلف تعرف ببحوث الاستجابة للكحوليات أو مايسمى أحيانا باسم بحوث التحدي الكحولي Alcohol challenge studies . وينصب فيها اهتمام الباحث على استجابة المبحوثين للمشروبات الكحولية فيما يتعلق ببعض المتغيرات مثل : تأرجح الجسم ، والشعور بالتسمم ، ومستوى الهرمونات .

Metabolism (١)

وتشير هذه البحوث جميعاً إلى ما يدعم الرأي القائل بوجود قدر من التحدد الوراثي لاحتمالات الإدمان الكحولي ، كما أنها تبرز دور عدد من المؤشرات البيولوجية في الصورة التي تتحقق بها هذه الاحتمالات .

٢- العوامل النفسية :

أ- أول ما يلفت النظر في موضوع العوامل النفسية المسهمة في التعاطي مسألة «الإيجابية» أو «السلبية» التي تتسم بها الخطوات الأولى للمتعاطي عند إقدامه على تناول هذه المادة أو تلك .

والمقصود بـ «الإيجابية» هنا اعتراف المتعاطي بأنه هو نفسه كان له دور إيجابي قبل البدء الفعلي للتعاطي ، بمعنى أنه مثلاً كان لديه نوع من حب الاستطلاع يدفعه دفعا إلى ارتياد هذه الخبرة لاستكشاف حقيقتها ، أو أنه كانت لديه الرغبة في أن يقلد بعض المحيطين به من الزملاء أو المعارف ، أو أنه كانت لديه الرغبة في معاندة الكبار بأي شكل من الأشكال بها في ذلك خوض خبرة التعاطي . . . إلخ . المهم أنه هو نفسه كان يسعى ويتلمس الأسباب لاستكشاف تعاطي هذه المادة أو تلك من المواد النفسية . أما مصطلح «السلبية» فالمقصود به شعور المتعاطي بأنه بدأ مسيرته في طريق التعاطي تحت ضغط الغير من المحيطين به ، أيا كانت طبيعة هذا الضغط بالترغيب أو بالترهيب والتهديد .

في هذا الصدد تواجهنا حقيقة واضحة ، هي أن غالبية المتعاطين بدأوا مسيرتهم بداية سلبية ، أي تحت ضغوط من «الآخرين» المحيطين بهم . وفيما يلي بعض نتائج البحوث الميدانية التي أجريت على فئات متنوعة من المتعاطين ، بشأن أنواع مختلفة من مواد التعاطي ، وهي نتائج تلقي الضوء على هذه الحقيقة .

جدول ١ - ٣ الإيجابية أو السلبية في بدء مسيرة التعااطي بين

طلبة المدارس الثانوية، وطلبة الجامعات في مصر

العينات	المواد النفسية	الإيجابية أو السلبية	العدد	النسبة المئوية
تلاميذ الثانوي*	السجائر	إيجابية سلبية غير مبين	٢٢٥ ١٣٥٣ -	%١٤,٢٦ %٨٥,٧٤ -
طلبة الجامعات** (الذكور)	السجائر	إيجابية سلبية غير مبين	٤٥١ ٢٠٨٠ ٢٦	%١٧,٦٤ %٨١,٣٤ %١,٠٢
تلاميذ الثانوي	الأدوية النفسية	إيجابية سلبية غير مبين	٢٦١ ٥٠٣ ٣٤	%٣٢,٧١ %٦٣,٠٣ %٤,٢٦
طلبة الجامعات (الذكور)	الأدوية النفسية	إيجابية سلبية غير مبين	٤٥٧ ٥٨٠ ٩٢	%٤٠,٤٨ %٥١,٣٧ %٨,١٥
تلاميذ الثانوي	المخدرات الطبيعية	إيجابية سلبية غير مبين	٦٤ ٨٢٦ ٨٠	%٧,٣٦ %٨٣,٤٥ %٩,٢٠
طلبة الجامعات (الذكور)	المخدرات الطبيعية	إيجابية سلبية غير مبين	٨٣ ١٠٣٢ ٤٢	%٧,١٧ %٨٩,٢٠ %٣,٦٣
تلاميذ الثانوي	الكحوليات	إيجابية سلبية غير مبين	٤٠٤ ٢٨٠٣ ٤٨	%١٢,٤١ %٨٦,١١ %١,٤٧
طلبة الجامعات (الذكور)	الكحوليات	إيجابية سلبية غير مبين	٤١٨ ٢٣٢١ ٨٦	%١٤,٨ %٨٢,١٦ %٣,٠٤

* أجري البحث الخاص بتلاميذ المدارس الثانوية (البنين) سنة ١٩٨٧ .

وكان مجموع أفراد العينة التي شملها البحث ١٤٦٥٦ تلميذا .

** أجري البحث الخاص بطلبة الجامعات المصرية سنة ١٩٩٠ .

وكان مجموع أفراد العينة (الذكور) ١٢٧٩٧ طالبا .

وقد أجري البحثان في ظل رعاية وتمويل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

في هذا الجدول يستطيع القارئ أن يتبين هذه الحقيقة بصورة رقمية مفصلة، ففي الإقدام على تعاطي أي مادة نفسية هناك دائما الأفراد الإيجابيون الذين سعوا بأنفسهم وحاولوا وتلمسوا الطريق إلى الفرص السانحة. وهناك السلبيون الذين اقترن تعاطيهم بالاستجابة لأنواع مختلفة من ضغوط الآخرين. هذا جزء من الحقيقة. وجزء آخر هو أن السلبين هم الغالبية دائما، أي أن ضغوط الآخرين هي العنصر الفاعل في الدفع إلى التعاطي في معظم الأحوال. وجدير بالذكر أن هذه النتيجة بشقيها هذين قد تكررت في جميع البحوث الميدانية التي أجريت على عينات مختلفة (غير العيتتين المذكورتين في الجدول السابق) على مر الخمس عشرة سنة الأخيرة.

ب- يلفت النظر كذلك ما يبديه المتعاطون من أسباب وتبريرات للاستمرار في التعاطي والجدول (٢ - ٣) يقدم عينة من هذه الأسباب كما أبدأها تلاميذ المدارس الثانوية في واحد من بحوثنا الميدانية الكبيرة. والجدول (٣ - ٣) يقدم عينة أخرى من الأسباب كما أبدأها طلاب الجامعات المتعاطون.

وبالنظر في هذين الجدولين، ٢ و ٣ يتضح أن هناك أسبابا أو مبررات متعددة يبديها المتعاطون وهي تلقي الضوء على العوامل النفسية التي تحركهم فيما يتعلق بالاستمرار في تعاطي هذه المادة النفسية أو تلك.

ويتضح كذلك أنها تتفاوت في درجة شيوعها بين المتعاطين، وهو ما اعتبرناه مقياسا لأهميتها عندهم. كما يتضح أيضا أن مقياس الأهمية لكل من الأسباب التي أوردناها في حالة كل مادة من مواد التعاطي يكاد يكون ثابتا عبر عينات المتعاطين المختلفة. فالسبب القائل «بمواجهة المتاعب والآلام الجسمية» يحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بالاستمرار في تعاطي الأدوية النفسية عند تلاميذ المدارس الثانوية وعند طلاب الجامعات. وهو ما تبين كذلك في عينات أخرى لم نورد ذكرها هنا، من ذلك مثلا دراسة ميدانية أجريت على التعاطي بين الطالبات في الجامعات المصرية (سوف وآخرون، ١٩٩٤ تحت الطبع).

جدول ٢- ٣ أسباب أو مبررات الاستمرار في التعاطي لدى
المتعاطين من تلاميذ المدارس الثانوية

مادة التعاطي	الأسباب*	العدد	النسبة المئوية**
الأدوية النفسية	مواجهة آلام جسمية	٣٩	٢٣,٠٨
	الاعتقاد في فائدتها	٨	٤,٧٣
	مواجهة متاعب وجدانية	٨	٤,٧٣
	إدمانها أو التعود عليها	٧	٤,١٤
	المتعة أو اللذة	٧	٤,١٤
المخدرات الطبيعية	المتعة أو اللذة	٢١	١٥,٩١
	إدمانها أو التعود عليها	١٩	١٤,٣٩
	مواجهة آلام جسمية	١٢	٩,٠٩
	المشاركة في المناسبات الاجتماعية	٩	٦,٨٦
	الشعور بالفشل أو اليأس	٨	٦,٠٦
الكحوليات	المشاركة في مناسبة اجتماعية	١٢٩	٢٠,٨١
	تحقيق المتعة أو اللذة	٧٢	١١,٦١
	الاعتقاد في فائدتها	٥٢	٨,٣٩
	مواجهة آلام ومتاعب جسمية	٥١	٨,٢٣
	إدمانها أو التعود عليها	٤٠	٦,٤٥

* اكتفينا في هذا الجدول بإيراد أهم خمسة أسباب، بالترتيب التنازلي لأهميتها، في حالة كل مادة من مواد التعاطي.

** مجموع النسب المئوية في حالة كل مادة لا يصل إلى ١٠٠,٠٠ لأننا لم نورد كل الأسباب التي أبداهها المتعاطون من أفراد العينة.

جدول ٣-٣ أسباب أو مبررات الاستمرار في التعاطي لدى
المتعاطين من طلاب الجامعات (الذكور)

مادة التعاطي	الأسباب*	العدد	النسبة المئوية**
الأدوية النفسية	مواجهة متاعب وآلام جسمية	٤٧	٢٨,٦٦
	مواجهة متاعب وجدانية	٢٤	١٤,٦٣
	الاعتقاد في فائدتها	٢٢	١٣,٤١
	إدمانها أو التعود عليها	٧	٤,٢٧
	المتعة أو اللذة	٢	١,٢٢
المخدرات الطبيعية	المتعة أو اللذة	١٨	١٠,٤٧
	مجاراة الأصدقاء	١٨	١٠,٤٧
	مواجهة متاعب وجدانية	١٦	٩,٣٠
	المشاركة في مناسبة اجتماعية	١٣	٧,٥٦
	إدمانها أو التعود عليها	٩	٥,٢٣
الكحوليات	المشاركة في مناسبة اجتماعية	١٢٣	١٨,٧٥
	المتعة أو اللذة	٧٩	١٢,٠٤
	الاعتقاد في فائدتها	٥٣	٨,٠٨
	مجاراة الأصدقاء	٣٢	٤,٨٨
	إدمانها أو التعود عليها	٣٠	٤,٥٧

* نورد هنا أهم خمسة أسباب بترتيب (تنازلي) حسب ورودها عند المتعاطين من أفراد العينة .
** مجموع النسب المئوية في حالة كل مادة متعاطاة لا يصل إلى ١٠٠,٠٠ لأننا لم نورد جميع الأسباب التي أوردوها المستمرون في التعاطي .

كذلك نجد أن طلب «المتعة واللذة» يأتي كسبب أول لاستمرار تعاطي المخدرات الطبيعية (وخاصة الحشيش) بين تلاميذ المدارس الثانوية وطلاب الجامعات ، كما تأتي المشاركة في مناسبة اجتماعية في المرتبة الأولى فيما يتعلق بالكحوليات سواء عند تلاميذ التعليم الثانوي أو عند طلبة الجامعات .
كذلك نجد أن درجة الأهمية المعطاة لعدد من الأسباب الأخرى التي ورد ذكرها

تبدو متماثلة أو متقاربة في العينتين اللتين أشرنا إليهما . من ذلك مثلا مطلب «مواجهة المتاعب الوجدانية» و«تحصيل الفائدة» ، هذان المطلبان يحتلان المرتبتين الثانية والثالثة فيما يتعلق بتعاطي الأدوية عند تلاميذ الثانوي وطلاب الجامعات ، كما أن «تحقيق المتعة أو اللذة» و«الحصول على الفائدة» يحتلان المرتبتين الثانية والثالثة في حالة شرب الكحوليات عند أفراد كل من العينتين . ويستطيع القارئ أن يتتبع بنفسه بعض التشابهات الأخرى القريبة مما ذكرنا .

ح- يلفت النظر أيضا في موضوع العوامل النفسية ما يبدية المتعاطون من «اتجاه نفسي»^(١) إيجابي نحو عملية تعاطي هذه المادة النفسية أو تلك بصورة تفوق كثيرا ما يبدية غير المتعاطين . ويستخدم مصطلح «الاتجاه النفسي» عند علماء النفس للإشارة إلى حالة الاستعداد العام سواء للقبول أو للرفض التي يواجه بها الشخص أفعالا معينة ، أو مواقف اجتماعية ذات مواصفات خاصة . ويقال عن الاتجاه إنه إيجابي إذا انطوى على القبول (بدرجات مختلفة) ، ويقال عنه إنه اتجاه سلبي إذا انطوى على الرفض بدرجات مختلفة . والاتجاه بهذا المعنى إطار نفسي عريض تصدر عنه مظاهر سلوكية جزئية متعددة يضمها توجه واحد نحو القبول أو نحو الرفض . ويستخدم علماء النفس في هذا الصدد ما يسمونه مقياس الاتجاهات (أي مقياس لدرجات القبول أو درجات الرفض) . وفي دراسة مصرية أجريت للكشف عن بعض العوامل أو المتغيرات النفسية المقترنة بتدخين السجائر أمكن تكوين مقياس للاتجاهات نحو التدخين ، وبتطبيقه على مجموعة من الشباب المدخنين ومقارنتهم في هذا الصدد بغير المدخنين تبين أن المدخنين يتبنون اتجاها إيجابيا متسقا نحو التدخين يفوق كثيرا الاتجاه السائد بين غير المدخنين* . ومن بين البنود التي احتوى عليها هذا المقياس وتوضح للقارئ طبيعة هذا القبول (الذي نشير إليه على أنه

Attitude (١)

* كان المتوسط لدرجة المدخنين على هذا المقياس ١٢,٨٦ (± ٤,٣٠) في مقابل متوسط درجة غير المدخنين الذي كان ٦,٠٥ (± ٢,٦٧) .

مضمون هذا الاتجاه الإيجابي نحو التدخين عند المدخنين) البنود الآتية، نوردها ونورد معها إجابات المدخنين وغير المدخنين حتى يدرك القارئ ما المقصود بطبيعة هذا الاتجاه الإيجابي الذي نتحدث عنه:

غير المدخنين	المدخنون	
أوافق لا أوافق	أوافق لا أوافق	
٧٥,٠%	١٩,٦٦%	- أعتقد أن تدخين السجائر له تأثير مفيد
٤٧,٧٦%	٨٨,١٣%	- في إمكان المدخن أن يتوقف عن التدخين في أي وقت يشاء
٢٢,٠١%	٥٧,٢٦%	- تدخين السجائر يساعد على زيادة الانتباه والتركيز الذهني
٣,٧٣%	٣١,٦٢%	- تدخين السجائر يزيد من قيمة الشخص ويؤكد رجولته
١٧,١٦%	٤٤,٤٤%	- تدخين السجائر يجعل الشخص أكثر قبولا عند الآخرين

هذه عينة من البنود التي وردت على مقياس الاتجاهات نحو التدخين الذي استخدم في الدراسة المذكورة، وفي مقابل كل بند النسب المئوية لمن يوافقون عليه من المدخنين في مقابل الموافقين من غير المدخنين. ويتضح من المقارنة بين هذه النسب كيف أن المدخنين ينظرون بنظرة إيجابية إلى عملية التدخين تفوق كثيرا نظرة غير المدخنين، ومن مجموع هذه النظرات الإيجابية يتكون ما نسميه بالاتجاه الإيجابي نحو التدخين عند المدخنين (عبدالبر ١٩٨٤).

نخلص من ذلك إذن، إلى أن موضوع العوامل النفسية المسهمة في تعاطي المواد النفسية، ينتظم حول ثلاثة محاور، المحور الأول خاص بالتوجه الإيجابي أو السلبي نحو الإقدام على خبرة التعاطي، والمحور الثاني خاص بجمللة الأسباب والتبريرات التي يبديها المتعاطون لتبرير استمرارهم في التعاطي، والمحور الثالث هو الخاص بالاتجاه النفسي الذي ينطوي على تقبل للتعاطي يكشف عن نفسه في عديد من جزئيات السلوك، يقابله رفض للتعاطي يكشف عن نفسه في عديد من جزئيات السلوك المضادة.

ثانيا : عوامل خاصة بالمادة المتعاطاة :

لا يمكن تصوريا أن يقوم الإدمان أو الاعتماد دون أن يقترن بمادة معينة يعتمد عليها . ومن ثم يبرز سؤال يفرض نفسه مؤداه : هل كل مادة يتناولها الإنسان بأي صورة من التناول (بالبلع ، أو بالشرب ، أو بالتدخين ، أو بالاستنشاق ، أو بالحقن) يمكن اعتبارها قادرة على استثارة الاعتماد عليها ، بالمعنى الاصطلاحي للاعتماد؟

والخطوة الأولى للإجابة عن هذا السؤال هي أن بعض المواد فقط هي القادرة على استثارة الاعتماد ، ويطلق على هذه المواد في مجموعها مصطلح «المواد النفسية» ، وهي مواد لها من الخصائص الفارماكولوجية ما يجعلها قادرة إذا ما تناولها الإنسان أو الحيوان على التأثير في نشاط المراكز العصبية العليا ، وهو النشاط الذي اصطلاحنا على تسميته (في حالة الإنسان) بالعمليات النفسية^(١) . والخطوة الثانية لإكمال الإجابة عن السؤال هي أن بعض المواد النفسية (وليس كل المواد النفسية) هي القادرة على استثارة الاعتماد في حين أن بعضها الآخر عاجز عن هذه الاستثارة . مثال ذلك أن مجموعة المواد النفسية المعروفة باسم البنزوديازيبينات والتي تصنف في عالم الطب النفسي تحت عنوان الملطفات أو المهدئات الصغرى^(٢) قادرة على أن تستثير الاعتماد عند متعاطيها ، في حين أن مجموعة الملطفات أو المهدئات الكبرى^(٣) (مثل الرزربين) لا تستثير الاعتماد عند من يتناولها . ومن أهم الطرق التجريبية التي يستخدمها العلماء للتحقق من كون مادة نفسية ما قابلة أو غير قابلة لاستثارة الاعتماد إجراء تجارب معملية في هذا الصدد على الحيوانات ، تقدم لها هذه المواد تحت شروط معملية خاصة ، فإذا تبين في سياق التجربة أن الحيوان بدأ يفضلها على مواد أخرى متاحة له وتكونت لديه الآليات السلوكية التي تدفعه

(١) راجع تعريف «المادة النفسية» في الفصل الأول .

Minor tranquilizers (٢)

Major tranquilizers (٣)

فعلا إلى تناولها والاستزادة من هذا التناول^(١) أمكن القول إن هذه المادة قادرة على استشارة الاعتماد .

هناك إذن خصائص فارماكولوجية في بعض المواد النفسية (دون البعض الآخر) تجعلها قادرة على استشارة الاعتماد ، ويفسر لنا ذلك كون الإنسان استطاع منذ آلاف السنين أن يكتشف تلقائيا ما للكحوليات والقنب والأفيون من قدرة على استشارة عمليات نفسية تؤدي إلى الاعتماد .

يبقى بعد ذلك أن ننظر في مجموعة العوامل اللصيقة بهذه المواد والتي تتدخل بصورة أو بأخرى في تشكيل ظاهرة التعاطي ، وهنا نتكلم عن توافر المادة ، والثمن ، والقواعد المنظمة للتعامل فيها .

ونبدأ بعامل التوافر .

تشير كثير من القرائن إلى أن الدرجة التي تتوافر بها مادة نفسية غير مشروعة في المجتمع تعتبر عاملا مهما في شيوع الإقبال عليها ولو على سبيل التجريب . ويمكن القول بناء على ذلك إن درجة توافر المادة في مجتمع ما إنما تعتبر مؤشرا لنوع من التوازن بين العرض والطلب ، وفي الوقت نفسه فإن العرض والطلب يتأثران بالقوانين ، والنظم ، والعوامل الاقتصادية الفاعلة في المجتمع . ومعنى ذلك في نهاية الأمر أنه مع زيادة وفرة المادة في المجتمع يزداد الإقبال على تعاطيها ، ومع انكماش المتوافر منها يقل الإقبال على تعاطيها . ومع ذلك فهذه العلاقة صادقة في حدود معينة لا تتعداها . فإذا تصور البعض أن التقدم نحو القضاء على وجودها تماما يمكن أن يكون طريقا إلى القضاء على التعاطي والإدمان فهذا وهم لا يسانده تاريخ كثير من المحاولات المماثلة في عدة مجتمعات . (Arif & Westermeyer 1988 p. 89) هذا عن المواد النفسية غير المشروعة .

(١) Selt - administration

أما عن المواد النفسية المشروعة، مثل بعض الأدوية النفسية (البنزوديازيبينات مثلا) فتتأثر درجة توافرها في المجتمع بالأسلوب الذي يتبعه الأطباء في كتابة وصفاتهم لمرضاهم، فالتساهل الشديد في الإذن باستعمال هذه المواد يتيح مزيدا من الفرص لتسريبها غير المأذون، ومن ثم إلى وفرتها في السوق غير المشروعة.

وبالإضافة إلى عامل التوافر أو الوفرة يوجد عامل الثمن، وهو من العوامل التي تتدخل أيضا في تشكيل ظاهرة التعاطي. وقد تتدخل بأشكال مختلفة. منها تعديل معدلات الانتشار بالعمل على زيادتها أو تقليصها، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك ما حدث في مصر في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. إذ من المعروف أن معظم الحشيش المعروض في السوق المصرية غير المشروعة يأتي إليها مهرّباً عبر الحدود الشرقية، ولما كانت هذه الحدود قد أصبحت مستعصية تقريبا أمام محاولات التهريب في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ وحتى أواخر ١٩٧٣ نتيجة لظروف الحرب وما صاحبها فقد أصبح طريق تهريب الحشيش عندئذ يقتضي نقله بالسفن في البحر الأبيض من السواحل الشرقية للبحر وحتى السلوم أو بعض المواضع في الشواطئ الليبية، ومن هناك يمكن تهريبه إلى داخل الأراضي المصرية، وكان معنى ذلك ازدياد أخطار المغامرة وارتفاع التكلفة، مما أدى إلى ارتفاع ثمن بيعه إلى المستهلك في السوق المصرية غير المشروعة أضعافا مضاعفة عما كان الثمن عليه قبل سنة ١٩٦٧. وقد أدى ذلك بدوره إلى انخفاض ملحوظ في معدلات انتشاره في تلك الفترة. ويذكر كاتب هذه السطور أن متوسط ثمن «قرش» الحشيش في السوق المصرية غير المشروعة كان نحو جنيه مصري ونصف الجنيه، وذلك قبل سنة ١٩٦٧، ثم إذا به يرتفع ليبلغ نحو عشرة جنيهات مصرية في نحو سنة ١٩٦٩. مما دفع بالكثيرين من المتعاطين ذوي الدخل المنخفضة إلى الانصراف عنه.

ومع ذلك فهذه صورة واحدة من بين صور متعددة يمكن أن يتدخل بها ثمن المادة النفسية في تشكيل نمط انتشارها في المجتمع. ومن الصور

الأخرى التي قد يتدخل بها الثمن كذلك أن يؤثر في أسلوب التعاطي ، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك أيضا ما حدث في مصر خلال عشرينيات هذا القرن . ففي سنة ١٩٢٠ عرف الهيروين طريقه إلى السوق المصرية غير المشروعة وبدأ في الانتشار بين فريق من الشباب المصريين الميسورين نسبيا ، وكان الأسلوب السائد لتعاطيه هو الاستنشاق أو الشم . وفي سنة ١٩٢٥ ارتفع ثمن الهيروين ارتفاعا ملحوظا على أثر صدور بعض القوانين المغلظة للعقوبة ، ومع ارتفاع الثمن على هذا النحو بدأ يظهر أسلوب جديد لتعاطيه ، وهو أسلوب الحقن في الوريد ، وكان هذا الأسلوب يحتاج إلى كمية أقل من الكمية التي يحتاجها المدمن بأسلوب الاستنشاق للوصول إلى القدر نفسه من تأثير المخدر . وثمة أمثلة أخرى من هذا القبيل . (لجنة المستشارين ، استراتيجية قومية ، ١٩٩٣ ، ص ٤٥) .

وتلجأ الحكومات أحيانا ، فيما يتعلق بالمواد المشروعة قانونا (المحدثة للإدمان) كالطباقي والكحوليات ، إلى آلية زيادة الضرائب على هذه المواد كجزء من سياسة مرسومة للحد من انتشارها . وهي سياسة تأتي ببعض النتائج الإيجابية ، ولكن من الواضح أنه لا يمكن القول بجدواها على إطلاقها ، فقد تترتب عليها آثار جانبية أسوأ كثيرا (من حيث ما تفرزه من مشكلات للصحة العامة) من آثارها المطلوبة .

وإلى جانب عاملي الوفرة ، والثمن ، يقوم عامل آخر لا يمكن إغفاله هو عامل القوانين والقواعد المعمول بها في المجتمع . وقد لجأت معظم حكومات العالم ، في فترات تاريخية مختلفة إلى استخدام آلية القانون للتأثير في معدلات انتشار التعاطي لكثير من المواد المحدثة للاعتماد . ولا يزال الجدل محتدما داخل الدوائر العلمية والطبية والقانونية حول المدى الذي يمكن الوصول إليه في الاستعمال المجدي للقانون للحد من معدلات انتشار المواد الإدمانية ، وحول الكيفية التي يتم بها تأثير القانون في هذا الصدد (Mac Coun 1993) .

والخلاصة ، أن العوامل الخاصة بالمادة المتعاطاة ، والتي تسهم في تشكيل ظاهرة التعاطي ، ثلاثة ، هي : مدى توافر المادة في المجتمع ، والثمن الذي تباع به ، والقوانين والقواعد المنظمة للتعامل فيها .

ثالثا : العوامل البيئية :

المقصود بالعوامل البيئية في هذا السياق عوامل البيئة الاجتماعية بالمعنى الواسع للمصطلح ، فهي تشمل الإطار الحضاري . والمجتمع ، والأسرة ، والأقران وخاصة الأصدقاء ، وما يسمى بالدعامات الثانوية . وفيما يلي تناول هذه المكونات بقدر معقول من التفصيل .

أ- الإطار الحضاري :

نبدأ بعامل الإطار الحضاري ، وفي هذا المجال نجد عددا كبيرا من الدراسات الأنثروبولوجية التي نتعلم منها دروسا عدة فيما نسميه بالنمط الحضاري لخبرة التعاطي .

ففي دراسات كوديري Codere على تعاطي القنب في رواندا (بأفريقيا) نشهد كيف يتكامل هذا التعاطي مع النسيج الاجتماعي القائم بشكل يتيح له أن يسهم بنصيب واضح في كل ما يحدد خصائص الإطار الحضاري . سواء من حيث وظائفه ، واستمراره . ذلك أن تعاطي القنب هناك يكاد يقتصر على الرجال من أبناء جماعة عرقية صغيرة ذات مكانة اجتماعية شديدة الانخفاض ، وتسمى هذه الجماعة «توا» Twa . في هذا الإطار يسود التوقع بأن القنب يسبب لتعاطيه اندفاعات شديدة عند الغضب لا تليق إلا بأبناء هذه الجماعة ذات المكانة الاجتماعية المتدنية . وهكذا يوصف أفراد هذه الجماعة بالسلوكيات المتدنية ، ويأتي تعاطي الحشيش ليزيد من تأكيدها . ومن ثم تساعد هذه التوقعات سواء عند المتعاطين أو المحيطين بهم على حصر تعاطي الحشيش في أبناء التوا وعدم انتشاره بين الأغلبية المحيطة بهم ، وهي ليست من الـ «توا»

(Codere 1973). وفي قبائل التونجا (وهي تقيم فوق هضبة مرتفعة في فولتا العليا أو ما يعرف الآن باسم بوركينا فاسو) يتكامل تعاطي القنب كذلك مع النسيج الاجتماعي القائم ولكن بطريقة أخرى مغايرة لما نشهده في رواندا. فقد أوضح جونز D. Jones أن تدخين الحشيش هناك منتشر بين أغلبية الراشدين بصورة معروضة أمام الجميع، مما يتيح للصغار أن يشاهدوا ويعتادوا ظهور آثاره في حياتهم. ومن ثم فعندما يحين الوقت المناسب للسماح لهم بالتدخين إذا هم يعرفون مسبقا ماذا يتوقعون من آثار سلوكية. وتقضي العادات الاجتماعية السائدة في تلك القبائل بأن تدخين القنب أمر مقبول اجتماعيا، وخاصة إذا حدث هذا التدخين في ختام يوم من العمل الشاق، وبشرط ألا يستمر هذا التدخين بصورة متصلة ولفترات طويلة. ويتوقع المتعاطون إذا التزموا بقواعد الإتيكيت هذه أن يجعلهم الحشيش أكثر ثقة بأنفسهم، وأكثر إظهارا للروح الاجتماعية، وربما أقرب إلى كثرة الكلام ومواصلة الحوار أيا كان. أما إذا أسرفوا في التدخين فهم يتوقعون أن يصبحوا أقرب إلى الخمود، وربما غلبهم النوم (Jones 1975). ويشير الدكتور زكي حسن إلى أن الهند التقليدية تقدم لنا نموذجا مختلفا من نماذج التنميط الحضاري لتعاطي القنب الذي يكتسب إقرارا اجتماعيا بين طائفة الهندوس وهو إقرار ذو توجه ديني (Hassan 1973). ومن الدراسات الكاشفة في هذا المجال دراسة قدمها وليم مكجوثلين، وكان أستاذا لعلم النفس في جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس، وهي دراسة حضارية تاريخية، يتتبع فيها تفصيلا كيف تجمعت عوامل بعينها في مجرى الحياة في المجتمع الأمريكي فيما بين أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات تضافرت معا على انتشار تدخين القنب. وتسترعي الانتباه في دراسة مكجوثلين النقاط الآتية:

- ١ - كلام كثير حول عقار الـ L.S.D.^(١)، نحو منتصف الخمسينيات، في أدوات الإعلام، وقد جاء هذا الكلام بمناسبة ظهور كتاب للأديب ألدوس هكسلي A. Huxley بعنوان Doors of perception.

(١) انظر ما ورد بشأنه في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

٢ - وفي أوائل الستينيات اتجهت أدوات الإعلام إلى الترويج لأراء تيموثي ليري T. Leary (وكان واحدا من أعضاء هيئة التدريس في قسم علم النفس في جامعة هارفارد، وكان ذا ميول فلسفية، وكان يجري بعض التجارب العملية على الآثار السلوكية المباشرة لتعاطي الـ L.S.D.). وفي هذه الآراء يمزج ليري بين تحييد تعاطي المواد المثيرة للهلوسة، وتقديم آراء وفلسفة اجتماعية تدور حول معاني الدفاع عن العدل الاجتماعي.

٣ - وفي هذه الفترة نفسها (أي الفترة الممتدة من منتصف الخمسينيات إلى أوائل الستينيات). توالى على المجتمع الأمريكي أحداث جسام أدت في مجموعها إلى تزايد مشاعر الاغتراب بين الشباب، وإلى سقوط القناع عن الكثير من أوجه القبح في المجتمع الأمريكي. من هذا القبيل التصعيد الشديد الذي جرى على الحملة المكارئية والتي أدت إلى التشكيل بالكثيرين من المثقفين رموز حياة الفكر والعلم والفن في المجتمع الأمريكي، وما تبين أخيرا من أن راعيها الأول وهو السناتور جون مكارثي كان رجلا سكيما، وقد توفي في مصحة للأمراض العقلية والعصبية. ومن هذا القبيل أيضا مقتل الرئيس جون كينيدي وما أحاط بالجريمة من غموض شديد، وما أثير في أعقابها من علامات استفهام لا تزال في انتظار الإجابة الشافية عنها رغم مرور أكثر من ثلاثين عاما على الحادث. ومن هذا القبيل كذلك التصعيد الخطير لحرب فيتنام الذي وقع في أوائل الستينيات مقترنا بما سمي حينئذ «حادث خليج تونكين».

٤ - ومع بدايات النصف الثاني للستينيات بدأت حركة شباب «الهيبي» كنوع من الاحتجاج على كل ما هو مؤسسي في المجتمع الأمريكي، بدءا من الدولة إلى الأسرة، واتخذت هذه الجماعات من تدخين القنب أحد رموزها، وأحاطته بهالة من الأوصاف المثالية.

٥ - وفي هذه الفترة نفسها كان المجتمع الأمريكي يستمتع بمستوى عال من الرخاء الاقتصادي (Mc Glothlin 1973, 1975).

هذه العناصر الخمسة التي يتحدث عنها مكجلوثلين تكوّن في مجموعها ما يمكن أن يسمى بـ «المناخ الاجتماعي التاريخي» أو المناخ الحضاري الذي ساد المجتمع الأمريكي في فترة أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات واقترن بانتشار تعاطي القنب بين الشباب .

والخلاصة التي نخرج بها من هذه الدراسات معا هي أن الإطار الحضاري يعطي معنى لعملية التعاطي ، ويوجه الأذهان (أذهان المتعاطين وغير المتعاطين) إلى توقع نتائج سلوكية بعينها تترتب على التعاطي ، ولضمان تحقق هذه التوقعات يوصى باتباع قواعد معينة في التعاطي على أساس أن هذه القواعد تحدد ما يجوز، وغيرها لا يجوز. وتبدو هذه النقاط واضحة تماما فيما يتعلق ببحوث كوديري، وجونز، وزكي حسن. وربما كانت أقل وضوحا في الصورة التي قدمها (مكجلوثلين، إلا أن هذا ناتج عن كونها صورة تقوم على تتبع عملية دخول المخدر المجتمع الأمريكي مما يجعل مقومات الصورة كلها أقل وضوحا منها بعد الاستقرار والتبلور غير أن هذا لا يجعلنا بصدد صورة تختلف في بنيتها الأساسية عن الصورة كما تحددها الدراسات الحضارية الأخرى .

ب- آليات المجتمع :

من أهم الآليات الاجتماعية التي حظيت باهتمام الدارسين في هذا الصدد أدوات الإعلام . وقد اهتمت ديان فيجير D. Fejer وهي باحثة كندية ، بالإجابة عن سؤال : «إلى أي مدى يعتمد التلاميذ على أدوات الإعلام في مقابل اعتمادهم على أصدقائهم وعلى خبراتهم الشخصية فيما يتعلق بالتعامل مع المواد النفسية؟ وأي مصدر من هذه المصادر الثلاثة يكون له الغلبة في التأثير في اتجاهاتهم النفسية نحو هذه المواد؟» ومن النتائج المهمة التي انتهت إليها الباحثة أن اختيار المصدر وتأثيره يعتمدان إلى حد كبير على ما لدى التلميذ أصلا من نزوع إلى التعاطي . فالتلاميذ الذين لا يتعاطون المخدرات يعتمدون على أدوات الإعلام الرسمية أو شبه الرسمية . أما الذين يتعاطون فعلا فيعتمدون على خبراتهم الشخصية وعلى أصدقائهم (Fejer et al. 1971) .

وفي سلسلة من البحوث الميدانية أجريتها على عينات كبيرة من تلاميذ المدارس الثانوية، والمدارس الفنية المتوسطة، وطلاب الجامعات في مصر تبين لنا أن وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون والصحف) تأتي في مرتبة بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة كمصدر يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بجميع أنواعها. وفي الوقت نفسه تبين لنا وجود ارتباط إيجابي قوي بين درجة تعرض الشباب لهذه المعلومات واحتمالات تعاطيهم هذه المخدرات. (Soueif et al. 1982 a, 1982 b, 1986, 1990).

ح- الأسرة:

حظيت الأسرة بقدر كبير من اهتمام الباحثين فيما يتعلق بإسهامها في إقبال الشباب على تعاطي المواد النفسية أو ابتعاده عنها (Hundleby & Mercer 1987)، ومن النتائج المهمة التي انتهى إليها Hunt (1987) في هذا الصدد (وقد تركز اهتمامه في تعاطي القنب) أنه إذا كانت العلاقة بين الآباء والأبناء يسودها التسبب أو التفكك ازداد احتمال إقبال الأبناء على التعاطي، فإذا كانت العلاقة تغلب عليها روح التسلط من جانب الآباء فالاحتمال أن يكون إقبال الأبناء على التعاطي متوسطاً، أما إذا كانت العلاقة ديمقراطية (أي يسودها الحب والتفاهم جنباً إلى جنب مع التوجيه والحزم) فإن احتمالات إقبال الأبناء على التعاطي تكون ضئيلة (Hunt 1975). وفي دراسة أخرى قام بها ماكتشني R. j. Mc Kechnie وتركز اهتمامه فيها على الكحوليات تبين أنه حيث يقل تحبذ الآباء لكون الأبناء يشربون فإن الشرب يقل بينهم (أي بين الأبناء) داخل البيوت، ولكن يبقى بعد ذلك ما يحدث خارج البيت، وهو العكس، إذ يقبل هؤلاء الأبناء على الشرب أكثر مما يقبل عليه أبناء الآباء المتسامحين (McKechnie 1977).

وفي بحوثنا في مصر استطعنا أن نكشف عن عدة جوانب للعلاقة بين الأسرة واحتمالات تعاطي الأبناء (أي من المواد النفسية الشائعة في مصر)، نذكر

من هذه الجوانب مجرد إقامة التلميذ مع الأسرة أو بعيدا عنها، ومستوى تعليم الأب والمرتبة الاجتماعية لمهنته، وكذلك مستوى تعليم الأم ومرتبته المهنية، ثم عامل وجود التعاطي بين الأقرباء أو عدم وجوده. وفيما يلي بعض ما توصلنا إليه من نتائج في حالة كل من هذه العوامل.

ففي دراسة ميدانية أجريناها سنة ١٩٨٧ على عينة تتألف من ١٤٦٥٦ تلميذا تمثل تمثيلا دقيقا مجموع تلاميذ المدارس الثانوية العامة (بنين) في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية تبين أن نسبة المتعاطين (للمخدرات الطبيعية)^(١) المقيمين مع أسرهم (منسوبة إلى مجموع المتعاطين) أقل بصورة جوهرية من نسبة التلاميذ غير المتعاطين (منسوبة إلى مجموع غير المتعاطين) الذين لا يقيمون مع الأسرة. وهو ما يكشف عن وجود ارتباط قوي بين إقدام التلميذ في هذه السن المبكرة على تعاطي المخدرات والإقامة بعيدا عن الأسرة (سوييف وآخرون، ١٩٩٢، ص ١٠٨). ومثل هذه النتيجة وجدناها كذلك في حالة تدخين السجائر (سوييف وآخرون، ١٩٩٠، ص ٩١). وفي حالة التعاطي غير الطبي للأدوية النفسية (سوييف وآخرون، ١٩٩١، ص ٧٥). غير أننا لم نجد مثل هذا الارتباط في حالة طلاب الجامعات (سوييف وآخرون، ١٩٩٤).

وفي بحث تلاميذ المدارس الثانوية نفسه لم نجد ارتباطا مستقرا بين مستوى تعليم الآباء واحتمالات تعاطي الأبناء إلا في حالة شرب الكحوليات. فمع ارتفاع المستوى التعليمي للآباء، وكذلك ارتفاع مستواهم المهني ترتفع احتمالات إقبال الأبناء على شرب الكحوليات.

وكذلك الحال بالنسبة للمستويين التعليمي والمهني للأمهات (سوييف وآخرون، ١٩٩٤ «أ»). وقد وجدنا أن الصورة تسير في اتجاه

(١) وتشمل في هذا السياق الحشيش والأفيون.

مشابه في حالة طلاب الجامعات ، ولكنها لم تكن بدرجتي الوضوح والاستقرار اللتين بدت بهما في حالة تلاميذ المدارس الثانوية (سويف وآخرون، ١٩٩٤ «ب»).

ويبقى بعد ذلك عامل وجود أقارب يتعاطون هذه المواد النفسية . وقد تبين لنا أنه أحد العوامل المرتبطة ارتباطا وثيقا بتعاطي الشباب هذه المواد ، سواء أكانت مخدرات طبيعية ، أو أدوية نفسية ، أو مشروبات كحولية . هذا صحيح في حالة تلاميذ المدارس الثانوية ، وفي حالة طلبة الجامعات كذلك . في هذا الموضوع يحسن بالقارئ أن يتنبه إلى أن موضوع تميز عائلات الشباب المتعاطين بوجود أقارب يتعاطون المواد النفسية يمكن أن يعني أكثر من معنى ، فقد يكون في ذلك إشارة إلى فاعلية عنصر الوراثة (كما أوضحنا من قبل) ، كما أن الحقيقة ذاتها قد تنطوي في الوقت نفسه على إشارة إلى فاعلية عامل التعلم (عن طريق عمليات الاقتداء أو أية عمليات أخرى من عمليات التعلم).

والخلاصة أن الأسرة تقوم بدور مهم في تيسير إقدام الشباب على تعاطي المواد النفسية أو تعويقه ، وهو ما تكشف عنه البحوث اليوروأمركية ، والبحوث المصرية . وقد اهتمنا بإلقاء الضوء في هذا الصدد على أربعة عوامل رئيسية ، هي : أسلوب التعامل (أو التنشئة) السائد في الأسرة بين الشباب وآبائهم ، وإقامة الشاب مع الأسرة أو بعيدا عنها ، وارتفاع المستويين التعليمي والمهني للوالدين ، ووجود ظاهرة التعاطي بين الأقارب ، ومع ذلك فلا يجوز أن نتصور أن هذه العوامل الأربعة هي وحدها ذات الفاعلية في اتجاه الشباب إلى التعاطي أو إحصاهم عنه . فالواقع أن هناك عوامل أخرى تندرج تصوريا تحت فئة العوامل الأسرية وإن لم تكن لصيقة بكيان الأسرة على النحو الذي تقوم به العوامل الأربعة التي ناقشناها . هناك على سبيل المثال عاملان تعتبر الأسرة فيهما مسؤولة

مسؤولية غير مباشرة، هما عاملا: حجم المصروف الثابت (الشهري أو الأسبوعي أو اليومي) الذي يحصل عليه التلميذ من أسرته، وهناك ما قد تيسره الأسرة لأبنائها من اشتراك في بعض النوادي الرياضية أو الاجتماعية . وقد وجدنا في بحوثنا المصرية أن هناك ارتباطا قويا بين حجم مصروف الجيب واحتمالات إقدام تلاميذ المدارس الثانوية على تدخين السجائر وتعاطي المخدرات الطبيعية والأدوية النفسية والكحوليات جميعا . (سويف وآخرون، ١٩٩٢، ص ١١٣) ومثل هذا الارتباط وجدناه في حالة طلاب الجامعات (سويف وآخرون، ١٩٩٤ «ب»).

ولكن لم نجد ارتباطا قويا ومستقرا على هذا النحو بالنسبة لعامل الاشتراك في النوادي .

د الأقران والأصدقاء :

تشير كثير من البحوث الميدانية اليوروأمرىكية إلى أهمية الأقران والأصدقاء في تحديد ما إذا كان المراهق سيقدم على تعاطي المواد النفسية أم لا (Parfrey 1977) . ومن بين العوامل الفعالة في هذا الصدد كون هؤلاء الأقران والأصدقاء يتعاطون المخدر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كونهم يشجعون الشاب الذي لم يتعاط بعد على أن يقدم على التعاطي ويخوض التجربة . وجدير بالذكر أن دراسة بارفري التي نشير إليها هنا انصبت على تدخين القنب . وفي هذا المجال نفسه تقرر اللجنة القومية لبحث تعاطي القنب التي شكلت في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينيات لبحث المشكلة وتقديم تقرير عنها إلى الرئيس الأمريكي والكونجرس ، وكانت برئاسة ريموند شافر R. Shafer ، تقول في تقريرها الأول المنشور في مارس سنة ١٩٧٢ ، ما يأتي :

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سلوكيات المراهقين وصغار الراشدين في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر تأثير جماعات الأقران ، فصحة آخرين

يتعاطون الماريوانا تهيئ الشخص لتعاطيه ، ووجود أصدقاء متعاطي ماريوانا يمد من كان محبا للاستطلاع بالفرصة الاجتماعية المواتية (National Commission 1972, p. 43).

ويستطرد التقرير بعد ذلك للإشارة إلى عدد من العوامل الفعالة في هذا السياق ، أي لبيان الكيفية التي ينفذ بها تأثير الصلابة والأصدقاء إلى الفرد . ويدفع كاندل D. Kandel البحث خطوة إضافية إلى الأمام وذلك إذ يقارن بين قوة تأثير الأقران المتعاطين وقوة تأثير الآباء المتعاطين في الشاب إذ يتعاطى الماريوانا ، ويقرر نتيجة لبحوثه الميدانية أن تأثير الأقران هو الأقوى (Kandel 1974) .

وتلقي بحوثنا المصرية قدرا كبيرا من الضوء على هذا الموضوع مؤيدة ما انتهت إليه البحوث الغربية من إضفاء وزن كبير على أهمية دور الصلابة والأصدقاء في الإقدام على التعاطي . ثم إنها تضيف مزيدا من الحقائق التفصيلية . والجدول ٤ - ٣ يوضح ذلك .

وبالنظر في هذا الجدول تتضح عدة حقائق بالنسبة لموضوع الدور الذي يقوم به الأصدقاء في دعم عملية تعاطي المواد النفسية بين الشباب ، وأهم هذه الحقائق مايلي :

أ- أن هذا صحيح بالنسبة لجميع العينات التي أوردنا ذكرها .

ب- وأنه صحيح كذلك في حالة جميع المواد النفسية التي تناولتها بحوثنا .

ج- وأن الفروق كبيرة جدا فيما يتعلق بهذا العامل بين المتعاطين وغير المتعاطين ، مما يؤكد أننا بصدد قانون من قوانين ظاهرة التعاطي وليست المسألة مسألة مصادفة .

جدول ٤ - ٣ وجود أصدقاء يتعاطون المواد النفسية في حالة المتعاطين وغير

المتعاطين من أفراد العينات المختلفة

سنة إجراء البحث	نوع وحجم العينة	نوع المادة النفسية	متعاطون %	غير متعاطين %	النسبة المئوية
١٩٧٨	تلاميذ بنون. في الثانوي العام ن = ٥٣١٨*	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية (حشيش + أفيون) الكحوليات	٤٣, ٩٨ (من ٦٢٣)* ٨٤, ٧٦ (من ٥٥١) ٥٩, ٩٥ (من ٢٣٧٧)	١٥, ٠٨ (من ٤١٥٩)* ٢٢, ٩١ (من ٤٥١٨) ٢٠, ٠٩ (من ٢٦٤٨)	١٧, ٢١ ٣٠, ٠٢ ٢٨, ٩٣
١٩٧٩	تلاميذ بنون. في الثانوي الفني ن = ٣٥١٧**	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية الكحوليات	٣٨, ٥٨ (من ٣٩٤) ٨٠, ٦٩ (من ٤٠٩) ٧٣, ٣١ (من ٤٨٧)	١١, ٥٥ (من ٢٧٣٤) ٢٣, ٠٨ (من ٢٩٩٠) ٢٠, ٤١ (من ٣٠٠٩)	١٤, ٥١ ٢٣, ٨٤ ٢٤, ١٨
١٩٨٧	تلاميذ بنون. الثانوي العام ن = ١٤٦٥٦	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية الكحوليات	٤٢, ٣٦ (من ٧٩٨) ٧٦, ٥٥ (من ٨٧٠) ٧٢, ١٧ (من ٣٢٥٥)	١١, ٣٥ (من ١٣٨١٩) ١٦, ٨٣ (من ١٣٦٦٠) ١٩, ٤٥ (من ١١٣٢٧)	٢٥, ٢٨ ٤٢, ٣٨ ٥٧, ٢١
١٩٩٠	طلبة جامعيون. ذكور ن = ١٢٧٩٧	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية الكحوليات	٥٣, ٩٤ (من ١١٢٩) ٨٣, ٠٦ (من ١١٥٧) ٨٠, ٢٥ (من ٢٨٢٥)	١٦, ٨ (من ١١٤٦٣) ٢٣, ٦٥ (من ١١٥٩٥) ٢٨, ٠٢ (من ٩٨٦٢)	٢٩, ٦٩ ٤٢, ٤٥ ٥٠, ٠٤

* كان الحجم الأصلي للعينة ٥٥٣٠ تلميذا. ولكن لأسباب فنية (فيما يتعلق بمحاور التحليلات الثلاثة وهي: الأدوية، والمخدرات، والكحوليات) تحتم استبعاد الإجابات الخاصة بـ ٢١٢ تلميذا، فأصبح الباقي ٥٣١٨ تلميذا.

ونود أن ننبه القارئ هنا إلى أن مجموع المتعاطين وغير المتعاطين (كما نورد في الخانتين الرابعة والخامسة من الجدول) هو ٤٧٨٢. والفرق بين هذا المجموع الأخير وحجم العينة كما تم تحليلها هو ٥٣٦ طالبا. هؤلاء لم يقدموا أي رد على السؤال الذي نحن بصدد، لذلك تم رصدهم تحت فئة «غير ميين». لذلك لا يرد لهم ذكر في تحليلها الراهن. وعلى هذا النحو يجب أن يتصرف القارئ إزاء الأعداد المناظرة التي وردت بشأن بقية المواد النفسية، في جميع العينات البحثية الواردة بعد ذلك في الجدول.

** كان الحجم الأصلي للعينة ٣٦٨٦ تلميذا، ولأسباب فنية أيضا تحتم استبعاد الإجابات الخاصة بـ ١٦٩ تلميذا، فأصبح الباقي ٣٥١٧.

* تكون قراءة المعلومات الواردة في الخانتين الرابعة والخامسة من الجدول على النحو الآتي، نبدأ بالسطر الأول على سبيل المثال: يوجد في هذه العينة ٦٢٣ تلميذا أقدموا على تعاطي الأدوية النفسية، ٩٨, ٤٣٪ منهم لهم أصدقاء يتعاطون الأدوية النفسية أيضا. وفي مقابل ذلك فإن العينة تحتوي على ٤١٥٩ تلميذا غير متعاط، ٠٨, ١٥٪ منهم فقط هم الذين لهم أصدقاء يتعاطون الأدوية النفسية. ومعنى ذلك أن الأصدقاء المتعاطين للأدوية النفسية يزيد تمثيلهم زيادة كبيرة في حالة الشباب متعاطي الأدوية. وهكذا تكون قراءة بقية السطور.

وتكشف بحوثنا عن هذه الحقيقة نفسها من زاويتين آخرين، هما زاويتا الرؤية المباشرة للمادة النفسية لأول مرة، وزاوية تقديم المادة النفسية للشباب المقبل على التعاطي في أول خبرة له في هذا المجال. فيما يتعلق بهاتين الزاويتين يبرز دور الأصدقاء والصحاب بصورة لا يُعلى عليها. وسوف نكتفي هنا بتقديم البيانات المفصلة الناجمة عن زاوية النظر الأولى (جدول ٥ - ٣).

جدول ٥ - ٣ الأصدقاء كأول مصدر للرؤية المباشرة لمادة التعاطي

بالنسبة لمتعاطي هذه المادة، مع المقارنة بغير المتعاطين

الذين تعرضوا للرؤية المباشرة دون تعاط

سنة إجراء البحث	نوع وحجم العينة	نوع المادة النفسية	متعاطون %	غير متعاطين %	النسبة المخرجة
١٩٧٨	تلاميذ بنون في الثانوي العام ن = ٥٣١٨	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية الكحوليات	٥٣, ٤٥ (من ٤٠٦)	٤٥, ٣٠ (من ٧٧٧)	٢, ٦٦
١٩٧٩	تلاميذ بنون في الثانوي الفني ن = ٣٥١٧	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية الكحوليات	٥٦, ٦١ (من ٢٥٤)	٤٣, ٧٢ (من ٩٠٨)	٧, ٣٣
١٩٨٧	تلاميذ بنون الثانوي العام ن = ١٤٦٥٦	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية الكحوليات	٢٣, ٨٧ (من ٦٣٧)	١٨, ٧٧ (من ٢٣٥٤)	٢, ٨٥
١٩٩٠	طلبة جامعيون ذكور ن = ١٢٧٩٧	الأدوية النفسية المخدرات الطبيعية الكحوليات	٣١, ٦٢ (من ١١٢٩)	٣٦, ٩٦ (من ٢٧٤٩)	-
			٦١, ٨٨ (من ١١٥٧)	٣٢, ٠٠ (من ٣٧٩٠)	١٨, ٢٢
			٤٨, ٥٠ (من ٢٨٢٥)	٢٨, ٣٨ (من ٤٨٩٥)	١٧, ٧٧

وبالنظر في هذا الجدول يتضح أن الحقائق الثلاث التي كشف عنها الجدول السابق عليه تكاد تصدق على الجدول الأخير تماما، عدا حالتين فقط هما حالتا الأدوية النفسية في عيتي تلاميذ الثانوي الفني وطلبة الجامعات . أما فيما عدا ذلك فالفروق كبيرة ودالة على الدور المهم الذي يؤديه الأصدقاء في إقدام بعض الشباب على تعاطي المواد النفسية، ويتمثل العنصر الذي نقدمه هنا في تعريض الشاب (المرشح للتعاطي) للرؤية المباشرة لهذه المواد . ولكي يحسن القارئ إدراك ما تعني هذه الرؤية كمؤثر في سلوك الشاب لابد أن يتخيل بناء الموقف الاجتماعي الذي يجمع بين الصديق (المصدر) والشاب (المتلقي) وكيف أنه لابد أن يكون مشحونا بعناصر نفسية متعددة تتجه معظمها إن لم يكن كلها إلى قدر من الإغراء أو التشجيع أو (على الأقل) تيسير خوض تجربة التعاطي . فإذا أضفنا إلى ذلك زاوية النظر الأخرى التي أشرنا إليها من قبل بإيجاز وهي الخاصة بكون الصديق (في نسبة مرتفعة من الحالات) هو الذي قدم للمتعاطي المادة المتعاطاة في أول خبرة له بالتعاطي تكونت لدينا صورة على درجة عالية من التفصيل تفسر جزءا مهما من فاعلية الصديق في إقدام الشاب على خوض الخبرة الأولى للتعاطي .

هـ- الداعمات الثانوية :

يقصد بمفهوم الداعمات الثانوية كل ما يرتبط من عناصر البيئة (الطبيعية والاجتماعية) بالجوانب المرضية في خبرة التعاطي . ويكون هذا من خلال ما يعرف عند علماء النفس باسم الربط الشرطي^(١) . ومعنى ذلك أن كل ما يرتبط بجوانب الاستمتاع (في خبرة التعاطي) من أشياء وأشخاص ومشاهد . . . إلخ يصبح هو نفسه من بين العوامل التي تساعد على استمرار

(١) وهو مفهوم يشير إلى ارتباط أي منه، ولترمز له بالرمز س، باستجابة لا علاقة له بها أصلا، ولكن لمجرد مجاورته (في المكان أو الزمان) للمنه الطبيعي الذي أثار هذه الاستجابة . ولهذا الرابطة قوانينها التي تنظم زيادتها توتقا أو تناقص قوتها .

المتعاطي في ممارساته، وتعتبر الداعمات الثانوية من أهم العوامل التي تقوّض أثر العلاج الذي يلقيه كثير من المدمنين بعد خروجه من المصحات العلاجية، لأنهم يعودون إلى بيئاتهم (بمقوماتها الطبيعية والاجتماعية) حيث كل صغيرة وكبيرة فيها محملة بالطاقة التي سبق أن أمدتها بها عمليات الربط الشرطي (حتى ولو كان ذلك على غير تنبه من المدمن). ومن ثم يصبح أحد الشروط المواتية لفاعلية العلاج تغيير بيئة المدمن بعد خروجه من مصحات العلاج. (Arif & Westermeyer 1988, p. 92).

تلخيص:

قدمنا في هذا الفصل عرضاً لأهم العوامل التي تركزت حولها جهود الباحثين في محاولاتهم إلقاء الضوء على منشأ تعاطي المواد النفسية. وتصنف هذه العوامل تحت ثلاث فئات: عوامل تتعلق بالمتعاطي، وأخرى بالمادة النفسية موضوع التعاطي، وثالثة بالبيئة. ويندرج تحت الفئة الأولى عاملان فرعيان، هما العوامل الوراثية، والنفسية. وتحت الفئة الثانية ثلاثة عوامل فرعية هي: توافر المادة، والظمن، وقواعد التعامل في هذه المادة. وتحت الفئة الثالثة خمسة عوامل هي: الإطار الحضاري، والآليات الاجتماعية، والأسرة، والأقران والأصدقاء، ثم الداعمات الثانوية. وقد فصلنا القول في كل من هذه العوامل من حيث طبيعته وأهميته، مع إعطاء أمثلة محددة مما كشفت عنه بحوث العديد من الباحثين مما يقدم نماذج محددة للمقصود بكل من هذه العوامل، لكي نتيج للقارئ أن يخرج بفكرة على درجة عالية من الوضوح والتحديد لأهم العناصر المسهمة في منشأ تعاطي المواد النفسية.

الفصل الرابع

الاضطرابات النفسية المترتبة على التعاطي والإدمان

مقدمة

الكحوليات :

- حقائق أساسية
- الأمراض العصبية المقتربة بإدمان الكحوليات
- الأعطاب تحت الإكلينيكية المرتبطة بإدمان الكحوليات

الأفيون ومشتقاته :

- الاكتئاب وإدمان الأفيونيات
- التأثير في الأجنة

الغنب :

- الاضطرابات السيكياترية العامة .
- التصعيد من تعاطي الغنب إلى تعاطي مخدرات أقوى منه
- اختلال الوظائف النفسية
- تعقيب على موضوع الوظائف
- العلاقة بين اختلال الوظائف النفسية والفروق الفردية .

الكوكايين

القات
المهلوسات
الباربيتورات
الأمفيتامينات
النيكوتين
الكفايين
المواد الطيارة (أو المذيبات العضوية)
خاتمة وتعقيب

مقدمة

نعالج في هذا الفصل أهم الآثار النفسية التي تترتب على تعاطي المواد النفسية وإدمانها. وفي هذا السياق سوف نقصر على رصد أهم التغيرات التي تطرأ على ما تعارف علماء النفس والأطباء النفسيون على تسميته بالوظائف النفسية، كالانتباه والإدراك والذاكرة. . . إلخ، ولن نعرض للتغيرات العضوية التي ليس لها علاقة مباشرة بسلوك الشخص وخبراته النفسية. أما التغيرات العضوية التي لها علاقة مباشرة بالسلوك فسوف نشير إليها بالقدر المناسب للإلقاء الضوء على هذه العلاقة وعلى الوظيفة النفسية المعنية. وعلى سبيل المثال سوف نعنى بالحديث عن الكحوليات من حيث تأثيرها على وظيفة تركيز الانتباه، وفي هذا السياق سوف نضطر إلى الحديث عن تأثير الكحوليات في بعض أنسجة المخ التي تعتبر أساساً عضوياً مهماً لنشاط هذه الوظيفة عند الأسوياء. ولكننا لن نتحدث عن تأثير الكحوليات الناجم عن سوء التغذية المصاحب لإدمانها، ولا عن تأثير الكحوليات في الكبد. . . إلخ.

الكحوليات

حقائق أساسية:

فيما يلي نذكر بعض الحقائق الأساسية التي لا بد من معرفتها حتى يمكن فهم نتائج البحوث العلمية التي تتناول تأثير الكحوليات في متعاطيها.

الحقيقة الأولى في هذا الصدد هي أن العنصر الفعال في جميع المشروبات الكحولية على اختلاف أنواعها «البيرة، والأنبذة، والبراندي والويسكي. . إلخ» هو الكحول. وقد أجريت بحوث متعددة للتثبت من هذه الحقيقة، انتهت إلى ما يشبه الإجماع على إرجاع معظم التأثيرات المعروفة عن المشروبات الكحولية إلى ما تحتوي عليه من كحول. ولا يعني ذلك أنه لا توجد أية فروق

بين هذه المشروبات ، بل يعني أن هذه الفروق موجودة ولكنها محدودة جداً في قيمتها ، بينما يرجع الجزء الأعظم من تأثيرها إلى محتواها الكحولي .

والحقيقة الثانية : وهي ترتب على الحقيقة السابقة ، أننا نستطيع أن نعاذل بين تأثير المشروبات الكحولية المختلفة بناء على معرفتنا بنسب تركيز المادة الكحولية فيها . فإذا عرفنا مثلاً أن تركيز الكحول في شراب البيرة ٣٪ ، وتركيزه في النبيذ ١٠٪ ، وفي الويسكي ٤٠٪ استطعنا أن نقرر أن زجاجة البيرة التي تحتوي على ١٢ أوقية من البيرة تعادل في تأثيرها ٦ ، ٣ أوقية من النبيذ ، وهذه تعادل ٢ ، ١ أوقية من الويسكي . هذه المقادير من هذه المشروبات الكحولية المختلفة متعادلة في تأثيرها في سلوك المتعاطي . هذه الحقيقة نبرزها هكذا في مواجهة بعض الآراء الشائعة التي تقرر أن البيرة ليست مشروباً كحولياً ، أو تقرر أن المشروبات غالية الثمن أقل ضرراً بكثير من المشروبات زهيدة الثمن (هذا إذا كان المقصود بالضرر هو التأثير الكحولي) . فهذه وأمثالها آراء بعيدة عن النتائج العلمية المستقرة . (Kalant & Kalant 1991, p.19) .

والحقيقة الثالثة : هي أن الكيميائيين يفرقون بين نوعين من الكحول ، يطلق على أحدهما اسم الإيثانول (أو الكحول الإيثيلي)^(١) وهذا هو النوع الموجود في المشروبات الكحولية جميعاً ، والنوع الثاني يسمونه الميثانول^(٢) وهو نوع شديد السمية إذا تعاطاه شخص (على سبيل الخطأ أو الجهل) فإنه قد يؤدي به إلى العمى ، وأحياناً إلى الموت .

الأمراض العصبية المقترنة بإدمان الكحوليات :

أ - زُملة أعراض كورساكوف^(٣) : من أشهر الأمراض العصبية التي تقترن بالاعتماد أو الإدمان الكحولي . ويأتي على رأس قائمة الأعراض هذه اختلال

(١) Ethyl alcohol (ethanol)

(٢) Methanol

(٣) Korsakoff syndrome

الذاكرة^(١)، وخاصة ذاكرة الوقائع الحديثة، واختلاف الإحساس بالزمن. وقد يصحب ذلك حدوث تغيرات في الشخصية نحو تبلد الشعور وفقدان المبادرة والإهمال الشديد لمقتضيات الهدنام والنظافة. (ICD 10, 1992).

ويضيف بعض الباحثين مجموعة أخرى من الأعراض تظهر في نسبة لا بأس بها من مرضى كورساكوف، منها تزيف الذاكرة^(٢) (أي بتصور وقائع لم تحدث أصلاً)، ومنها فقدان حب الاستطلاع سواء بالنسبة للحاضر والماضي والمستقبل، ومنها كذلك النوبات الاندفاعية في الغضب أو السرور التي لا تلبث أن تتلاشى باختفاء المثير. (goodwin 1989). جدير بالذكر أن جملة أعراض كورساكوف التي وصفناها يمكن أن تنشأ عن أسباب أخرى غير إدمان الكحوليات، مثل سوء التغذية، وبعض أمراض الأوعية الدموية. (Sherwin & Geschwind 1978).

ب - العته الكحولي^(٣): لا يزال يثور بعض الجدل بين أهل الاختصاص حول ما إذا كان هذا المفهوم يشير فعلاً إلى مجموعة من مدمني الكحوليات تختلف عن مرضى كورساكوف. ومع أن هذا الجدل ظل متصلاً على مر العقود الأربعة الماضية فإن عدداً من الدلائل المجتمعة حديثاً يشير إلى الاتجاه نحو ترجيح كفة القائلين بضرورة التفرقة بين الفئتين. ويتميز مرضى العته الكحولي بعدد من الصفات، أولاً أن الأعراض تبدأ بالتدرج ولا تأخذ شكل التهور المفاجيء كما يحدث في مرضى كورساكوف، ويغلب عليهم أن يكونوا من النساء، كما أن تاريخهم في الإدمان الكحولي أطول من تاريخ مرضى كورساكوف، هذا بالإضافة إلى أن نسبة الشفاء بينهم أعلى منها بين هؤلاء الآخرين شريطة استمرار إقلاعهم عن الشرب. ومن أهم ما يميزهم في فحوص الإحصائي النفسي أنهم يحصلون على درجات منخفضة على جميع

Memory impairment (١)

Confabulation (٢)

Alcoholic dementia(٣)

الاختبارات الفرعية (اللفظية والعملية) لاختبار الذكاء المعروف باسم اختبار وكسلر لذكاء الراشدين ، في حين أن مرضى كورساكوف يحصلون على درجات منخفضة في الاختبارات الفرعية العملية فقط أما الاختبارات اللفظية فغالبا ما يحصلون بصدها على درجات مرتفعة . وقد حددت الجمعية الأميركية للطب النفسي ثلاثة شروط رئيسية لتصنيف المريض النفسي الكحولي تحت هذا التشخيص هي :

(١) تدهور عقلي واضح يعم على معظم الوظائف العقلية بحيث يعوق قدرة الشخص على أداء مهامه الاجتماعية والمهنية .

(٢) استمرار هذا التدهور قائماً رغم انقضاء ثلاثة أسابيع أو أكثر على توقف الشخص عن الشرب .

(٣) عدم وجود أي عوامل أخرى (غير الإفراط في شرب الكحوليات) من مسببات العته .

وبناء على هذه المحكات فإن المصاب بالعته الكحولي فعلا لابد أن يكشف عن أعطابه على جميع المقاييس النفسية العصبية ، بما يشير إلى اختلال عمليات التعلم ، والتذكر، وحل المشكلات ، والتآزر الحركي البصري والمهارات التركيبية . (Ryan & Butters 1986) .

الأعطاب تحت الإكلينيكية المرتبطة بإدمان الكحوليات :

يواجه الباحث في هذا المجال صعوبة خاصة يمكن الإشارة إليها باسم عدم التحدد لنمط معين من الاضطرابات الوظيفية . ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي في بنية هذه الاضطرابات هو أنها مرهقة وليست بالفجاجة التي تبدو فيما أشرنا إليه من قبل تحت اسم زملة أعراض كورساكوف ، أو العته الكحولي ، ولكن هذا لا يعني أنها غير مؤذية لعمل الفرد أو نشاطاته بوجه عام ، بل قد تكون مدمرة في بعض الأحيان .

ولما كانت هذه الأعطاب مرهفة^(١) كما نقول فلا بد في معظم الأحيان من استخدام أدوات الفحص السيكمومتري للتحقق من وجودها، وتقدير خطرها. ومن ثم يلاحظ القارئ هنا ملحوظتين: الأولى أننا عندما نذكر هذه الأعطاب فلن نذكر زمالات من أعراض بعينها ولكننا نصف اضطرابا محدودا في وظيفة نفسية أو عقلية نحددها، ثم إن ذكرنا هذا الاضطراب يكون مقرونا عادة باسم الأداة أو الأدوات التي تكشف عنه.

وفيما يلي نذكر هذه الوظائف والأعطاب التي تصيبها:

أ - الذكاء العام: تشير الدراسات الميدانية المتعددة التي أجريت على مئات من شاربي الكحوليات الذين أمضوا سنوات عديدة في الشراب إلى أنهم لا يختلفون في متوسط الذكاء العام لديهم عما هو سائد بين غير الشاربين (مما يسمى بالمجموعات الضابطة). ومن أشهر الأدوات التي استخدمت في هذه البحوث مقياس وكسلر لذكاء الراشدين. ويُستنتج من ذلك أنه لا يمكن القول هنا بوجود تدهور عام في الذكاء. ولكن عندما ننظر في الدرجات الفرعية التي يحصل عليها الشاربون على أجزاء هذا المقياس نجد أنهم يحصلون غالبا على درجات منخفضة (إذا قورنوا بغير الشاربين) على الأجزاء الثلاثة الآتية بوجه خاص: تصميم المكعبات، وتجميع الأشياء، ورموز الأرقام. ويقدم الباحثون في هذا الصدد أحد التفسيرين: الأول أن الشاربين يعانون من إصابات عضوية في الشق الأيمن من المخ. والثاني أن عجز الشاربين يتمثل في أنهم عندما يتقدمون لحل إحدى المشكلات المعقدة يتقدمون في تحبط، ودون أن يكونوا لأنفسهم خطة نظامية تقود خطاهم في بلوغ الحل.

وتشير بعض الدراسات الأحدث، والتي استخدم فيها مقياس «لوريا - نبراسكا»^(٢) للوظائف النفسية العصبية إلى أن التفسير الأخير هو الأرجح.

(١) ولذلك توصف بأنها تحت إكلينيكية Subclinical .

(٢) Luria - Nebraska neuropsychological battery

ويلخص أحد الباحثين نتائج هذه البحوث بقوله إن المعاناة الحقيقية تبدو على الكحوليين المزمنين عندما يواجهون بمهام ومواقف تتطلب تكاملاً متجدداً بين الاستجابات وتعديلاً لا يتوقف لهذه الاستجابات بناءً على مقتضيات المردود الإدراكي .

ب - الاستدلال المجرد^(١): أجريت عدة دراسات سيكومترية (أي باستخدام طرق القياس النفسي) على أعداد كبيرة من الكحوليين المزمنين باستخدام اختبارات نفسية لقياس كفاءة عمليات التفكير الاستدلالي المجرد . ومن أهم هذه الاختبارات مقياس قدرة التصنيف (المقرون باسم هيلستيد)^(٢) ، ومقياس وسكنسن لتصنيف البطاقات^(٣) . وبغض النظر عن الأمور الفنية التفصيلية الخاصة بكل من هذين الاختبارين فالنقطة التفصيلية التي تهمنا هي أن كلا منهما يستثير مجموعة عمليات عقلية مؤداها استخلاص المبدأ الرئيسي لتصنيف عدد من المنبهات واختبار صحة هذا الاستخلاص بإجراء مزيد من التصنيف . وتشير النتائج في مجموعها إلى أن أداء الكحوليين المزمنين يكون منخفض الكفاءة إذا قورن بأداء الأشخاص الأسوياء (غير الكحوليين) المكافئين في العمر وفي مستوى التعليم . ويبدو انخفاض الأداء بأوضح صورة على الاختبارات العملية (غير اللفظية)، التي يتطلب الأداء عليها قيام الشخص (من خلال نشاطات غير مألوفة له من قبل) بتدبير خطة لاختبار فروض بعينها وتعديل سلوكه من حين لآخر بناءً على ما يتلقاه من مردود أثناء التنفيذ . والتشابه واضح بين هذه النتيجة والنتيجة السابقة التي ترتبت على استخدام اختبارات الذكاء .

ويلاحظ أن انخفاض الأداء الذي نشير إليه يزداد تفاقماً مع تقدم العمر، وزيادة كشافه الشرب، وطول المدة التي يمارس فيها هذا الشرب المكثف .
(Ryan & Butters 1986) .

Abstract deduction (١)

Halstead category test (٢)

Wisconsin card sorting test (٣)

جـ- قدرة إدراك العلاقات المكانية وتحقيق التآزر الحركي البصري المناسب :

تشير مجموعة الدراسات التي أجريت في هذا الصدد إلى أن الكحوليين المزمنين يعانون كذلك من انخفاض كفاءة الأداء إذا كانت المهام المطلوب إليهم القيام بها مهام بصرية بطبيعتها وتقضي عملية مسح شامل للمجال البصري^(١) ، أو عملية تحليل لحدود بعض المنبهات البصرية^(٢) مع قدرة على الاستجابة السريعة . ومن أهم أدوات القياس النفسي التي تُستخدم في هذا الصدد اختبار «التوصيل بين الدوائر»^(٣) واختبار رموز الأرقام (وهو أحد أجزاء اختبار وكسلر لقياس الذكاء) واختبار بوستون للأشكال الدفينة^(٤) . ويرى البعض أن هذه النتائج التي نحن بصدها تشير إلى أن الأساس العضوي لأعطاب هؤلاء الكحوليين يوجد إما في الفص الجبهي^(٥) أو في الشق الأيمن من المخ^(٦) . (المرجع السابق).

د- التعلم والذاكرة :

يكشف نوع بعينه من اختبارات الذاكرة عن حقيقة معاناة الكحوليين المزمنين في هذا الصدد . وتتميز الاختبارات التي تشير إليها في هذا الصدد بأنها تطلب من الشخص (المفحوص) أن يعالج بسرعة (في وقت قصير) مجموعة كبيرة نسبيا من المعطيات غير اللفظية ، وغير المألوفة بالنسبة له ، على أن يحتفظ بها مختزنة لفترة محدودة ثم يستعيدها . ومن أشهر الاختبارات التي تستخدم لهذا الغرض اختبار «أرقام الرموز» (وهو عكس اختبار رموز الأرقام الذي أشرنا إليه من قبل) . كما يستخدم اختبار آخر يعرف باسم اختبار «اقتران الصورة

Scanning of the visual field (١)

Contour analysis (٢)

Trail making test (٣)

Boston embedded figures test (٤)

Frontal lobe (٥)

Right hemisphere (٦)

بالاسم» ، واختبار ثالث يعرف باسم «الكلمات الأربع لقياس الذاكرة قصيرة المدى» . (المرجع السابق) .

جدير بالذكر بالنسبة لهذه الأعطاب تحت الإكلينيكية التي أتينا على ذكرها أمكن رصدها على هذا النحو بينما كان المفحوصون خالين من التأثير المباشر للكحوليات . بل إن بعضهم كانت قد أجريت له إجراءات تطهير الجسم من سموم الكحوليات ، وأجريت الفحوص بعدها ببضعة أسابيع . ومعنى ذلك أن هذه الدراسات جميعا تشير إلى أننا هنا لسنا بصدد أعطاب عابرة ، ولكنها أعطاب باقية .

ويقودنا هذا الحديث إلى ذكر مسألة الشفاء من هذه الأعطاب . والسؤال المطروح هنا هو : ما مصير الأشخاص الذين يتوقفون عن الشرب بعد تاريخ طويل من الشرب المكثف ؟ وبوجه عام فإن الإجابة عن هذا السؤال لا تزال موضع جدل بين الباحثين . وفي هذه الأثناء تتجمع نتائج أعداد متزايدة من البحوث لتشير إلى ما يأتي :

(أ) تحدث فعلا عملية شفاء من هذه الأعطاب .

(ب) لكن هذه العملية تتفاوت في سرعة تقدمها باختلاف الوظائف المعطوبة .

(ج) وأسرع الأعطاب تماثلا للشفاء هي الأعطاب التي تصيب المهارات اللغوية للشخص ، فهذه قد لا تستغرق أكثر من بضعة أسابيع . وأبطأ الأعطاب شفاء هي أعطاب التعلم والذاكرة ، فهي تستغرق سنوات بشرط الإقلاع التام عن الشرب . وبين هذين الطرفين تقع سرعة شفاء الأعطاب الخاصة بقدرات التآزر البصرية الحركية .

· الأفيون ومشتقاته :

لا وجه للمقارنة بين البحوث المنشورة عن الآثار السلوكية المترتبة على إدمان الأفيون ومشتقاته وتلك التي تتناول الآثار السلوكية لإدمان

الكحوليات، سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف، فمشورات التخصص التي تناول الكحوليات أكثر وأعمق من نظيرتها التي تدور حول الأفيون ومشتقاته. ومن أهم أسباب ذلك: الفرق الكبير بين مدى انتشار شرب الكحوليات ومدى انتشار تعاطي الأفيونيات في العالم الغربي الذي يسود فيه الاهتمام بإجراء هذه الدراسات ونشرها. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كون شرب الخمر غير مجرم قانوناً في هذا العالم الغربي (وفي كثير من المجتمعات الآخذة بنظم الحياة الغربية كلياً أو جزئياً) وقد ساعد ذلك على أن تفصح الآثار السلوكية عن نفسها بكل الدرجات الممكنة، وهو أمر لا يتيسر في حالة تعاطي الأفيونيات.

على أن هذه الأسباب المفرقة بين الكحول والأفيون في المنشورات السيكولوجية والسيكياترية ليست سوى الأسباب المباشرة أي التي تقف وراء ما نشهد من فروق بشكل مباشر، ولا شك أن وراءها أسباباً أخرى أكثر إمعاناً في السمات الحضارية المميزة للحياة في المجتمعات الغربية في مقابل نظائرها المرتبطة بالحياة في المجتمعات التقليدية في جنوب شرقي آسيا (حيث تعاطي الأفيونيات أوسع انتشاراً وأطول تاريخاً). غير أننا لسنا في هذا المقام بصدد هذا المبحث. ومن ثم فنحن ننبه إليه فحسب.

الاكتئاب وإدمان الأفيونيات: الصورة السيكياترية المرتبطة ارتباطاً جوهرياً بتعاطي وإدمان الأفيونيات هي الاكتئاب. ولكن لما كانت هذه الصورة وليدة بحوث أجريت على مدمنين متقدمين للعلاج من إدمانهم* فلا يمكن الجزم بأنها مستقلة تماماً عن أعراض الانسحاب التي تبدأ مع التوقف عن تعاطي الجرعة التالية في موعدها. غير أن هذا لا يعني أن كل الاكتئاب الموجود في هذه الصورة مرجعه إلى أعراض الانسحاب. يعزز هذا الرأي أن عدداً من هؤلاء المدمنين تبين في تاريخهم المرضي أنهم قد عانوا في وقت من

* غالباً في إطار المبادئ الخارجية التي تعالج بجرعات الميثادون.

الأوقات من بعض الأعراض الاكتئابية، وكان ذلك سابقا على تاريخ بدء تعاطي الأفيونيات. ومن ثم فإن الرأي المرجح الآن هو أن مدمني الأفيونيات يُعتبرون في جملتهم مجموعة هشة أو مستهدفة أكثر من مجموعات الأشخاص الأسوياء للإصابة بالاكتئاب (Bruce et al. 1982 (a), 1982 Cb). وتشير بعض البحوث كذلك إلى غلبة العوامل المهيئة للسلوكيات الانتحارية بين مدمني الأفيونيات (Moore et al. 1979). وتتفق هذه البحوث ذات الطابع الإكلينيكي - التي أجريت على مدمنين أمريكيين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية - في نتائجها العامة، مع بحوث ذات طابع أنثروبولوجي أجريت على مدمنين تايلانديين يعيشون في المناطق الجبلية (حياة أقرب إلى الحياة القبلية) الممتدة من هضبة شان في بورما إلى شمال تايلاند ولاوس (وهي المناطق المعروفة في عالم المخدرات باسم المثلث الذهبي وهي التي تمد العالم بأكبر قدر من الأفيون)، إذ تشير هذه البحوث الميدانية إلى أن أهالي هذه المنطقة يدخنون الأفيون في ظروف الأسوأ أو الحزن الشديد الناجم عن فقدان الأجزاء كالزوجات والأطفال. (Suwonwela et al 1978).

والخلاصة أن هذه البحوث تشير إلى وجود اقتران واضح بين تعاطي الأفيونيات والأعراض الاكتئابية. لكن هذه البحوث لا تكفي للجزم بها إذا كانت هذه الأعراض جزءاً من أعراض الانسحاب، أم أنها تحتوي على ما هو أكثر من ذلك. كما أنها لا تكفي للإجابة الحاسمة عن السؤال المعلق حول الآثار بعيدة المدى لإدمان الأفيونيات.

التأثير في الأجنّة: من أخطر الموضوعات التي تناولتها البحوث الحديثة (وقد بدأت منذ أواخر الستينيات) موضوع التأثيرات التي تقع على الأجنّة لدى الحوامل من النساء مدمنات الأفيونيات. وبوجه عام أصبح انتقال هذه التأثيرات من الأم إلى الجنين عبر المشيمة من الحقائق المعروفة. وفيما يلي بعض المعلومات التفصيلية في هذا الصدد.

أولاً: يلاحظ أن المرأة التي تدمن الأفيونيات يغلب عليها الإهمال في أحوالها الصحية، مما يكون له آثار سيئة على الحمل (إذا كانت حاملاً) وعلى الجنين، وكذلك على عملية الوضع نفسها. وبالتالي تزداد في حالة هؤلاء النساء نسبة المضاعفات التي تصاحب الولادة، من ذلك زيادة حالات الإجهاض، والاحتياج إلى التدخل بالعملية القيصرية، وحالات الإكلمسيا (أو ما يعرف أحياناً بالتشنج الحلمي)، وموت الجنين داخل الرحم، والنزيف اللاحق للولادة، والولادات المبكرة. وقد أمكن رصد ما بين ١٠ و ١٥٪ من الحوامل المدمنات يُصنن بما يعرف بالتسمم الحلمي^(١)، كما أن حوالي ٥٠٪ من الحوامل مدمنات الهيروين اللاتي لا يتلقين العناية الواجبة أثناء الحمل يفاجأن بالولادات المبكرة.

ثانياً: لما كانت الأفيونيات المعروضة في السوق غير المشروعة يقع عليها كثير من الغش (بخلطها بمواد قد تكون شديدة الأذى) فإن النساء المدمنات كثيراً ما يتعرضن لأخطار تضطرن (تحت الضغوط الطبية) إلى الدخول في خبرات «الانسحاب»، كما أنهن كثيراً ما يتعرضن من ناحية أخرى إلى أخطار الجرعات الزائدة من المخدر. وقد لوحظ قدر من الاقتران بين خبرات الانسحاب التي تمر بها الأم واحتمالات ولادة الأجنة الميتة.

ثالثاً: تشير كثير من الدراسات إلى تأخر في نمو الأجنة عند الحوامل من مدمنات الهيروين، ولما كان هذا التأخر يستمر حتى إذا وضعت الأم الحامل موضع رعاية غذائية طبية فالراجح أن تأخر نمو الجنين لا يرجع كله إلى سوء التغذية الذي تعاني منه كثير من هؤلاء النساء، ولكن بعضه على الأقل يرجع إلى تأثير نوعي للهيروين على نمو الجنين.

رابعاً: تشير نتائج بعض البحوث إلى الأثر السيء للهيروين الذي تتعاطاه الأم على عمليات الأيض^(٢) لدى الجنين، كما تشير هذه البحوث نفسها إلى أن تأثير الهيروين في هذا الصدد يفوق كثيراً أثر سائر المواد المحدث للإدمان.

Toxemia of pregnancy (١)

Metabolism (٢)

خامسا: في دراسة طبية إحصائية على ٣٣٧ من الأطفال حديثي الولادة تبين أن متوسط الوزن الذي يولد به الطفل الذي أنجبته أم تدمن الهيروين هو ٤٩٠ , ٢ كجم، في مقابل أن وزن الطفل المولود لأم كانت تدمن الهيروين قبل حملها في هذا الطفل هو ٦١٥ , ٢ كجم، وهذا في مقابل أن وزن الطفل المولود لأم كانت موضوعة طبيا على الميثادون^(١) كان ٩٦١ , ٢ كجم، وهذا في مقابل أن متوسط وزن الطفل المولود لأم سوية غير مدمنة ١٧٦ , ٣ كجم.

سادسا: تشير كثير من البحوث إلى أن حالات سوء التغذية التي تصاحب إدمان الأفيونيات تكون ناتجة أساسا عن الكف^(٢) الذي يقع على المراكز المخية التي تحكم الشهية والجوع.

سابعا: تشير الدراسات التي أجريت على كروموسومات الدم المحيطي^(٣) لدى الأطفال حديثي الولادة للأمهات مدمنات للهيروين في مقابل أطفال حديثي الولادة للأمهات غير مدمنات تشير هذه الدراسات إلى الزيادة الجوهرية لمقدار التشوهات الحادثة في كروموسومات المجموعة الأولى من الأطفال.

ثامنا: تشير بعض البحوث إلى أن ولادة التوائم تحدث للأمهات مدمنات الهيروين بمعدلات أعلى مما يحدث للأمهات غير المدمنات. وقد تبين في هذه الدراسات أن ولادة التوائم جاءت بمعدل ١ في كل ٣٢ حالة ولادة، وهو معدل يفوق نظيره في الجمهور العام ثلاث مرات. والافتراض المطروح هنا هو أنه ربما كان من بين التأثيرات الفارماكولوجية للهيروين تأثير مباشر بالتنشيط يقع على المبيض.

تاسعا: تشير البحوث كذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال المولودين للأمهات مدمنات للهيروين عن النسبة المناظرة بين أطفال غير

(١) من المخلفات الأفيونية التي تستخدم في أحد أساليب العلاج (في شقه الطبي) للتغلب على إدمان الهيروين.

Inhibition (٢)

Peripheral blood chromosomes (٣)

المدمنات . فنسبة الوفيات بشكل إجمالي (أي بغض النظر عن الحالة الصحية للوليد) بين أطفال المدمنات تبلغ ٤ , ٥٪ في مقابل ٦ , ١٪ في أطفال الأمهات غير المدمنات . فإذا اقتصرنا في المقارنة على الأطفال منخفضي الوزن في المجموعتين تبين أن النسبة بين أطفال المدمنات ٣ , ١٣٪ في مقابل ٨٨ , ١٠٪ في الأطفال المولودين لأمهات غير مدمنات .

عاشرا : أجريت بعض الدراسات على أشكال ومعدلات النمو لمدة أكثر من سنتين^(١) بعد الولادة ، وذلك بين أطفال مولودين لأمهات مدمنات للمهيروين مقارنة بآطفال لأمهات غير مدمنات . وتبين في هذه الدراسات أن ٨٠ ٪ من أبناء المدمنات كانوا يعانون من أعراض انسحابية عند ولادتهم ، كما أن ٦٠ ٪ استمرت لديهم هذه الأعراض ولكن بصورة أقل من الحادة^(٢) لمدد تراوحت بين ثلاثة وستة شهور . هذا بالإضافة إلى وجود اضطرابات أخرى في أطفال الأمهات المدمنات بنسب متفاوتة ، من هذه الاضطرابات النشاط الحركي الزائد ، وضيق نطاق الانتباه .

هذه بعض نتائج البحوث الإكلينيكية التي أجريت في مجال التأثيرات التي تقع على أبناء النساء مدمنات الأفيونيات ، وذلك في المرحلة الجنينية لهؤلاء الأطفال ، أو عقب ميلادهم مباشرة ، أو بعد ميلادهم لمدد تصل إلى ما يقرب من ثلاث سنوات . وقد تعمدا تقديم مزيد من تفصيل الحديث في هذا الموضوع لخطورته أولا ، ولقلة شيوع المعرفة به ثانيا . (Finnegan. 1979) .

القنب :

يسود الاعتقاد بين الكثيرين من المواطنين (في مصر وفي المنطقة العربية) بأن الآثار السلوكية السيئة (أي غير التوافقية) للقنب ليست سوى آثار عابرة

(١) الدراسة المشار إليها تناولت نمو الأطفال حتى سن ٣٤ شهراً .

(٢) Subacute withdrawal symptoms

بمعنى أنها تنتهي تماماً بعد التعاطي ببضع ساعات . وهذا خطأ شديد يزيد من انتشار أضرار هذا المخدر.

ومن المؤسف حقاً أن مجموعة الملابس التاريخية التي أحاطت بانتشار تعاطي القنب في أوروبا وأمريكا الشمالية بدءاً من أواسط الستينيات في هذا القرن (تحت اسم الماريجوانا) وطوال السبعينيات ساعدت على انتشار اعتقاد مماثل أيضاً في ذلك الجزء من العالم . وانتشرت حينئذ كتابات كثيرة تروج لهذا الاعتقاد بشكل مباشر وبشكل غير مباشر . ولكن مع تقدم الثمانينيات بدأت هذه الموجة من الكتابات في الانحسار التدريجي ، وأخذت الكتابات الأكثر التزاماً بالموضوعية العلمية تظهر بأعداد متزايدة .

وسوف نقدم للقارئ في الفقرات التالية الأضرار السلوكية الباقية (لا العابرة) التي تترتب على التعاطي طويل الأمد للقنب . ويحسن القارئ صنعا بأن يتنبه بدءاً من هذا الموضع إلى أن الرأي مستقر بين علماء السيكونافارماكولوجيا^(١) على أن العنصر الفعال في القنب (أي العنصر المسؤول عما يحدثه من تأثيرات تخديرية في الوظائف النفسية عند متعاطيه) مهما اختلفت فصائله هو دلتا ٩ تتراهيدروكانابينول ، ويرمز له بالرمز الآتي THC ٩٩ . وأن الفرق الرئيسي بين أنواع القنب أو أسمائه المختلفة التي يتسمى بها في البلدان المختلفة (كالخشيش ، والماريجوانا ، والكيف ، والبانج ، والجانجا ، والكاراس . . . إلخ) إنما هو في درجة تركيز العنصر الفعال في العينات الممثلة لهذا النوع أو ذاك .

الاضطرابات النفسية العامة :

حتى منتصف الخمسينيات من القرن الحالي كان الأطباء النفسيون في مصر يصنفون بعض مرضاهم الذهانيين^(٢) تحت فئة «ذهان الخشيش»^(٣) ،

(١) العلم الذي يدرس تأثير الخواص الكيميائية لبعض المواد على الوظائف النفسية عند الإنسان والحيوان .

(٢) Psychotics

(٣) Hashish psychosis

وكذلك كان الحال في المغرب (Benabud 1957). ولكن سرعان ما أُلقيت ظلال من الشك على القيمة العلمية لهذا التشخيص. لكن هذا لا ينفي أن الملاحظات الإكلينيكية ظلت تتواتر عن وجود اقتران بدرجة ما بين التعاطي طويل الأمد للقلب وظهور أعراض مرضية نفسية في نسبة من هؤلاء المتعاطين المزمنين. وقد نشرت هذه الملاحظات ضمن تقارير علمية لها وزنها، في الولايات المتحدة الأمريكية (Linn 1972) وفي كندا (Smart & Fejer 1973) وفي اسكتلندا (Wells & Staey 1976) وفي اليونان (Stefanis et al. 1973). وقد أورد هذه الحقائق ريجينالد سمارت R.Smart في تقرير قدمه إلى الندوة الدولية التي دعت إليها مؤسسة بحوث الإدمان في تورنتو (بكندا)* في مارس سنة ١٩٨١ لتقويم بحوث تعاطي القلب التي صدرت في غضون السنوات العشر. من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٨٠ (Smart 1981). ولكن من أهم وأحدث البحوث في هذا الصدد البحث الباثي الذي أجراه أندريسون وآخرون في السويد. وهو بحث وبائي^(١)، أجراه أصحابه بمتابعة ٥٥ ألف شاب من المجندين السويديين لمدة خمسة عشر عاما متوالية، وذلك لاستكشاف العلاقة بين التعاطي المكثف للقلب واحتمالات ترسيب مرض الفصام. وقد تبين للباحثين أن نسبة الإصابة بالفصام بين هؤلاء المتعاطين تزيد ست مرات على النسبة المناظرة بين غير المتعاطين. مما يقطع بوجود اقتران بين التعاطي المكثف والإصابة بالفصام (Nahas 1990). وقد نُشرت دراسة أندريسون وزملائه في الدورية الطبية رفيعة المستوى المعروفة باسم The Lancet (Andreasson et al 1987).

خلاصة هذا الجزء إذن أنه لم يَقم دليل يوثق به على سلامة استخدام بطاقة تشخيصية باسم «ذهان القلب». ولكن توالى الأدلة الميدانية على وجود

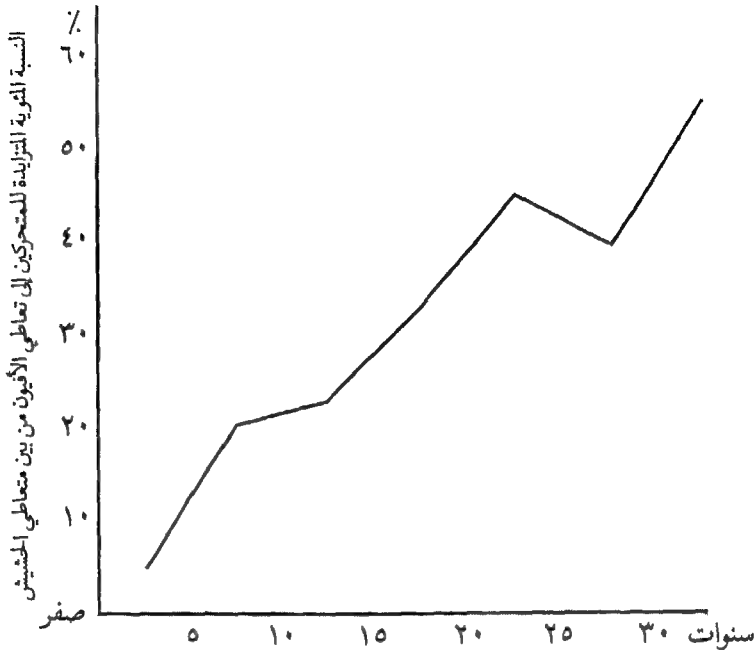
* شاركت في الدعوة إلى هذه الندوة هيئة الصحة العالمية.
Epidemiological research (١)

اقتران بين التعاطي المكثف للقنب وظهور اضطرابات سيكياترية، أخطرها ترسب مرض الفصام في بعض الحالات .

التصعيد من تعاطي القنب إلى تعاطي مخدرات أقوى منه :

في السياق الراهن لابد من الإشارة إلى ما يلاحظ أحيانا من أن بعض متعاطي القنب (وخاصة في حالات التعاطي المكثف) يتجهون إلى تعاطي مخدرات أخرى أقوى من القنب، غالبا على سبيل الإضافة (إلى القنب الذي يستمرون في تعاطيه) (Soueif 1967)، وأحيانا على سبيل الإحلال . ونقصد هنا بمفهوم المخدر الأقوى المخدر الذي له قبضة إدمانية على المدمن أقوى من قبضة القنب، ويبدو ذلك بوجه خاص في شدة أعراض الانسحاب . ونحن نشير هنا بوجه خاص إلى التصعيد الذي تقدم عليه نسبة معينة من متعاطي القنب إذ يصعدون ممارستهم إلى تعاطي الأفيون . والشكل (١-٤) يعرض هذه الحقيقة كما كشفت عنها دراستنا الميدانية في مصر . (Soueif 1971)* . وفي تعليق للأستاذ هاردن جونز (أستاذ الفيزيولوجيا في جامعة كاليفورنيا باركلي) على هذه المعلومة قال ما نصه : «إن ما تكشف عنه دراسة الأستاذ سوف هو أن الانتقال إلى تعاطي الأفيون يتم بمعدل ٣٪ سنويا من بين المتعاطين المنتظمين للحشيش، وهي حقيقة تتفق تماما مع ما تبين لي في بحوثي في الولايات المتحدة الأمريكية» (Jones 1974) . وجدير بالذكر أن هذا التصعيد يعرض أعدادا متزايدة من متعاطي الحشيش المزمنين لمزيد من أخطار الاضطرابات السيكياترية البالغة التعقيد .

* جدير بالذكر في هذا الموضع أن هذه الدراسة أجريت على ٨٥٠ متعاطيا للحشيش، مقارنين بعدد ٨٣٩ من غير المتعاطين .



مدة استمرار المتعاطين في تعاطي الحشيش مقدرة بالسنوات

شكل ١ - ٤ يبين العلاقة بين الانتقال إلى تعاطي الأفيون مع
اطراد الزيادة في مدة تعاطي الحشيش مقدرة بالسنوات

وقبل أن ننتقل من هذه النقطة إلى النقطة التالية يحسن بالقارئ أن يتنبه إلى أن التصعيد الذي نشير إليه شيء وتفسير هذا التصعيد شيء آخر. فالتصعيد نفسه حقيقة واقعة وقد أوضحناها من واقع الدراسات الميدانية. أما تفسير هذا التصعيد فهو موضع جدل بين أهل التخصص. ويدور الجدل في هذا الصدد أساساً بين وجهتي نظر إحداهما فارماكولوجية، والأخرى اجتماعية. وخلاصة النظرة الفارماكولوجية أن التصعيد يتم لأسباب تتعلق بالتحمل^(١)، ولعل القارئ يذكر أننا شرحنا مفهوم التحمل في الفصل الأول من هذا الكتاب،

Tolerance (١)

بأنه «تغير عضوي (فيزيولوجي) يتجه نحو زيادة جرعة مادة محدثة للإدمان بهدف الحصول على نفس الأثر الذي أمكن تحصيله من قبل بجرعة أقل». ومعنى ذلك أن بعض متعاطي الحشيش يصل بهم الأمر بعد بضع سنوات من بدء التعاطي إلى أن زيادة جرعة الحشيش تعجز عن تحقيق مطلبهم التخديري، مما يدفعهم إلى تجاوزه إلى مخدر أقوى. هذا عن التفسير القائم على أسس فارماكولوجية. أما التفسير الاجتماعي فخلاصته أن هذا التصعيد يأتي نتيجة طبيعية لاتصال متعاطي الحشيش بعالم الاتجار غير المشروع، إذ لا سبيل أمامه للحصول على القنب إلا من خلال قنوات اتصال تصله في نهاية الأمر (مهما طالت وتعدد الوسطاء فيها) بعالم الاتجار غير المشروع، حيث يجري التعامل في القنب وغيره من المخدرات كالأفيون والمورفين والهروين... إلخ. وحيث تتضافر قوى السوق على محاولة الترويج للمخدرات الأعلى ثمنا لكي تدر على البائع (أيا كان مستواه) ربحاً أعلى. كما أن اتصاله بهذه القنوات يعرضه للاتصال بكثير من المتعاطين الذين يتعاطون مخدرات أخرى غير القنب، والذين لا يكفون أبداً عن محاولات الإغراء لكل من لا يتعاطى المخدر الذي يدمنونه. والمحصلة النهائية لهذه المؤثرات جميعاً هي انتقال نسبة ممن كانوا يقتصرون على تعاطي القنب إلى تعاطي المخدرات الأفيونية. هذا هو التفسير الاجتماعي. وسواء أخذنا به أم أخذنا بالتفسير الفارماكولوجي فالنقطة المهمة في هذا كله أن التصعيد نفسه حقيقة واقعة، يتعرض لها مدمنو القنب بمعدل ٣٪ سنوياً.

اختلال الوظائف النفسية :

تزخر البحوث التجريبية المنشورة حول الآثار السلوكية لتعاطي القنب بقدر كبير من المعلومات المحققة حول أنواع الاختلال التي تتعرض لها عدة وظائف نفسية لدى المتعاطين. (Melges et al. 1970; Weil et al. 1968; Manno et al. 1970; Manno et al. 1971)

غير أن معظم هذه الشروة من المعلومات تنصبُّ على الآثار المباشرة للتعاطي، أي التغيرات السلوكية التي تحدث للمتعاطي في خلال بضع الساعات (ثلاث أو أربع ساعات) عقب التعاطي. وهناك شبه إجماع بين الثقات على هذه التأثيرات.

ولكن الجدل المشحون بكثير من الخلافات يتناول الآثار غير المباشرة (أو طويلة الأمد) للتعاطي على الوظائف السلوكية المختلفة، الآثار التي تمتد لأسابيع وشهور، وربما لسنوات. وقد استمر هذا الجدل إلى وقت قريب (Fletcher & Satz 1977; soueif 1977). ثم تغير الموقف في خلال الثمانينيات، بحيث اعترف أكثر الباحثين تحمسا للقول بزوال كل أثر للحشيش بعد بضع الساعات التالية للتعاطي اعترفوا بأنهم كانوا مخطئين وقالوا إنهم بعد أن أعادوا إجراء تجاربهم بمزيد من الدقة المنهجية تبين لهم وجه الخطأ في قولهم السابق وأصبح واضحا أمامهم أن اختلال الوظائف النفسية يبقى لمدة طويلة بعد التعاطي (Page et al, 1988)، ثم نُشرت بعد ذلك بحوث استخدمت أساليب تمكنها من مزيد من الدقة. وقد صادقت هذه البحوث على القول ببقاء اختلال الوظائف النفسية لمدة طويلة بعد انتهاء فترة التأثير المباشر للتعاطي (Nahas 1993 ; Schwartz et al, 1989; Schwartz 1993).

ما الوظائف النفسية التي يصيبها الاختلال؟

فيما يلي نقتصر على ذكر أهم الوظائف النفسية التي يصيبها الاختلال على النحو الذي فرغنا للتو من وصفه:

أ- دقة الإدراك^(١): ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في هذا الصدد اختبارات تقوم على المضاهاة البصرية بين عدة أشكال مرسومة على الورق

(١) من أهم الأدوات التي تُستخدم لهذا الغرض اختبار «مضاهاة الأدوات»، وهو جزء من بطارية اختبارات الاستعدادات العامة المعروفة باسم G.A.T.B.

تحتوي على عدد من التفاصيل الشكلية الدقيقة . على أن تتم المضاهاة في فترة زمنية محددة .

ب - دقة الإدراك المصحوب بأداء يعتمد على التأزر البصري الحركي :
وتستخدم لهذا الغرض اختبارات تقتضي من الشخص الذي يتناوله الفحص أن ينسخ بالقلم الرصاص شكلا هندسيا بسيطا مرسوما أمامه على الورق . ولا تُشترط في هذه الحالة سرعة الأداء^(١) .

ج - سرعة الحركة البسيطة : وتستخدم لاختبار هذه الوظيفة اختبارات تتطلب أداء حركيا شديدا البساطة بأعلى سرعة ممكنة^(٢) .

د - سرعة الأداء الحركي في إطار مجال بصري معقد : كأن يقتضي الأداء عملية تحليل لحدود بعض المنبهات البصرية مع قدرة على الاستجابة الحركية السريعة^(٣) .

هـ - الذاكرة قصيرة المدى : يستخدم هذا الاصطلاح للإشارة إلى عملية تذكر المنبه ما بعد توسُّط تنبيه آخر بين المنبه الأصلي وصدور الاستجابة المطلوبة^(٤) . على أن يتم هذا كله في فترة زمنية محدودة (تتراوح بين بضع ثوان وثلاثين دقيقة) .

و - تقدير الأطوال المحدودة : من الآثار طويلة الأمد لتعاطي القنب اختلال هذه الوظيفة ، ويكون الاختلال في الاتجاه إلى زيادة تقدير الطول عن حقيقته الموضوعية .

(١) يستخدم لهذا الغرض اختبار يعرف باسم «بندر جشطالت» نسبة إلى السيدة لوريتا بندر L.Bender التي ابتكرته أصلاً . ولكن بطريقة مغايرة لطريقتها في تطبيقه .

(٢) يستخدم لهذا الغرض بعض الأجزاء من بطارية اختبارات الاستعدادات العامة .

(٣) سبق أن ذكرنا في معرض الحديث عن الآثار السلوكية الناجمة عن شرب الكحوليات أن اختبار «التوصيل بين الدوائر» يستخدم لهذا الغرض .

(٤) يستخدم لاختبار كفاءة هذه الوظيفة اختبار «إعادة الأرقام بالعكس» وهو جزء من اختبار وكسلر للذكاء . وكذلك يستخدم اختبار البندر جشطالت بطريقة الاستعادة Bender Gestalt (Recall) .

س - تقدير المدد الزمنية المحدودة : ويكشف الاختلال عن نفسه في أن المتعاطين يخطئون أخطاء أكبر في حجمها (سواء بالزيادة أو بالنقصان عن حقيقة المدة الزمنية الموضوعية) من الأخطاء التي يقع فيها الأشخاص العاديون من غير المتعاطين .

تعقيب على موضوع الوظائف :

١ - تصاب هذه الوظائف السبع بخلل جوهري يبقى مشوّهاً إياها لمدة طويلة قد تمتد إلى أسابيع أو شهور وربما لسنوات نتيجة للتعاطي المزمن (أي التعاطي طويل الأمد) للقتب حتى بعد أن يتوقف الشخص تماما عن تعاطيه .
(Soueif 1971; 1974;1975)

٢ - لكي يدرك القارئ الأخطار الحقيقية التي يمكن أن تترتب على هذه الأشكال المتعددة من الخلل (بغض النظر عما تعنيه من اعتلال للصحة النفسية) يحسن بنا أن نتخيل عددا من مواقف العمل المختلفة التي قد يكون على المدمن مواجهتها ، وخاصة إذا كانت هذه المواقف تقتضي منه أن يتعامل مع آلات تتطلب مستوى معقولا من الحيلة والحذر، وبناء على هذا التخيل نستطيع أن نتصور القدر الكبير من الخسائر الاقتصادية التي تترتب على سلوكيات تنطوي على هذه الأنواع من الخلل . هذا زيادة على الأخطار الحقيقية التي تتعرض لها سلامة العامل المدمن .

فإذا امتد بنا الخيال ليشمل مواقف قيادة السيارات والقاطرات والطائرات ازداد حجم الخسائر الاقتصادية المتوقعة أضعافا مضاعفة واتسع نطاق الأخطار المحدقة ليشمل المدمن وآخرين أوقعهم حظهم العاثر داخل مجال حركته . ومما يزيد من قتامة الصورة في هذا الصدد ما تكشف عنه بعض الدراسات الميدانية من زيادة معدلات تعاطي الحشيش بين العمال الصناعيين المهرة مقارنة بمزملاتهم من العمال غير المهرة أو غير الحاذقين ، وزيادة معدلات التعاطي بين عمال الصناعات الثقيلة إذا قورنوا بمزملاتهم من عمال الصناعات المتوسطة والخفيفة . (عبدالمع ١٩٩١; Soueif et al. 1988).

العلاقة بين اختلال الوظائف النفسية والفروق الفردية :

من الأسئلة المهمة التي فرضت نفسها على عقول الباحثين في هذا المجال السؤال عما إذا كانت هناك علاقة بين مقدار اختلال الوظائف النفسية عند المتعاطين والفروق الفردية القائمة بينهم؟ بعبارة أخرى هل تحدث الاختلالات الوظيفية (التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة) بنفس الدرجة عند جميع الأفراد مدمني الخشيش؟ فرض هذا السؤال نفسه على العقول بوصفه نتيجة منطقية لما لوحظ من وجود تضارب بين نتائج بعض الباحثين والبعض الآخر. (Bowman & pihl 1973; Waskow 1970; Rubin & Conitas 1973; Soueif 1971)

فالبعض يؤكدون وجود اختلالات وظيفية تبقى عند المدمنين حتى بعد انقطاعهم عن الإدمان لمدة متفاوتة، والبعض يؤكدون زوال كل أثر للاختلالات الوظيفية بعد الفترة المحددة للتأثير المباشر وهي ثلاث أو أربع ساعات. وكان لابد من إلقاء الضوء على حقيقة هذا التضارب. والاقتراح الذي يتبادر للذهن في مثل هذا الموقف هو أن هذا التضارب يرجع إلى تدخل عامل أو بضعة عوامل بصورة غير محسوبة، فحيث تتدخل هذه العوامل تميل النتائج إلى الاتجاه وجهة إبراز الخلل، وحيث لا تتدخل تميل النتائج إلى طمس معالم هذا الخلل.

وقد تصدت سلسلة من الدراسات المصرية للإجابة عن هذا السؤال وتوالى نشر هذه الدراسات في منتصف السبعينيات (Soueif 1975; 1976a; 1976b; 1976c.)

وكان من أهم المزايا المنهجية التي توافرت للدراسات المصرية ومن ثم فقد مكنتها من إجراء التحليلات العديدة التي أدت في نهاية الأمر إلى صدور الإجابة الكاشفة كبر حجم مجموعات المتعاطين وغير المتعاطين الذين جرى

بحث حالاتهم^(١)، واستخدام اختبارات نفسية عملة مشهود لها بالقيمة العلمية الرفيعة^(٢)، وتنظيم الدراسة على أساس تصميم تجريبي^(٣) معروف بقدرته الفائقة على استخلاص أدق النتائج (من البيانات البحثية الخام).

وتتلخص الإجابة التي انتهينا إليها في هذا الصدد فيما يأتي:
تحدد درجة تدهور الوظائف النفسية التي يصل إليها الشخص المدمن بناء على موقعه على العوامل الثلاثة التالية:

- التعليم في مقابل الأمية.

- سكنى المدن في مقابل التنشئة والإقامة الريفية.

- تبكير العمر (في بواكير الشباب) أو تأخره.

فالتعلمون، وسكان المدن، وصغار الشباب معرضون لمقادير من التدهور الناجم عن الإدمان أكبر مما يتعرض له الأميون، والريفيون، والأشخاص المتقدمون في السن (٤٠ سنة فما فوقها).

جدير بالذكر هنا أن هذه الإجابة تتفق تماماً مع نتائجنا الميدانية. كما أنها تفسر أشكال التضارب التي ظهرت بين نتائج دراسات الباحثين المختلفين في أوائل السبعينيات كما أشرنا من قبل. ففي معظم البحوث التي أمكن لنا التحقق من الخلفية الديموجرافية للأشخاص الباحثين فيها تبين لنا صحة هذه الإجابة، فحيث لم يظهر ما يدل على حدوث تدهور أو ظهر ما يدل على حدوثه بمقادير طفيفة كان المفحوصون أميين أو أشباه أميين، أو كانوا ريفيين، أو من كبار السن، وحيث التدهور أفسر عن وجهه بصورة واضحة كان المفحوصون متعلمين، ومن سكان المدن، وصغار الشباب.

(١) بلغ عدد المتعاطين في هذه الدراسة ٨٥٠ رجلاً، وعدد غير المتعاطين ٨٣٩ رجلاً. وكان المتعاطون هم جميع نزلاء السجون المصرية ممن حكم عليهم بتهمة تعاطي الحشيش. واختير غير المتعاطين بعناية فائقة من السجون نفسها ليضاهوا (في مجموعهم) الرجال المتعاطين.

(٢) كانت هذه الاختبارات في معظمها تمصيراً لأصول معروفة وذائعة الاستعمال بين علماء النفس في العالم.

(٣) كان هذا التصميم هو المعروف بالتصميم العاملي لتحليل التباين. (Edwards 1956)

خلاصة هذه الفقرة أن هذا التحليل الذي أجريناه يكشف عن حقيقتين متداخلتين : أولاً أن التعاطي الإدماني للحشيش يقترن به تدهور حقيقي دائم لعدد من الوظائف النفسية والعقلية العليا . وثانياً أن هذا التدهور يتحدد مقداره بناء على عوامل ثلاثة يمكن حسابها في حالة كل فرد، هي التعليم ومستوى «الحضرية» ، والعمر . ونظراً لتدخل هذه العوامل على هذا النحو في تشكيل الحصيلة النهائية للتأثير طويل المدى للمخدر فإن أهل التخصص يطلقون عليها (من الناحية المنهجية) اسم المتغيرات المعدلة ، ويطلق هذا الاسم عنواناً على هذا المنهج في التحليل^(١).

تلخيص :

في ختام هذه الفقرات التي أفردناها للحديث عن الآثار السلوكية للتعاطي طويل الأمد للقنب نقدم تلخيصاً لعناصرها الرئيسية :

أ - هناك علاقة قوية بين التعاطي وترسب الاضطراب العقلي المعروف باسم «الفصام» عند نسبة معينة من المتعاطين .

ب - حقيقة ثانية بالغة الأهمية هي أنه مع طول مدة تعاطي القنب يزداد احتمال ظهور التصعيد إلى تعاطي مخدر أقوى (هو الأفيون ومشتقاته غالباً) .

ج - حقيقة ثالثة أن التعاطي طويل الأمد يقترن باختلال دائم في عدد من الوظائف النفسية والعقلية العليا ذات الأهمية المحققة في مواقف العمل المختلفة . مما يترتب عليه أخطار لا تقف عند حدود المتعاطي وحده بل تتعداه إلى غيره .

Moderator variable analysis (١)

يستطيع القارئ الذي يكون على دراية بأسلوب «تحليل التباين ذي التصنيفات المتعددة» أن يجد العلاقة واضحة بينه وبين مفهوم المتغيرات المعدلة ، وذلك أن هذه المتغيرات هي أساس التصنيفات المتعددة التي يستند إليها هذا التحليل . بعبارة أخرى هي الأساس الذي يعطي مضموناً للتصنيفات التي ينطوي عليها تحليل التباين .

خلاصة هذه الفقرة أن هذا التحليل الذي أجريناه يكشف عن حقيقتين متداخلتين : أولاً أن التعاطي الإدماني للحشيش يقترن به تدهور حقيقي دائم لعدد من الوظائف النفسية والعقلية العليا . وثانياً أن هذا التدهور يتحدد مقداره بناءً على عوامل ثلاثة يمكن حسابها في حالة كل فرد، هي التعليم ومستوى «الحضرية» ، والعمر . ونظراً لتدخل هذه العوامل على هذا النحو في تشكيل الحصلة النهائية للتأثير طويل المدى للمخدر فإن أهل التخصص يطلقون عليها (من الناحية المنهجية) اسم المتغيرات المعدلة ، ويطلق هذا الاسم عنواناً على هذا المنهج في التحليل^(١).

تلخيص :

في ختام هذه الفقرات التي أفردناها للحديث عن الآثار السلوكية للتعاطي طويل الأمد للقنب نقدم تلخيصاً لعناصرها الرئيسية :

أ - هناك علاقة قوية بين التعاطي وترسب الاضطراب العقلي المعروف باسم «الفصام» عند نسبة معينة من المتعاطين .

ب - حقيقة ثانية بالغة الأهمية هي أنه مع طول مدة تعاطي القنب يزداد احتمال ظهور التصعيد إلى تعاطي مخدر أقوى (هو الأفيون ومشتقاته غالباً) .

ج - حقيقة ثالثة أن التعاطي طويل الأمد يقترن باختلال دائم في عدد من الوظائف النفسية والعقلية العليا ذات الأهمية المحققة في مواقف العمل المختلفة . مما يترتب عليه أخطار لا تقف عند حدود المتعاطي وحده بل تتعداه إلى غيره .

Moderator variable analysis (١)

يستطيع القارئ الذي يكون على دراية بأسلوب «تحليل التباين ذي التصنيفات المتعددة» أن يجد العلاقة واضحة بينه وبين مفهوم المتغيرات المعدلة ، وذلك أن هذه المتغيرات هي أساس التصنيفات المتعددة التي يستند إليها هذا التحليل . بعبارة أخرى هي الأساس الذي يعطي مضمونا للتصنيفات التي ينطوي عليها تحليل التباين .

ويتميز اضطراب الهلع^(١) حسب نظام التصنيف للاضطرابات العقلية والسلوكية الصادر عن منظمة الصحة العالمية ، المعروف باسم ICD - 10 (والصادر في سنة ١٩٩٢) بأن أهم جوانبه تعرّض الشخص لنوبات متوالية من القلق العنيف الذي لا يرتبط بموقف بعينه ولا بمجموعة بعينها من الظروف . وبالتالي تأتي هذه النوبات مفاجئة ولا سبيل إلى التنبؤ بها . وتختلف هذه النوبات من حيث مكوثاتها من شخص لآخر، غير أن أكثر هذه المكوثات شيوعا هي : سرعة دقات القلب ، وآلام في الصدر ، وإحساس بالدوخة ، وغالبا ما يصحب هذه المكونات خوف من الموت ، أو خوف من الجنون ، وتستغرق النوبة الواحدة غالبا بضع دقائق ، ولكنها في بعض الأحيان تستمر لمدد أطول من ذلك . وكثيرا ما يترتب على الإصابة بهذه النوبات نشوء مخاوف لدى الشخص من الوحدة ، وكذلك من ارتياد الأماكن العامة (Gold 1992) .

كذلك تشير البحوث الإكلينيكية إلى احتمال إصابة متعاطي الكوكايين باضطراب آخر يبقى لأمد طويل هو اضطراب «عطب الانتباه»^(٢) ويتميز هذا الاضطراب بعجز الشخص عن متابعة معظم النشاطات التي يبدأها ، فهو ينتقل من نشاط إلى آخر ومنه إلى ثالث دون أن يكمل أيّا منها ، وكأنه يفقد الاهتمام بأي نشاط بعد أن يبدأه بقليل ، أو كأنه يعجز عن مقاومة عوامل التشتيت التي تحيط به أثناء إقباله على أي نشاط جديد (انظر ICD - 10 ، وانظر كذلك Gold 1992) .

وأخيرا تشير الدراسات إلى اضطراب الوظيفة الجنسية . ويشير جولد إلى أن الاضطراب يأخذ شكل العجز الجنسي أو العنة^(٣) أحيانا ، ومن أهم المظاهر التي يظهر بها هذا الاضطراب مظاهر تتناول وظيفتي الانتصاب والقذف ، كما

Panic disorder (١)

Attention deficit (٢)

Impotence (٣)

أن البعض يفقد تماماً الرغبة في النشاط الجنسي . وتستمر هذه الاضطرابات لفترات طويلة حتى بعد الانقطاع عن التعاطي (Gold 1992).

القات :

نشطت البحوث الفارماكولوجية أخيراً حول تأثير القات في فئران التجارب ، وخاصة بعد أن تمكن الباحثون من عزل مادة الكاتينون cathinone التي يعزى إليها الفاعلية الأساسية لهذا المخدر ، وكان ذلك سنة ١٩٧٥ ، كما أمكنهم أن يحددوا بدقة الصيغة الحقيقية لهذه المادة في سنة ١٩٧٨ (Zelger et al. 1980) . ومع ذلك فلا تزال البحوث المنضبطة حول تأثير الكاتينون في سلوك البشر شحيحة .

وتشير الدراسات المتوافرة في هذا الصدد إلى أن أهم المواد الفعالة التي أمكن عزلها حتى الآن مادتان ، هما الكاتين Cathine والكاتينون . وكلاهما يشبه في تأثيره ما تفعله الأمفيتامينات ، وخاصة فيما يتعلق بالتأثير في الحالة النفسية ، وفي عمليات الأيض وفي الدورة الدموية القلبية^(١) . وبناء على توصية هيئة الصحة العالمية فقد تم في سنة ١٩٨٦ إدراج الكاتينون في الجدول الأول من مجموعة الجداول الملحقة باتفاقية المواد النفسية المعروفة باتفاقية فيينا لسنة ١٩٧١ ، وهو ما يحتم إخضاعه لأقصى الضوابط . أما الكاتين فقد تم إدراجه في الجدول الثالث للاتفاقية . (Elmi et al. 1987) .

وفي دراسة تم إجراؤها في الجمهورية العربية اليمنية في أوائل الثمانينيات تبين أن الأطفال المولودين لأمهات اعتدن على مضغ القات وتخزينه يولدون منخفضي الوزن . وفيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية المرتبطة بتعاطيه يتحدث عدد من الباحثين عن الاضطرابات العائلية الخطيرة التي قد تصل إلى درجة التخلي عن الالتزام الأسري ، والإهمال الشديد لمطالب

(١) Cardiovascular

تنشئة الصغار وتعليمهم، وإهدار الموارد المالية التي يمكن أن تكون سندا للأُسرة في حياتها.

كذلك تحدث عدد من الباحثين عن الاضطرابات الصحية التي تصحب التعاطي، وفي مقدمتها ارتفاع ضغط الدم، وزيادة عدد ضربات القلب، وزيادة معدلات التنفس، وارتفاع درجة حرارة الجسم، والإمساك، وانسداد الشهية، والأرق، والصداع النصفي، وضعف الدافع الجنسي (المرجع السابق).

المهلوسات:

تشابه الآثار النفسية للمهلوسات (أي مولات الهلاوس) فيما بينها من حيث الخصائص العامة: ولكنها تختلف فيما بينها كذلك من حيث المدة المنقضية بين بدء التعاطي وبدء التأثير، ومدة استمرار التأثير، وشدة الآثار. كذلك تختلف المهلوسات فيما بينها فيما يتعلق بشكل المنحنى الذي يمثل العلاقة بين الجرعة والاستجابة. ويعتبر الـ LSD من أقوى المهلوسات المعروفة، ويتم امتصاصه بسرعة ملحوظة من خلال جدران القناة الهضمية، ومن خلال جميع الأغشية المخاطية، ومنها ينتشر إلى جميع أنسجة الجسم بما في ذلك المخ. وتبدأ الآثار النفسية والسلوكية في الظهور بعد تعاطيه (بالفم) بحوالي ٦٠ دقيقة. ويصل التأثير إلى قمته بعد ما يتراوح بين ساعتين و ٤ ساعات من بدء التعاطي. ثم يبدأ التأثير في الزوال تدريجياً في خلال مدة تتراوح بين ٦ و ٨ ساعات من بدء التعاطي أيضاً.

أما عن الآثار المباشرة للتعاطي فبعضها عضوي كالدوخة، والضعف، والارتعاش، وبعضها إدراكي كالتغيرات البصرية والسمعية، وبعضها نفسي كالتغير في الحالة المزاجية، وتغير إدراك الزمن، وبعض مشاعر تشوه الشخصية. وقد يصحب ذلك تأرجح ملحوظ في الحالة الانفعالية. كذلك لوحظ انخفاض مستويات الأداء على اختبارات تركيز الانتباه. كذلك ترتب

على الـ LSD آثار أوتونومية مباشرة (أي ناتجة عن التأثير في الجهاز العصبي الأوتونومي (أو المستقل). من هذا القبيل اتساع حدقة العين وارتفاع ضغط الدم، والارتعاش، وزيادة سرعة ضربات القلب، وارتفاع حرارة الجسم.

أما عن آثار التعاطي المزمن، وهو ما جربنا على تسميته بالآثار غير المباشرة فمنها أن درجة التحمل^(١) ترتفع بسرعة ملحوظة بعد تكرار التعاطي لضع مرات محدودة، كما أنها تزول بسرعة ملحوظة بعد التوقف عن تعاطي هذا العقار. كذلك يظهر التحمل المتبادل^(٢) بصورة واضحة مع المهلوسات الأخرى مثل المسكاليين والسايلوسيين. ولا تظهر أعراض انسحابية على أثر الانقطاع عن تعاطي الـ LSD. وقد يترتب على التعاطي المزمن تشوهات في الشخصية تستمر بعد ذلك ملازمة لها.

ومن النتائج السيئة أو المعاكسة^(٣) التي تترتب في بعض الحالات على التعاطي المزمن للـ LSD الحالات الاكتئابية، والمشاعر الاضطهادية، وما يعرف باسم الإحساسات الاستراتيجية^(٤). وتحدث هذه الإحساسات الاستراتيجية بصورة تلقائية، إذ يعيش المتعاطي فجأة (ودون مقدمات ملحوظة) خبرة سبق أن عايشها تحت تأثير العقار، مع أنه قد لا يكون في لحظة الاسترجاع هذه تحت تأثير العقار، بل وربما كان قد انقطع عنه لأسابيع أو شهور. وقد تكون هذه الخبرة المسترجعة شديدة الحضور. كذلك من النتائج السيئة للتعاطي المزمن للـ LSD ترسيب بعض الأعراض الشبيهة الفصامية التي قد تدوم لفترات طويلة. أما عن العلاقة بين المهلوسات عموماً والمرضى العقلي فالرأي السائد الآن هو أنها قد تؤثر في من يحملون استعداداً وراثياً للفصام في أحد الاتجاهات التالية:

Tolerance (١)

Cross - tolerance (٢)

Adverse effects (٣)

Flashbacks (٤)

(أ) فقد تسبب في أن يفصح استعداد المرض عن نفسه مبكرا، أو (ب) قد ترسّب هي مرضا كان من الممكن أن يظل خامدا لولا تعاطي العقار، أو (ج) قد تؤدي بالشخص إلى الانتكاس في مرض عقلي كان قد أصيب به وشفي منه من قبل. (Ungerleider & Pechnick 1992).

الباربيتورات :

لم تعد كثير من المراجع المتخصصة تفرد بابا خاصا للحديث عن الآثار النفسية والسلوكية للباربيتورات، ولكنها أصبحت تفضل الحديث عن هذه المواد تحت عنوان أوسع هو «المخدّات والمنومات»، لتجمع معها تحت هذا العنوان العريض مجموعات مختلفة من المواد النفسية من أهمها المجموعة المعروفة باسم البنزوديازيبينات^(١). وتؤثر بعض المراجع أن تستخدم عنوانا أعرض، هو «المخدّات والمنومات ومضادات القلق»^(٢). والجامع (الفارماكولوجي) بين هذه المواد جميعا هو التحمل المتبادل فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين الكحوليات. وهي جميعا إذا تعاطاها الشخص باستمرار، وبجرعات تفوق الجرعات العلاجية، تؤدي إلى الاعتماد أو الإدمان (بما في ذلك التحمل، أي الميل إلى زيادة الجرعة، والاعتماد النفسي، والاعتماد العضوي، وأعراض الانسحاب عند التوقف الفجائي عن التعاطي). (Arif & Westermeyer 1988 p.140). ومن وجهة النظر السيكوفيزيولوجية فإن التأثير الرئيسي الذي تشابه فيه هذه المواد جميعا هو قدرتها على إعاقة توصيل الشحنات العصبية، مما يجعلها قادرة على إطالة مدة النوم المتواصل لدى متعاطيها، مع تقصير مدة الأرق السابق على بدء النوم. كذلك فإنها تقصّر مدة النوم المصحوب بالحركة السريعة لمقلة العين^(٣) ومن ثم تعمل على تقصير مدة النوم المصحوب بالأحلام، فينام الشخص نوما هادئا. إلا أن هذه الحال لا تلبث أن تزول مع استمرار التعاطي، وتعود ظاهرة النوم المصحوب

(١) Benzodiazepines

(٢) Anxiolytics

(٣) REM

بالحركة السريعة للمقلة، ومعها كثرة الأحلام ولمدة أطول من المدة المعتادة عند الأسوياء^(١)، وقد تأخذ هذه الأحلام شكل كوابيس، مما يجعل النوم مزعجا. (المرجع السابق، ص ١٤١).

على أننا سوف نخصص جزءا من حديثنا في هذا الموضوع عن الباربيتورات، وسوف نتقي منها ثلاثة أنواع نتحدث عنها ببعض التفصيل، هي الأموباربيتال amobarbital (والاسم التجاري هو الأميتال amytal)، والبتوباربيتال Pentobarbital (والاسم التجاري هو النيمبوتال nembutal)، والسيكوباربيتال secobarbital (والاسم التجاري هو السيكونال Seconal). وقد حظيت هذه المواد بالكثير من اهتمام علماء النفس التجريبي وخاصة في فترة الستينيات، وتناولوا في تجاربهم تأثيرها في كثير من الوظائف في الحيوان والإنسان.

فقد شاع في الستينيات استخدام الأموباربيتال بجرعات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ ملليجراماً لعلاج القلق، كما أنه كان يعطى بجرعات تتراوح بين ١٠٠ مجم و ٣٠٠ مجم لعلاج الأرق. هذا بالنسبة للاستعمال العلاجي. أما في التجريب على الأشخاص الأسوياء فقد لوحظ أن تعاطيه يكون مصحوبا بالتهذبة ومعها قدر من تغييم الفكر^(٢). كذلك لوحظ في هذه التجارب على الأسوياء تأثر عدد من الوظائف، فزمن الرجوع للمنبهات البصرية يبطىء. وكذلك تبطىء سرعة النقر بالسبابة، كما يختل تآزر اليدين، ويختل ثبات الجسم في وقفته. ويمكن استحداث هذه الأنواع من الخلل تحت تأثير جرعة مقدارها ١٥٠ مجم. كذلك تختل تحت تأثير هذه الجرعة عدة وظائف إدراكية مثل تحديد السرعة التي يتم عندها الدمج الضوئي^(٣). والتمييز بين الأنغام^(٤). (Essman 1973).

(١) تصل مدة النوم المصحوب بالأحلام عند الأسوياء إلى حوالي ٢٥٪ من مجموع طول مدة النوم، أما في هذه الحالات التي نشير إليها فقد تصل إلى ٥٠٪ من مجموع مدة النوم.

(٢) Clouding of thinking

(٣) Critical flicker fusion

(٤) Tone discrimination

أما بالنسبة للبيتوباربيتال فقد تبين أن إعطاء جرعة مقدارها ١٠٠ مجم (بالحقن في الوريد) يترتب عليه تقليص المدى الذاكرة، كما يترتب عليه اختلال عدد من استراتيجيات تحصيل المعلومات وتنظيمها لاستعادتها بكفاءة عندما يلزم ذلك.

وبالنسبة للسيكوباربيتال فإن تعاطيه يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأداء على عدد من الاختبارات العملية وخاصة الاختبارات التي يحتاج أدائها إلى انتباه لحظي مكثف. (المراجع السابق).

هذا وقد جاء في نشرة حديثة لهيئة الصحة العالمية، أنه رغم أن تعاطي الباربيتورات آخذ في الانحسار، فالتقارير التي تعزو إليها حوادث الموت المفاجيء لا تزال تتوالى من أجزاء مختلفة من العالم. (WHO 1993).

وننتقل الآن إلى الحديث عن البنزوديازيبينات. تتحدث كثير من المراجع عن نوعين من الاعتماد على البنزوديازيبينات: نوع ينشأ في سياق تناول الطبيب لهذه الأدوية (أي بإذن طبي وفي حدود الجرعات المأذون بها طبياً)، ونوع ينشأ في سياق التعاطي غير الطبي. وسنبداً هنا بالحديث عن النوع الأخير حيث التعاطي بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح. وفي هذا الصدد نلاحظ أن الدراسات التجريبية والإكلينيكية التي تتناول الآثار الإدمانية لهذه المواد بدأت تتوالى بكثرة منذ أوائل الثمانينيات. ومن الآثار التي تناولتها هذه الدراسات ظاهرة التحمل. وقد تبين أنها تظهر بسرعة ملحوظة، وتكون محدودة بحدود وظائف بعينها مثل قيادة السيارة أو الدراجة، وكذلك بالنسبة لسرعة النقر بالسبابة، وللشعور بالدوخة (هذا مع تعاطي اللورازيبام المعروف تجارياً باسم الأتيفان). ولكن لا يظهر التحمل بهذه السرعة بالنسبة لوظائف أخرى مثل حفظ المقاطع الصماء، والشعور بالهدوء. كذلك تبين وجود تحمل متبادل (ولكن في حدود ضيقة) بين اللورازيبام والديازيبام (وهو الفاليوم) على بعض الوظائف الحركية والمعرفية. كذلك تبين في حالة المستمرين لمدد طويلة في تعاطي

البنزوديازيبينات أن ما يصحبها من خلل في الذاكرة قصيرة المدى، وانخفاض في السرعة الحرجة لظهور الدمج الضوئي تستمر لمدد طويلة، ومن الآثار التي درست كذلك ظاهرة «الارتداد»^(١) وهي تعرّف بأنها عودة للأعراض السابقة (على تناول العقار) بصورة أشد مما كانت عليه. ومن الظواهر التي تصدق عليها ظاهرة «الارتداد» ظاهرة الأرق، فالأرق المرتد بعد تناول البنزوديازيبينات أصبح من الظواهر المسلّم بها، ويأخذ شكل تأخر ملحوظ في أن يبدأ النوم الفعلي، ثم إنه إذا بدأ لا يلبث أن ينقطع فيستيقظ الشخص ثم يعود إلى النوم وهكذا. كذلك لوحظ «ارتداد» القلق على بعض المرضى الذين يعالجون منه بتناول البنزوديازيبينات لأقل من ستة أسابيع، يحدث هذا بوجه خاص في حالة الإيقاف المفاجيء للدواء. وبمناسبة الحديث عن هذه الظاهرة فقد أثيرت مناقشات حول طبيعة الفرق بين ظاهرتي «الارتداد» و «الانسحاب» باعتبار أن الظاهرتين تحدثان عقب الانقطاع المفاجيء عن تناول الدواء. ويرى عدد من المختصين أنه ليس هناك فرق طبيعي بين الظاهرتين، وإنما درجتان مختلفتان من الطبيعة نفسها، فالارتداد ليس سوى انسحاب مرتفع الشدة. وتشير أعداد متزايدة من الدراسات الحديثة إلى أن أعراض الانسحاب تحدث لكثيرين من المرضى عقب انقطاعهم عن تناول البنزوديازيبين حتى وهم ملتزمون بحدود الجرعات الطبية، وأن هذه الأعراض تزداد كلما طالت مدة علاج المريض بهذه الفئة من الأدوية. وتشير كثير من الدراسات إلى أن الأشخاص الذين لهم تاريخ في التعاطي بوجه عام يميلون إلى الاستمرار في تعاطي البنزوديازيبينات إذا ما بدأوها لأول مرة، أي أن هذه المواد تصبح بالنسبة لهم داعمّة لذاتها، أما بالنسبة للأشخاص الذين يتطوعون لمثل هذه التجارب ولا يكون تاريخ في تعاطي المواد النفسية الأخرى فإنها لا تكون داعمّة لذاتها، بل تظل محايّدة أي لا يكون لها خاصية استحداث الإدمان أو الاعتماد (Lader 1988).

ويهتم بعض الباحثين بالآثار الإدمانية التي تحدثها البنزوديازيبينات فيمن يتناولونها في السياق الطبي المعترف به، أي في السياق الذي لا تصدق عليه تسمية التعاطي بالمعنى الاصطلاحي. ويررون ذلك بقولهم إن جميع الدلائل تشير إلى أن من يتعاطون هذه المواد بقصد التعاطي غير المشروع أقل كثيرا جدا ممن يتعاطونها في السياق الطبي ومن خلال هذا السياق تنشأ لديهم مشكلات الاعتماد أو الإدمان. وتذكر كثير من التقارير الطبية أن أعراضا انسحابية لا شك فيها تحدث بعد الانقطاع عن تعاطي هذه الأدوية، وأن هذه الأعراض تزداد شدة مع ارتفاع الجرعة. ومن أشد الأعراض الانسحابية في هذا الصدد النوبات الصرعية، وبعض الأعراض الذهانية (وخاصة المشاعر الاضطهادية)، والهذاء، فهذه جميعا يمكن أن تحدث بعد التوقف عن تناول البنزوديازيبينات في حدود الجرعة الطبية. ومن الأعراض الانسحابية الأقل شدة التي تظهر على أثر التوقف بعد الجرعات الطبية الصغيرة ازدياد القلق، والأرق، والميل إلى الاستشارة، والغثيان، والرعشة، والتوتر العضلي، والصداع. كما قد تظهر شدة الحساسية للمنبهات الحسية، والالتواءات العضلية، واختلال الشعور بالإنية (أو بالهوية)، واختلال الشعور بالواقع. وتظهر هذه الأعراض، جميعها أو بعضها، بعد الانقطاع عن تناول الدواء بمدد تتراوح بين ثلاثة وسبعة أيام. كما أنها تبقى لمدد تتراوح بين خمسة أيام وعشرين يوماً. (Murphy & Tyrer 1988).

الأمفيتامينات :

يوجد العديد من الدراسات التجريبية والإكلينيكية التي تتناول الآثار المختلفة المترتبة على تعاطي الأمفيتامينات. وتشعب الدراسات التجريبية في هذا المجال إلى بحوث أجريت على الحيوان، وأخرى أجريت على الإنسان. وسوف نقصر فيما نعرضه هنا على البحوث التي أجريت على الإنسان، وخاصة البحوث التي تهتم بالكشف عن الآثار السلوكية للعقار في الإنسان.

فقد تبين أن الجرعات (الفمية) التي تتراوح بين ١٠ مجم و ٣٠ مجم تؤدي ببعض الأفراد إلى ارتفاع مستوى التيقظ والتنبه ، وانخفاض الإحساس بالتعب ، كما تؤدي إلى ارتفاع المعنويات ، وزيادة المبادرات ، هذا إلى جانب مزيد من الحركة والكلام ، ويكون هذا مصحوبا بالعجز المتزايد عن القدرة على تركيز الانتباه . كذلك تُجمع العديد من الدراسات على أن الأمفيتامين يزيد من قدرة الشخص على تحمّل المشقة وزيادة ساعات العمل المتواصل . ويمكن توضيح ذلك معمليا على جهاز قياس التعب^(١) . وتبدو أهمية هذه النتائج في ميادين النشاطات العسكرية والرياضية . وقد جرى التأكد من ذلك تجريبيا على سلوك السباحين والعذائين . كذلك تبين أن الأمفيتامين يخفض زمن رد الفعل ، ويرفع من كفاءة التأزر . وتبين أيضا أنه يرفع من كفاءة أداء العمليات الحسابية ، لكنه لا يؤثر في درجة الشخص على اختبار الذكاء . هذا بالإضافة إلى ما تبين من أنه يدخل قدرا من الخلل على سلامة الحكم . (Essman 1973) .

وتشير كثير من التقارير إلى أن تعاطي الأمفيتامينات يكون مصحوبا بظهور نزعات عدوانية . ولكن العلاقة في هذا الصدد ليست بسيطة ، إذ لابد لحسابها من أن ندخل في اعتبارنا عوامل الجرعة ، والبيئة ، والشخصية . فهناك تقارير متعددة تشير إلى أن تعاطي الأمفيتامين بجرعات كبيرة (نسبيا) ولفترة طويلة (نسبيا) يترتب عليه ظهور أفكار ومشاعر اضطهادية قد تأخذ شكل ضلالات^(٢) متبلورة ، كما قد تصبحها اندفاعات عدوانية تصل إلى مستوى القتل أحيانا . وتشير التقارير كذلك إلى أن الكثيرين من نزلاء السجون والأحداث الجانحين قد ارتكبوا جرائمهم وهم تحت تأثير هذا النوع من العقاقير .

ولكن كما قلنا من قبل فإن الصورة ليست بهذه البساطة التي تبدو بها للنظرة المتعجلة أو السطحية ، إذ من الأمور المعروفة الآن والتي تكرر ذكرها

(١) Ergograph

(٢) Delusions

في عدد من التقارير أن الأمفيتامين يستخدم كعلاج ناجع في معظم الأحوال للأطفال الذين يعانون من إفراط في الحركة^(١) فتكون النتيجة أن يصبحوا سلسي القياد كما يمكن الإقلال من سلوكيات العنف لديهم . كذلك يشير عدد من التقارير الحديثة إلى أن أقدارا معينة من جرعات الأمفيتامين التي تعطى لبعض الحيوانات التي تكون خاضعة في نظام النقر^(٢) المعروف في التجمعات الحيوانية ينشط لدى هذه الحيوانات سلوك الهرب، كما أن الجرعات التي تعطى للحيوانات المسيطرة أو المتسلطة يقلل من تكرار هجومها وعدوانها على الحيوانات الخاضعة، صحيح أننا لا نستطيع أن نستنتج من هذه التجارب مباشرة ما يمكن أن يكون عليه سلوك الأفراد البشر في مواقف اجتماعية مشابهة، ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نتجاهلها ولو على سبيل الفروض العاملة التي تنتظر اختبارا تجريبيا على البشر.

من الآثار المعروفة كذلك عن الأمفيتامينات أنها كافة^(٣) للشهية إلى الطعام، وقد استُخدمت هذه الحقيقة إكلينيكيًا لفترة طويلة نسبيًا . ولكن تزايدت القيود أخيرا على استخدام الأمفيتامينات طبيا لهذا الغرض نتيجة لما تبين من مضاعفات جانبية، أهمها وفي مقدمتها القدرة الفائقة لهذه العقاقير على استحداث الاعتماد (النفسي)، ويرجع ذلك إلى ما لهذه العقاقير من قدرة على استثارة الشعور بالنشوة وبفيض من النشاط الحسي والحركي . وتشير الدراسات الإكلينيكية التتبعية إلى أن شخصية المعتمد على الأمفيتامينات تتقدم على طول تاريخها الاعتمادي نحو التفشُّخ أو التفكك السلوكي . ذلك أن الشخص يبدأ بتعاطي العقار طلبا للشعور بالنشوة، ثم لا يلبث مع مرور الأيام واستمرار التعاطي أن يتحول إلى التعاطي باستخدام الطرق سريعة التأثير «كالحقن في الوريد»، ثم مع مرور المزيد من الأيام يبدأ الشخص في الانسحاب

Hyperactivity (١)

Pecking order (٢)

Anorectic (٣)

من الحياة والتفاعلات الاجتماعية وتبدأ في الوقت نفسه تنشأ وتزايد لديه الأفكار والمشاعر الاضطهادية، ثم مع مزيد من الانغماس في تعاطي العقاقير يزداد إنهاك الشخص، ويفقد البصيرة في دلالة أفعاله، وقد يتورط في المزيد من العنف أو تغمره الاضطرابات الذهانية. (King & Ellinwood 1992).

النيكوتين:

النيكوتين هو العنصر الفعال في النبات المسمى نيكوتيانا تاباكوم *Nicotiana taabacum*، وهذا النبات هو الأساس في صناعة الطباقي الذي ينتشر تدخينه في السجائر والسيجار والجوزة والشيشة وما إليها. والنيكوتين قابل للامتصاص من أي موضع على الجسم (كالبشرة) أو بداخله (كالأغشية الفمية والأنفية والجهاز التنفسي الهضمي). ولما كان الناس قد اكتشفوا ذلك منذ وقت طويل فهم يستخدمون عدة طرق لتعاطي هذه المادة، إلا أن أكثر الطرق شيوعاً كما نلاحظ جميعاً هو تدخين السجائر وعن هذا الطريق يُمتص في الرئتين. وكما هو الحال في سائر المواد النفسية فإن الطرق المختلفة لتعاطي النيكوتين تتفاوت فيما بينها من حيث دعم آثار هذا التعاطي ومن ثم تعميق الاعتماد. ويرجح أهل الاختصاص أن يكون تدخين السجائر هو أشد الطرق فاعلية، إذ يترتب عليه أسرع ارتفاع لنسبة النيكوتين في الدم في الجزء الخاص بالأوردة من الدورة الدموية. وتعتبر الحصيلة النهائية للآثار الذي يتلقاه المدخن من النيكوتين تجميعاً لتفاعل معقد بين عدد من العوامل بعضها بيئي، وبعضها ينطوي على التاريخ التدخيني للشخص المدخن، وبعضها الآخر سلوكي (بمعنى الأسلوب الذي يتبعه المدخن في ممارسة عملية التدخين ذاتها). (Barthwell 1994).

ويشير عدد من الدراسات التجريبية المعملية التي تجرى على الأفراد المتطوعين إلى أن للنيكوتين تأثيراً إيجابياً على السلوك الحركي، فهو يساعد على زيادة السرعة والدقة. كذلك تشير هذه الدراسات إلى أن له تأثيراً

إيجابيا في بعض العمليات المعرفية مثل زيادة سرعة المعالجة الذهنية للإشارات الواردة من المنبهات الحسية (Jarvik & Schneider 1992). ومع ذلك فمن المفيد هنا أن نعي جيدا ملحوظة جارفيك وشنايدر.

بضرورة التمييز بين آثار النيكوتين (المعاكسة وغير المعاكسة) من ناحية وآثار دخان السجائر، فدخان السجائر يحتوي بالإضافة إلى النيكوتين على عناصر أخرى أهمها ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون والقطران، وهو ما يوجب الاحتراس من التعامل المباشر من نتائج تلك التجارب العملية التي ذكرناها دون أن ندخل عليها التعديلات التي يستلزمها الواقع المساق لعملية احتراق الطباقي تمهيدا لتدخينه. وفي هذا الصدد فإن البحوث الميدانية تبدو ذات قيمة خاصة لا يمكن تجاهلها ولا الإقلال من شأنها رغم أنها قد تبدو أقل إحكاماً في تصميمها وأقل نقاء في نتائجها من التجارب العملية، ولكنها في كثير من البحوث التطبيقية تبدو أكثر تمثيلاً للواقع الذي نتعامل معه.

وقد أجرت الدكتورة هند طه دراسة مسحية (في مصر) على مجموعة من تلاميذ المدارس الثانوية قوامها ٣٨٥ تلميذاً، بينهم ١١٧ يدخنون السجائر، في مقابل ٢٦٨ لا يدخنون، وكان من بين أهداف هذه الدراسة المقارنة بين المدخنين وغير المدخنين فيما يتعلق ببعض خصائص الشخصية، واستخدمت لهذا الغرض مجموعة من المقاييس النفسية المشهود لها بالقيمة المحققة، كما قامت بإجراء عدد من التحليلات الإحصائية التي من شأنها أن تدخل درجة لا بأس بها من الضبط على استخلاص نتائج المقارنات المعقودة، فانتهت من ذلك إلى عدد من النتائج ندخصها فيما يأتي:

إن المدخنين أعلى من غير المدخنين على مقياس للعصابية، وآخر للذهانية، وثالث للميل إلى السلوك العدواني، ورابع للقلق. بعبارة أخرى فإن هذه النتائج تشير إلى وجود اقتران جوهري بين التدخين وكل من الخصال الشخصية الأربع. وبدهي أن هذا الاقتران لا يعني بالضرورة أن يكون تدخين السجائر

هو السبب في بزوغ هذه الخصال، بل قد يكون العكس هو الصحيح . ولكن أياً كانت طبيعة العلاقة التي ينطوي عليها هذا الاقتران فالنقطة المهمة هنا من وجهة نظر الصحة النفسية أنه حيث يوجد التدخين فالراجع أن توجد هذه الخصال . وقد حاولت هند طه في مزيد من تعميق تحليلاتها أن تكشف عما إذا كانت هناك علاقة منتظمة بين درجات المدخنين على مقاييس الخصال المذكورة وكثافة التدخين (معبراً عنها بعدد السجائر المدخنة في اليوم الواحد) فلم تجد علاقة ما . (طه ١٩٨٤) وفي جزء آخر من الدراسة نفسها حاولت الباحثة أن تقارن بين التلاميذ المدخنين وغير المدخنين من حيث الأداء الفعلي على عدد من الاختبارات التي تقيس جوانب متعددة من وظيفتين نفسيتين على جانب كبير من الأهمية في أي نشاط عقلي نقدم عليه، هما وظيفتا تركيز الانتباه، والذاكرة قريبة المدى. وقد خرجت الباحثة من هذه المقارنات كذلك بأن غير المدخنين يتفوقون تفوقاً جوهرياً لا شك فيه على المدخنين على معظم المقاييس التي استخدمتها . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن هؤلاء المدخنين لم يكونوا في حالة حرمان من التدخين إلا في الوقت المحدود لإجراء التجربة (ومقداره نصف ساعة) (المرجع السابق) . وتذكر الدراسة في سياق عرضها لنتائجها أن هذه النتائج تتفق مع نتائج باحث سبقها إلى الميدان هو ستيفنز H.A.Stevens غير أنه اهتم في مقارناته بالأداء على اختبارات لكفاءة التعلم . وفي دراسة ميدانية تالية عن «تدخين السجائر طويل المدى» كشفت الباحثة المصرية نفسها عن اقتران جوهري بين انخفاض الأداء على عدد من اختبارات الوظائف النفسية وطول مدة التدخين (مقدراً بعدد السنوات التي يواصل الشخص على امتدادها تدخين السجائر) . (طه ١٩٨٨) .

وتزخر المراجع الطبية التقليدية بذكر الأمراض البدنية التي تترن بتدخين السجائر . ولكن ما يهمننا في هذا المقام هو ما اقترن بهذا التدخين من اضطرابات في سلوكيات المدخنين أو في حياتهم النفسية بوجه عام . وفي رأينا

أن أسوأ ما يذكر في هذا الصدد هو ما كشفت عنه كثير من الدراسات الميدانية التي نشرت في ربع القرن الأخير، وخلاصته الارتباط الشديد بين تدخين السجائر وتعاطي المخدرات أو المواد الإدمانية بوجه عام ، تستوي في ذلك الدراسات التي أجريت في المجتمعات الغربية ، (O'Donnell et al.1976) و (Jarvik et al. 1977) ، وتلك التي أجريت في المجتمع المصري . وفيما يلي نذكر بعض النتائج التي أسفرت عنها الدراسات الميدانية المستفيضة التي أجريناها في مصر.

في دراسة وبائية أجريت على عينة تبلغ ٤٪* من جميع طلاب الجامعات المصرية الذكور في جميع أنحاء الجمهورية بلغت نسبة مدخني السجائر بين من أقرروا بتعاطيهم القنب (الحشيش) أو الأفيون أكثر قليلاً من ٧٢٪ ، بينما مدخنو السجائر بين من لا يتعاطون هذه المخدرات حوالي ١٥٪ فقط . ويشير هذا الفرق الشاسع بين النسبتين إلى وجود ارتباط وثيق بين تدخين السجائر وتعاطي مخدري الحشيش والأفيون ، وهو ما معناه بتعبير بسيط أنه مع تدخين السجائر يرتفع احتمال تعاطي المخدرات بين الشبان ارتفاعاً كبيراً . كذلك بلغت نسبة مدخني السجائر بين شارب الكحوليات في نفس عينة البحث حوالي ٤٢٪ في مقابل ١٣٪ فقط بين غير الشاربين (سوفيف وآخرون ١٩٩٥) . وقد حصلنا على نتائج مشابهة إلى حد كبير في بحث وبائي سابق أجري على عينة تبلغ ٤٪ كذلك من مجموع تلاميذ المدارس الثانوية (البنين) في جميع أنحاء الجمهورية*** . فقد تبين أن مدخني السجائر بين متعاطي المخدرات (الحشيش أو الأفيون) يبلغون أكثر قليلاً من ٦٠٪ في مقابل ٨٪ فقط بين من لا يتعاطون هذه المخدرات .

* بلغ حجم العينة ١٢٧٩٧ طالباً . وقد جرى جمع بيانات هذا البحث في العام الجامعي ١٩٩٠/١٩٩١ .

** بلغ حجم العينة ١٤٦٥٦ تلميذاً . وتم جمع بيانات هذا البحث في العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ .

كما وجدنا بين شاربى الكحوليات ٢٦٪ يدخنون السجائر في مقابل ٦٪ فقط بين من لا يشربون. (سويف وآخرون ١٩٩٢، ١٩٩٤). وفي دراسة أجريت قبل الدراستين السابقتين، على عينة كبيرة من عمال الصناعة الذكور (تبلغ ٥١٠٨ عمال) توصلنا إلى نتائج مشابهة كذلك. فقد وجدنا بين متعاطي المخدرات (الحشيش والأفيون) حوالي ٧٥٪ يدخنون الطباقي في مقابل ٤٩٪ فقط بين من لا يتعاطون هذه المخدرات. كما وجدنا بين شاربى الكحوليات حوالي ٦٧٪ يدخنون الطباقي في مقابل ٤٩٪ فقط بين غير الشاربين. (Soueif et al. 1988). في هذه البحوث الثلاثة يجد القارىء أن الهيكل الأساسي للنتائج المذكورة واحد (رغم اختلاف النسب المئوية من دراسة إلى دراسة). وهو يشير إلى ارتباط وثيق بين تدخين السجائر (أو الطباقي عموماً) وتعاطي المخدرات وشرب الكحوليات. وفي جميع بحوثنا الميدانية التي أجريناها في هذا المجال وصلنا إلى هذه النتيجة نفسها. وتعتبر هذه الحقيقة عن نفسها بطريقة أخرى، على النحو التالي: في بحث طلاب الجامعات الذكور (المشار إليه من قبل) نجد أن تعاطي المخدرات الطبيعية كالحشيش والأفيون يتشرب ٣٣٪ من مدخني السجائر، في حين أنه لا يمارسه إلا ٣٪ فقط من غير المدخنين. كما أن شرب الكحوليات يتشرب ٤٧٪ من المدخنين، فيما لا تزيد نسبة الشاربين من غير المدخنين على ١٦٪. (سويف وآخرون ١٩٩٥). وفي بحث تلاميذ المدارس الثانوية البنين (المذكور من قبل كذلك) يتعاطى المخدرات (الحشيش والأفيون) ٣٣٪ من مدخني السجائر في مقابل ٣٪ من غير المدخنين وهي ذات النسب التي ظهرت لنا في بحث الجامعات. ويشرب الكحوليات ٣٦٪ من مدخني السجائر في مقابل ١٤٪ من غير المدخنين. وفي بحثنا على العمال الصناعيين وجدنا أن ١٨٪ من المدخنين للسجائر يتعاطون المخدرات، في مقابل ٥٪ فقط من غير المدخنين. كذلك تبين لنا أن ٢٥٪ من المدخنين يشربون الكحوليات، في مقابل ١٣٪ فقط من غير المدخنين.

وقد أغرتنا هذه النتائج المتكررة التي تؤكد الاقتران الشديد بين تدخين الطباقي (في شكل السجائر أو الجوزة أو الشيشة . . . إلخ) بإجراء مزيد من التحليلات طلبا للمزيد من التعمق في فهم ظاهرة الاقتران هذه . ومن ثم فقد قمنا بإجراء تحليلات من شأنها الكشف عن جوانب من ظاهرة التعاطي المتعدد للمواد المحدثّة للإدمان، وخلاصتها أن يتجه المتعاطي إلى تعاطي أكثر من مادة إدمانية واحدة، كأن يتعاطى الحشيش والكحوليات، أو يجمع بين الحشيش والأفيون، أو بين الكحوليات وأحد الأدوية المؤثرة في الأعصاب كأحد الأدوية المهدئة (من فئة الملطّفات الصغرى) . . . إلخ . وقد كشف هذا التحليل عن حقيقة بالغّة الأهمية مؤداها ارتفاع درجة الارتباط بين تدخين السجائر وتعاطي المزيد من عدد المواد الإدمانية، فقد وجدنا بين المقتصرين على تعاطي مادة إدمانية واحدة ٢٩٪ يدخنون السجائر. أما من يتعاطون مادتين إدمانيتين فإن بينهم ٦٢٪ يدخنون السجائر، فإذا صعدنا إلى من يتعاطون ثلاث مواد إدمانية وجدنا بينهم ٧٨٪ يدخنون السجائر. هذا ما وجدناه في تحليلاتنا على التدخين والتعاطي بين طلبة الجامعات المذكور.

والآن، ما المعنى الذي يمكن أن نستخلصه من هذه النتائج جميعاً؟ ما معنى هذا الاقتران الشديد، أو هذه العلاقة الإيجابية الوثيقة بين تدخين السجائر (أو الطباقي عموماً) وتعاطي المواد المحدثّة للإدمان؟ يعرف أي طالب مبتدئ في دراسة التحليلات الإحصائية لنتائج البحوث الميدانية أنه لا يجوز تفسير هذا الاقتران على أنه يشير إلى علاقة سببية، فلا يجوز القول هنا بأن نتائجنا تشير إلى أن تدخين السجائر يؤدي إلى تعاطي المخدرات، فقد يكون الاقتران الذي كشفنا عنه مجرد شاهد على وجود الظاهرتين «معاً»، التدخين والتعاطي. وقد يكون مؤشراً يشير إلى أن التدخين والتعاطي كليهما يرجعان إلى علة واحدة تتمثل في بعض الاستعدادات الوراثية، أو في توافر نمط بعينه من الظروف البيئية. ولكن دون الدخول في مناقشة الحجج التي من أجلها يمكن ترجيح هذا التفسير أو ذاك لأن المقام لا يسمح هنا بإثارة

هذا النوع من المناقشات فإن التعليق الذي يفرض نفسه هنا هو أن الاقتران الذي أوضحناه بما لا يدع مجالاً للشك هو في حقيقته مفتاح الطريق إلى حساب الاحتمالات ، فحيث نجد تدخين السجائر نستطيع أن نرجح وجود التعاطي لإحدى أو لبعض المواد الإدمانية . ومن ثم يمكننا أن نستخدم تدخين السجائر للتنبؤ بتعاطي مواد الإدمان كالمخدرات والكحوليات .

جدير بالذكر أننا نستخدم مفهوم التنبؤ في هذا السياق بمعنييه الرئيسيين ، الأول ويعني توقع وحدث واقعة لم تحدث بعد ، فهذا الشاب الصغير الذي لم يتجاوز الثالثة عشرة من عمره وقد عرفنا أنه بدأ يدخن السجائر ، فهذه المعرفة تسمح لنا بأن نتنبأ بأنه سوف يحاول تعاطي المخدرات أو المسكرات في المستقبل القريب . والمعنى الثاني يعني أنه في غياب معرفتنا بأن شابا بعينه يبلغ الخامسة عشرة من عمره هل يمكن أن يكون من بين الشباب متعاطي المخدرات؟ يكفي في حالة هذا الشاب أن نعرف أنه يدخن السجائر لكي نرجح احتمال أن يكون بالفعل متعاطيا لأحد المخدرات أو لبعضها . بل ويمكننا في ضوء معلومات الاقتران التي سبق أن قدمناها أن نحسب (بوساطة تطبيق بعض المعادلات الإحصائية البسيطة) احتمالات صدق تنبئنا بالنسبة لهذا الشاب . وفي كلا الحالين ، المعنى الأول والمعنى الثاني للتنبؤ (أي المعنى الواقعي والمعنى الإحصائي) يبدو بكل جلاء أننا هنا بصدد معلومات بالغة الأهمية بالنسبة للأباء والمربين في القيام بمقتضيات مسؤوليتهم نحو رعاية النشء والدراية بمهددات هذه الرعاية . ولا يعني ذلك أبدا أي مبرر للجزم بأن الشاب الذي يدخن السجائر لابد أن يكون متعاطيا للمخدرات أو المسكرات في الحاضر أو في المستقبل ، فهذا تجاوز لما تقدمه لنا حقائق البحث العلمي ، تجاوز ليس له أي مبرر، ولكن يعني أن تدخين السجائر يجب أن ينظر إليه على أنه إنذار باحتمال السير في الطريق إلى تعاطي المخدرات ، ولابد من أخذ هذا الإنذار على محمل الجد . وتشير نتائج أخرى مما أسفرت عنه بحوثنا الميدانية المتعددة إلى أن معنى الخطر الذي ينطوي عليه هذا الإنذار

يزداد وزنه كلما كان تاريخ بدء تدخين السجائر في عمر مبكر. فاحتمالات تعاطي المخدرات بالنسبة لمن بدأوا تدخين السجائر قبل بلوغ الثالثة عشرة من العمر أعلى بشكل ملحوظ ممن بدأوا تاريخهم التدخيني عند بلوغهم سن الخامسة عشرة، وهؤلاء الآخرون تزيد احتمالات تعاطيهم المخدرات على من بدأوا التدخين بعد أن جاوزوا السابعة عشرة من أعمارهم.

كذلك يبدو بوضوح أن المعلومات التي ذكرناها يمكن أن يستفيد منها جميع المسؤولين عن تقديم الخدمات الصحية للشباب، بدءاً من الأطباء العاملين في عيادات الصحة المدرسية، والأخصائيين النفسيين، والأخصائيين الاجتماعيين، ممن يحتاجون إلى جمع المعلومات السريعة عن بعض صغار الشبان إلى أن تتاح وسائل الفحص الأعمق من قبيل التحليلات المعملية للسوائل البيولوجية (كالبول والدم).

ويبقى بعد ذلك أن نثير سؤالاً يتجه بنا نحو مزيد من الفهم العميق لما نحن بصددده. ما معنى هذه الاحتمالات المرتفعة التي أشرنا إليها؟ المعنى الذي نرجحه في هذا الصدد هو أن تدخين السجائر يقوم بدور تمهيدي في التهيئة والإعداد لإقدام الشاب على تعاطي المخدرات. والمقصود هنا تهيئة الشاب وإعداده من ناحية وتهيئة البيئة الملاصقة له وإعدادها من ناحية أخرى. ذلك أن كثيراً من الدلائل تشير إلى أن تدخين السجائر بين صغار الشبان لا يزال أمراً مرفوضاً ومثيراً للاعتراض من قبل منظومة القيم السائدة في دوائر واسعة في المجتمع، ومع ذلك فالدلائل تشير إلى أن هذا الرفض والاعتراض أقل شدة من الرفض والاعتراض المثارين ضد تعاطي المخدرات. وفي إطار منظم على هذا النحو من التصعيد في شدة الرفض والاعتراض يبدو أمراً منطقياً أن من يتجاسر على انتهاك محاذير الرفض الأدنى يسهل عليه نسبياً انتهاك محاذير الرفض الأعلى. وهذا بالضبط هو المعنى الذي قصدنا إلى التعبير عنه بقولنا إن تدخين السجائر يقوم بدور التمهيد، للإقدام على تعاطي المخدرات، أو ما يمكن النظر إليه على أنه ترويض لكل مصادر المقاومة والخوف أو التهيب

الكامنة في نفس المدخن (نتيجة لكل ما تبثه قيم البيئة المحيطة به) ضد تعاطي المخدرات. كما أنه (أي تدخين السجائر) يقوم كذلك بترويض القوى المختلفة القائمة في البيئة من حوله على إعادة تشكيل صورة هذا الشخص (المدخن) بحيث تقترب تدريجياً من نموذج المتعاطي.

وهنا يمكننا أن نقدم للقارئ مزيداً من المعلومات التي تجعل هذه الصورة (التي نرسمها لتدخين السجائر، في إطار العلاقة بتعاطي المخدرات) تجعلها أكثر إقناعاً. في أحد بحوثنا الميدانية الكبيرة احتوت قائمة الأسئلة الموجهة إلى الشبان المفحوصين من تلاميذ المدارس الثانوية العامة والفنية^(١) ثلاث مجموعات من البنود، تتناول كل مجموعة مدى تعرض الشبان لما أسميناه ثقافة المواد الإدمانية، مجموعة تدور حول ثقافة المخدرات الطبيعية كالحشيش والأفيون، وأخرى تدور حول ثقافة تعاطي الحبوب الدوائية (بغير دواع طبية)، وثالثة تدور حول ثقافة الكحوليات. ويمتد التعرض في كل حالة من مجرد السماع، إلى الرؤية، إلى وجود أصدقاء الشخص يتعاطون هذه المادة أو تلك، إلى وجود أقرباء يتعاطونها. وكان مجموع البنود المشار إليها ١٤ بنداً تثير معاً ما مقداره ٢٨ جواباً أو استجابة. وقدمت هذه البنود إلى التلاميذ المدخنين وغير المدخنين. وفي تحليلنا للنتائج تبين لنا أن التلاميذ المدخنين أكثر تعرضاً من غير المدخنين لثقافة المواد الإدمانية بجميع أنواعها وهو ما تشهد به ٢٤ استجابة من الاستجابات الثماني والعشرين المذكورة. وكانت الفروق بين الفريقين (المدخنين وغير المدخنين) من الضخامة والاتساق بحيث لا يمكن إرجاعها إلى المصادفة البحثية. (Soueif et al.1985). وقد وجدت هذه المعلومات ما يؤيدها تماماً في بحوثنا الميدانية التالية وقد أجريت على عينات أكبر مستمدة من جمهور تلاميذ المدارس الثانوية على مستوى القطر المصري بأكمله (Soueif et

(١) كان مجموع تلاميذ المدارس الثانوية العامة في هذه الدراسة ٥٥٣٠ تلميذاً، وتلاميذ المدارس الثانوية الفنية ٣٦٨٦ تلميذاً كلهم من البنين. وكانوا في مجموعهم يكونون عينة اختيرت على أساس التمثيل الدقيق (بما مقداره حوالي ١/٣) لتلاميذ هذه المرحلة التعليمية في مدينة القاهرة الكبرى.

(al. 1990). نضيف إلى ذلك معلومة أخرى تزيد من تأكيد المعنى السابق كما تزيد من وضوح ما ينطوي عليه. فقد وجدنا في بحوثنا كذلك ما يشهد باقتران جوهري بين تدخين السجائر والتأهب لتجريب تعاطي المواد الإدمانية بمختلف أنواعها إذا ما سنحت الفرصة لذلك في حالة من لم يكن قد أقدم بعد على تعاطي هذه المواد. إذ تبين لنا أن حوالي ١٤٪ من المدخنين الذين لم يسبق لهم تعاطي أية مخدرات طبيعية كالخشيش والأفيون أبدوا استعداداً لتجربتها إذا ما أتيح لهم ذلك، وهذا في مقابل ٢٪ فقط من غير المدخنين. ويعتبر الفرق بين هاتين النسبتين كبيراً إلى درجة أنه يشير إلى ارتباط على درجة معقولة من القوة بين التدخين والتهيؤ لمغامرة تعاطي المخدرات. كذلك تبين فرق مائل في دلالاته بالنسبة لمغامرة شرب الكحوليات، فقد أجاب ٣١٪ من المدخنين في مقابل ٦٪ فقط من غير المدخنين بأنهم على استعداد لتجريب تعاطي بعض الكحوليات (ولم يكونوا قد جربوها بعد) (Soueif et al. 1985). ومرة أخرى نجد ما يؤكد ذلك تماماً في بحوثنا الميدانية التالية.

يبقى بعد ذلك أن نقدم للقارئ مجموعة من المعلومات تتضافر معاً على إلقاء الضوء على معنى الجسارة التي ينطوي عليها إقدام صغار الشباب على تدخين السجائر، وهي جسارة ضد كل ما تنطوي عليه القيم الاجتماعية الراضية لهذه الممارسة. والمعلومات التي نقدمها هنا تشير إلى درجة خطيرة من تعميم هذه الجسارة. وإلى القارئ بعض ما حصلنا عليه من نتائج في هذا الصدد.

تشير نتائج البحث الميداني الذي أجريناه في سنة ١٩٨٧/١٩٨٨ (وقد أشرنا إليه منذ قليل) على عينة كبيرة تساوي ٤٪ من جميع تلاميذ المدارس الثانوية العامة في مصر (من البنين) أن نسب شيوع الانحرافات السلوكية بين المدخنين منهم تفوق بمراحل النسب المناظرة لها بين غير المدخنين. فقد وجهنا إلى أفراد العينة ١٤ سؤالاً حول ما إذا كانوا قد اقترفوا أعمالاً انحرافية معينة كالغش في الامتحانات، والزوغان من المدرسة، والاعتداء على المدرسين، والسرقة من زملاء... إلخ، وفي هذه البنود جميعاً (ودون استثناء) تبين أن

نسب المدخنين تفوق نسب غير المدخنين (حسب اعترافات أفراد كل من الفريقين)، وأن الفروق بين النسبتين (المدخنين وغير المدخنين) في كل بند شديدة الجوهرية، بلغة الإحصاء. وهو ما يعني أن هذه الفروق لا يمكن أن تكون بمحض المصادفة، ولكنها في حقيقتها تدل على تباينات ثابتة مستقرة لها معانيها المرتبطة بسائر مقومات الظاهرة. والجدول ١ - ٤ يعرض المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.

جدول ١ - ٤ العلاقة بين تدخين السجائر والانحرافات السلوكية في عينة من تلاميذ المدارس الثانوية المصرية
(مجموع أفراد العينة = ١٤٦٥٦ نيتين)

الانحرافات السلوكية	المدخنون (١٥٧٨=) %	غير المدخنين (١٣٠١٤=) %	النسبة الخرجية*
الزوغان من المدرسة	٦٣,٣٧	٢٤,٩٠	٣١,٧٨
الطرد من قاعة الدرس	٦١,٠٩	٢٦,٣٠	٢٨,٤٦
الشجار مع المدرسين	٣٣,٣٣	١٠,٥٠	٢٥,٤٩
الفصل من المدرسة	١٠,٤٦	١,٤١	٢٢,٢٠
الشجار مع الوالدين	٣٥,٨٧	١٥,٢٢	٢٠,٤٢
الاعتداء على المدرسين	١٢,٩٣	٢,٧٠	٢٠,٠٦
الغش في الامتحانات	٦٤,٣٢	٣٩,٢٥	١٩,٠٦
الوقوع في متاعب مع الشرطة	١٥,٢٧	٤,٢٤	١٨,٢٥
الهروب من المنزل	١٦,٦٠	٥,٢١	١٧,٤١
ضرب الزملاء	٥٥,٥٨	٣٨,١٣	١٣,٣٦
الشجار مع الزملاء	٧٥,٢٣	٥٩,٣٠	١٢,٢٥
السرقه من منزل الأسرة	٧,٧٩	٢,٤٤	١١,٧٦
السرقه من الزملاء	٦,١٥	١,٦٨	١١,٥١
السرقه من المحلات التجارية	٤,١٨	٠,٩٧	١٠,٥٨

* يشير هذا التعبير إلى معادلة إحصائية معينة critical ratio يجري تطبيقها للمقارنة بين أية نسبتين مئويتين للكشف عما إذا كان الفرق بينهما يمكن اعتباره كأن لم يكن أو أنه فرق مهم وله معناه في سياق الظاهرة التي ندرسها. وتعتبر النسبة الخرجية جوهرية، أي تدل على أننا بصدد فرق له معناه إذا بلغت ٩٦,١ أو أكثر. ومن الواضح أن النسب الجوهرية التي نوردتها تفوق هذا الحد الأدنى بكثير. (نقلًا عن سويف وآخرين ١٩٩٠، ص ٨٩).

وقد حصلنا مرة ثانية على نتائج مماثلة، وذلك من خلال دراسة تالية للدراسة السابقة، وهي عبارة عن بحث ميداني أجريناه على عينة كبيرة تبلغ ٤٪ من طلاب الجامعات الذكور (مستمدة من كل جامعات جمهورية مصر العربية). وعلى ذلك يمكن اعتبار هذا البحث بنتائجه المذكورة برهاناً مقنعاً على صحة ما ورد بشأن موضوعنا عن تدخين السجائر بين تلاميذ المدارس الثانوية، كما أنه يعتبر مؤشراً إلى صحة الامتداد بنتائجه تعميماً إلى شرائح أخرى من الشباب الذكور بالإضافة إلى تلاميذ المدارس الثانوية العامة.

والجدول رقم ٢-٤ يقدم المعلومات الخاصة بالاقتران بين تدخين السجائر وانحرافات السلوك بين طلاب الجامعات الذكور*.

جدول ٢-٤ العلاقة بين تدخين السجائر
وانحرافات السلوك في عينة من طلبة
الجامعات المصرية الذكور
(مجموع أفراد العينة= ١٢٧٩٧ ذكور)**

الانحرافات السلوكية	المدخنون (٢٥٥٧=) ٪	غير المدخنين (١٠٠٨٦=) ٪	النسبة الدرجة
ترك بيت الأسرة	١٨, ١٩	٨, ٠٤	١٥, ٢١
الغش في الامتحانات	٣٨, ٢٩	٢٣, ٦٩	١٤, ٩٢
الشجار مع الوالدين	٤٢, ٧١	٢٧, ٩٧	١٤, ٤٠
الوقوع في متاعب مع الشرطة	١٦, ٢٧	٨, ٠٣	١٢, ٥٧
ضرب الزملاء	٢٥, ٢٢	١٥, ٤٢	١١, ٦٨
الطرد من قاعة المحاضرة	٢٢, ١٤	١٤, ٠٥	١٠, ٠٤
الشجار مع الزملاء	٥٥, ٢٦	٤٤, ٢٦	٩, ٩٦
المشادة مع الأساتذة	٢١, ١٢	١٣, ٥٣	٩, ٥٨
السرقه من منزل الأسرة	٣, ٣٦	١, ٠٥	٨, ٥٤
السرقه من المحلات التجارية	٢, ١٥	٠, ٦٠	٧, ٣٢
السرقه من الزملاء	٢, ٩٣	١, ٠٦	٧, ١٠

* تم إنجاز العمل الميداني الخاص بهذا البحث خلال العام الجامعي ١٩٩٠/١٩٩١.
** (نقلًا عن سويف وآخرين ١٩٩٥)

والخلاصة أن تدخين السجائر، عندما ننظر في أمره - نحن علماء النفس - نجده يقترن اقترانا قويا بعدد كبير من الاضطرابات النفسية، وهذا ما كشفت عنه بحوث الدكتور هـ طه (١٩٨٤، ١٩٨٨) وتؤيده نتائج «البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات» الجارية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (سويف وآخرون ١٩٩٠، ص ١١٧). كذلك يقترن الدخين بجسارة الإقدام على تعاطي المواد المحدثّة للإدمان كالحشيش والأفيون ومشتقاته والكحوليات (سويف وآخرون ١٩٩٠، ١٩٩٥)، وجسارة الإقدام على ارتكاب كثير من السلوكيات المنحرفة (سويف وآخرون ١٩٩٠، ١٩٩٥). ومرة أخرى يحسن بالقارىء أن يتنبه إلى أن لفظ الاقتران الذي نستخدمه في هذا السياق لا يجوز أن يشجعنا على الاستهانة بأمر هذه العلاقة التي نتحدث عنها، فنحن نستخدمه لننقل للقارىء بدقة وأمانة نتائج البحوث العلمية الميدانية في هذا المجال، وهي نتائج لا تكشف عن علاقة علّية بين التدخين ومجموع الاضطرابات التي ذكرناها، ولكنها مع ذلك تكشف عن ارتباط شديد بين الطرفين، التدخين من ناحية والاضطرابات من ناحية أخرى، أي أنه يشير إلى درجة عالية من احتمالات وقوع الاضطرابات مصاحبة للتدخين.

وقبل أن نختم حديثنا في هذا الموضوع عن النيكوتين وتدخين السجائر نرى أن نحيط القارىء علماً بمدى اتساع أضرار تدخين السجائر في حياتنا الاجتماعية. وأفضل سبيل إلى ذلك هو إطلاع القارىء على معدلات انتشار التدخين بين شبابنا في مصر. فقد تبين في البحث الميداني الكبير الذي أجريناه على تلاميذ المدارس الثانوية العامة (البنين) في جميع أنحاء القطر أن معدل انتشار التدخين بينهم ٨، ١٠٪. وهذا معناه أن العدد المطلق لتلاميذ المدارس الثانوية الذين اعترفوا بأنهم يدخنون السجائر في سنة ١٩٨٧/١٩٨٨ كان ٣٩٤٥٠ تلميذاً. (سويف وآخرون، ١٩٩٠، ص ٧٢). كما تبين في البحث الميداني الآخر الذي أجريناه على طلاب

الجامعات المصرية (الذكور) على مستوى الجمهورية أن معدل انتشار التدخين بينهم حوالي ٢٠٪. وهذا معناه أن العدد المطلق لشباب الجامعات الذكور الذين يدخنون السجائر (في العام الجامعي ١٩٩٠/١٩٩١) يساوي حوالي ٦٤ ألف طالب. (سويف وآخرون ١٩٩٥). كذلك تبين في بحث ميداني ثالث أجريناه على عينة من عمال الصناعة الذكور مستمدة من جميع أنحاء القطر أن معدل انتشار التدخين بينهم يبلغ ٤, ٥٢٪، وهو ما يعني كعدد مطلق أن ٣٥٦٨٠ عاملاً صناعياً (من بين شريحة العمال الصناعيين الذين كانت تشرف عليهم وزارة الصناعة المصرية في إطار القطاع العام ١٩٨٥/٨٦) يدخنون الطباقي (السجائر والجوزة والشيشة) (Soueif et al. 1988 وسويف ١٩٩١). هذه هي المعدلات والأعداد المطلقة في حدود الشرائح الاجتماعية المحدودة التي قمنا ببحثها فعلاً، ولا نزال نواصل بحوثنا لتحديد معدلات انتشار تدخين الطباقي في سائر شرائح المجتمع. وإلى أن تكتمل لنا عناصر الصورة الاجتماعية متكاملة يستطيع القارئ أن يقدر تقديراً تقريبياً كم يكون المعدل العام والعدد المطلق بالنسبة للمجتمع المصري بأكمله، ومن ثم يستطيع أن يقدر ضخامة الأضرار السلوكية والنفسية عامة التي يعاني منها المجتمع والتي تبدأ من نقطة انطلاق واحدة هي تدخين السجائر بوجه خاص والطباقي بوجه عام^(١). (Williams et al. 1974, p.116). وربما كان من المفيد أن نضيف في هذا السياق أيضاً معلومة أخيرة واحدة، فقد تبين من إحصائيات الإنتاج أن مصر أنتجت في سنة ١٩٩٠ ما مقداره ٨, ٣٩ بليون سيجارة. وعلى ضوء هذه المعلومات المحققة عن موضوع النيكوتين والتدخين في المجتمع المصري يستطيع أي قارئ عربي أن يكون لنفسه ما يشبه أن يكون تقديراً تقريبياً لحجم المشكلة في بلده وما يلزم إزاءها.

(١) تشير بحثنا حول التدخين بين عمال الصناعة إلى أن حجم تدخين الطباقي في الجوزة والشيشة لا يزيد على ٢٠٪ من مجموع حجم التدخين بينهم. (سويف ١٩٩١).

الكفايين (في البن والشاي) :

الكفايين هو العنصر الفعال في البن والشاي . وهو يصنف على أنه منبه أو منشط للجهاز العصبي المركزي . ويحتوي فنجان القهوة متوسط الحجم الذي يقدم للمواطن في معظم الدول الغربية على ما يتراوح بين ٤٠ مجم و ١٠٠ مجم من الكفايين (Karch 1993, p148) أما في مصر (وفي كثير من دول الشرق الأوسط العربي) فيحتوي فنجان القهوة بحجمه الشائع على حوالي ٢٥ مجم أما فنجان الشاي فيحتوي على حوالي ١٥ مجم (غالب ١٩٩٥)* . ويمكن للكفايين، نتيجة لخصائصه التنشيطية، أن يحسن أداء الرياضيين تحسناً ملموساً . وفي دراسة تجريدية منضبطة أمكن للرياضيين الذين أعطوا ما مقداره ٩ مجم كفايين لكل كجم من وزن الجسم أمكن لهم أن يزدادوا زمن الجري بكفاءة بمقدار ٧٠٪ من طوله الأصلي . ويبلغ تركيز الكفايين في الدم قمته في حدود فترة تتراوح بين ١٥ و ٤٥ دقيقة من بدء التعاطي . ويتم معظم تمثيله في الكبد (المراجع السابق، ص ١٥١) . ولما كان الكفايين لا يقتصر وجوده على القهوة والشاي ولكنه يوجد كذلك في الكولا وفي كثير من مستحضرات الشيكولاتة والمستحضرات الدوائية فإن الباحثين يحرصون على إدخال هذه المصادر جميعاً في اعتبارهم عندما يكونون بصدد التقدير الدقيق للكميات التي تناولها المفحوصون .

وعند الحديث عن الاضطرابات التي تترتب على تعاطي الكفايين يتحدث أهل الاختصاص عن نوعين من الاضطرابات، هما الكفاينية^(١)، والانسحاب الكفايني^(٢) . والكفاينية هي زملة الأعراض والعلامات التي تترتب على الإفراط (الحاد أو المزمن) في تعاطي الكفايين . ومن أهم مكونات هذه الزملة ما يأتي : القلق، واضطراب النوم، والتقلبات الوجدانية

* حيدر غالب ، اتصال شخصي .

Caffeinism (١)

Caffeine withdrawal (٢)

بالإضافة إلى بعض الاضطرابات السيكوفيزيولوجية ، أما الانسحاب الكفائي فيشار به إلى مجموعة اضطرابات فيزيولوجية نفسية تنتاب الفرد المعتاد على التعاطي المنتظم للكفايين إذا انقطع عن تعاطيه فجأة، ومن أهم أعراض الاضطراب : الصداع ، والوخم ، والتعب . وقد يصحب ذلك اضطراب في قوالب النشاط الحركي ، وصعوبة في التركيز ، وربما الغثيان ، وشعور باللهفة للعودة إلى تعاطي الكفايين .

ويعتبر الكفايين واحداً من المواد النفسية التي أجريت عليها تجارب معملية عديدة ذات دلالات سلوكية ، لا فيزيولوجية فحسب . وقد أجريت كثير من هذه التجارب في وقت مبكر من هذا القرن العشرين ، وذلك في العقدين الثالث والرابع ، ثم زادت في العقدين الخامس والسادس . وكانت معظمها تجري على الحيوانات (الفئران والكلاب) ، ولكن بعضها أجري كذلك على الإنسان . (Essman 1973) .

وتشير نتائج كثير من التجارب التي أجريت على أفراد متطوعين إلى أن للكفايين القدرة على تحسين الأداء العقلي ، وكذلك تحسين الأداء الحركي الذي يتطلب خفض الشعور بالتعب ، كما يتطلب كثيراً من مهام التأزر . كما يمكن بوساطته تحسين الأداء الذي اختل نتيجة لتعاطي الكحول . كذلك تشير نتائج هذه التجارب إلى وجود فروق فردية كبيرة في الأرجاع الصادرة رداً على التعاطي (المرجع السابق) .

ومع ذلك فلا يجوز للنتائج الخاصة بتحسين بعض أبعاد السلوك أن تغرينا بتجاهل غيرها من النتائج التي يغلب عليها الجانب الفيزيولوجي مما يلقي الضوء على الآثار الضارة لهذه المادة . ومن بين هذه الآثار تناقص تدفق الدم في المخ ، والارتفاع المؤقت في الجانب السيستولي من ضغط الدم . ولم يستقر إلى الآن تفسير بين أهل الاختصاص لظاهرة نقصان تدفق الدم في المخ ، ولكنها حقيقة قائمة ولا بد من التعامل معها ، وكذلك الارتفاع المؤقت للضغط

السيستولي للدم . (Karch 1993, p.153) . كذلك تبين أن الأطفال المولودين لأمهات يكثرن من شرب القهوة والشاي (أو تعاطي الكفاين بأية صورة أخرى) يكون مستوى تركيز الكفاين في الدم لديهم مرتفعاً عقب الولادة . (المرجع نفسه) .

وفي تساؤلنا عن مصدر التعلق بتعاطي الكفاين لا نجد أي مبرر علمي (إلى الآن) يرر القول بوجود أساس فطري للهفة على تعاطي هذه المادة . ولكن هناك التعرض التدريجي المتصل لآثار هذه المادة على نطاق اجتماعي شديد الاتساع ، عالمياً ومحلياً . ويبدو من ذلك بوضوح أن للكفاين خصائص داعمة لآثاره بدرجة عالية من الكفاءة . ويرجح بعض الباحثين أن تكون هذه الخصائص مركزة في تأثير الكفاين على مراكز اللذة والمكافأة في المخ . ويُقال إنه لا فرق في هذا الصدد بين تأثير الكفاين وتأثير كل من الأمفيتامين والكوكايين (وكلاهما من المواد المنشطة) على تلك المراكز من حيث طبيعة التأثير . ولكن من المؤكد أن هناك فرقاً من حيث الدرجة أو الشدة ، فالدرجة أو الشدة في حالي الأمفيتامين والكوكايين أعلى منها في حالة الكفاين . ولأن ظاهرة التحمل تصاحب التعاطي المنتظم للكفاين فإن الانقطاع المؤقت عن التعاطي يعقبه مزيد من الدعم عند الرجوع إليه . فإذا أضفنا إلى هذه الخصائص الفارماكولوجية ما يلقيه الكفاين من تشريط اجتماعي إيجابي أدركنا أهمية النظر إلى هذه المادة بالحذر في تعاطيها وأهمية أن نوليها في دراستنا الفارماكولوجية والوبائية مزيداً من العناية . وتشير دراساتنا المسحية المبكرة (في منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات) على عينات من الذكور المصريين إلى وجود نوع من الاقتران بين الإفراط في شرب القهوة والشاي من ناحية وتعاطي القنب من ناحية أخرى . فقد تبين لنا في تلك الدراسات أن متعاطي القنب من الرجال كانوا يميلون في صباهم (أكثر من غير المتعاطين) إلى مزيد من شرب القهوة والشاي ، كما تبين لنا أن الأشخاص

الذين يتعاطون القنب تعاطياً مكثفاً^(١) كانوا يشربون القهوة والشاي في صباحهم أكثر بكثير مما كان يشربه متعاطو القنب المعتدلون^(٢) . وقد أوضحنا في الدراسات المشار إليها أن هؤلاء أفادوا بأن تعاطيهم الكفاين كان سابقاً على تعاطيهم القنب . (Soueif 1971) . وتثير هذه الحقائق سؤالاً مهماً مؤداه : هل يجوز النظر على ضوء هذه الحقائق إلى التعاطي المبكر للكفاين على أنه من العلامات المنذرة بالتصعيد إلى تعاطي القنب فيما بعد؟ ومن هذه الزاوية يكون الكفاين شبيهاً بالطباق (تدخين السجائر)؟ الطريق إلى الإجابة الحاسمة عن هذا السؤال هو الدراسات التتبعية . وإلى أن يتم إجراء هذه الدراسات يحسن أن يظل السؤال قائماً .

المواد الطيارة (أو المذيبات العضوية) :

لا توجد بحوث تجريبية دقيقة بالكثرة المرغوبة في هذا المجال ، مجال تأثير تعاطي المواد الطيارة (استنشاقاً) على الحالة النفسية والسلوكيات الصادرة عن المتعاطين وذلك رغم انتشار هذه الظاهرة انتشاراً واسع النطاق في كثير من الدول النامية وغير النامية ويبدو هذا الفقر البحثي واضحاً جلياً إذا قارنا بين هذا المجال ومجالات أخرى كمباحث تعاطي الكحوليات ، والقنب ، والأفيون ومشتقاته . ولذلك فإن المعلومات المحققة المتوافرة في الميدان محدودة في حجمها وفي قيمتها ، ولكنها على أية حال كفيلة بأن تقدم لنا فكرة إجمالية عن التوجه العام للآثار المباشرة وغير المباشرة لتعاطي هذه المواد .

وفيما يلي وصف لأكثر الأعراض شيوعاً بين المتعاطين ، وفي هذا الوصف نتردد في تقديمنا من الآثار المباشرة أو الحادة إلى البعيدة أو المزمنة :

(١) كان معدل التعاطي بين هؤلاء أكثر من مرة يومياً ، وكان معظمهم يتعاطون القنب بمعدل مرتين في اليوم الواحد بانتظام .

(٢) كان معدل التعاطي بين هؤلاء أقل من مرة في اليوم الواحد ، وكان معظمهم يتعاطى مادة القنب هذه بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع .

يبدأ المتعاطي بقدر من الإثارة العامة ، يعقبها حالة من الوخم ، يعقبه قدر من الانفلات ، ثم إثارة قد تصل إلى هياج . هذه أعراض مباشرة تترتب على التعاطي . فإذا استمر الشخص في تعاطيه تبدأ تصدر عنه اختلاجات^(١) تبدو في وضع الجسم وفي حركاته الإرادية ، ويكون ذلك مصحوباً بالتوهان^(٢) أو فقدان التوجه . فإذا واصل الشخص التعاطي فإنه قد يصاب بالأرق ، مع ضعف عام في العضلات وربما تعرض لبعض الهلاوس . فإذا قدر له أن ينام لبضع ساعات فإنه يستيقظ وهو يشعر بالهمود* مع قدر من الصداع .

والتعاطي المزمن ، أي الذي يستمر لأسابيع وشهور متوالية يصحبه ظهور أعراض أخطر من تلك التي ذكرناها ، منها الهزال ، والضعف العضلي العام ، والتوهان لمدد طويلة ، وغياب التنبيه ، وضعف التآزر الحركي (Sharp & Rosenberg 1992) وتشير بعض الدراسات الإكلينيكية إلى أن من أهم تغيرات الشخصية التي تطرأ على المتعاطين ظهور السلوكيات العدوانية . ويكون العدوان مرتبطاً أحياناً بتعرضهم للهلاوس البصرية أو السمعية . (Sharp 1988) .

وتشير دراسات أخرى سيكومترية إلى انخفاض مستوى الدقة في الأداء الحركي لدى المتعاطين ، رغم أن سرعة الأداء قد تزيد ، كذلك يلاحظ عليهم انخفاض القدرة على التعلم ، فقد يكررون الأداء عدة مرات دون أن يكشف عن أي تحسن يذكر ، (Ron 1988) .

هذه بعض النتائج المنشورة ، ومعظمها يندرج تحت الآثار المباشرة للتعاطي . وحول هذه النتائج يقوم قدر كبير من الاتفاق بين الباحثين . فإذا تساءلنا عن

Ataxice (١)

Disorientation (٢)

* جاء في لسان العرب ما نصه : « هَمْدٌ هَمْدٌ هَمْدٌ . . . والرماد الهامد البالي المتلبّد بعضه على بعض . . . وشجرة هامدة قد اسودّت وبلّيت » .

التأثير البعيدة أو طويلة الأمد، أي الآثار التي تبقى لشهور أو لسنوات رغم انقطاع الشخص عن التعاطي فهنا يظهر الخلاف بين الباحثين. فبعض الباحثين، وخاصة من الدانمارك والدول السكندنافية، يصرون على أن بعض الاضطرابات التي وصفناها تظل باقية بعد ظهورها، والبعض الآخر يصرون على أنها تختفي إذا انقطع التعاطي تماماً عن التعرض لتلك المواد. والخلاف هنا خلاف منهجي أساساً، ولا يسمح المقام بالتوسع في الحديث عنه. ولا شك لدينا في أن هذا الخلاف مآله إلى الحل المنع لجميع الأطراف، فهذه قصة معادة في جميع مجالات البحث العلمي، وفي تاريخ بحوث التعاطي بوجه خاص.

والأمر المهم بالنسبة لنا في هذا المقام أن مجموعة الاضطرابات التي ذكرناها فيها ما يكفي من تأكيد الأثر الضار لتعاطي هذه المواد. فإذا أضفنا إلى ذلك أن التعرض لاستنشاق هذه المواد لا يقتصر على موقف التعاطي الذي يقصد إليه التعاطي بإرادته بل يمتد كذلك إلى ما يمكن أن نسميه بالتعرض القسري، حيث إن كثيراً من هذه المواد تستخدم في الصناعة ويعتبر لأثارها عمال لم يقصدوا إلى تعاطيها، كما أنها تستخدم في تسيير بعض أدوات المواصلات، وفي كثير من مرافق الحياة فيتعرض لها مواطنون لم يقصدوا أصلاً إلى استنشاقها فالنتيجة التي ننتهي إليها تكاد تشير إلى أن آثار استنشاق هذه المواد حتى ولو لم تكن باقية (مزمنة) فهي متجددة يومياً سواء بالنسبة للمتعاطي أو لغير التعاطي. وفي هذه الحالة يكون الأجدى لنا أن نتجه إلى التفكير في حلول مبتكرة للتقليل من انتشار هذه المواد والسيطرة عليها، وتصميم البرامج الوقائية المناسبة لها.

خاتمة وتعقيب :

في هذا الفصل حاولنا أن نقدم للقارئ صورة على درجة معقولة من التوازن بين التفصيل والإيجاز، عن الآثار النفسية المباشرة وغير المباشرة للتعاطي. وكان من أهم معالم التفصيل التي اتجهنا إليها أن نفرّد قسماً خاصاً للحديث عن كل فئة من الفئات التي اصطُلح عليها بين أهل الاختصاص في تصنيف المواد

النفسية المحدثة للاعتقاد، وبذلك تحدثنا عما يخص كل فئة من الفئات الإحدى عشرة المعروفة، وهي الكحوليات، والأفيونيات، والقنب، والكوكايين، والقات، والمهلوسات، والباربيتورات، والأمفيتامينات، والنيكوتين، والكفائيين، والمواد الطيارة أو ما يعرف أحياناً باسم المذيبيات العضوية. وقد حرصنا على أن نختار لهذا الحديث في كل قسم من هذه الأقسام مجموعة المعلومات التي يكاد يتوافر حولها اتفاق تام بين العلماء وتحاشينا تقديم ما لا يزال موضع خلاف شديد بينهم. كما حرصنا كذلك على تقديم ما توافر من معلومات محققة توصل إليها علماء مصريون أو عرب جنباً إلى جنب مع المعلومات التي قدمها غيرهم من علماء الدول الأخرى.

هذا عن معالم تفصيل القول كما توخيناها. أما عن الإيجاز الذي راعيناه فقد كان من أهم معالم الامتناع عن مناقشة التفاصيل المنهجية التي اتبعها العلماء في الوصول إلى هذه المعلومات، أو تتبع خلافات الرأي التي حدثت بشأن بعضها. أما ما قد يلاحظه القارئ من تفاوت بين أحجام الأقسام الأحد عشر لهذا الحديث فمرجعه أساساً إلى كثرة البحوث المنضبطة التي تناولت بعض المواد النفسية وقلّة ما تناول البعض الآخر. ومع ذلك فقد راعينا بقدر استطاعتنا ألا يكون هذا التفاوت صارخاً.

وفي حديثنا في أقسام هذا الفصل جميعاً راعينا أن نلتزم بالموضوعية العلمية، والابتعاد عن الإشارة الخطابية، لأن الإقناع العقلي أقوى من كل إثارة، وأبقى أثراً على المدى البعيد.



Department of the Alexandria Library (GQA)
Washington, D.C.

الفصل الخامس

المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التعاطي والإدمان

مقدمة

التعاطي والجريمة :

- بحث بلتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية

- البحوث المصرية

التعاطي وحوادث الطريق :

- بحث سمبسون وزملائه في كندا ١٩٨٢

- بحوث في ندوة الأكاديمية الطبية في باريس ١٩٩٢

المغارم الاقتصادية للتعاطي والإدمان :

- أبواب الإنفاق الظاهر

• من أجل مكافحة العرض

• من أجل خفض الطلب

- أبواب الإنفاق المستتر (أو أبواب الاستنزاف)

• إنفاق المستثمرين في التهريب والاتجار

• تدهور إسهام المدمنين في عمليات الإنتاج المشروع

• الخسائر البشرية :

• المتعاطون والمدمنون : خسائر مزدوجة

• العاملون الأجراء في حقل التهريب والاتجار

• ضحايا المتعاطين والمدمنين

مقدمة

ورد في أحد التقارير الفنية الصادرة عن لجان الخبراء في بحوث تعاطي المخدرات التابعة لهيئة الصحة العالمية التعريف الآتي لمفهوم المشكلة : يمكن تعريف المشكلة بأنها أية ظاهرة تعتبرها إحدى مؤسسات المجتمع (كالأسرة أو القانون أو المؤسسة الطبية مثلا) مصدر ضرر يقع في الحاضر أو في المستقبل للفرد أو للمجتمع . ولا يشترط لفاعلية هذا التعريف أن يكون قائما على أساس علمي أو ألا يكون . (WHO Techn. Rep. Ser. 1973, No. 526, p. 18, Soueif 1980, p. 40).

والجدير بالنظر في هذا التعريف أن للمجتمع معايير ومحكماته الخاصة في اعتباره سلوكيات بعينها أو ظاهرة ما أنها تقوم كمشكلة دون انتظار لتوافر الأساس العلمي لهذا الاعتبار . وقد أوضحنا في الفصل الثاني (التاريخي) بعض النماذج التاريخية التي تشهد بصحة هذا التعريف ، فقد اعتبر تدخين الطباقي في مرحلة من تاريخ المجتمع الإنجليزي مشكلة ، وقيل حينئذ إنه سلوك تترتب عليه أضرار اجتماعية لا تقل عن الإفراط في شرب الكحوليات ومن ثم فقد وقعت على المدخنين عقوبات بلغت مستوى عاليا من القسوة أحيانا . ومع ذلك فلم يكن أحد يعرف وقتئذ (سنة ١٦٠٤ في عهد الملك جيمس الأول) أي أساس علمي لأضرار النيكوتين .

والشيء نفسه يقال عن التاريخ الاجتماعي لتعاطي القنب في مصر . فحتى إذا غضضنا النظر عن التاريخ الطويل لتعامل الحكام معه منذ دخوله مصر في القرن الثاني عشر الميلادي وهو التعامل الذي دأب على التردد بين التحريم والتغاضي ، وتوقفنا عند أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأ التشريع ضده (في مصر) لم تكن هناك أية معرفة علمية بأضراره المحققة على الصحة النفسية والبدنية ، ولكن كانت هناك الملاحظات العامة التي تكون منها رصيد الخبرة الاجتماعية التي كانت أساسا للتشريع .

جدير بالنظر في التعريف المذكور أيضا الإشارة إلى الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع (إحداها أو بعضها) فتقرر بأن هذه الممارسة أو تلك تقوم -كمشكلة، فدون رأي أو قرار مؤسسي لا نستطيع أن نتحدث عن مشكلة اجتماعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تتعدد الآراء أو القرارات المؤسسية وتباين بتعدد مؤسسات المجتمع، فالمؤسسة الطبية مثلا ترى أن تدخين الطباقي يكون مشكلة (لما يترتب عليه من أضرار صحية، قد تعقبها أضرار اجتماعية)، ولكن المؤسسة القانونية لم تقرر أن التدخين يقوم كمشكلة (قانونية)، وهكذا. ويستطيع القارئ أن يجد أمثلة كثيرة من هذا القبيل، ومن مجموعها نستطيع أن نستنتج الدور الحاسم لموقف المؤسسات الاجتماعية من القول بقيام مشكلة أو عدم قيامها، وهو منظور لابد منه لكي نستوعب من خلاله كثيرا من مظاهر التباين الذي يصل إلى التضارب أحيانا فيما يتعلق بأمر التعاطي والاعتماد في مجتمعاتنا.

وثمة تعريف آخر للمشكلة يأخذ في الاعتبار تكوينها الداخلي أكثر من الارتكاز على سياقها المجتمعي، وبناء على هذا التعريف تكون المشكلة هي أي موقف ينطوي على تضارب بين مكوناته. ومن المؤكد أن التعاطي مشكلة بحسب هذا التعريف، لأن فعل التعاطي يولد نتيجتين متعارضتين في وقت معا، إحداها المتعة أو الراحة المباشرة، والثانية هي القدر من الضرر (وبالتالي المعاناة النفسية والبدنية ثم الاجتماعية) الذي يترتب أيضا على هذا التعاطي.

ويلاحظ القارئ أن هذا التعريف الثاني لا يتعارض مع التعريف الأول، ولكنه يكمله، فالأول كما قلنا ينظر في الظاهرة من حيث السياق الذي يحيط بها ويكون شرط وجودها، والثاني يتناول الظاهرة من حيث بنيتها الداخلية. ويحسن القارئ صنعا إذا جمع في ذهنه بين التعريفين في منظومة عقلية واحدة، على أساس أن التعريف الأول ينظر إلى المشكلة من الخارج، بينما ينظر فيها

التعريف الثاني من الداخل . وسوف نلتزم في معالجتنا للموضوع الذي نحن بصددده بالتعريفين في آن معا .

وتجمع كثير من المراجع التي تتصدى للموضوع على الحديث عن ثلاث فئات من النتائج الاجتماعية السيئة التي تترتب على التعاطي ، هي : الجريمة ، والحوادث (وحوادث الطرق بوجه خاص) ، والمغارم الاقتصادية . وفيما يلي نتناول كلا من هذه المشكلات بشيء من التفصيل .

ـ التعاطي والجريمة :

يحد المطلع على أدبيات هذا المبحث مقالات كثيرة تربط بين التعاطي والجريمة ، ولكن معظم هذه المقالات تتوزع بين فئتين صغيرين ، فئة المقالات النظرية وفئة الدراسات التي تتناول عددا محدودا من الحالات الإجرامية التي اقترنت بصورة ما بتعاطي بعض المواد النفسية . أما البحوث الميدانية التي تتناول أعدادا كبيرة من الحالات بحيث تسمح بالاستنتاج السليم منهجيا لوجود علاقة السبب بالنتيجة بين التعاطي والسلوك الإجرامي فهذه نادرة . وهذه الحقيقة أسباب قوية تقع في صميم المنهج العلمي الذي لابد من التقيد به في مثل هذا الموضوع ، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي :

١- تعريف الجريمة : هناك طريقتان لتعريف الجريمة . فإما أن نلجأ إلى التعريف القانوني ، وفي هذه الحالة تكون الجريمة ما نص القانون على أنه جريمة ، أو أن نلجأ إلى تعريفها من حيث هي سلوك وهذا الطريق يثير مشكلات نظرية من العسير التغلب عليها ، فهل الجريمة تنطوي دائما على عدوان على الغير؟

وماذا عن العدوان على الأبناء (أو الصغار عموما إذا وقع عليهم من الكبار المسؤولين عنهم) وخاصة إذا كان تبرير ذلك تبريرا تربويا؟ وهل يُقبل التبرير التربوي لأي مستوى من مستويات العدوان؟ وإذا لم يكن

مقبولا فما الحدود بين المستوى المقبول والمستوى غير المقبول من العدوان؟ وهل يمكن وضع تعريف سلوكي لهذه الحدود أم لا بد من وضع توصيف قانوني لها؟ وفي هذه الحالة نكون قد عدنا من طريق خلفي إلى التعريف القانوني نجعله محكما لتصنيف السلوك إلى فئتي الإجرامي وغير الإجرامي؟ وهل يعتبر سلوكا إجراميا ما وقع أثره الضار على الغير بغض النظر عن القصد؟ من هذا القبيل ما قد يفعله شخص تحت تأثير بعض الهلوس السمعية التي تثور لديه نتيجة لتعاطيه أحد المواد الأمفيتامينية (المصنفة بين المنشطات) فيتجه بالعدوان الذي قد يصل إلى حد القتل على أقرب عابر سبيل إليه . هذه أمثلة محدودة للمشكلات النظرية التي يثيرها موضوع تعريف السلوك الإجرامي .

٢- وحتى إذا أخذنا بالتعريف القانوني ، باعتباره من أوضح السبل ، فمن المسلم به بيننا جميعا أن ما يصل إلى علم السلطات القائمة على تنفيذ القانون لا يزيد على أن يكون جزءا محدودا جدا مما يرتكب من جرائم في أي مجتمع . فهل يجوز والأمر كذلك أن نعتمد في إجراء بحوثنا الميدانية حول التعاطي والجريمة على السجلات التي تحتفظ بها هذه السلطات عمن وقعوا تحت طائلة إجراءاتها القانونية؟ أم أننا نكون بذلك قد تورطنا في تمييز يقلل كثيرا من القيمة العلمية لتتائجنا؟

٣- وتزداد الصعوبات المنهجية التي يراها الباحثون في هذا المجال أضعافا مضاعفة عندما يقصدون إلى الربط بين تعاطي المخدر وإرتكاب الجريمة . فلكي يبيح الباحث العلمي لنفسه أن يؤكد هذا الربط لا بد له من أن يتأكد من أن الشخص المتهم تعاطى المخدر فعلا قبيل ارتكاب الجريمة ، (هذا طبعا بغض النظر عن الجرائم التي ترتكب للحصول على المال اللازم للتزود بالمخدر استجابة لدافع اللهفة للحصول عليه) . وهذا أمر غير ميسور في معظم الأحوال . ومع ذلك فإذا كان مجرد التأكد من أسبقية تعاطي المخدر

على التقدم لارتكاب الجريمة يمثل صعوبة كبيرة تواجه الباحث، فإن القول إن هذه الأسبقية تعني علاقة سببية بين أثر المخدر من ناحية وارتكاب الجريمة من ناحية أخرى يجعل هذه الصعوبة تتضخم أضعافا مضاعفة .

هذه عينة محدودة من المحاذير العلمية التي لا بد لمن يتصدى لإجراء البحث العلمي في العلاقة بين التعاطي والجريمة من أن يتغلب عليها، وهي محاذير كما يرى القارئ شديدة الوعورة، ومن هنا قلة البحوث الميدانية التي تقتحم هذا المجال . ومع ذلك فعملا بالقاعدة القائلة «ما لا يدرك جله لا يترك كله» يواصل العلماء محاولاتهم للكشف عن الأبعاد المختلفة للعلاقة بين التعاطي والجريمة مع الاقتناع بأن محاولاتهم هذه لن تلقى إلا أقدارا محدودة من النجاح، ومن ثم يتجه الأمل إلى أن يؤدي تراكم النتائج وتكاملها إلى بزوغ صورة مركبة تحمل الإجابة الشافية عن السؤال الأساسي .

ومن أشهر المحاولات في هذا الصدد بحث أجري في بلتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية على عينة تضم ٣٥٤ مدمنا للهيروين، وهي عينة ممثلة من بين ٧٥٠٠ مدمن للافئونيئات سبق إلقاء القبض عليهم أو على الأقل تحديد هويتهم بواسطة شرطة بلتيمور خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٦ . وقد روعيت في تصميمها عوامل السلالة (أبيض أو أسود) وأول سنة يصل العلم بالشخص إلى الشرطة . والنتيجة أنها جاءت مكونة من ١٩٥ شخصا أسود، و١٥٩ من البيض .

وقد أمكن استتبار ٢٤٣ شخصا من بين هذه العينة استتبارا شاملا ومتعمقا بواسطة باحثين مساعدين مدربين تدريبا جيدا على تطبيق الاستتبار الذي أعد خصيصا لهذه الدراسة، وكان يستغرق ثلاث ساعات كاملة لكل حالة . ويبدو أنه لم يمكن استتبار بقية الـ ٣٥٤ حالة، فاكتمل الباحثون بما ورد عنهم في السجلات الرسمية . وقد خرج الباحثون من هذه الدراسة بعدد من النتائج المهمة نذكر منها ما يأتي :

- ارتفاع معدلات الجرائم التي كانوا يرتكبونها يوميا تقريبا مع بدء إدمانهم الهيروين .

- تبين أنهم كانوا يمرون بفترات إدمان واضح للمخدر. كما أنهم يمرون بفترات أخرى يقلعون فيها عن التعاطي . وبحساب هذه الفترات تبين أنهم في المتوسط مروا (على امتداد الفترة التي غطاها البحث) بـ ١٤ فترة إدمان و٨ فترات إقلاع عن التعاطي . وعندما حسبت لهم معدلات ارتكاب الجرائم (على أساس عدد الأيام التي يرتكبون فيها جرائم) في كل من الفترتين تبين أن المعدل في فترات الإدمان يبلغ أربعة أمثال المعدل في فترات الإقلاع عن التعاطي .

ولما كان هذا الارتفاع والانخفاض في معدلات ارتكاب الجريمة قد صدر عن العينة نفسها من الأشخاص (وليس من عينات مختلفة)، وجاء الارتفاع مقتربا بالإدمان، كما جاء الانخفاض مقتربا بالإقلاع عن التعاطي فقد رأى الباحثون أن أفضل تفسير لهذه النتيجة هو القول إن إدمان الهيروين يسبب هذه الزيادة المشار إليها أو على الأقل يسهم في ظهورها . وفي تعليقهم على هذه النتيجة يقولون الآتي : «ودون الانهك في تحليل لعلاقة العلية يبدو واضحا أن إدمان الهيروين مسبب الإجرام بالمعنى نفسه الذي نقصده ونحن نقول عن تدخين السجائر أو عن تلوث الهواء إنه مسبب للإصابة بالسرطان - فهذا يستطيعان وغالبا ما يؤديان إلى زيادة الإصابة السرطانية رغم أنها ليسا وحدهما العاملين المسببين لذلك» . (Ball et al. 1983).

وفي سياق سلسلة البحوث الوبائية التي نجرها في إطار «البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات» تحت مظلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (في مصر)، حاولنا أن نسهم بإلقاء الضوء على موضوع علاقة الجريمة بالتعاطي، مستخدمين لهذا الغرض أسلوب البحث الوبائي (الإبيديميولوجي) في تناول المشكلة . ويقوم هذا الأسلوب على أخذ عينات ممثلة تمثيلا جيدا للشرائح الاجتماعية المختلفة (من الأشخاص العاديين)

وسؤالهم بالطرق المتعارف عليها في البحوث السلوكية (كالاستبيان أو الاستخبار) عن التعاطي وعن السلوكيات المختلفة بما فيها سلوكيات الانحراف أو الإجرام، مع توفير الضمانات التي تضمن عدم تحديد هوية المجيب، وتحليل البيانات المتحصلة يمكن الكشف عما إذا كانت هناك علاقات منتظمة بين التعاطي وسلوكيات الانحراف. وهذا بالفعل ما قمنا به في عدد من بحوثنا التي أجريناها على عينات كبيرة من شرائح الطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. وإلى القارئ تقدم مثالا لما توصلنا إليه في واحد من أحدث بحوثنا من هذا الطراز.

أجري هذا البحث على عينة تمثل ٤٪ من جمهور طلاب وطالبات الجامعات المصرية على امتداد القطر كله. فكان عدد الطلاب الذكور ١٢٧٩٧ طالبا^(١)، والإناث ٧٢٥٥ طالبة.

وقد روعي في تكوين العينة أن يتوافر بدقة التمثيل النسبي لجميع الكليات والمعاهد الجامعية بجميع أقسامها وفرقها. واعتمدنا في ذلك على الإحصاءات الرسمية المتوافرة لدى الجامعات. ولما كان جميع أفراد العينة متعلمين فقد رُئي الاعتماد على أداة الاستخبار. وقام بتطبيقه في جلسات جماعية باحثون ميدانيون مدربون تدريباً جيداً (وبجميعهم من خريجي أقسام العلوم النفسية أو الاجتماعية). وتم جمع هذه المادة البحثية خلال العام الجامعي ١٩٩٠/١٩٩١. ولتشجيع المجيبين على مراعاة الدقة والصدق في إجاباتهم كانوا ينبهون دائماً إلى الامتناع عن كتابة أسمائهم أو وضع أي علامات تشير إلى هوياتهم على أوراق الاستخبار الموزعة عليهم. واتخذت إلى جانب ذلك الضمانات المنهجية المتعارف عليها لتقدير مدى دقة الإجابات وجديتها. وكان الطالب يستغرق للإجابة عن كل الأسئلة ما يقرب من الساعة. وكان الاستخبار يحتوي على أسئلة كثيرة، تتناول فيما تتناوله الأنماط الشائعة لتعاطي

(١) سوف تكفي في السطور التالية بذكر النتائج الخاصة بالطلاب الذكور.

المواد النفسية المختلفة، كما تتناول عددا من السلوكيات المنحرفة فيما لا يزيد على أحد عشر سؤالاً، وكان المطلوب من الطالب أن يجيب بالإيجاب أو السلب فيما إذا كان قد ارتكب فعلاً هذا السلوك أو ذاك أم لم يرتكبه . وفيما يلي نذكر سلوكيات الانحراف التي تناولناها في أسئلتنا : الغش في الامتحان ، والشجار مع أحد زملاء ، والسلوك الذي استوجب طرد الطالب من المحاضرة ، والشجار مع الموالدين ، وترك البيت نتيجة للغضب من الأهل ، وضرب أحد الزملاء ، والسرقه من المنزل ، والشجار مع أحد الأساتذة ، والسرقه من أحد الزملاء ، والسرقه من أحد المحلات العامة ، والوقوع في متاعب قانونية مع الشرطة . وبإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة أمكن الكشف عن وجود ارتباطات إيجابية قوية بين ارتكاب جميع سلوكيات الانحراف المذكورة (التافهة منها كالشجار مع أحد الزملاء ، والخطيرة كالسرقه من المحلات العامة والوقوع في متاعب قانونية مع الشرطة) وبين تعاطي المخدرات الطبيعية (الحشيش والأفيونيات)، وكذلك التعاطي غير الطبي للأدوية النفسية، وكذلك مع شرب الكحوليات .

أي أن جميع أنواع التعاطي للمواد النفسية جاءت مرتبطة ارتباطات إيجابية قوية مع جميع أشكال الانحراف . (سويف وآخرون ١٩٩٥) . وقد جاءت هذه النتيجة مؤيدة لنتيجة مماثلة حصلنا عليها من قبل في سياق بحث ظاهرة التعاطي بين تلاميذ المدارس الثانوية الذكور (سويف وآخرون ١٩٩٢) كذلك تأيدت العلاقة نفسها للمرة الثالثة في سياق بحث جديد تجريه للمرة الثانية في خلال خمس سنوات على تلاميذ المدارس الثانوية (البنين) على مستوى الجمهورية (سويف وآخرون، تحت الطبع) .

وعلى هذا النحو يكون الإسهام الذي تقدمه هذه المجموعة من البحوث المصرية هو الجزم بوجود علاقة إيجابية بين تعاطي المواد المخدرة عموماً وارتكاب السلوكيات المنحرفة ، ومن أهم ميزات هذه البحوث وأمثالها

من البحوث الربائية أن نتائجها لا تتوقف على ما يصل إلى علم السلطات القانونية من الانحرافات أو الجرائم. كما أنها تجرى على عينات كبيرة^(١) مما يعطي الفرصة لمزيد من الثقة في دقة النتائج. غير أن أهم أوجه القصور في هذا النوع من البحوث هو أنه لا يتيح لنا أن نستنتج ما إذا كانت هذه العلاقة بين التعاطي والجريمة علاقة سببية أو مجرد علاقة «معية»^(٢).

ومع ذلك فحتى إذا تصورنا أننا هنا بصدد علاقة معية فحسب فلهذه الحقيقة أهميتها التي لا يجوز التقليل من شأنها، ذلك أن التأكد من وجود علاقة منتظمة قوية بين ظاهرتين أو أى متغيرين يسمح منهجيا بالتنبؤ من أحد المتغيرين إلى الآخر، بمعنى أن حضور أحد المتغيرين يرفع من احتمالات حضور الآخر، ومن ثم يمكننا في حالة الموضوع الذي نحن بصده وما أثبتناه من وجود ارتباط إيجابي قوي - يمكننا أن نجزم بأن وجود التعاطي يزيد من احتمالات وجود الانحراف والجريمة.

وإلى القارئ نموذجاً آخر من البحوث المصرية التي استهدفت إلقاء الضوء على زاوية أخرى من الموضوع. في سنة ١٩٦٧، وفي سياق بحث ميداني حول سلوكيات تعاطي القنب عند ٨٥٠ متعاطياً من الرجال محكوم عليهم بالسجن لمدد مختلفة جزاء على جريمة التعاطي (تعاطي القنب وليس أي مادة أخرى)، مقارنة بمجموعة من غير المتعاطين تضم ٨٣٩ رجلاً من نزلاء السجون المصرية نفسها لقضاء أحكام صدرت عليهم جزاء على جرائم أخرى، في هذه الدراسة كان من بين أهدافنا إلقاء الضوء على العلاقة بين التعاطي والجريمة. وكان طريقنا للإجابة عن هذا التساؤل الرجوع إلى ملفات السوابق للمجموعتين من الرجال. وقد أمكن لنا الرجوع فعلاً إلى ملفات ٥٥٣ رجلاً من المتعاطين و٤٥٨ رجلاً من غير المتعاطين.

(١) فقد أجرينا البحث المبكر الخاص بتلاميذ المدارس الثانوية على عينة قوامها ١٤٦٥٦ طالباً. وأجرينا البحث الثاني على تلاميذ الثانوي كذلك على عينة تضم ١٢٩٦٩ تلميذاً.
(٢) Coexistence.

وكانت هاتان المجموعتان تقضيان مدد الأحكام في السجون نفسها (طرة، والقناطر، والمرج). ولكي نضمن أعلى درجة من الدقة في بياناتنا قررنا ألا نعتد على الملفات المحفوظة في السجون، وأن يكون اعتمادنا أولاً وأخيراً على الملفات المحفوظة مركزياً في وزارة الداخلية. وفي تحليلاتنا رأينا أن ندخل في حسابنا بالنسبة للمجموعتين من الرجال جميع الجرائم فيما عدا ما يتعلق منها بالمخدرات (تعاطياً أو تجاراً). وقد توصلنا من مجموع التحليلات التي أجريناها إلى النتيجة الآتية: ٥,٧٪ من المتعاطين في مقابل ١٣,٥٪ من غير المتعاطين كانت لهم سوابق إجرامية سبقت ارتكاب الجريمة الأخيرة التي يقضي الرجل من أجلها عقوبتها في وقت إجرائها البحث. ويعتبر الفرق بين هاتين النسبتين المثويتين فرقا جوهرياً بلغة التحليل الإحصائي*، أي أنه يشير إلى فرق حقيقي في الاتجاه نفسه بين جمهور المتعاطين وجمهور غير المتعاطين الذين يتعرضون للوقوع في قبضة رجال القانون، وليس مجرد مصادفة مرهونة بظروف هذه العينة. كذلك تبين من المقارنة أن متوسط عدد السوابق لكل رجل ممن لهم سوابق ٥ و ٤ جريمة في حالة المتعاطين، في مقابل ٣ و ٥ جريمة لغير المتعاطين، والفرق بين هذين المتوسطين صغير بحيث يرجح أن يكون قد جاء بمحض المصادفة. (Soueif 1971)، ولذلك يمكن القول إنه لا فرق يستحق الذكر بين المتوسطين.

هذه نماذج ثلاثة من بحوث ميدانية تتجه جميعاً (من زوايا مختلفة) إلى الكشف عن جوانب العلاقة بين التعاطي والجريمة. وهي تجمع (البحث الأمريكي والباحثان المصريان) على تأييد القول بوجود علاقة منتظمة بصورة إيجابية قوية. وقد سلك البحث الأمريكي طريقه في الوصول إلى هذه النتيجة بالاعتماد على عينة من الأفراد يجمعون بين تعاطي الهيروين والارتكاب الفعلي للجريمة، ومن ثم فقد انحصر تساؤله فيما إذا كانت هناك علاقة بين فترات

* بحساب معادلة النسبة المخرجة للفرق بين النسبتين المثويتين تبين أنها تساوي ٢,٨٦. وبذلك يكون الفرق جوهرياً فيما بعد مستوى ٠,٠١ و ٠,٠٥.

الإدمان الفعلي وتزايد الارتكاب الفعلي للجريمة من ناحية، وكذلك بين فترات الابتعاد عن الهيروين وتناقص ارتكاب الجريمة. وقد انتهى إلى إثبات هذه العلاقة. أما البحث المصري الأول فقد اعتمد على عينة من الشباب العاديين (طلبة الجامعات) واعتمد على تقارير ذاتية منهم عما إذا كانوا يتعاطون المخدرات أم لا، ويرتكبون عددا من الانحرافات الإجرامية أم لا (وهي انحرافات لم يصل العلم بها إلى السلطات القانونية) وانتهت الدراسة إلى إثبات العلاقة الإيجابية القوية بين التعاطي والانحراف. ثم جاءت سيرة البحث المصري الثاني وقد اعتمد على المقارنة بين متعاطي القنب السجنا وبين سائر السجنا في السجون المصرية (غير المتعاطين) من حيث سجلات السوابق الإجرامية لكل من الفريقين، فتبين أن سجلات السجنا غير المتعاطين أطول. فالزاوية التي يسهم من خلالها هذا البحث الأخير هي زاوية المقارنة بين متعاطي القنب وسائر المجرمين.

ومعنى هذه النتيجة أن متعاطي القنب أقل إجراما من سائر المجرمين، ولكن هذا لا يعني أنهم دون سجلات إجرامية، وهناك زوايا أخرى غير هذه التي ذكرناها، وتوجد له نماذج في أدبيات المجال (انظر مثلا O'Donnell et al. 1976; Senay & Wettstein 1983).

والخلاصة أن موضوع العلاقة بين تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم موضوع معقد، وقد أجريت فيه عدة بحوث ولا يزال في انتظار المزيد. ولكن في حدود ما أسفرت عنه البحوث المنشورة من نتائج يزداد التأكد يوما بعد يوم من وجود ارتباط إيجابي منتظم بين التعاطي والجريمة. وتبقى بعد ذلك عدة أسئلة تحتاج إلى الإجابات الشافية: فهل المخدر هنا هو السبب في ارتكاب الجريمة بحكم ما له من تأثير فارماكولوجي؟

أم أن ارتكاب الجريمة يأتي نتيجة غير مباشرة وذات طبيعة اجتماعية أكثر منها فارماكولوجية؟ على أساس أن تعاطي المخدرات يورط المتعاطي في ضرورة الاتصال

ببعض أطراف في عالم الإجرام للحصول على المخدر، ومن خلال سلسلة من الخطوات المتتابعة (وربما غير المتوقعة) يجري اجتذاب المتعاطي إلى الإجرام.

وفي سبيل الإجابة عن السؤال الأول يصنّف الدارسون الجرائم إلى نوعين: جرائم عنف، وأخرى لا تقتن بالعنف. ويسود قدر من الاتفاق* بين عدد كبير من الدارسين على أن جرائم العنف ترتبط بإدمان (لا بمجرد تعاطي) الكحوليات (Coid 1982; Blankfield 1991) والأفيون ومشتقاته كالمورفين والهيروين، والمواد المنشطة وعلى رأسها الأمفيتامينات والكوكايين، كما أنها قد تترتب على تعاطي المواد المحدث للهلوسة مثل عقار L.S.D.

أما تعاطي الحشيش بانتظام لمدد طويلة فقد تقتن به الجرائم التي لا تنطوي على عنف كالزوير والتزييف والسرقة.

وفي سبيل الإجابة عن السؤال نفسه والسؤال الذي يليه يلفت المختصون النظر إلى ضرورة التفرقة بين جرائم ترتكب تحت تأثير المخدر نفسه، وأخرى ترتكب تحت تأثير الحرمان من مخدر أدمنه الشخص، وذلك بدافع اللهفة للحصول على المخدر واستعادة أثاره النفسية والعضوية (Malcolm 1975).

التعاطي وحوادث الطريق :

تنتشر في أدبيات المجال كتابات كثيرة حول موضوع التعاطي وحوادث الطريق. ولكن معظم هذه الكتابات يعاني من شوائب كثيرة تبدأ بالانحياز غير اللائق في أمور يمكن للبحث العلمي الرصين أن يحسمها، وتنتهي بالتورط في أخطاء منهجية تصيب قيمة هذه الكتابات في الصميم. ومن ثم فقد رأينا أن نقدم للقارئ حديثنا في هذا القسم مشفوعاً بمختارات من نماذج عدد من البحوث الميدانية التي تتسم بدرجة عالية من السلامة المنهجية.

* ويستند هذا الاتفاق إلى الخبرة الإكلينيكية بأحوال هؤلاء المتعاطين في العيادات النفسية والطب- نفسية، أكثر مما يستند إلى بحوث ميدانية تتوافر لها الشروط المنهجية المتعارف عليها.

وتشير نتائج هذه البحوث جميعا إلى وجود اقتران جوهري بين شرب الكحوليات ، أو تعاطي أنواع كثيرة من المواد النفسية (المخدرات الطبيعية والمواد الدوائية النفسية) من ناحية والتورط في حوادث الطريق (وخاصة التورط المرتبط بقيادة المركبات كالسيارات والدراجات البخارية) . ومن ثم يمكن القول بيقين إن تعاطي هذه المواد قبيل وقوع هذه الحوادث يعتبر مسؤولا بدرجة ما عن هذا الوقوع .

وإلى القارئ بعض الحقائق مفصلة .

من أهم البحوث المبكرة نسبيا في هذا الصدد بحث سمبسون H. M. Simpson وزميله مايهو D.R. Mayhew ، ووارن R. A. Warren من «مؤسسة بحوث حوادث الطريق» بكندا (أوتاوا) المنشور سنة ١٩٨٢ بعنوان : «وبائيات حوادث الطريق التي يتورط فيها الشباب : دور الكحوليات والمخدرات وعوامل أخرى» . ويستهل الباحثون بحثهم بإشارة إلى مستوى أهمية حوادث الطريق ، فيقررون ما تشير إليه الإحصائيات في كندا من أنها تأتي في المرتبة الرابعة كسبب للموت بعد أمراض القلب ، والسكتة الدماغية ، والسرطان . كذلك يوضحون أن أعلى نسبة من الموت الناجم عن هذه الحوادث تقع في فئة صغار الشباب من سن ١٥ سنة إلى ٢٤ سنة . كذلك يتبين في بياناتهم المنشورة أن أعلى نسبة من الإصابات غير القاتلة (المرتبة على حوادث الطريق أيضا) تقع لهذه المجموعة العمرية من الشباب ، ويستدلون على هذه الحقيقة بإحصاءات سنة ١٩٧٨ ، إذ تشير هذه الإحصاءات إلى أن معدل الإصابات غير القاتلة بلغت ٢٢١٨ حالة كل مائة ألف (شباب وشابة) ، في فئة ١٥ - ١٩ سنة ، و ٢١٤٨ حالة في كل مائة ألف من فئة ٢٠ - ٢٤ سنة ، وهي أعلى معدلات بالنسبة لجميع الأعمار ، وعلى أساس من هذه الإحصاءات وأخرى شبيهة بها يضع الباحثون خطوطا عريضة تحت أهمية المشكلة التي نحن بصدد حلها .

يتقدم الباحثون بعد ذلك لبيان مدى تدخل الكحول في هذه الصورة . وقد أجريت فحوص معمليّة على عينات من الدم كانت تؤخذ من هؤلاء الضحايا بمجرد ورودهم إلى أقسام الاستقبال بالمستشفيات المعنية . وكان الهدف من هذه الفحوص الكشف عما إذا كانت عينات الدم تحتوي على الكحول ، وبأية مقادير . كذلك كانت العينات تفحص للكشف عما يمكن أن تحتويه من بقايا تعاطي مخدرات أو مواد نفسية بخلاف الكحوليات وتشير نتائج هذه الفحوص إلى وجود نسبة من الكحول في الدم أعلى من المسموح به قانونا في ٣٧٪ من شباب الفئة الصغيرة (سن ١٦ إلى ١٩ سنة) ، وفي ٤٧٪ من شباب الفئة الأكبر منها مباشرة (سن ٢٠ إلى ٢٤ سنة) كذلك تبين في هذا البحث وجود الكحول في الدم في نحو ٤٨٪ من وفيات الحوادث من جميع الأعمار الواقعة بين ٢٥ سنة و ٣٩ سنة .

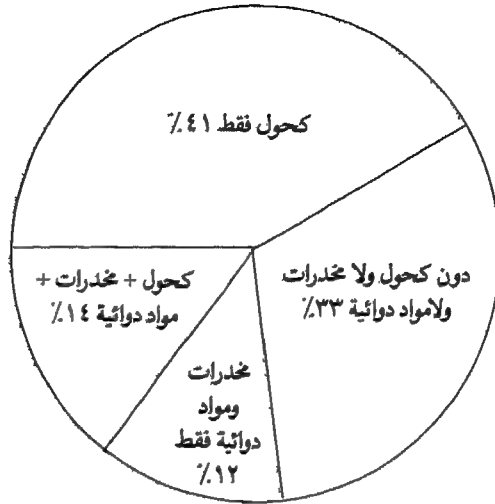
ينتقل الباحثون بعد ذلك إلى عرض لنتائج فحص حالات إصابات سائقي المركبات التي لم تنته بهم إلى الوفاة . وتشير النتيجة إلى تماثل التوزيع العمري للمصابين في هذا النوع من الإصابات مع التوزيع الحادث في الإصابات القتالة . بمعنى أن أعلى النسب للإصابات تقع للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٥ سنة .

كذلك تشير النتيجة إلى أنه أمكن الكشف عن وجود الكحول في ٢٨٪ من الحالات المصابة ، وتضم هذه النسبة كل من أثبت الفحص وجود الكحول في دمه بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض التركيز عن المسموح به قانونا . وقد كانت النسبة المناظرة لذلك في حالات الإصابة القتالة ٤٦٪ من المصابين . فإذا اقتصرنا على نسبة المفحوصين الذين تبين وجود الكحول في دمهم بتركيز أعلى من المسموح به قانونا انخفضت النسبة كثيرا عن الـ ٢٨٪ المذكورة سابقا . ومعنى ذلك أن هناك اقترانا واضحا بين انخفاض نسبة الكحول في الدم واحتمالات انخفاض خطر الإصابة ، بحيث تصبح

غير قاتلة . ثم إن مزيدا من تحليل المادة البحيية كشف عن وجود ارتباط واضح أيضا بين نسبة تركيز الكحول في الدم وشدة الإصابة (بين المصابين إصابات غير قاتلة) .

ثم يتجه الباحثون بعد ذلك إلى إلقاء الضوء على إسهام سائر المخدرات في وقوع الحوادث لقائدي المركبات ، ويعتمدون في ذلك على بحث آخر قاموا به في إطار الاهتمام العلمي السابق نفسه . وتضم عينة هذا البحث ٤٨٤ حالة إصابة أدت إلى الوفاة (١٠٤ من قائدي السيارات ، و٨٣ مشاة) ، وقد فحصت هذه الحالات جميعا بخصوص وجود الكحول في الدم ، وكذلك وجود أي مخدر أو مادة نفسية أخرى ضمن قائمة تضم ٩٠ مادة من هذا القبيل . وجاءت نتائج هذا البحث على الوجه التالي :

في ٤١٪ من الحالات تبين وجود الكحول فقط . وفي ١٤٪ تبين وجود الكحول مع مواد نفسية أخرى . وفي ١٢٪ من الحالات تبين وجود المخدرات أو المواد النفسية الأخرى دون الكحول . وفي الوقت نفسه تبين أن نحو ٣٣٪ فقط من المصابين هم الذين كانوا يقودون مركباتهم دون أي تعاط للكحوليات أو لأي مادة إدمانية . وفيما يتعلق بالمخدرات والمواد النفسية الأخرى فقد جاءت على النحو الآتي : ١٢٪ من الضحايا وجدت في دمهم آثار المواد القنبيية (الحشيش) ، ٣٪ فاليوم ، و ٢٪ كوديين (من مشتقات الأفيون) . وفي مزيد من التحليلات التفصيلية تبين أن الحشيش كان هو الموجود وحده تقريبا في دم الضحايا صغار السن (من سن ١٥ سنة إلى سن ٢٩ سنة) ، وبعد ذلك انخفضت نسبة وجوده بشكل ملحوظ لترتفع نسبة وجود آثار الحبوب الدوائية (المطمثات الصغرى ، ومضادات الاكتئاب) (انظر الشكل ١ - ٥) (Simpson et al. 1982) .



الشكل ١ - ٥

نتائج تحليل عينات الدم في عينة قوامها ٤٨٤ حالة من حالات الإصابات القاتلة في حوادث الطرق (٤٠١ قائي مركبات + ٨٣ مشاة) (عن سمبسون وآخرين ١٩٨٢).

ويعتبر بحث سمبسون وزملائه فاتحة لمرحلة جديدة (اعتباراً من نحو أوائل الثمانينيات) من البحوث التي تغلب عليها السلامة المنهجية في تناولها لمدي تدخل المواد النفسية في وقوع حوادث الطريق وفي تحديد مستوى خطورة الإصابات المترتبة عليها. وفيما يلي نورد طائفة من النتائج التي بدأت تكشف عنها بحوث حديثة النشر نسياً. وقد جاء نشر مجموعة البحوث (التي تقصد إليها في هذا الموضع) جزءاً من أعمال الندوة الدولية الثانية التي انعقدت في باريس في يومي ٨ و٩ أبريل سنة ١٩٩٢، وكان المسؤول عن هذه الندوة الأكاديمية القومية الطبية، بالاشتراك مع بلدية باريس.

والبحث الأول الذي نرجع إليه في أعمال هذه الندوة هو الورقة التي قدمها جابريل نحاس (أستاذ علم التخدير بجامعة كولومبيا - بنو يورك)، وتشتمل الورقة على عرض مستفيض لعدد من البحوث والتقارير. وفي أحد هذه التقارير يرد ما يأتي:

في يناير ١٩٨٧ اصطدم قطار بضاعة بقطار المترو المتجه من واشنطن إلى نيويورك ونجم عن الاصطدام وفاة ١٦ شخصا وإصابة ٤٨ . واتضح من التحقيق أن سائق القطار تجاهل ثلاث إشارات حمراء قبل الاصطدام، وبالتحليل تبين احتواء سوائل جسمه على بقايا مواد قنبية . وبعد سنة من وقوع هذا الحادث وجدت آثار مواد قنبية في سوائل جسم عامل خطوط قطارات (يسمى في مصر محولجي) هرب من موقعه في أحد أبراج التحكم على إثر خروج قطار عن القضبان في تشستر (بولاية بنسلفانيا)، وقد ترتب على هذا الخروج إصابة ٢٥ شخصا، وفي فبراير ١٩٩٠ نشر المجلس المشرف على سلامة المواصلات في الولايات المتحدة، واسمه الرسمي U. S. National Transportation Safety Board ما يعتبر وثيقة على درجة عالية من الشمول تربط بين الحوادث القاتلة لسائقي اللوريات وتعاطي القنب . وتغطي الوثيقة ١٨٢ حادثا، تورط فيها ٨٦ لوريا وانتهت بقتل مائتين وعشرة أشخاص . وقد تبين من فحص السوائل البيولوجية أن ثلث الضحايا كانوا تحت تأثير الكحول أو المواد النفسية المحدثه للإدمان، وكان ترتيب هذه المواد من حيث انتشار وجودها في جثث الضحايا على النحو الآتي: ٨، ١٢٪ من الجثث وجد فيها القنب، ٥، ١٢٪ وجد فيها الكحول، ٥، ٨٪ من الجثث وجد فيها الكوكايين . (Nahas, 1993).

وفي إطار الندوة نفسها قدم أوسيدات M. Aussédad ونيزيوليك راينهاردت S. Niziolek - Reinhardt ورقة بعنوان «تقصي وجود القنب ومواد نفسية أخرى في مائة وعشرين من ضحايا حوادث الطرق». وفيما يلي بعض النتائج: في ٣٦٪ من الضحايا تبين وجود الكحول، وفي ١٤٪ القنب، وفي ٧٪ الأفيون، وفي ١٠٪ البنزوديازيبينات والباربيتورات . وفي السبيل إلى مزيد من التفصيل يتبين لنا أن من بين السبع عشرة حالة التي وجد فيها القنب نجد سبع حالات يظهر فيها الكحول مع القنب، وحالة واحدة يظهر فيها القنب مع

الباربيتورات مع الأفيونيات . ويورد الباحثان تأييدا لنتائجها عددا من النتائج المماثلة التي أسفرت عنها بحوث علماء سابقين ، من هؤلاء ستيرلنج سميث S. Smith الذي ذكر في سياق مشابه أنه عثر على القنب في ١٦٪ من الحالات ، ووليمز A. F. Williams الذي عثر على القنب في ٣٧٪ من الحالات ، هذا في الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك أورد سودرستروم C. A. Soderstrom من السويد نسبة ٣٤,٧٪ ، ومن السويد أيضا أورد هولمجرين P. Holmgren نسبة ١٢٪ ، ومن أستراليا أورد هنتلاس J. Hendtlass نسبة ٢٠٪ وفي محاولة للربط (الكاشف عن المعنى) بين هذه النتائج وبحوث أجراها آخرون من قبل ذات طبيعة أكاديمية لكنها تعتبر خير تمهيد لنتائج بحوث حوادث الطريق ، يذكرنا أوسيدات وراينهارت بدراسات آدمز A. J. Adams وتششر G. B. Chesher التي كشفت عن أن تعاطي القنب يخل بالتآزر الحركي ، وبزمن رد الفعل ، وبالإدراك الحسي وبالتخلص من آثار الوهج . ومادام الأمر كذلك فلا بد من أن نتوقع لبحوث وبائيات حوادث الطريق أن تعطي نتائج بالصورة التي أوردناها . (Aussédat & Niziolek - Reinhardt 1993) .

كذلك قدم سودرستروم وآخرون في ذات الندوة ورقة عن نتائج دراسة واسعة الرقعة قاموا بإجرائها على ألف وثلاث وعشرين حالة إصابة في الطريق وذلك بفحص السوائل البيولوجية لتقصي وجود آثار كحولات أو أية مواد نفسية . وكان هؤلاء الضحايا جميعا قد نقلوا من مسرح الحوادث (عقب وقوعها مباشرة) إلى مركز علاج الصدمات التابع لمعهد ماريلاند للإسعافات الطبية (بليتمور بالولايات المتحدة الأمريكية) حيث تم أخذ عينات الدم والبول لإجراء التحليلات اللازمة . وفي هذه التحليلات تبين أن ١٦,٥٪ من المصابين كانوا وقت الإصابة واقعين تحت تأثير الكحول والقنب معا ، و ١٨,٣٪ تحت تأثير القنب فقط ، و ١٦,١٪ تحت تأثير الكحول وحده ، والباقي وهم ٤٩,١٪ لم يكونوا تحت تأثير أي من المادتين . (Soderstrom et al. 1993) .

والخلاصة أن مجموعة البحوث المحدودة التي أوردناها تقدم البرهان العملي على وجود اقتران ملحوظ بين احتمالات وقوع حوادث الطريق (وخاصة بالنسبة لقائدي السيارات واللوريات والدراجات البخارية) وكون الضحية كان واقعا وقت الحادث تحت تأثير بعض المواد النفسية، وفي مقدمتها الكحول والقنب. كما أن بعض الدراسات كشفت عن وجود ارتباط إيجابي بين شدة الإصابة ودرجة تركيز المادة النفسية (أو المواد النفسية المتعاطاة) في السوائل البيولوجية في أجسام الضحايا، ويلفت النظر في نتائج جميع البحوث التي أوردناها حقيقتان: أن نسبة الواقعين تحت تأثير القنب من بين الضحايا تأتي دائما تالية لنسبة المتأثرين بالكحول. والحقيقة الأخرى وجود نسبة لا يستهان بها من الضحايا كانت تحت تأثير تعاطي الكحول والقنب معا.

نسوق هذه البحوث (وطرازها آخذ في الازدياد في السنوات الأخيرة) لكي يطالع عليها بعض السادة من مثقفينا ومن كبار أطبائنا ممن يطيب لهم أن ينشروا بين جماهير مواطنينا من حين لآخر أنه لا ضرر من تعاطي القنب، راجين لهم (باسم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية) أن يعيدوا النظر في اطلاعاتهم العلمية، وأن يتجهوا بها إلى البحوث الميدانية الأحدث، والأشد انضباطا من الناحية المنهجية، وألا يقتصروا فيما ينقلون على كتابات تنتشر في بعض الصحف الأجنبية السيارة التي لا علاقة لها بالعلم ولا بأهله^(١).

المقارم الاقتصادية للتعاطي والإدمان:

يفتقر الميدان إلى البحوث الدقيقة والشاملة في هذا الموضوع، وذلك لتشعب مكوناته من ناحية، ولميوعة الحدود بين هذه المكونات ومكونات موضوعات أخرى، هذا بالإضافة إلى أن كثيرا من هذه المكونات تثير كثيرا

(١) الإشارة هنا إلى عدد من الكتاب المصريين ظهرت كتاباتهم في عدد من الصحف المصرية، وقد ظهر أحدثها في جريدة «الأهرام» قبل ثمانين عاما هذا الكتاب للنشر ببضعة شهور.

من الجدل بين أهل الاختصاص ، وأخيرا وليس آخرا فهناك الحقيقة التي ليس من اليسير التغلب عليها وهي أن نسبة كبيرة من المكونات المقصودة تجري في الخفاء . ومع ذلك فلا يجوز لهذه الصعوبات أن تمنعنا من أن نضع أمام القارئ إطارا عاما يشتمل على أهم أبواب هذه المغارم الاقتصادية ، متوخين في ذلك غايتين : الأولى أن يتوافر للقارئ تصور منظم لهذا الموضوع المعقد ولكيفية التفكير فيه والإلمام بأطرافه . والثانية ما نرجوه من أن يوحى هذا الإطار نفسه للقارئ بمدى التكلفة الباهظة التي تقع على موارد المجتمع وإلى أي مدى تعوّق نموه وتقلل من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته .

ويقدم الشكل ٢ - ٥ إطارا عاما للأبواب الرئيسية التي تتنظم تحتها هذه المغارم . وبمجرد النظر في هذا الشكل يستطيع القارئ أن يستخلص أن الإطار يقرم على عدد من المحاور الكبرى .

أولا : هناك الإنفاق المادي في مقابل الخسائر البشرية .

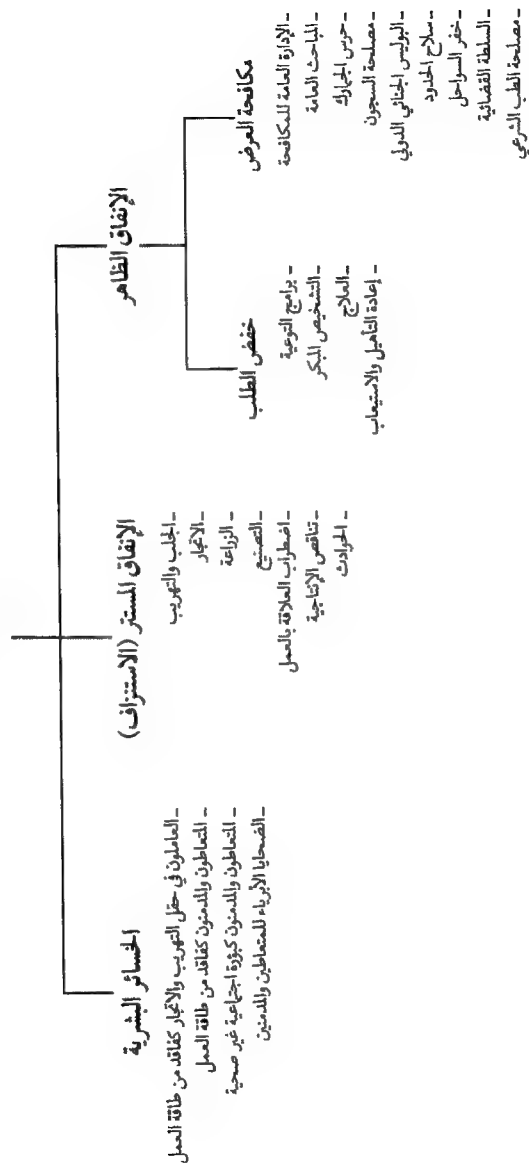
ثانيا : هناك الإنفاق الظاهر في مقابل الإنفاق المستتر .

ثالثا : هناك الإنفاق في القنويات الخاصة بالعرض ومكافحته في مقابل الإنفاق تحت أبواب خفض الطلب .

وستتناول في السطور القليلة التالية كلا من هذه المحاور بقدر محدود من الشرح والتعليق .

وسنبدا بالحديث عن الإنفاق الظاهر لأنه أوضح أبواب هذه المغارم وأقلها إثارة للجدل ، ويأتي في مقدمة أبواب الإنفاق الظاهر ما تنفقه الدولة رسميا لمكافحة كل ما من شأنه أن يعمل على توافر المواد الإدمانية في السوق غير المشروعة (وهو ما يسمى اصطلاحا بمكافحة العرض) ، يدخل تحت هذا البند جزء كبير من ميزانية وزارة الداخلية ، وهو ما يشمل ميزانية الإدارة العامة

المغام الاقتصادية



شكل ٢-٥ إطار عام للأدوار الرئيسية التي تنظم مجملها المظام الاقتصادية لمشكلة المخدرات

لمكافحة المخدرات، والجزء من ميزانية إدارة المباحث العامة الذي يغطي انشغال هذه الإدارة بموضوع المخدرات، والجزء المماثل من ميزانية حرس الجمارك في الموانئ الجوية والبحرية والبرية، وكذلك الجزء المماثل من ميزانية مصلحة السجون، والجزء المماثل أيضا من الميزانية التي تشارك بها في نشاط البوليس الجنائي الدولي (الإنتربول). ولا يقتصر الأمر في مكافحة العرض على وزارة الداخلية، بل هناك أيضا وزارة الدفاع التي يضطلع فيها سلاح الحدود وخفر السواحل بمكافحة التهريب من الخارج إلى الداخل والعكس. ثم هناك وزارة العدل بالقدر من ميزانيتها الذي يغطي انشغال آليات السلطة القضائية بقضايا المخدرات، كما يغطي انشغال مصلحة الطب الشرعي بمتعلقات هذه القضايا. هذا الإنفاق كله من جانب الوزارات الثلاث تقتضيه عمليات مكافحة العرض على اختلاف أنواعها.

ثم يأتي بعد ذلك بند رئيسي آخر في الإنفاق الظاهر (من جانب الدولة أيضا) على ما يسمى في مجموعة إجراءات أو خدمات خفض الطلب، وهي مجموع الخدمات الطبية، والطبية - النفسية، والطبية - النفسية - الاجتماعية التي تقدم لعلاج التعاطي والإدمان، بدءا من الخدمات الإسعافية العاجلة التي يحتاج إليها المتعاطون أحيانا، إلى الخدمات الأكثر دواما من قبيل ما يقدم داخل المصحات المنشأة خصيصا لعلاج حالات الإدمان (بما في ذلك نفقات إنشاء هذه المصحات نفسها)، إلى إجراءات إعادة التأهيل والاستيعاب الاجتماعي، إلى إجراءات وبرامج التوعية بجميع مستوياتها، وهذه جميعا أبواب للإنفاق تنهض بها وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية أساسا، كما قد تشارك في النفقة وزارات أخرى مثل وزارتي الإعلام والتعليم. هذا كله عن محور الإنفاق الظاهر بشعبتيه اللتين تغطيان أغراض مكافحة العرض وخفض الطلب.

ثم نأتي إلى محور الإنفاق المستتر، ويدخل تحت هذا البند نوعان رئيسيان من الإنفاق، أحدهما هو مجموع ما ينفقه المستثمرون في المواد الإدمانية، سواء

على عمليات التهريب بكل ما تقتضيه ، أو عمليات الزراعة والتجارة والتصنيع ، وما يقتضيه ذلك من إشغال لمساحات شاسعة من الأراضي بزراعات غير مشروعة ، وإشغال لقنوات تجارية بعمليات التجارة غير المشروعة ، وتوظيف لأعداد من العاملين للقيام بجميع المهام غير المشروعة في هذا المجال ، ولما كانت هذه النشاطات جميعا نشاطات غير مشروعة فمن المنطقي أن ننظر إليها على أنها خسائر للاقتصاد القومي المشروع لأنها تظل خارج قنواته ، إذ إنها حتى عندما تحاول الدخول في هذه القنوات ينظر إلى محاولات الدخول هذه على أنها محاولات غير مشروعة وتغلق في وجوهها المنافذ ونجد أنفسنا إزاء ما يسمى الآن جرائم غسيل الأموال (أي محاولة إضفاء الشرعية على دخول غير شرعية أصلا مما قد يزيد على المدى البعيد من استثناء جريمة التعامل في المخدرات وكل متعلقاتها) . هذا كله بشأن ما ينفقه المستثمرون من أموال في سبيل توفير المواد الإدمانية .

أما النوع الثاني من الإنفاق المستتر فربما كان الأفضل أن يسمى استنزاف الثروة لأنه يتحقق على سبيل الاستنزاف لا على سبيل الإنفاق ، يدخل تحت هذا البند كل ما ننظر إليه على أنه تدهور أو تناقص في إسهام المتعاطين والمدمنين في العملية الإنتاجية في مجموعها . وأول مظاهر هذا التدهور جميع مظاهر عدم الانتظام في العمل التي تصدر عن المتعاطين والمدمنين بدءا من اختلال ارتباطهم بجميع مواقيت العمل ، وحتى كثرة الغياب بسبب اعتلال الصحة فعلا أو بسبب التمارض ، وهناك دراسات كثيرة تتناول هذا الجانب من سلوكيات المتعاطين والمدمنين ، ثم هناك جانب آخر هو تناقص إنتاجية المتعاطي ، والمقصود بالإنتاجية هنا مقدار ما ينتجه الشخص في وحدة زمنية معينة (الساعة ، أو اليوم ، أو الأسبوع) . ثم هناك مظهر ثالث للتدهور هو تزايد قابلية المتعاطي أو المدمن للوقوع في حوادث ، وبغض النظر عما يصيبه هو من أضرار نتيجة لهذه الحوادث (وهو ما تناولناه في الفقرة السابقة من هذا الفصل) . فها يعيننا هنا هو

ما يصيب العملية الإنتاجية نفسها من خسائر ناجمة عن هذه الحوادث (كحدوث تلف في أدوات وآلات الإنتاج، أو وقوع أخطاء في المواصفات العيارية للنتائج نفسه . . . إلخ). وإذا كانت مثل هذه الأضرار لا تبدو جسيمة في بعض الحالات (كحالات الطلاب وصغار الموظفين وذلك للطبيعة الخاصة التي تتصف بها العملية الإنتاجية في حالتهم)، فإنها تبدو غاية في الجسام في حالات أخرى، مثال ذلك حالات التعاطي والإدمان بين عمال الصناعة، وبوجه خاص العمال المهرة في ميدان الصناعات الثقيلة (انظر: سويف وآخرون ١٩٩١).

وننتقل الآن إلى الحديث عن الخسائر البشرية التي يتكبدها المجتمع كجزء من المعاناة من مشكلة المخدرات. والمقصود بمفهوم الخسائر البشرية هنا الإشارة إلى مجموع الأفراد الذين يخرجون كلياً أو جزئياً من حساب القوة العاملة في المجتمع كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لمشكلة المخدرات، وأول مجموعة بشرية تحسب على هذه الخسائر هي بطبيعة الحال المتعاطون والمدمنون أنفسهم، وهؤلاء يحسبون تحت بند الخسائر بقدر ارتباطهم بعالم المخدرات وما يعنيه هذا من استحواذ على جزء متنام من اهتماماتهم ومن أوقاتهم، وما يعنيه كذلك من تدهور تدريجي في طاقة العمل لديهم وفي ارتباطاتهم (أو التزاماتهم) الاجتماعية. على أن هذه المجموعة البشرية نفسها التي نحسبها خسائر بقدر انسحابها من العالم الاجتماعي السوي من حيث الاهتمامات والعمل والالتزام، نعود فنحسبها مرة ثانية كخسائر أيضاً من حيث كونها تصبح بؤرة غير صحية داخل مجموع الأوساط الاجتماعية التي تكتنفها (كالأسرة، والأصدقاء وزملاء العمل . . . إلخ)، والمقصود هنا بمفهوم البؤرة غير الصحية أنهم يصبحون مصدراً للإشعاع أقدار وأنواع من الإفساد (حتى ولو لم يقصدوا إلى ذلك قصداً). فقد تبين لنا في جميع بحوثنا الميدانية وجود اقتران جوهري بين

احتمالات إقدام الشخص على التعاطي (بالنسبة لجميع المواد الإدمانية) ووجود أقرباء أو أصدقاء أو زملاء لهذا الشخص مدمنين أو متعاطين . أما كيف يتم التأثير، تأثير المتعاطي في غير المتعاطي فيحيله إلى متعاط؟ أو عن أي طريق يتم هذا التأثير؟ فهذا تفصيل لا ندخل فيه في هذا المقام . ولكن يهنا بوجه خاص أن نذكر هنا نقطة مهمة لا يجوز إغفالها وهي أن التأثير قد ينتقل بطريق بيولوجي ، وهو ما يحدث في حالة إدمان الأمهات الحوامل لبعض المواد النفسية، حيث تنتقل بعض الآثار العصبية - النفسية إلى الجنين (Finnegan 1979) بحيث يولد حاملا لبعض آثار الإدمان .

ويأتي في حساب الخسائر البشرية أيضا جميع الأفراد العاملين في حقل التهريب والإنتاج والاتجار غير المشروع في المخدرات ، إذ إن هؤلاء جميعا كان من الممكن أن يحسبوا ضمن طاقة العمل السوي في المجتمع ، ولكن بانحرافهم إلى الاشتغال في مجال توفير المخدرات وعرضها يخصصون من طاقة العمل المشروع في المجتمع .

وأخيرا يأتي كذلك في حساب الخسائر البشرية مجموع الضحايا الأبرياء الذين أوقعتهم مصادفات الحياة في مجال عمل أو نفوذ المتعاطين والمدمنين . وفي مقدمة هؤلاء ضحايا حوادث الطريق ، وركاب المركبات التي يتصادف أن يكون قائدها من المتعاطين ، أو ركاب طائرات أو قطارات أو . . إلخ يكون من بين المشرفين على حركتها بعض المتعاطين ، أو مشاة في الطريق تدهمهم مركبات يقودها متعاطون . ثم هناك ضحايا الارتباطات الاجتماعية التي لا مفر منها، ارتباطات الزواج وارتباطات البنوة والأخوة ، هذه الارتباطات التي شرعتها الإنسانية أصلا لإضفاء الحد الأمثل من النظام والاستقرار والطمأنينة على حياة الجماعة البشرية فإذا بها تصبح لهؤلاء الضحايا مصدر قلق في حاضرهم وتهديد لمستقبلهم واضطراب في توجيه أمور معاشهم لا أول له ولا آخر .

تلخيص وتعقيب :

تناولنا في هذا الفصل ثلاث نتائج اجتماعية رئيسية تترتب جميعها على ظاهرة التعاطي والإدمان، وهي : الجريمة، وحوادث الطريق، والمخارم الاقتصادية. وفي بداية الحديث عن الجريمة وعلاقتها بالتعاطي والإدمان أوضحنا عددا من الصعوبات المنهجية التي تعترض طريق البحث في هذا الموضوع والتي أسهمت بذلك في قلة البحوث الميدانية التي تتناوله بطريقة مقنعة يعتمد عليها. ثم ذكرنا نتائج بعض البحوث الجديرة بالثقة والتي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة في محاولات متوالية ومتكاملة لإلقاء الضوء على حقيقة العلاقة بين التعاطي والجريمة، وأوضحنا كيف أنها في مجموعها تجزم بوجود علاقة إيجابية قوية بين الطرفين، التعاطي (أو الإدمان) والجريمة. ثم أشرنا إلى أنه لا تزال هناك أسئلة كثيرة معلقة تنتظر إجراء المزيد من البحوث الميدانية المنضبطة منهجيا. ثم انتقلنا إلى الحديث عن التعاطي وحوادث الطريق، وأوردنا في هذا الصدد ذكر عدد من البحوث الميدانية، تماما كما فعلنا بالنسبة لموضوع الجريمة. وهي تؤكد في مجموعها وجود اقتران لا شك فيه بين التعاطي والحوادث، والاقتران أقوى ما يكون مع الكحوليات، يليها مباشرة الاقتران مع تعاطي القنب (الحشيش). وأخيرا انتقلنا إلى الحديث عن الخسائر الاقتصادية التي تقع على اقتصاد المجتمع نتيجة للتعاطي والإدمان، وكان حديثنا في هذا الصدد شاملا للمحاور الرئيسية التي تنظم هذه الخسائر، محور الخسائر المادية في مقابل الخسائر البشرية، والإنفاق الظاهر في مقابل الإنفاق المستتر، والإنفاق في قنوات مكافحة العرض في مقابل الإنفاق في قنوات خفض الطلب.

ولنا تعقيب بعد هذا التلخيص : هل آن الأوان لكي يفكر المسؤولون في مصر وفي الدول العربية جميعا في إنشاء مركز بحوث لحوادث المرور، يلحق بالإدارة المركزية للمرور، يكون من بين مهامه توقيع الفحص العملي على

السوائل البيولوجية تؤخذ فوراً من قائدي المركبات حال تورطهم في الحوادث لمعرفة ما إذا كانوا واقعين تحت تأثير أي مخدر لحظة وقوع الحادث؟ النموذج موجود في كندا منذ منتصف السبعينيات (Simpson et al 1982) ويمكن المتلمذ عليه إذا صحّت العزائم . والمعلومات المتوافرة لدينا توضح أن المشروع لن يكون باهظ التكلفة، خصوصاً إذا روعي في إنشائه التدرج . يضاف إلى ذلك أن قانون المرور المصري (القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣) فيه من المواد مايوحي بأن المشرّع لم يكن في تصوره التشريعي بعيداً عن التفكير في مثل هذا المشروع . فإذا تذكرنا في هذا الصدد حقيقة أن وزارات الداخلية العربية حريصة على أن تنسق فيما بينها (في إطار جامعة الدول العربية) فالأمل في التفكير الجاد في احتضان هذا المشروع ليس بالأمر بعيد الاحتمال .

ثم تعقيب آخر: هل أن الألوان لأن يخطط منذ الآن لكي يصبح فحص السوائل البيولوجية جزءاً لا يتجزأ من إجراءات الضبط حال وقوع جرائم العنف؟

هكذا تكون العلاقة بين العلم والعمل .



الفصل السادس

التصدي لمشكلة المخدرات

مقدمة :

مكافحة العرض :

١- مكافحة الأمانة

٢- القانون

٣- الاتفاقات الدولية والإقليمية

خفض الطلب :

- معنى مفهوم الطلب

- الوقاية

- الوقاية الأولية :

أ- إلى من نوجه جهود الوقاية الأولية

ب- كيف نوجه جهود التوعية؟

• الالتزام بالأسلوب التربوي المتكامل بدلا

من التلقين

• الالتزام بالحقيقة دون مبالغة

• تجنب الخوض في التفاصيل الدقيقة

• موضوع المخدرات كجزء من كل

ح- العناية بالحالات تحت الإكلينيكية

- الوقاية من الدرجة الثانية

- الوقاية من الدرجة الثالثة
- العلاج
- بعض الأفكار الأساسية عن مضمون العلاج الطبي :
 - العلاج المتكامل
 - المكون الطبي
 - المكون النفسي
 - المكون الاجتماعي
- إعادة التأهيل
- إعادة الاستيعاب الاجتماعي

مقدمة

تتوزع جهود المجتمع، ونعني هنا معظم مجتمعات العالم في الوقت الحاضر، بين نوعين من الجهود، يطلق على النوع الأول اسم «جهود مكافحة العرض»، وهي الجهود التي ترمي إلى مكافحة التهريب والتصنيع والزراعة والاتجار والتوزيع والحيازة غير المشروعة للمواد المخدرة غير المشروعة. ويطلق على النوع الثاني عنوان «جهود خفض الطلب»، وهذه تشير إلى جميع السياسات والإجراءات التي تستهدف خفض أو إنقاص رغبات المستهلكين وجهودهم (أي المتعاطين) في سبيل الحصول على المواد المخدرة إلى أدنى درجة ممكنة. ويلاحظ القارئ أن هذا التصنيف يقوم أساساً على افتراض أن المخدرات سلعة كسائر السلع يخضع التعامل فيها (في السوق غير المشروعة) للعوامل التي تحكم العلاقة بين العرض والطلب، ومن ثم يستنتجون أنه إذا قل الطلب عليها فسوف يصيبها الكساد، ولذلك يدعون إلى عدم الاقتصاد في مقاومتها على مكافحة في جبهة العرض فحسب، بل لابد من جهود تبذل أيضاً في جبهة الطلب.

وهذا هو التوجه الذي تتبناه الآن منظمات الأمم المتحدة المعنية بمشكلة المخدرات. ففي الجلسة الثانية والثلاثين للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، والمنعقدة في فيينا في الفترة من ٢ - ١١ فبراير ١٩٨٧، «ارتأى معظم الأعضاء والمراقبين ضرورة أن يتوافر في أي برنامج يهدف إلى التحكم في المواد النفسية، أن يتوافر فيه التوازن بين إجراءات لخفض العرض، وإجراءات لخفض الطلب غير المشروع بالنسبة لهذه المواد النفسية» (Nagler 1987). وهدفنا في هذا الفصل أن نعرض للقارئ صورة موجزة للجهود المختلفة التي تبذل في الجبهتين، جبهة مكافحة العرض، وجبهة خفض الطلب. وجدير بالذكر أننا سوف نقصر في حديثنا على ما يمكن اعتباره المقامات المشتركة وراء

هذه الجهود في معظم دول العالم، سواء كانت هذه المقامات المشتركة متحققة فعلا، أو كانت في سبيلها إلى التحقق (لأن الدعوة إلى ذلك تأتي صريحة في الإعلانات الصادرة عن المنظمات الدولية، وبصورة خاصة هيئة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من منظمات).

مكافحة العرض :

يقوم النموذج الأساسي لجهود مكافحة العرض، في معظم دول العالم على ثلاث دعائم، هي: مكافحة الأمانة، والقانون، والمشاركة في الاتفاقات الدولية والإقليمية (والثنائية أحيانا). وفيما يلي نعرض لكل من هذه الدعائم الثلاث بإيجاز.

١- مكافحة الأمانة :

يقوم التخطيط الأساسي لهذه المكافحة على مطاردة المخدر وتعقبه في داخل الوطن، وعلى حدوده. وفي التجربة المصرية تعتبر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات هي الجهاز الرئيسي في الدولة لتنظيم هذه الجهود. وهي تقوم بعملها بالتنسيق مع عدد من أجهزة الدولة، منها قوات حرس الحدود (وزارة الدفاع)، ومصلحة الجمارك (وزارة المالية)، والإدارة المركزية للشؤون الصيدلية (وزارة الصحة)، والإدارة العامة للدفاع الاجتماعي (وزارة الشؤون الاجتماعية) بالإضافة إلى عدد من أجهزة الشرطة. ويدخل في نطاق مسؤولياتها كذلك التنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول).

وتشتمل الجهود الأمنية التي تقوم بها إدارة المكافحة بالتعاون مع الأجهزة المذكورة على ما يأتي: ضبط المخدرات على المستوى المحلي، والضبط بالتعاون مع إدارات المكافحة بعدد من الدول، وملاحقة الهاربين من الأحكام القضائية في قضايا التهريب على المستويين المحلي والدولي،

وحصر ثروات عدد من كبار التجار والمهريين وتقديم نتائج الحصر للجهات القضائية المختصة ، والمشاركة في دراسة وإعداد مجموعة من الاتفاقيات الدولية ، والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمكافحة ، وتبادل المعلومات مع الأجهزة الدولية المعنية بالنشاط المجرم حول المخدرات . (لجنة المستشارين العلميين ١٩٩٢ ، ص ٩٥) .

هذه نظرة إجمالية نلقيها على جهود مكافحة الأمانة للمخدرات ، وعلى الأجهزة التي تتعاون فيما بينها لإنجازها . ولا يكاد يختلف هذا النمط كثيرا من دولة إلى دولة ، خاصة فيما يتعلق بالدول التي تنتظمها منظمات عالمية واتفاقيات دولية . وجدير بالذكر في هذا المقام أن الإدارة العامة للمكافحة في مصر حرصت منذ نشأتها في سنة ١٩٢٩ على أن تنشر تقريرا سنويا تسجل فيه جميع نشاطاتها على اختلاف أنواعها ، المحلية والدولية ، مع تحليلات لأحكام القضاء في قضايا المخدرات ، هذا بالإضافة إلى قوائم بإحصاءات مفصلة عن المضبوط من المخدرات (الأنواع والمقادير) كل عام . وتكون هذه التقارير في مجموعها مكتبة متخصصة ممتازة في مجال المكافحة الأمانة للعرض .

٢- القانون (التشريع)

يتضح لمن ينظر عن قرب في تاريخ مجابهة الدولة (معظم دول العالم) لمشكلة المخدرات أن المشرّع لا يدخر جهدا في استخدام القانون كأداة بالغة الأهمية في إدارة دفة هذه المجابهة . ويستطيع القارئ الذي يطلب الاستزادة في هذا الصدد أن يجد الدراسات الجادة التي تعرض لقوانين مكافحة المخدرات في عدد من البلدان العربية والأوروبية (انظر في هذا الصدد: راغب ١٩٩٢) . وقد بدأت التجربة المصرية في استخدام القانون في هذا المجال في وقت مبكر نسبيا ، وذلك عندما صدر أمر عال سنة ١٨٧٩ بتحريم استيراد وزراعة القنب . ثم توالى التشريعات بعد ذلك حتى جاء أحدثها بصدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

أما التجربة الإنجليزية فيؤرخ لها بأنها بدأت في سنة ١٨٦٩ بصدور أول قانون لتنظيم التعامل في الأدوية الطبية ، فكان هذا هو أول قانون يضع قيودا على التعامل في الأفيون ومشتقاته باعتباره أحد الأدوية التي كان الأطباء يستعملونها في ذلك الوقت . ثم توالى صدور التعديلات والإضافات بعد ذلك في السنوات ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و ١٩١٢ و ١٩١٦ و . . . إلى أن صدر قانون سنة ١٩٨٦ . (المصدر السابق) .

٨

وجدير بالذكر أن هذه التعديلات والإضافات المتوالية ، سواء في النموذج الإنجليزي ، أو في النموذج المصري (أو في غيرهما) إنما تفرضها طبيعة مشكلة المخدرات في أي مجتمع ، فهي لا تكف عن التغير ، سواء فيما يتعلق بأنواع المواد المخدرة التي تظهر في السوق غير المشروعة ، أو فيما يتعلق بأساليب التهريب والاتجار والترويج ، أو فيما يتعلق بالآخطار التي يتعرض لها المواطنون والشرائح الاجتماعية المستهدفة . ومن ثم لا يجد المشرع بدا من معاودة التعديل والإضافة للتشريعات القائمة ، في محاولة دائبة لجعلها مكافئة لما يطرأ على سوق العرض غير المشروع من تطورات .

٣- الاتفاقات الدولية والإقليمية :

تعتبر الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية بما تقننه من إجراءات وما تنشئه من أجهزة هي الآلية الثالثة التي تستخدمها الدولة الحديثة في تصديها لمكافحة عرض المخدرات . وقد بدأت فاعلية هذه الاتفاقات تظهر بصورة واضحة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم (عيد ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ وما بعدها) . والدلالة الحقيقية للاتفاقات الدولية هي أنها ترسم في مجموعها شبكة من العلاقات القانونية تحدد مسارات المساعدة المتبادلة بين الدول المصدقة عليها لزيادة تمكين هذه الدول من التغلب على مشكلة المخدرات سواء بزيادة كفاءة مكافحة داخل أراضيها (يتبادل الخبرة والمعلومات) ، أو بالتعاون مع الغير على التصدي لها في أبعادها

الدولية (وذلك بالتعاون مثلاً في مراقبة الهاربين من المتهمين وتبادل تسليمهم ، وتبادل المعلومات عن التشكيلات العصابية ذات النشاط الدولي) . ومن أهم الاتفاقات الدولية وأحدثها في هذا الشأن «الاتفاقية الوحيدة للمخدرات» الصادرة سنة ١٩٦١ ، و«اتفاقية المواد النفسية الدوائية» الصادرة سنة ١٩٧١ ، و«الاتفاقية الدولية للتجارة غير المشروع في المخدرات والمواد النفسية الدوائية» لسنة ١٩٨٨ . ومن الاتفاقات الإقليمية التي تذكر في هذا الصدد اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول مجلس التعاون العربي (الأردن والعراق ومصر واليمن سنة ١٩٨٩) ، والوثيقة المعروفة باسم «الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية» الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب ، التابع لجامعة الدول العربية في ٢ ديسمبر ١٩٨٦ . ومن الاتفاقات الثنائية في هذا الصدد البروتوكول الموقع بين الحكومتين المصرية والأردنية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٦ بشأن التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات النفسية . وفيما يلي نقدم بضعة أمثلة مما ورد في بعض هذه الوثائق لكي يدرك القارئ بوضوح أهمية هذه الاتفاقات الدولية والإقليمية كآلية مكملة لسائر الآليات التي تستعين بها الدولة على مواجهة مشكلة المخدرات بأعلى قدر ممكن من الكفاءة . فقد وردت العناصر الآتية في الاتفاقية الوحيدة لسنة ١٩٦١ :

أ- التحريم الدولي لإنتاج الأفيون والكوكايين والقنب لغير الأغراض الطبية والعلمية .

ب- إنشاء هيئة الرقابة الدولية على المخدرات ، وهي تابعة للأمم المتحدة .

ج- وضع تنظيم شامل للتجارة الدولية للمخدرات ، يهدف إلى السيطرة على الحركة المشروعة للمواد المخدرة وعدم تسريبها إلى السوق غير المشروعة .

ومن العناصر التي وردت في اتفاقية المواد النفسية الدوائية لسنة ١٩٧١ ما يأتي : تقوم كل دولة بإرسال تقارير إحصائية سنوية لهيئة الصحة العالمية عن الكميات المصنعة والمصدرة والمستوردة من كل مادة من المواد المدرجة بالجدولين الأول والثاني الملحقين بهذه الاتفاقية ، وكذلك عن المخزون الموجود بالمصانع . وكذلك عن الكمية المصنعة من أي مادة من المواد المدرجة على الجدولين الثالث والرابع . والكميات المستخدمة من هذه المواد في صناعة المستحضرات المستثناة من أحكام الرقابة . . . إلخ .

وفي اتفاقية الاتجار غير المشروع لسنة ١٩٨٨ جاء في البند رقم ٢ من المادة السادسة الخاصة بتسليم المجرمين ما نصه : «تعتبر كل جريمة من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بين الأطراف . وتتعهد الأطراف بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها» .

وتوجد عشرات الأمثلة من قبيل هذه النماذج التي قدمناها توجد في الاتفاقات الدولية المشار إليها . وهي جميعا تؤكد وظيفتها الرئيسية في استغلال جميع إمكانات التعاون الدولي في سبيل تحقيق المزيد من تحكم الدولة الحديثة في مشكلة المخدرات . وما نجده في الاتفاقات الدولية نجد ما يشبهه (وأحيانا ما يكمله) في الاتفاقات الإقليمية والثنائية . (لجنة المستشارين العلميين ص٩٧ وما بعدها) .

خفض الطلب :

ينطوي النموذج الأساسي لموضوع خفض الطلب على ثلاثة مكونات رئيسية ، هي : الوقاية ، والعلاج ، وإعادة التأهيل والاستيعاب .

وفىما يلي نعرض للقارئ بإيجاز ما المقصود بكل من هذه العناوين الثلاثة، وكيف يكون إسهام كل منها في تحقيق الهدف الرئيسي المطلوب، وهو خفض الطلب على المواد النفسية غير المشروعة. وسوف نركز حديثنا في هذا القسم على الجوانب الشائعة أو ما نسميه المقامات المشتركة فيما يدخل تحت إجراء الوقاية في الدول المختلفة، وكذلك بالنسبة للعلاج وإعادة التأهيل، (وهو الأسلوب نفسه الذي اتبعناه في تقديم القسم السابق الخاص بمكافحة العرض).

ولكن هذا الالتزام لا يمنع من الإشارة من حين لآخر إلى بعض الإجراءات النوعية التي تتخذ في بعض المجتمعات دون غيرها، وسنشير إلى ذلك في حينه حتى لا يختلط على القارئ ما هو عام بما هو خاص. وقبل أن نتقدم للحديث عن المكونات الثلاثة للطلب لابد من التمهيد بتحديد دقيق للمفهوم العلمي للطلب كما يستخدم في هذا السياق.

معنى مفهوم الطلب :

يفرق أهل الاختصاص بين جانين لهذا المفهوم، هما طبيعة الطلب، ووظيفة الطلب. ولابد من أن تظل هذه التفرقة واضحة في الأذهان حتى تؤتي سياسات خفض الطلب ثمارها بأعلى كفاءة ممكنة.

والمقصود بطبيعة الطلب الإشارة إلى كل ما نعنيه بأنماط التعاطي في مجتمع ما. ومن أهم العناصر في هذا الصدد ما يأتي :

- نوع المخدر.

- تكرار التعاطي (بمعنى كم مرة يتعاطى الشخص هذا المخدر في الشهر أو في الأسبوع أو في اليوم إذا اقتضى الأمر؟).

- الجرعة (بمعنى المقدار الذي يتعاطاه الشخص من هذا المخدر في مرة الواحدة).

- أسلوب التعاطي (بالتدخين مثلاً، أو بالبلع أو بالاستحلاب أو بالحقن أو بالاستنشاق . . . إلخ).

- المدة (أى عدد الشهور أو السنوات التي انقضت منذ بدأ الشخص يتعاطى هذا المخدر الذي لا يزال يتعاطاه).

- الأفراد أو التجميع (أى هل يتعاطى الشخص هذا المخدر فقط أم يتعاطى كذلك مخدرات أخرى، وهل يجمع بينها - في حالة التعدد - في الوقت نفسه، أم أنه مر بتعاطيها في فترات مختلفة من تاريخه الإدماني).

هذا عن المقصود بطبيعة الطلب.

أما وظيفة الطلب فيقصد بها الإشارة إلى الدوافع والأغراض التي تحرك شخصاً فتجعله يطلب المخدر ويتعاطاه. فقد يكون الدافع هو توتر التهيب الشديد الذي يشعر به الشخص لأنه على وشك مواجهة موقف اجتماعي بعينه ويكون الغرض من التعاطي هو التغلب على هذا التوتر نتيجة لما يحدثه المخدر من أثر تحذيري عند متعاطيه. وقد يكون الدافع هو الشعور بالآلام جسدية معينة، والغرض هو تسكين هذه الآلام ولو تسكيناً مؤقتاً، (وهو ما كان يحدث في كثير من حالات تعاطي الأفيون في مصر إلى وقت قريب)، وقد يكون الدافع هو مجرد الشعور بالسأم والملل أو الضيق، وبالتالي يكون الغرض من التعاطي هو الترويح عن النفس . . . إلخ. وهكذا تختلف الدوافع وتختلف الأغراض، وقد تختلف بالنسبة للمخدر الواحد من شخص إلى شخص، كما قد تختلف بالنسبة للشخص الواحد من مخدر إلى مخدر، ومن فترة زمنية في تاريخه الإدماني إلى فترة زمنية أخرى. ولا يمكن معرفة هذه الأمور إلا بالبحث الإكلينيكي وبالبحوث الميدانية الدقيقة. وجدير بالذكر أنه لا يمكن التصدي لوضع برامج خفض الطلب وتشغيلها بكفاءة دون معرفة مسبقة بأنواع الطلب ووظائفه السائدة في المجتمع الذي نصمم له هذه البرامج.

وسوف نعود إلى توضيح ذلك بالأمثلة المناسبة في ثنايا الحديث عن مكونات خفض الطلب .

الوقاية :

اكتشفت المجتمعات الإنسانية منذ وقت مبكر أن اللجوء إلى إجراءات الوقاية يعتبر خطوة بالغة الأهمية في مجال التصدي لكثير من المشكلات الاجتماعية . والاضطرابات الصحية النفسية والبدنية . وقد انعكس ذلك في كثير من الحكم الشعبية التي يصل بها الأمر إلى التوصية بتقديم العناية بالوقاية على العناية بالعلاج .

ويعتبر ميدان التعاطي والإدمان من أنسب الميادين للأخذ بهذا التوجه ، فخير للدولة وللمواطنين مائة مرة أن يبادروا إلى اتخاذ إجراءات الوقاية في هذا الميدان بكل ما استطاعوا من جهد وإنفاق عن أن ينتظروا حتى تبرز معالم مشكلة التعاطي والإدمان في عقر دارهم ليبدأوا بعد ذلك خطوات العلاج . وسوف يتضح لقارئ هذا الجزء من الكتاب أن إجراءات الوقاية أقل تكلفة من حيث المال اللازم ، وأقل مشقة من حيث الجهد المطلوب ، ثم إنها أسلم عاقبة من الانتظار حتى تبلغ مشكلة التعاطي والإدمان أبعادا معينة تكفي لإقناع المسؤولين بالسير في طريق وضع البرامج وإقامة المؤسسات العلاجية وتيسير السبل لتشغيلها .

والمقصود بمصطلح الوقاية الإشارة إلى أي فعل مخطط ، نقوم به تحسبا لظهور مشكلة معينة ، أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلا ، وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة للمشكلة ، أو لمضاعفاتها ، أو للمشكلة والمضاعفات معا .

وتتفق منشورات منظمة الصحة العالمية (Arif & Westermeyer 1988 ، P. 290) وهيئة الأمم المتحدة (U.N Declaration 1988 ، p. 18) على التفرقة

بين ثلاثة مستويات لإجراءات الوقاية : وقاية من المستوى الأول، أو ما يسمونه بالوقاية الأولية، ثم وقاية من المستوى الثاني، ثم من المستوى الثالث. وهي تفرقة معقولة ومفيدة من الناحية العملية، ويتبناها الآن معظم الكتاب المهتمين بالموضوع، وسوف نتبناها نحن في كتابنا هذا.

الوقاية الأولية^(١):

يقصد بالوقاية الأولية مجموع الإجراءات التي تستهدف منع وقوع التعاطي أصلاً. ويدخل في هذا الباب جميع أنواع التوعية التي تنحو هذا المنحى، وكذلك مجموع الإجراءات التي تتخذ على مستوى الدولة (باسم مكافحة العرض) سواء كانت إجراءات أمنية أو تشريعية مادام الهدف الأخير منها هو منع توافر المخدر، ومن ثم منع وقوع التعاطي.

ويثير مطلب الوقاية الأولية ثلاث مسائل مهمة لابد من حلها بالحلول المناسبة حتى نضمن للإجراءات الوقائية التي نقوم بها أن تأتي بالثمار المرجوة بدرجة معقولة من الكفاءة. والمسائل الثلاث هي:

(أ) إلى من نوجه جهود الوقاية هذه؟ و(ب) كيف؟ أو ما الأسلوب الأمثل؟ و(جـ) ثم مسألة الحالات تحت الإكلينيكية.

(أ) إلى من نوجه جهود الوقاية الأولية؟:

لنفرض أننا بصدد التخطيط لحملة توعية ضد تعاطي المخدرات. فإلى من نتجه بالخطاب؟ (سواء كنا سنستخدم في هذه الحملة المحاضرات، أو المنشورات المطبوعة، أو الأفلام الموجهة... إلخ). هذا سؤال مهم لأسباب متعددة، أولها أن الخطاب الذي يصلح لإقناع أو لإغراء الشباب يختلف عما يلزم لإقناع أو لإغراء الراشدين والكبار

(١) Primary prevention

عموماً، وما يصلح لمخاطبة الشباب الذكور قد لا يصلح لمخاطبة
الشابات، وما يصلح لمخاطبة المتعلمين قد لا يصلح لمخاطبة أنصاف
الأميين والأمينين . . . إلخ .

وثاني هذه الأسباب أن جهود التوعية رغم كونها أقل تكلفة من الجهود
التي تبذل للعلاج فإن ذلك لا يعني أنها غير مكلفة إطلاقاً أو أن تكلفتها
من التفاهة بحيث يمكن تجاهلها، فهذا تصور غير صحيح . أما
الصحيح فهو أنها مكلفة ولكن تكلفتها أقل نسبياً من تكلفة جهود
العلاج . ومن ثم كان لابد في حالتها كذلك (أي في حالة جهود الوقاية)
من أن تُنفق بأفضل صورة ممكنة حتى نجني من إنفاقها أفضل عائد
ممكن، وستكون هذه هي الحجة الرئيسية التي يقدمها واضعو البرامج
الوقائية إلى مدبر الموارد المالية في الدولة لكي يبرروا مطالبهم المالية اللازمة
للإنفاق على تشغيل البرامج، وفي دول العالم النامي يحتاج واضعو البرامج
الوقائية أشد الاحتياج إلى تقديم هذه الحجج نظراً للصعوبات الاقتصادية
التي تعانيها جميع هذه الدول وتصور صناع القرار فيها لنظام أولويات
للإنفاق قد لا يدخل في أبوابه موضوع الوقاية ضد التعاطي والإدمان .
خلاصة هذه النقطة أن مصمم البرنامج سيحسن التدبير لإنجاح برنامجه،
وذلك بتحديد مسبق لمن سيخاطب بهذا البرنامج، وهذا سيجعله أكثر
ضماناً لكون البرنامج سيأتي بالعائد المطلوب، مما سيجعل الأمر كله إنفاقاً
لصناع القرار ومدبري الأموال اللازمة للإنفاق .

وثالث الأسباب أنك لكي تضمن درجة معقولة من الكفاءة لأي برنامج
تصممه (سواء للوقاية أو لأي هدف اجتماعي آخر) لابد من أن تصوغ في
الوقت نفسه نظاماً أو تنشئ آلية لتقويم هذا البرنامج . فإذا أطلقت حملة
التوعية موجهة للمجتمع العريض في مجموعه فسوف يكون من العسير جداً إن
لم يكن من المحال أن تضع نظاماً لتقويم هذا البرنامج تقوياً موضوعياً دقيقاً

يمكنك من تصحيحه أو تعديله من حين لآخر للارتفاع بمستوى كفاءته ، أما إذا وضعت البرنامج مخاطبا به فئة اجتماعية محددة فسوف يسهل عليك أن تضع له صيغة التقويم الدقيق وأن تضع هذه الصيغة موضع التنفيذ وأن تكون تكلفتها هي أيضا معقولة .

ورابع الأسباب وأخطرها جميعا أنك إذا خاطبت الجماعات التي لا تحتاج إلى هذه البرامج فربما تكون بذلك مرتكبا لخطأ تعريضها لما يثير لدى البعض من أفرادها حب الاستطلاع الذي يدفعهم إلى الاقتراب من موضوع التعاطي والمتعاطين وربما وصل الاقتراب ببعضهم ليس إلى محاولة الاستماع إلى مزيد من سيرة التعاطي والمتعاطين فحسب ، بل إلى الرؤية عن قرب ، وربما إلى التجريب الذي لا تحمد عقباه . وقد أوضحنا في عدد كبير من الدراسات الميدانية أن هناك ارتباطا قويا بين تعرض الشخص لكل ما يتعلق بالمخدرات (سواء بالسماع أو الرؤية . . الخ) وارتفاع احتمالات أن يتحول هو نفسه إلى متعاط لهذه المخدرات ، يبدأ بالرغبة في التجريب وقد يتطور الأمر معه إلى ما هو أكثر من التجريب . بعبارة موجزة إن توجيه خطاب التوعية إلى من لا يحتاجه قد يأتي بعكس المرجو منه تماما .

ونعود الآن إلى السؤال نفسه لنجيب عنه : إلى من نوجه جهود الوقاية الأولية؟ والإجابة هي : نوجه هذه الجهود إلى أكثر الجماعات الاجتماعية تعرضا لاحتمالات التعاطي ، أو ما اصطلح على تسميته بالجماعات الهشة^(١) أو المستهدفة .

وتطرح هذه الإجابة بدورها سؤالا جديدا ، هو : وكيف لنا أن نعرف هذه الجماعات الهشة؟ والإجابة عنه هي : يمكن معرفتها عن طريق البحث العلمي الميداني ، ومن ثم فالأمر يحتاج لكي تضع خطة معقولة

Vulnerable groups or risk groups (١)

للموقاية الأولية أن يكون لديك أصلاً قدر من البحث العلمي الميداني للكشف عن مدى انتشار التعاطي والإدمان وأنماطه السائدة في المجتمع ، وعلى ضوء نتائج هذا البحث (أو البحوث) توضع خطط الوقاية . وليس هناك ما يدعو إلى اعتبار هذا الشرط (وجود بحوث علمية ميدانية تتناول الظاهرة كما تكشف عن نفسها في المجتمع) شرطاً معجزاً ، أو شرطاً صعب المنال ، لأن البحث العلمي يمكن أن يجري على مستويات مختلفة من الشمول والتفصيل ، والعلاقة ليست وثيقة جداً بين الشمول والتفصيل من ناحية والدقة وصدق النتائج من ناحية أخرى ، فمن الممكن أن يكون البحث واسع الشمول شديد التفصيل ومع ذلك يكون متدني الدقة لدرجة تجعله معدوم الفائدة . والعكس صحيح ، ومن ثم يكون من الحكمة في كثير من البلاد النامية (حيث ينذر وجود البحوث الميدانية في هذا الموضوع الذي نحن بصدد) المبادرة إلى تشجيع البحوث العلمية التي تتناول الظاهرة ، ولا بأس من أن يبدأ الأمر بإجراء بحوث محدودة الشمول ، قليلة التفصيل ، شريطة أن تنصرف عناية الباحثين إلى ضمان أفضل درجة من الدقة المنهجية حتى يمكن الاستفادة العملية منها (سوف ١٩٩٤) .

وقد أجريت فعلاً بحوث متعددة في موضوع تحديد الجماعات الهشة ، أجريت في مجتمعات مختلفة ، وفيما يلي بعض نتائج هذه البحوث لتضيف إلى خبرة القارئ في هذا الصدد . تعتبر العوامل الآتية من أهم العوامل التي يمكن على أساسها الحسم بما إذا كان شخص ما يحسب على الجماعات الهشة أم لا :

- ١- وجود تاريخ للتعاطي أو للإدمان في الأسرة .
- ٢- الانهيار الأسري (نتيجة للطلاق أو الهجر بين الأبوين ، أو وقوع خلافات شديدة واستمرارها بشكل مزمن . . .) .
- ٣- اختلال الانضباط في الأسرة .

٤- ضعف الوازع الديني (أو القيمي بوجه عام).

٥- صحبة أقران متعاطين أو مدمنين.

٦- تدخين السجائر قبل بلوغ سن ١٢ سنة.

٧- الظروف السيئة في بيئة العمل.

٨- سجل سيئ في العمل أو في الدراسة.

(Arif & Westermeyer 1988, P. 291; Soueif 1971, 1973,

;Soueif et al. 1982; 1974، لجنة المستشارين ص ١٢٠ .

وتبدو هذه العوامل صادقة في عدد كبير من المجتمعات، فقد استخلصناها في المجتمع المصري، كما استخلصها غيرنا من الباحثين في مجتمعات أوروبية وأمريكية، ومع ذلك فليس هناك ما يدعو إلى تصور أنها تصدق كما أوردناها على جميع المجتمعات، إذ لا يزال من المتصور أن تضاف إليها عوامل أخرى أو يحدف بعضها بناء على بحوث ميدانية تجري في بعض المجتمعات العربية مثلاً، أو غيرها من مجتمعات العالم المختلفة. ومن ثم فمزيد من الاجتهاد في هذا السبيل (لترشيد جهود الوقاية الأولية) لا يزال مطلوباً.

على أن محصلة هذا الكلام في نهاية الأمر أن من واجب من يتعرض لوضع برامج الوقاية الأولية أن يوجهها أساساً إلى الجماعات الهشة وهي الجماعات التي تكون معرضة بحكم ظروف حياتها لبعض أو كل ما أوردناه من عوامل من شأنها أن ترفع من احتمالات إقدام أفرادها على تجربة التعاطي. ومعنى ذلك أنه لا يجوز استخدام أدوات الإعلام التي تخاطب الجمهور العام (كالراديو والتلفزيون) لهذا الغرض وإلا كنا نعمل على النشر للداء من حيث أردنا أن نقي الناس منه. ومن أسف أن هذا ما يحدث في كثير من الأحوال، وربما كان الدافع الرئيسي إلى ذلك هو الاستسهال والرغبة في الشعور بإرضاء الضمير

على أساس أننا فعلنا ما نستطيع فعله . وهذه كلها أخطاء لا يجوز الوقوع فيها ، فإذا كانت قد وقعت بالفعل فلا يجوز التهادي في ممارستها . وجدير بالذكر أن الاستسهال ومحاولة التخفف من وخز الضمير لا يجوز أن يتما بالمعارضة لما تنصح به نتائج البحوث الميدانية المتراكمة لدينا في الوقت الحاضر ، بالإضافة إلى ما يمكن أن نستوحيه من خبرات أهل الاختصاص .

ما العمل إذن؟ كيف يكون توجيه مجهود التوعية في إطار برامج الوقاية الأولية؟ الجواب هو أن تتم هذه الجهود داخل مجموعات بعينها يتم تحديدها بناء على عوامل الهشاشة التي ذكرناها وما قد يضاف إليها مما يتم الكشف عنه في بحوث ميدانية محلية . ويمكن أن تستخدم في هذا الصدد الدوائر الإذاعية أو التلفزيونية المغلقة (داخل المدارس ، والكليات الجامعية ، ومعسكرات الشباب ، والمصانع ، وثكنات الجنود . . . إلخ) .

ولا يكتمل الحديث في هذه الفقرة ، فقرة «إلى مَنْ نوجه جهود الوقاية الأولية؟» دون أن نشير ولو إشارة عابرة إلى مضمون الخطاب ، عمّ نتحدث إلى هذه المجموعة الهشة؟ الشائع الآن في كل ما نسمع من أحاديث في الإذاعة أو في التلفزيون أو في المنتديات المختلفة أن ينبغي المتحدث فيتناول المخدرات (هكذا في مجموعها) ناعتا إياها بكل نقيصة تخطر على باله ، ثم ينتقل إلى الحديث عن المحاذير التي تمنع تعاطيها . والمأخذ الرئيسي الذي يأخذه أهل الاختصاص على هذه الأحاديث أن المتطوعين للإدلاء بها ليس لديهم المعلومات الصحيحة في هذا الموضوع ، وأنهم فيما يبدو يتصورون أن أي سب للمخدرات يعتبر قولاً مفيداً . بل يبدو أنهم لا يتصورون أصلاً وجود شيء اسمه معلومات علمية دقيقة في الموضوع . وهذا خطأ مؤسف وغفلة لا يجوز لها أن تستمر .

وفيما يلي نعرض لما يمكن تسميته بالحد الأدنى من الاعتبارات والمعلومات التي ينبغي تضمينها أحاديث التوعية هذه إذا أريد لها أن تكون مفيدة حقاً :

١- الحديث عن المخدرات في مجموعها هكذا مقضي عليه بالفشل ، لأن هذه المواد المطلوبة للتعاطي والمحدثة لأشكال الاعتماد المختلفة أصبحت الآن شديدة التعدد والتباين في آثارها الفارماكولوجية والنفسية ، ومن ثم تتعدد الوظائف التي تؤديها للمتعاطي (أى الأغراض التي يطلبها من أجلها) . لهذه الأسباب معا يصبح من المحال بالنسبة لأي متحدث أن يتناولها في جملتها دون أن يضطر إلى التورط في التبسيط المخل والتعميم الأشد إخلالا . ولذلك يكون الحل السليم هو أن يركز المتحدث حديثه على مخدر واحد دون غيره ، كأن يتحدث عن الهيروين مثلا ، أو إذا أراد توسيع مجال الحديث فليكن عن فئة مشتقات الأفيون لا أكثر . وذلك إذا أراد أن يكون لحديثه أي قدر من الفائدة .

٢- توجد الآن عشرات البحوث الأجنبية والعربية (الميدانية) التي تكشف بدرجة مقبولة من الدقة عن الأغراض التي من أجلها يقدم البعض على التعاطي ، والأسباب التي من أجلها يمتنع البعض الآخر ، وكذلك الأسباب التي من أجلها يتوقف البعض عن الاستمرار في التعاطي بعد أن كانوا قد بدأوا يخطون في طريقه خطواتهم الأولى . والمتأمل في هذه المعلومات يجد أن بعضها عام إلى حد كبير ، يصدق على جميع المتعاطين وجميع المتنوعين والمتوقفين . كما أن بعضها يختلف من شريحة اجتماعية أو مهنية أو عمرية إلى أخرى . وتعتبر هذه المعلومات بالغة القيمة من حيث كونها معينا يمكن لمصممي برامج الوقاية الأولية (عن طريق التوعية) أن يسترشدوا بها يجدون فيه من بيانات عما يحرك بعض أفراد هذه الشريحة أو تلك فيغريها بالتعاطي ، وما يحرك البعض الآخر فيحملهم على الامتناع أو التوقف ، وعلى ضوء هذه البيانات يحددون مضمون خطابهم فيأتي هذا المضمون مؤسسا على حقائق الواقع النفسي لأبناء الشريحة التي تنتمي إليها الجماعة المقصودة بالخطاب ، مما يضمن لهذا الخطاب درجة عالية من الفعالية . وإذا عرفنا أن البيانات الواردة في البحوث المشار إليها إنما يوردها

الباحثون في معظم الأحوال مزودة بأوزان أو ترجيحات مختلفة تكشف عنها بحوثهم أيضا، فمعنى ذلك أن مصممي برامج التوعية سيجدون الفرصة متاحة لهم لكي يفاضلوا بين البيانات المعروضة عليهم بعضها البعض من حيث وزن كل منها أي احتمال قدرتها على تحريك النفوس في هذا الاتجاه أو ذاك فيختارون من بينها ما يشاءون بناء على هذه الأوزان وهم أكثر ثقة في قيمة ما يختارون .

٣- واضعو برامج التوعية والقائمون على تنفيذها مطالبون بأن تكون معلوماتهم عن المخدر (أو النوع من المخدرات) الذي يتحدثون عنه (أو يستخدمون أي وسيط آخر غير الكلام، كالأفلام مثلا) صحيحة وحديثة . وقد شاعت في عشر السنوات الأخيرة كتابات في الصحافة وأحاديث في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية هي أبعد ما تكون عن الصحة والحداثة ، وأقرب ما تكون إلى ما يسمى بالمعرفة المؤسسة على الشائعات ، ويعتمد أصحاب هذه الكتابات والأحاديث على حالة الإكبار التي تحيط بأسماهم أو بمناصبهم ، والنتيجة أن ما تنطوي عليه كلماتهم من أخطاء ، أو تناقضات ، أو مبالغات ، أو آراء فات أو ان تصديقها . . . إلخ لا يلبث أن يلتقطه بعض من تلقوا الخطاب ، ولا يلبث أمر ذلك كله أن يشيع بين الكثيرين من أفراد الجمهور المستهدف ويشيع معه جو من التشكك في قيمة الخطاب كله لا يلبث أن يتحول إلى رفض وتكذيب . وهو ما يمكن أن تكون له عواقب بالغة السوء على فعالية حملة التوعية كلها .

خلاصة هذا الجزء من حديثنا عن الوقاية الأولية أنها تستهدف منع وقوع التعاطي أصلا . وأول سؤال مهم يثار بشأنها هو إلى من نتجه بإجراءاتها؟ والإجابة عن ذلك أنها توجه أساسا إلى الجماعات الهشة . وتتحدد الجماعات الهشة بأنها الجماعات التي يكون أفرادها معرضين أكثر من غيرهم من أبناء المجتمع لأن يتورطوا في التعاطي وربما الإدمان .

وقد أوضحنا أن هذه الهاشاشة تعرف بناء على بحوث علمية ميدانية، وأن القدر المنشور في العالم من هذه البحوث حتى الآن يكشف عن عدد من عوامل هذه الهاشاشة بحيث يمكن الاعتماد عليها إلى حد ما ولكن هذا لا يعفي من ضرورة إجراء المزيد من البحوث الميدانية المحلية لأن بعض هذه العوامل مرتبط بظروف المجتمع الذي تظهر فيه . وأخيرا تحدثنا عن مضمون الرسالة التي يجب أن يحملها خطاب التوعية إلى الجمهور المتلقي وأوضحنا في هذا الصدد ضرورة أن تتوافر ثلاثة عناصر لكي نضمن أفضل فعالية لتأثير الرسالة، العنصر الأول هو التركيز في الرسالة الواحدة على مخدر واحد أو نوع واحد من المخدرات ، والعنصر الثاني هو الاعتماد على المعلومات التي تكشف عنها بحوث واقعية ميدانية عن العوامل الحقيقية التي تجعل بعض الناس يقدمون على التعاطي ، والبعض لا يقدمون ، والبعض يتوقفون بعد أن كانوا قد أقدموا، فهذه المعلومات هي التي يجب توظيفها بذكاء لإبعاد أفراد الجماعات الهشة عن التعاطي ، هذه المعلومات لا الكلام والنصائح المثالية التي ليس لها رنين سيكولوجي ، والعنصر الثالث هو ضرورة أن تكون برامج التوعية ومنفذوها على علم حقيقي بأحدث المعلومات في الموضوعات التي يتصدون لمعالجتها .

إلى هنا ينتهي حديثنا الذي نجيب به عن المسألة الأولى التي يثيرها موضوع الوقاية الأولية، وهي : إلى من نوجه جهود الوقاية هذه؟

(ب) كيف نوجه جهود التوعية؟ ما الأسلوب الأمثل؟

سواء أكانت مادة التوعية قولية (كالأحاديث والمناقشات) أو تصويرية (كالأفلام) فالسؤال المطروح هنا وارد، وهو سؤال بالغ الأهمية لأن الإجابة عنه تسهم بنصيب مهم في تحديد النتيجة التي يمكن الحصول عليها . وفيما يلي بعض المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها في هذا الشأن :

١ - الالتزام بالأسلوب التربوي المتكامل بدلا من أسلوب التلقين :

والفرق الرئيسي في هذا الصدد هو أن أسلوب التلقين يعتمد أساسا على إعطاء المعلومة كأنها حقيقة معرفية خالصة، وهذا غير صحيح في سياق التوعية الذي نحن بصددده، لأننا لسنا بصدد درس في الفارماكولوجيا . لكن الصحيح أننا بصدد الحديث عن مخدر ما في سياق سلوكي، أي من حيث هو مؤثر في تشكيل السلوك، ومن ثم فالواجب تقديمه في سياق قيمى متكامل . تماما كما نقدم للنشء أي بند سلوكي فنحن نقدمه في السياق القيمى المناسب (ونراعى أن يتم ذلك بلا زيادة ولا نقصان، وكلما أفلحنا في هذا الصدد كان ذلك أدعى للنجاح في مهمتنا . نضرب مثلا لذلك : لنفرض أننا بصدد موضوع «الحديث مع الآخر» من حيث هو بند من بنود السلوك، نعالجه مع مجموعة من النشء .

إذا تكلمنا في هذه الحالة بنغمة وعظمية فاقعة فسيقع حديثنا على آذان النشء موقع السخف الذي قد يتحملونه مؤقتا على أن ينسوه أو يتناسوه بعد ذلك تماما . ولكن من ناحية أخرى لو أننا عالجنا الموضوع من زاوية التصنيف لأنواع الحديث مع الآخر كما يقرره اللغويون فلن تؤدي هذه المعالجة ما نحاول أن نحققه فيما يتعلق بالدور الذي يجب أن يؤديه «الحديث مع الآخر» كبند من بنود السلوك . والطريق الأمثل في هذا الصدد هو أن نعالج الموضوع في سياقه القيمى، فليست المسألة هنا مسألة معلومة ما ولكنها معلومة للتوظيف، ومن ثم يجب تقديمها ومعها المعالم الرئيسية للإطار الذي يحدد معناها، وما ينطوي عليه هذا الإطار في موقف ما من مشاعر الاحترام نحو الآخر، أو مشاعر الندية إن كان هذا هو الحال، أو مشاعر المحبة والعلاقة الحميمة، أو مشاعر التحفظ . . . إلخ . هذا هو الأسلوب التربوي المتكامل، أن نقدم المعلومة مع السياق الذي يحدد معناها أو قيمتها .

وفي هذه الأثناء لابد من مراعاة مستوى الارتقاء النفسي والعقلي للنشء الذي نخاطبه (تلاميذ في المدارس الثانوية أو طلابا جامعيين أو شبابا راشدين في أحد النوادي . . . إلخ) . (Smart & Fejer 1974) .

٢- الالتزام بالحقيقة دون مبالغة :

يعمد كثير من المتحدثين (وغالبا ما يكون ذلك انسياقا مع حالتهم الانفعالية أثناء الحديث) إلى المبالغة سواء في وصف الآثار المباشرة أو غير المباشرة (النفسية والعضوية) للمخدر. ووجه الخطأ في ذلك أن المتحدث وهو يصف مشاعر النشوة التي تعترى المتعاطي بعد تعاطيه قد يجد نفسه (دون قصد منه) وكأنه يرغب بعض المتلقين لرسالته في أن يجربوا الحصول على هذه النشوة، كما أنه وهو يصف بعض الآثار الأخرى للمخدر كالهلاوس البصرية التي تصحب تعاطي الـ LSD والمسكالين والحشيش أحيانا، أو الهلاوس السمعية التي قد تصحب تعاطي بعض المنشطات، نقول قد يجد نفسه وهو يباليغ في الحديث عن هذه الآثار، أو عن تشويه إدراك الزمان والمكان الذي يصحب تعاطي الحشيش، قد يجد نفسه وكأنه كذلك (من حيث لا يقصد) يغري بعض صغار الشباب (وبعضهم مولع أصلا بالدخول في بعض التجارب الخطرة على سبيل المتعة الشاذة) بالاقتراب من هذه المواد النفسية التي تبدو أمامهم مثيرة، فلم لا يجربونها. فإذا أضفنا إلى ذلك أن صيغ المبالغة بوجه عام مألها إلى أن تفقد مصداقيتها بسبب أو لآخر، فمن الجلي أنه ينبغي لمقدم برنامج التوعية أن يتعد ما أمكن عن أسلوب المبالغة، وأن يعتمد على تقديم الحقيقة في صيغة معتدلة بلا مبالغة ولا تهوين.

٣- تجنب الخوض في التفاصيل الدقيقة :

يميل بعض المتحدثين إلى الخوض في التفاصيل الدقيقة عندما يتحدثون مثلا عن سلوكيات المتعاطين والمدمنين، وهم إذ يفعلون ذلك يتصورون أن تفصيل القول على هذا النحو هو التمهيد المناسب لكي ينقلبوا بعد ذلك

إلى النقد الشديد لهذه السلوكيات . ووجه الخطأ في هذا أن التفصيل الشديد في وصف أي فعل يؤدي إلى تجسيم هذا الفعل أمام المتلقي بدرجة تجعل من اليسير عليه أن يحاكيه إذا أراد ذلك . فإذا أضفنا بالنسبة لموضوعنا الذي نحن بصددده أن نسبة من صغار الشباب تستهويهم بعض أفعال زملائهم المنحرفين دون أن يقدموا هم على ارتكابها ، وأنهم يظلون لفترة من العمر على إعجابهم ببعض سلوكيات هؤلاء المنحرفين ولسان حالهم أنهم قد يجربون ممارسة هذا الانحراف إذا أتاحت لهم الفرصة ، إذا أدخلنا ذلك في اعتبارنا فإننا بتجسيمنا سلوكيات التعاطي إذ نخاطب شباب الجماعات الهشة نكون متورطين في الضغط عليهم لكي يخضعوا تحت عبء النماذج السلوكية المجسمة (التي هي منحرفة) ، والنتيجة أن تأتي توعيتنا بعكس المطلوب تماما ، فبدلاً من منع التعاطي إذا بنا نستثير من الدوافع ما يزيد من انتشاره . وفي هذا السياق يجب الامتناع تماماً عن الكلام تفصيلاً في وصف أي طريقة من طرق التعاطي لأي مخدر.

٤- موضوع المخدرات كجزء من كل :

من أفضل طرق التوعية فعالية وأسلمها عاقبة أن يتناولها المتحدث كجزء من كل . مثال ذلك أن المتحدث يحسن صنعا إذا هو قدم حديثه عن تعاطي هذا المخدر أو ذاك في سياق حديث عن موضوع أشد اتساعاً ، كالعناية بالنشاطات الرياضية ، أو باللياقة البدنية ، أو بأمور التغذية الصحية . . . إلخ . ففي ثانياً حديث عن أهمية النشاطات الرياضية يأتي المتحدث بسيرة المنشطات مثلاً لأن بعض الرياضيين يتناولونها ، ويتخذ من هذا المدخل تمهيداً لحديث علمي مبسط ومكثف حول الآثار التدميرية التي تخلفها هذه المواد في الصحة البدنية والنفسية وهو ما يتعارض تماماً مع مطلبنا الرئيسي من ممارسة النشاطات الرياضية . وكذلك الحال إذا كان السياق الأوسع هو موضوع اللياقة البدنية ، أو موضوع التغذية الصحية . وتقضي المعالجة الذكية في هذه

الحال أن يتناول المتحدث عن أن يقول كل شيء يعرفه عن المخدر، وأن يقتصر الحديث على نخبة محدودة من المعلومات التي يكون لها معنى في سياق الحديث عن الرياضة أو اللياقة أو التغذية .

(ح) العناية بالحالات تحت الإكلينيكية :

تكشف نتائج البحوث الميدانية دائما عن وجود نسبة من متعاطي بعض المواد الإدمانية الذين بدأوا تعاطيهم هذه المواد بغرض التداوي (لا بغرض الترويح)، وفي تاريخ هؤلاء نجد أنهم كانوا يعانون من بعض الاضطرابات الصحية (البدنية، أو النفسية أو الاثنتين معا)، وأنهم لسبب ما لم يلجأوا إلى الطبيب (أو لجأوا إلى الطبيب ولكن حالتهم لم تتحسن تحسنا ملحوظا في فترة زمنية معقولة) ومن ثم فقد أشار عليهم بعض الأقارب أو الأصدقاء أو زملاء العمل بأن يلجأوا إلى مخدر مثل الأفيون، أو إلى بعض الحبوب المهدئة أو المنشطة . . إلخ، فاستمعوا إلى النصيحة، وهكذا أصبحوا محسوبين ضمن المتعاطين، وقد تطول بهم فترة التعاطي ويحسبون ضمن المدمنين أو المعتمدين .

ويستخدم في هذا الصدد اصطلاح الحالات تحت الإكلينيكية، إشارة إلى كونهم كانوا يعانون من بعض المتاعب (الجسدية أو النفسية) التي لم تتبلور إلى الدرجة التي تجعل زملة من الأعراض والعلامات تجعلها تستحق أن يطلق عليها أحد التشخيصات الطبية أو الطبية - النفسية ومن ثم تتلقى العلاج من القنوات الطبية المشروعة . وجدير بالذكر أن نسبة غير ضئيلة من الأشخاص يعانون من هذا النوع من الاضطرابات غير المتبلورة، وهؤلاء يكوّنون النواة الرئيسية التي نتحدث عنها في هذه الفقرة . غير أننا لا نستطيع أن نغفل وجود نسبة أخرى من الأفراد إلى جانب النسبة المذكورة، وهؤلاء قد تكون متاعبهم متبلورة بما فيه الكفاية ولكنهم مع ذلك لا يقصدون إلى الطبيب لأسباب بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي متنوع الأشكال والأوزان . ومع أننا

نقصد بحدیثنا هنا المجموعة الأولى التي یصدق علیها علمیا وصف «تحت الإكلینیكیة» ، فإن معظم كلامنا فی هذا السیاق ینسحب كذلك علی أفراد المجموعة الثانیة .

والمشكلة الرئیسیة هنا هی عدم توافر الخدمة الطیبة بالیسر ولا بالكفاءة المطلوبین فی ظل الظروف السائدة فی كثیر من المجتمعات ، وخاصة مجتمعات الدول النامیة . ومن ثم فلنا أن نستنتج بدرجة عالیة من یقین أن تیسیر الحصول علی الخدمة الطیبة ذات الكفاءة المعقولة لأكبر عدد من المواطنین ، لا فی المدن الكبیرة فحسب ولكن فی أصغر المدن وفی القرى كذلك من شأنه أن یؤدي حتماً إلى تخفیض عدد المتعاطین بما یساوی النسبة التي أقدمت علی التعاطی أساسا بهدف التداوی لا بهدف الترویج . ومن هنا یعتبر هذا الطریق واحدا من الطریق الأساسیة التي تدخل تحت عنوان إجراءات الوقایة الأولى من التعاطی .

ولا داعی لأن یتصور القارئ أن هذه الفئة من المتعاطین فئة ضئيلة إلى الدرجة التي تبیح لنا أن نتجاهلها ، فهذا غیر صحیح إطلاقا ، وتشیر جمیع بحوثنا المیدانیة إلى أن النسبة التي یصدق علیها كلامنا هنا ذات حجم لا یجوز تناسیه فی تدابیر الوقایة الأولى ، فهي دائما أكبر نسبة بین متعاطی ومدمنی المواد الدوائیة بوجه خاص كالمهدئات (وتشمل المسكنات ، والملطفات الصغری ، والمنومات) والمنشطات . (بدر ١٩٩١ و ١٩٩٥ ، الحسین ١٩٩٥) .

الوقایة من الدرجة الثانیة^(١) :

یقصد بالوقایة من الدرجة الثانیة التدخل العلاجی المبكر ، بحیث یمكن وقف التهادی فی التعاطی لكي لا یصل بالشخص إلى مرحلة الإدمان ، وكل ما

(١) Secondary prevention

يترتب على مرحلة الإدمان من مضاعفات . (لجنة المستشارين ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٨) . أي أن هذا المستوى من الإجراءات الوقائية يقوم على أساس الاعتراف بأن الشخص أقدم فعلا على التعاطي ، ولكنه لا يزال في مراحله الأولى ، ومن ثم نحاول إيقافه عن الاستمرار فيه .

ويستند هذا الأسلوب من التفكير إلى نقطتين رئيسيتين :

الأولى : أن المطلب الرئيسي للوقاية الأولية يبدو أحيانا (وتحت ظروف بعينها) بعيد المنال ، فماذا يكون موقفنا (كآباء أو كمربين أو كمسؤولين عن وضع السياسات الاجتماعية)؟ هل نكتفي برصد فشل المحاولات التي بذلت في إطار الوقاية الأولية؟ الإجابة أن هذا لا يجوز في أمور خطيرة على هذا النحو ، لا يجوز على المستوى الفردي (أي على مستوى تصرف الأب منا مع أبنائه) ولا على المستوى الاجتماعي . بل لابد من خط دفاع بأن نتراجع إليه لنستمر في مقاومة الظاهرة (ولكن على أسس جديدة) ، عملا بالحكمة القائلة ما لا يدرك جله لا يترك كله . هذا عن النقطة الأولى .

والنقطة الثانية هي أن هناك حقيقة تكشف عنها جميع البحوث الميدانية ، وهي أن نسبة كبيرة من الشباب الذي يقدمون على التعاطي لا يلبثون أن يتراجعوا عنه تماما ، بعضهم يتراجع بعد خبرة واحدة ، والبعض بعد خبرتين أو ثلاث أو أكثر قليلا . وتشير البحوث الميدانية الكبيرة التي أجريناها في مصر على شرائح الطلاب الذكور أن نسبة الشباب الذين يتوقفون عن التعاطي (بعد خبرة أو اثنتين من البدء) إلى من يستمرون كنسبة ٤ : ١ أربعة إلى واحد تقريبا ، فالذين يستمرون لا يزيدون على ربع المتوقفين . وقد تكرر ظهور هذه النسبة (بما يزيد عليها قليلا أو يقل عنها قليلا ليظل المتوسط ثابتا عند ٤ : ١) في جميع بحوثنا الميدانية على تلاميذ المدارس الثانوية العامة والثانوية الفنية وطلبة الجامعات خلال العشرين سنة الأخيرة وتصدق هذه النسبة على جميع المواد النفسية بما في ذلك المخدرات الطبيعية والأدوية النفسية والكحوليات .

وبالبحث في الأسباب التي تدعو المتوقفين إلى التوقف تبين أن هناك أسبابا عديدة تختلف من شخص إلى آخر.

والشيء المهم في هذا الصدد أن هذه الأمور تحدث في سياق الحياة اليومية العادية هؤلاء الشبان^(١)، أي تحت تأثير عوامل الحياة العادية دون تخطيط أو تدبير مسبق. وهنا يثور التفكير الذي يتبلور في نهاية الأمر في دعم موضوع الوقاية من الدرجة الثانية: إذا كان الأمر يحدث على هذا النحو (التوقف والامتناع التلقائي لأربعة من كل خمسة شبان يقدمون على التعاطي) في سياق ظروف الحياة العادية ألا يشجعنا هذا على تصور أننا نستطيع تحسين هذه النسبة إذا تدخلنا تدخلا مخططا مستعينين بإجراءات الوقاية الثانوية؟ الترجيح أن تكون الإجابة عن هذا التساؤل بالإيجاب.

فما إجراءات الوقاية الثانوية؟

المشكلة الأولى في إجراءات الوقاية الثانوية هي في كيفية العثور على حالات التعاطي المبكر^(٢) والتقاطها لتكون هدفا لإجراءات بعينها تدفعها أو تساعد على التراجع عن التعاطي في وقت معقول.

وفي هذا الصدد يوجد نوعان من الإجراءات، النوع الأول منها يمكن استخدامه على المستوى الفردي، وخاصة في العيادات الموجهة للكشف الطبي على الشباب كعيادات الصحة المدرسية، أي العيادات التي يحول إليها تلاميذ المدارس الحكومية بسبب الشكاوى من مختلف الأمراض. ففي هذه العيادات يمكن للأطباء أن يضيفوا بضعة أسئلة (لا تزيد على خمسة أو ستة أسئلة) إلى أسئلتهم التي اعتادوا أن يلقوها على مرضاهم

(١) وتشبه هذه الحقيقة التي تطالعنا في عالم التعاطي ما يحدث في عالم المرض النفسي ويعرف بظاهرة الشفاء التلقائي التي يقدرها أهل الاختصاص بما يقرب من ٦٥٪ ممن تتنبهم الاضطرابات النفسية كالقلق والمخاوف المرضية.

Early detection (٢)

أثناء الفحص الإكلينيكي ، وفي هذا السياق يمكن لهم معرفة ما إذا كان هذا التلميذ أو ذاك أقدم على تعاطي أحد المخدرات أو بعضها . أما هذه الأسئلة الإضافية فتتميز بأنها أسئلة غير مباشرة ، ومع ذلك فإنها غالبا ما تكشف عن حقيقة موقف الطالب من المخدرات . وتعتمد هذه الأسئلة في صياغتها على رصد البحوث الميدانية المنضبطة منهجيا ، فهي ليست أسئلة اجتهداية ولكنها أسئلة أمكن الوصول إلى صياغتها من خلال قنوات البحث العلمي الذي يجمع بين الموضوعية والدقة . نضرب مثلا لذلك ما يأتي : تكشف عدة بحوث ميدانية عن وجود ارتباط قوي بين البدء المبكر في تدخين السجائر (قبل بلوغ سن ١٢ سنة) واحتمالات الإقدام على التعاطي . هذه الحقيقة (مادامت قد تكرر الكشف عنها في العديد من البحوث الميدانية) يمكننا بناء عليها أن نتوقع لأي شاب نعرف عنه أنه بدأ التدخين مبكرا ، نتوقع له (بدرجة عالية من الاحتمال) أن يكون قد أقدم على تجربة التعاطي فعلا . هذا التوقع ينبني على ما يسمى في علم الإحصاء بالمعادلات الانحدارية للتنبؤ . وهي مسألة لا تخص التدخين والتعاطي فحسب ، ولكنها مسألة عامة ، تصدق حيثما أمكن إثبات وجود ارتباط أو اقتران مرتفع بين أي ظاهرتين ، عندئذ نستطيع أن نتوقع أو نتنبأ (بدرجة عالية من الاحتمال) من وجود الظاهرة س بوجود الظاهرة ص . وعلى غرار الارتباط بين التدخين المبكر للسجائر من ناحية والإقدام على التعاطي من ناحية أخرى توجد ارتباطات أخرى كثيرة كشفت عنها البحوث الميدانية . من ذلك مثلا الارتباطات بين وجود أقرباء يتعاطون واحتمالات تعاطي الشخص ، كذلك بين وجود أصدقاء يتعاطون واحتمالات تعاطي الشخص ، وأيضا بين معيشة التلميذ بعيدا عن الأسرة واحتمالات تعاطيه . . . إلخ . وتعتبر هذه الارتباطات (وما هو على شاكلتها) رصيда مهما من المعلومات التي كشفت عنها البحوث

الميدانية والتي يمكن استغلالها بقدر محدود من التطويع لصياغة عدد من الأسئلة الكاشفة التي يستطيع أن يستخدمها الطبيب في ثنايا فحصه لمرضاه الشبان للكشف عما إذا كانوا قد أقدموا على خبرة التعاطي، دون أن يحتاج إلى أن يسألهم سؤالاً مباشراً عن هذا التعاطي. ويمكن للطبيب بعد ذلك (أي بعد أن أصبح يرجح أن مريضه هذا يتعاطى مخدراً ما) أن يأمر مباشرة بإجراء تحليل لعينة من البول أو الدم كما يشاء. ولكن في حالات كثيرة حيث لا تتوافر خدمة هذه التحاليل للسوائل البيولوجية يمكن الاكتفاء بالأسئلة التي أشرنا إليها. هذا عن النوع الأول من إجراءات التقاط حالات التعاطي المبكر.

وهناك النوع الثاني، وهو بطبيعته يحتاج إلى أن تكون هناك سياسة عامة في الدولة وفي مؤسساتها تقتضي الكشف عن حالات التعاطي بين الشبان المتقدمين للالتحاق بمجالات معينة، كالخدمة العسكرية، والطيران، والالتحاق بالجامعات، والالتحاق بالفرق والنوادي الرياضية... إلخ. والمطلوب أن تقتضي هذه السياسة أن يجري فحص عينات من السوائل البيولوجية للكشف عن آثار الكثير من المواد الإدمانية قبل أن يسمح لهم بالالتحاق بأي من هذه المؤسسات. وقد يثار سؤال في هذا السياق مؤداه: من أدرانا أن المتعاطين من بين هؤلاء المفحوصين لا يزالون في بدايات التعاطي؟ والإجابة عن ذلك مرة أخرى نستمدّها من واقع البحوث الميدانية، ففي أحدث بحوثنا المنشورة، وقد أجريت على عينة كبيرة من طلبة الجامعات المصرية (في جميع أنحاء الجمهورية) نتبين أن ما لا يقل عن ٧٢٪ من الطلاب الذي أقرروا بأنهم يتعاطون (أو تعاطوا) المخدرات الطبيعية بجميع أنواعها (القنب، والأفيون ومشتقاته) قرروا بأنهم بدأوا الإقدام على التعاطي في سن ١٨ سنة. ولما كان هذا العمر قريباً من الأعمار التي يتقدم الشبان فيها عادة للالتحاق بالمؤسسات التي

ذكرناها وأمثالها فمعنى ذلك أن الفاحصين هؤلاء المتقدمين سوف يتمكنون من التقاط نسبة معقولة (من يجدون في تحليلاتهم ما يشير إلى تعاطيهم بعض المواد الإدمانية) من الشبان حديثي العهد بالدخول في خبرة التعاطي . هذا بالنسبة لطلاب الجامعات . (سويف ١٩٩٥) .

وفي الوقت نفسه يتضح من أحدث بحوثنا الميدانية على تلاميذ المدارس الثانوية أن ما لا يقل عن ٧٤٪ ممن أقرروا بتعاطي المخدرات الطبيعية لم يبدأوا تجربة التعاطي قبل بلوغ سن ١٦ سنة (سويف وآخرون، تحت الطبع) . وتعليقنا على هذه المعلومة شبيه بالتعليق السابق .

وخلاصة القول إذن أن لدينا نوعين من الإجراءات (وقد أشرنا إليهما) يمكن عن طريقهما الوصول إلى نسبة لا بأس بها من الحالات حديثة البدء في الدخول في خبرة التعاطي . وتعتمد هذه الإجراءات أساسا على قاعدة من المعلومات العلمية الدقيقة . وقبل أن نتقل إلى الحديث عما يمكن اتخاذه من خطوات نحو هؤلاء الشبان حديثي العهد بالتعاطي لابد من التنبيه إلى أن الأخذ بأسلوب الأسئلة الذي أشرنا إليه تحت عنوان النوع الأول من الإجراءات يقتضي قدرا معقولا من الحرص في تطبيق هذا الأسلوب ، فالمفروض أن هذه الأسئلة تقوم كمؤشرات عالية الاحتمال في إثارة التوقع بأن يكون الشاب متعاطيا ، فالمسألة مسألة احتمالات مرتفعة ، ولكنها ليست مسألة يقين جازم . وبالتالي فالخدمة الرئيسية التي يؤديها هذا الأسلوب للفاحص أن يستحثه على البحث عن مزيد من الأدلة على أن الشاب يتعاطى فعلا .

يبقى بعد ذلك أن يثار السؤال حول مايمكن اتخاذه من إجراءات لحمل هؤلاء الشبان على التراجع عن خطوة التعاطي التي أقدموا عليها .

وللإجابة عن ذلك فإن جميع الإجراءات التي ذكرناها تحت عنوان الوقاية الأولية تصلح للإفادة منها تحت بطاقة الوقاية الثانوية مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة . من هذا القبيل مثلا أننا لن نخطب هنا أفرادا من الجماعات الهشة بل سنخطب أفرادا حصلوا على خبرة التعاطي فعلا ولكنها

محدودة . وبالتالي فلن تواجهنا مشكلة تحديد الجماعات الهشة بهدف الوصول إليها ولكن ستواجهنا مشكلة التقاط حالات التعاطي المبكر كما ذكرنا منذ قليل .

أما التساؤل حول ماذا نقول في خطاب التوعية فما ذكرناه من قبل (بشأن الوقاية الأولية) يصلح هنا ، إذ يجب التركيز على مخدر واحد ، (وهو المخدر الذي تناولته خبرة هؤلاء الشباب) ، مع مراعاة أن تكون معلوماتنا دقيقة (رغم تبسيطها) ، كما يجب أن نأخذ في الاعتبار الأعراض التي من أجلها أقدم هؤلاء الشباب على خبثاتهم .

وفيما يتعلق بالتساؤل حول الكيفية التي نوجه بها الخطاب فلا بد أيضا من الالتزام بالأسلوب التربوي المتكامل بدلا من اللجوء إلى أسلوب التلقين ، ولابد من الالتزام بالحقيقة دون مبالغة ، خاصة أننا هنا نتعامل مع شباب اقتربوا فعلا من عالم المخدرات فهم أكثر خبرة وأوسع معرفة بهذا العالم ممن أسميناهم شباب الجماعات الهشة ، ومن ثم فهم أقدر من شباب الجماعات الهشة على استشفاف نغمة الصدق أو الزيف في خطابنا . كذلك لابد من مراعاة قاعدة الامتناع عن الخوض في التفاصيل ما أمكن . وأخيرا يحسن دائما الرجوع إلى قاعدة أن من أفضل طرق التوعية فعالية وأسلمها عاقبة أن يتناولها المتحدث كجزء من كل ، كأن يكون ذلك في إطار الحديث أصلا عن أمور خاصة بالصحة البدنية أو النفسية بوجه عام ، أو عن أمور خاصة بشروط الإفادة من الرياضة البدنية ، أو عن أمور تتعلق بالاستقرار العائلي . . . إلخ .

الوقاية من الدرجة الثالثة^(١) :

المقصود بمصطلح الوقاية من الدرجة الثالثة وقاية المدمن من مزيد من التدهور الطبي أو الطبي - النفسي والسلوكي للحالة . (Arif &

(١) Tertiary prevention

(Westermeyer 1988, p. 301) وينطوي هذا المفهوم على الاعتراف بأن الأخصائي الإكلينيكي يلتقي أحيانا بحالات لا تستطيع أن تكف عن التعاطي ، وإذا توقفت لفترات محدودة فهي لا تلبث أن تنتكس بالعودة إلى التعاطي مرة أخرى . في هذه الحالة يطبق مفهوم الوقاية بمعنى أن مجرد التزام هذا المدمن بالانقطاع من حين لآخر عن التعاطي يعتبر هدفا لا بأس به لأن من شأنه أن يقلل إلى حد ما من احتمالات التدهور الصحي المتوقعة له لو أنه استمر دون أي توقف . وفي بعض الدول يطبق هذا المفهوم بصورة مؤداها تسجيل الأفراد المدمنين على هذا النحو في سجلات رسمية للدولة تسمح لهم بالحصول على مؤونتهم اللازمة من المخدر في أوقاتها المعلومة ، هذا على أمل وقايتهم من التردى في الهاوي الاجتماعية التي يقود إليها اضطرارهم إلى الاتصال بعالم الجريمة والاتجار غير المشروع في هذه المخدرات . غير أن هذا النظام يقتضي اتخاذ عدد من الإجراءات الأمنية والطبية والإدارية لا تقوى عليها كثير من الدول . ومن ثم لا يزال نجاحه غير مضمون خارج حدود شديدة الضيق (في إنجلترا مثلا) .

وثمة طرق أخرى متعددة تحت هذا المفهوم يجمع بينها جميعا أن الهدف هنا هو وقاية المدمن من معظم المضاعفات الطبية والطبية النفسية والاجتماعية التي غالبا ما تترتب على استمراره في إدمانه (المرجع السابق) . ويتوسع البعض أحيانا في التعامل مع هذا المفهوم على أساس من ابتكار بعض الأساليب المرنة التي تسمح للمدمنين أن يعيشوا حياة أقرب إلى السواء ، ولكن تحت المراقبة الأمنية والطبية مع تلقي بعض الخدمات الطبية والمعيشية التي تعينهم على الاستمرار متوقفين عن التعاطي ، فإذا تبين في لحظة ما أنهم انتكسوا أعيدوا إلى السجون (المرجع السابق) . ويتوسع البعض أكثر من ذلك فيعاملون مع هذا المفهوم على أن ينسحب على جميع

إجراءات العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الاستيعاب، باعتبارها جميعا تهدف إلى وقاية المدمن من العودة إلى إدمانه، ووقاية المجتمع من النتائج المترتبة على مزيد من تردّي الحالة (في محيط الأسرة والعمل والمجتمع العريض) (لجنة المستشارين ١٩٩٢، ص ٢١١).

العلاج:

موضوع علاج المدمنين، مدمني المخدرات أو المواد النفسية عموما، موضوع شديد التعقيد، وذلك لتعدد جوانبه وتشابكها مع موضوعات أخرى لا يمكن تجاهلها في هذا السياق. ولذلك يحسن أن يبدأ الحديث في هذا الصدد بإلقاء القدر المناسب من الضوء على تلك الموضوعات التي تشابك مع علاج المدمنين فتكون هذه البداية بمنزلة تمهيد منطقي للتصدي لموضوع العلاج، مع ضمان أن تظل له خصوصيته التي تميزه عن الحديث في العلاج بالمعنى الطبي الشائع. وهذا هو ما سنفعله في حديثنا في هذا المقام.

أ- هناك سؤال أولي يساور كثيرا من النفوس ويساورها بشكل ضمنى أكثر منه صريحا. ولابد من طرحه هنا صراحة: هل المدمن مريض أم مذنب؟ فإذا كان مريضا فلماذا العقاب؟ (مثال ذلك المادة ٣٧ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩). وإذا كان مذنبا فما معنى العلاج؟ ومع أن الإجابة الشافية المفصلة عن هذا السؤال (بما ينطوي عليه من مضامين فلسفية وعلمية واجتماعية) غير ممكنة في هذا المقام، فإن عرض الخطوط العامة للإجابة قد يكون فيه الكفاية مؤقتا. والطريق إلى الإجابة هنا يبدأ بضرورة التفرقة بين الحديث عن «الإدمان» والحديث عن أي مرض (أو زملة أعراض مرضية) بالمعنى الطبي المعتاد، فأحد الجوانب المهمة في المفهوم الطبي الأساسي للمرض التسليم بأن المريض ضحية للعنصر الفاعل في المرض (وهو الفيروس، أو الميكروب، أو... إلخ). وهو أمر لا ينطبق

على «الإدمان»، لأن عنصرا أساسيا في مفهوم الإدمان يتمثل في السعي الإيجابي من جانب المدمن للحصول على العنصر الفاعل (وهو المخدر) في إدمانه. صحيح أن هذا يحدث بدرجات متفاوتة في الحالات المختلفة في ظل تعقيدات الظروف والمواقف الاجتماعية المتباينة. ولكنه يحدث على كل حال بصورة تميزه تماما من وقوع المريض (بالمعنى الطبي الأساسي) فريسة للمرض. هذا هو جوهر التفرقة بين المدمن والمريض. وعلى هذا الأساس تبني مسؤولية المدمن عن إدمانه، في نظر المجتمع والقانون، ولكن من ناحية أخرى فإن وجه الشبه الرئيسي بين الإدمان والمرض هو القهر الذي يقع على الضحية (بعد أن يتمكن المرض أو الإدمان منها)، فلا المريض ولا المدمن يستطيع أي منهما أن يتغلب على الحالة التي تستبد به، ولا بد من تدخل خارجي (هو ما اصطلح على تسميته بالتدخل العلاجي) للمعاونة في تحقيق التغلب المطلوب.

على ضوء هذا التحليل يمكننا أن نفهم قدرا كبيرا مما يبدو أنه موقف مزدوج التقييم من جانب المجتمع والقانون نحو المدمن. وهو ما يبدو واضحا في كثير من التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع والفلسفات الاجتماعية القائمة وراءها في مصر مثلا (انظر المادة ٣٧ ومكرراتها من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩)، وفي إنجلترا (Justice 1991, p. 3-4)، وكذلك في المواثيق الدولية (مثل الاتفاقية الوحيدة لسنة ١٩٦١، واتفاقية المواد النفسية لسنة ١٩٧١).

ب- يرتبط ارتباطا وثيقا بالنقطة السابقة ما يجب أن يتمثل في أذهاننا عندما نتحدث عن العلاج أو التدخل العلاجي في حالة المدمن. فالمعنى المقصود هنا أوسع بكثير منه في النموذج الطبي العادي. ففي هذا الأخير يُقصد أساسا التدخل الدوائي (أو ما يعادله كالتدخل الجراحي أو الإشعاعي... إلخ)، أما في حالة المدمن فالتدخل الدوائي هو جزء من

تدخل أوسع من ذلك بكثير هو التدخل الدوائي النفسي الاجتماعي ، وهو يتسع ليشمل إعادة التخطيط للحياة النفسية الاجتماعية للفرد ، بما في ذلك إعادة التأهيل وإعادة الاستيعاب الاجتماعي .

ح- ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقا أيضا أن ما يردده البعض من حين لآخر من القول إنه لا فائدة من علاج المدمنين لأنهم يتكسون ويعودون إلى تعاطيهم وإدمانهم بمجرد خروجهم من المصحات التي تلقوا فيها العلاج ، كلام لا يجوز أن يحمل على محمل الجد ، ولا يجوز أن تبني عليه سياسات ، لأنه يستخدم مصطلح العلاج حسب النموذج الطبي العادي بمعنى التدخل الدوائي فحسب ، وهو استخدام في غير محله ، ومن ثم قد يصبح مضللا للقارئ والمستمع معا ، إذ إن التدخل العلاجي الذي ينبغي الحديث عنه في مجال الإدمان والمدمنين ينطوي على نموذج تصوري أعقد من ذلك بكثير إذ يضم ثلاثة أبعاد (لا بعدا واحدا فقط) هي : الدوائي والنفسي والاجتماعي . ودون توافر هذا النموذج وتجربته على أرض الواقع لا يجوز عقلا ولا عدلا أن يتحدث أحد عن أنه لا جدوى من علاج المدمنين ، فمثل هذا القول ظالم للحقيقة وللشخص .

د- نقطة تمهيدية أخرى لابد من التعرض لها هنا . هي أن أية دولة تكون طرفا في التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية المنظمة لموضوع التعامل في المخدرات والمواد النفسية لا تستطيع التنصل من مسؤولياتها عن توفير أسباب العلاج بالمعنى الطبي النفسي الاجتماعي المتكامل المشار إليه في السطور السابقة ، لأن هذه الاتفاقيات تنص على هذه المسؤولية صراحة .

فقد ورد في المادة ٣٨ فقرة (١) من الاتفاقية الوحيدة لسنة ١٩٦١ مانصه : «على الأطراف أن تعطي اهتماما خاصا لتوفير خدمات العلاج الطبي ، والرعاية ، وإعادة التأهيل للمدمنين» . وورد في المادة ٢٠ ، فقرة (١) ، من اتفاقية المواد النفسية لسنة ١٩٧١ ما نصه : «يجب على الأطراف ألا تدخر

وسعا في سبيل الوقاية من تعاطي المواد النفسية ، والكشف المبكر عن الحالات ، وتوفير خدمات العلاج ، والتربية ، والرعاية اللاحقة ، وإعادة التأهيل والاستيعاب الاجتماعي للأشخاص المتورطين . . . » ، وجاء في المادة ٣٩٦ من الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي للأمم المتحدة في سنة ١٩٨٨ ما يأتي : « وبناء على ما توفره اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ . . . يجب على الأطراف أن توفر العلاج والتربية ، والرعاية اللاحقة ، وإعادة التأهيل ، والاستيعاب الاجتماعي لمتعاطي المخدرات والمواد النفسية ، كبديل للعقاب ، أو بالإضافة إليه » (UN. Declaration 1988) .

ومقتضى هذه النقطة إذن أن توفير العلاج المتكامل (أي الطبي ، النفسي ، الاجتماعي) هو الشيء المطلوب بالنسبة للمدمنين ، وهو واجب على الدولة بمقتضى الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها ، هو واجب وليس منة ، ومن ثم فأي محاولة للتنصل منه من شأنها أن تسيء إلى الدولة في المحافل الدولية بأشكال مختلفة وعلى مستويات مختلفة . ويلاحظ أن هذه الاتفاقات الدولية لم تطلب أبدا أن تغير الدولة فلسفتها الأساسية في هذا الصدد ، فإذا كانت الفلسفة الأساسية عقابية ، فليكن ، ويظل على الدولة أن توفر أسباب العلاج جنبا إلى جنب مع أسباب العقاب .

هـ- التداخل بين مفهومي العلاج والوقاية :

عند الحديث عن العلاج في ميدان الإدمان لابد من التنبه إلى وجود قدر من التداخل بين العلاج والوقاية ، وذلك على المستويين التصوري والإجرائي ، ويذكر القارئ أن هذا كان مقتضى حديثنا عندما تناولنا موضوع الوقاية من الدرجة الثانية ، ومن أهم ما ذكرناه حينئذ أن العلاج المبكر أي علاج الحالات التي لا تزال في مراحل مبكرة من التعاطي (الذي يتقدم بها في الطريق إلى زيادة قبضة الإدمان عليها) يصنف على أنه جزء من إجراءات الوقاية الثانوية . إذ يفترض فيه أنه يمكن أن يقي الشخص من الاستمرار في التعاطي ويعود به إلى

الحياة النقية من المخدرات . وتبدو أهمية إعادة الحديث في هذا الموضوع هنا ونحن ننظر في أمر العلاج ، تبدو في أن هذا الاعتبار يمكن أن يتدخل في الكيفية التي تنظم بها الخدمة العلاجية على المستوى الاجتماعي . ذلك أنه من الملاحظ أن المتعاطين بوجه عام لا يسعون إلى العلاج من تلقاء أنفسهم ، ومن ثم فهم يأتون إلى العيادات أو المصحات مرغمين نتيجة لضغوط الآخرين (الأسرة غالباً ، أو السلطات القضائية) ، والغالب عندئذ أن يكون مجيئهم هذا متأخراً جداً مما يقلل من احتمالات جدوى العلاج . من هذا المنظور يبدو أن أحد التدابير لرفع كفاءة الخدمة العلاجية إنما يكون بتنظيمها بصورة تتيح الفرصة لالتقاط أكبر عدد ممكن من الحالات المبكرة (Gossop & Grant 1990, p. 88) وفي هذا الصدد يمكن للقارئ أن يرجع بضع صفحات إلى الوراء ليعيد قراءة ما ذكرناه تحت عنوان الوقاية من الدرجة الثانية ، لاستغلال خدمات عيادات الطلاب ، وإجراءات الفحص الطبي للمجندين الجدد ، والفحص الطبي للشبان المتقدمين للالتحاق بالنوادي والفرق الرياضية . . . إلخ .

و- بعض الأفكار الأساسية عن مضمون العلاج الطبي :

نحاول في هذه الفقرة أن نقدم للقارئ فكرة موجزة عن عدد من المكونات الطبية ، والطبية النفسية ، والنفسية الاجتماعية التي يتكون منها برنامج العلاج المتكامل لحالات الإدمان .

ونبدأ أولاً ببعض الإجراءات ذات الطبيعة الإسعافية ، وذلك في مواجهة بعض الحالات التي قد تتعرض لما يسمى بحالات التسمم المرضية الحادة^(١) ، فقد تنتاب الشخص نوبة عنف واضح ، فيهاجم بعض الأشخاص القريبين منه ، أو يحاول إتلاف بعض الأثاث أو الممتلكات المادية ، وذلك على أثر تعاطي جرعة من الكحوليات ، أو من المنشطات ، أو من المهلوسات . تحدث هذه النوبات لأسباب مختلفة ، إما الإفراط في الجرعة ، أو لحدثة عهد المتعاطي

(١) Acute pathological intoxication

بالتعاطي ، أو لمروره حديثا بأزمة وجدانية شديدة الوطأة ، وفي هذه الحال لا بد من أن يتناوله بالرعاية طاقم طبي مدرب ، يقوم بطمأنته ، وفي الوقت نفسه بالحيلولة بينه وبين أن يؤدي نفسه أو الغير ، وربما اضطر إلى أن يستخدم لهذا الغرض بعض التدخل الدوائي . كذلك قد تتعرض بعض الحالات (وبشكل مفاجئ أيضا) لما يسمى بأعراض الذهان التسممي^(١) . فتظهر لدى الشخص بعض أنواع الخداع الحسي^(٢) ، كما قد تظهر بعض الهلاوس^(٣) والضلالات^(٤) . وفي هذه الحالات أيضا قد يحتاج الطبيب إلى قدر محدود من التدخل الدوائي . وهناك نماذج أخرى لاضطرابات غير متوقعة يتعرض لها المتعاطي (سواء كان مبتدئا أو مدمنا) تحتاج إلى مثل هذه التدخلات الإسعافية (Arif & Westermeyer 1988, p. 195) .

ونأتي بعد ذلك إلى فئة أخرى من الإجراءات الطبية هي فئة إجراءات تطهير الجسم أو ما يسمى أحيانا سحب المخدر . وينبىه المختصون إلى أن إجراءات التطهير ليست دائما عنيفة ، فهي تتوقف من ناحية على نوع المخدر ومن ناحية أخرى على المعالج في تطبيقها . فقد تتخذ الخطة شكل سحب المخدر سحباً بطيئاً متدرجاً ، وفي هذه الحالة قد لا يحتاج المعالج المشرف على العملية إلى أي تدخل دوائي ، ويكتفى بإرشاد المتعاطي خطوة خطوة ، مع طمأنته وتشجيعه .

ومع ذلك فإن إجراءات التطهير لا تتم دائما بهذه الصورة الهادئة الوداعة . ومن العوامل التي تتدخل في هذا الصدد نوع المخدر ، وشدة الاعتماد البدني ، وحالة المدمن . وتتراوح المدة التي تستغرقها هذه الإجراءات بين أربعة أو خمسة أيام (قد تصل إلى سبعة أيام) في حالة المواد ذات الفاعلية قصيرة المدى

Toxic psychosis (١)

Illusions (٢)

Hallucinations (٣)

Delusions (٤)

كالهيروين، وعدد من مشتقات الأفيون، والكحوليات، وبعض الباربيتورات. أما في حالة المواد ذات الفاعلية طويلة المدى كالأفيون (في صورته الأقرب إلى الحام)، والفاليوم، والميثادون فقد تطول من عشرة أيام إلى ما يقرب أحيانا من ستة أسابيع. وتحتاج كذلك بعض حالات إدمان الحشيش، والكوكايين، والأمفيتامينات إلى إجراءات التطهير على أن تتم تحت إشراف طبي، غير أنها تكون في العادة أقل خطورة مما هي الحال مع الأفيونيات والكحوليات والباربيتورات.

وفيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي لإجراءات التطهير يفرق المختصون بين نوعين من التصرفات: تصرفات عامة يجب مراعاتها عموما أيا كانت المادة الإدمانية، وتصرفات نوعية تختلف من مادة إلى أخرى. ومن الأمثلة على التصرفات العامة ضرورة المراقبة المستمرة لحالة المريض على مدار الأربع والعشرين ساعة من حيث المؤشرات الحيوية كالنبض وضغط الدم ودرجة الحرارة، كما أن المحيط العلاجي يجب أن يكون إنسانيا ومتعاطفا، ومرشدا للمريض كيف يتعامل مع بعض الأعراض التي تزعجه كالهلع أو القلق أو الأرق... إلخ أما بالنسبة للتصرفات النوعية فهذه أشد التصاقا بالخصائص الفارماكولوجية للمادة أو المواد الإدمانية التي يجري تطهير بدن المريض منها. (المرجع السابق، ص ٢٠١).

ثمة إجراءات طبية أخرى، تختلف عما أسميناه بالإجراءات الإسعافية، وتلك المصنفة تحت إجراءات تطهير البدن، ونعني بها هنا الإجراءات الطبية التي لابد من القيام بها في مواجهة بعض المضاعفات الصحية التي يعاني منها كثير من المدمنين دون أن تكون جزءا من الآثار المترتبة مباشرة على تعاطي هذه المادة أو تلك من المواد الإدمانية.

من هذا القبيل مثلا موضوع سوء التغذية، فانتشار سوء التغذية بين المدمنين ظاهرة ملحوظة وذلك لأسباب متعددة أوضحها أن بعض

المدمنين يصل به الأمر أحيانا إلى ضرورة المفاضلة بين إنفاق المبالغ المحدودة التي في حوزته على المخدر أو على الطعام ، والغالب أن ترجح كفة المخدر في هذه المفاضلة . وهناك أسباب أخرى ربما تكون أقل وضوحا . منها أن بعض المخدرات كالأفيونيات والأمفيتامينات ذات تأثير خافض للشهية إلى الطعام ، ومنها أن الإفراط في شرب الكحوليات يصحبه حدوث تغيرات في الأمعاء الدقيقة يكون من شأنها تعويق امتصاص الغذاء . فإذا تركنا سوء التغذية فهناك موضوع الأمراض المعدية ، ويتعرض لها المدمنون بطرق متعددة ، منها مجرد دخول المدمن تدريجيا في أسلوب الحياة الذي نراه شائعا بين المدمنين بوجه عام والذي يتسم أساسا بإهمال الهندام وعادات النظافة وكثير من العادات الصحية ، بالإضافة إلى فقدان الاستقرار المعيشي مما يعرض المدمن لأن يغشى أماكن ويخالط أفرادا بصور غير مأمونة العواقب صحيا . وهناك أيضا موضوع الحوادث التي يتعرض لها المدمنون والتي يمكن أن يصحبها كثير من ضروب الأذى البدني الذي يلحق بهم ، يأتي في المقام الأول هنا حوادث الطريق ، ولكن هناك حوادث أخرى من أنواع شتى بدءا من حوادث العنف التي يتورطون فيها كجناة أحيانا وكضحايا أحيانا أخرى ، إلى حوادث الاغتصاب ومحاولات الانتحار . هذه وغيرها جميعا من المضاعفات الطبية التي تتطلب جهودا إضافية يقع عبئها على فريق المعالجين الطبيين المسؤولين عن تقديم الخدمة الطبية للمتعاطين والمدمنين .

وهناك مضاعفات طبية أخرى غير النوع الذي ذكرنا ، فما ذكرناه يعتبر مضاعفات عامة إلى حد كبير ، ولكن هناك مضاعفات أشد ارتباطا بطرق التعاطي ، كأن يكون التعاطي عن طريق الحقن في الوريد مثلا ، أو أن يكون عن طريق الشم والاستنشاق ، أو أن يكون عن طريق التدخين . . . إلخ .

فلهذه الطريقة جميعا مضاعفاتها الطبية التي كثيرا ما تواجه الطبيب المعالج وعليه أن يعنى بإبراء مريضه منها إلى جانب الإجراءات الإسعافية، وإجراءات تطهير البدن. ثم بعد هذا وذاك كله هناك المضاعفات الطبية المرتبطة بنوعية المخدر، فالمضاعفات المترتبة على تعاطي الأفيونيات غير تلك المترتبة على شرب الكحوليات، وهذه وتلك مغايرة لما هو مترتب على المهدئات، أو على المنشطات، أو على المهلوسات. . . إلخ.

والخلاصة أننا أردنا بهذه الفقرة أن نعطي القارئ فكرة واقعية، ولو أنها شديدة الإيجاز، عن القدر الكبير من مكونات الخدمة الطبية التي قد يتطلب الموقف تقديمها إلى المدمن تحت عناوين مختلفة، كالإجراءات الإسعافية، وإجراءات تطهير البدن، وإجراءات علاج المضاعفات الطبية للتعاطي (المرجع نفسه).

ز- العلاج المتكامل:

قدمنا حتى الآن تحت عنوان «العلاج» ست نقاط، كانت الخمس الأولى منها نقاطا تمهيدية، بمعنى أن الحديث فيها لا يدخل في صلب موضوع العلاج، ولكن يمهّد لتوضيح الأمر، أي يتصدى للإجابة عن أسئلة جانبية تقوم كالشواذب العالقة في جو التفكير الرصين في موضوع علاج مدمنى المخدرات، ومن رأينا أن نبدأ بتقديم الإجابة المتاحة عنها، حتى يفرغ ذهن القارئ منها تماما ويتاح له النظر الدقيق في أمر العلاج. أما النقطة السادسة فتمثل الخطوة الأولى في الطريق إلى العلاج، هي نفسها ذات طبيعة إسعافية، وهي في الوقت نفسه خطوة لا بد منها لمزيد من الدخول في صميم العلاج المتكامل لحالات الإدمان. وهو ما نخصص له الفقرة الراهنة.

يتألف العلاج المتكامل من ثلاثة مكونات أساسية، أحدها طبي، والآخر نفسي، والثالث اجتماعي، وفيما يلي وصف موجز لكل من هذه المكونات الثلاثة:

أ- المكون الطبي :

أما عن المكون الطبي ، فيقوم على أحد مبدأين رئيسيين ، مبدأ الفطام التدريجي للمدمن من المخدر الذي أدمنه ، أو مبدأ سد القنوات العصبية التي يسلكها المخدر داخل جسم المدمن للتأثير في سلوكياته . وللطبيب المعالج أن يختار أحد المبدأين بناء على اعتبارات متعددة تختلف من حالة لأخرى . فإذا اختار الطريق الأول ، طريق الفطام التدريجي ، فإنه ينتقي للقيام بهذه المهمة مخدرا أضعف بكثير من المخدر الذي أدمنته الحالة (ولكن من الفصيلة نفسها) .

ويتولى الإشراف على إعطائه للحالة (بدلا من المخدر الأصلي) بجرعات وعلى فترات محددة ، على أن يتم تخفيض الجرعة وإطالة الفترات بين الجرعات تدريجيا ، حتى ينتهي الأمر غالبا إلى فطام كامل للحالة . والشائع الآن بين الأطباء في كثير من دول العالم أن يختار الأطباء عقار الميثادون^(١) لأداء مهمة الفطام التدريجي بالنسبة لمدمني الأفيون ومشتقاته بما في ذلك الهيروين . وذلك على أساس أن الميثادون نفسه هو أحد مشتقات الأفيون ولكن قوته على إحداث الإدمان أضعف بكثير من الهيروين والمورفين والأفيون . أما إذا اختار الطبيب المعالج الطريق الثاني ، طريق سد القنوات العصبية ، فإنه ينتقي لذلك عقارا مثل عقار النالتركسون^(٢) يتولى الإشراف على إعطائه للحالة بجرعات محددة وعلى فترات محددة ، ويتلخص تأثير النالتركسون في سد المستقبلات العصبية المعدة أساسا في مخ المدمن لاستقبال الأفيون أو مشتقاته ثم توزيع آثارها العصبية السلوكية في جسم المدمن . ومعنى ذلك أن المدمن الذي يتناول النالتركسون لن يتأثر بالأفيون أو أي من مشتقاته إذا تعاطاه مادام تأثير النالتركسون قائما . ويستمر الطبيب في إعطاء هذا العقار

Methadone (١)

Naltrexone(٢)

حسب نظام محدد ولفترة محدودة ، حتى ينتهى الأمر بالمدمن إلى أن يعود بجسمه إلى حالة التوازن الفيزيولوجي دون حاجة إلى وجود الأفيون أو مشتقاته . ويصحب ذلك انطفاء اللهفة إلى المخدر . هذا وصف شديد الإيجاز لما هو جوهري في المكون الطبي للعلاج .

ب- المكون النفسي :

توجد الآن أساليب متعددة للعلاج النفسي لحالات الإدمان على اختلاف أنواعها (Weise et al. 1975; Krasnegor 1979, Sueif 1991, Arif & Wastermeyer 1988, p. 233).

ولما كان من المبادئ المسلم بها في هذا المجال أن العلاج الذي يناسب مريضاً ويؤدي إلى تحسن حالته قد لا يناسب مريضاً آخر يعاني من العلة نفسها فمعنى ذلك أن أمام المعالج النفسي الآن مجالاً للاختيار بين عدة بدائل علاجية بما يناسب الحالة التي يعالجها ، وهو ما يزيد في نهاية الأمر من فرص شفاء المدمنين من إدمانهم . والأهم من هذا وذاك أن مزيداً من طرق العلاج النفسي يجري ابتكارها في الآونة الراهنة مما ييسر بمزيد من الآمال المعلقة على المستقبل المنظور . ومن أشهر العلاجات النفسية الحديثة في الميدان ما يعرف بمجموعة العلاجات السلوكية للإدمان ، وهي تعتبر من بين الثمار الرئيسية لتطبيقات العلوم النفسية الحديثة في ميدان الاضطرابات النفسية .

وتقوم في مجموعها على مسلمة أساسية مؤداها أن جميع أشكال السلوك الصادرة عن الفرد (بما في ذلك التعاطي والإدمان) إنما هي أشكال تكتسب وتنمو في ظل ظروف حياتية (أي بيولوجية نفسية اجتماعية حضارية) معينة ، ومن ثم تصدق عليها قوانين اكتساب العادات ونموها . ومن ثم تصدق عليها كذلك قوانين وإجراءات التخلص من العادات أو تعديلها ، مع كل الاختلافات التي يجب مراعاتها بين فئات العادات

المختلفة من حيث مستويات الدعم والتركيب التي تتوافر لها . (Arif & Westermeyer 1988, p. 239) ، وبما أن ممارسات التعاطي إذا تمكنت من صاحبها بحيث تؤدي به إلى الاعتماد أو الإدمان يكون معنى ذلك أنها وصلت به إلى تكوين عادات شديدة الرسوخ والتركيب فمعنى ذلك أن العلاج (أي محاولة تخليصه من مجموعة العادات التي تخدم استمرار تعاطيه الإدماني) لن تكون أمراً هيناً ، ولكنها مع ذلك لن تكون مستحيلة . كل ما في الأمر أنها تستلزم درجة عالية من التعاون بين المدمن والمعالج ، مع قدر من الإجراءات العلاجية المعقدة ، ومواظبة ومشاهدة على تلقي هذا الإجراء لفترة زمنية تصل إلى عدة شهور ، تتبعها فترة أخرى من المتابعة قد تمتد إلى بضع سنوات بهدف التقويم الدوري والتدخل من حين لآخر للصيانة ضد الانتكاسات المحتملة .

ومن طرق العلاج السلوكي المشهورة في هذا الصدد طريقة بودن H. M. Boudin وهي تعتمد على ثلاثة مقومات رئيسية هي :

- ١ - تدريب المدمن على ملاحظة الذات ، ورصد ما يصدر عنها^(١) .
- ٢ - والتدريب على تقييم الذات^(٢) بناء على ما يصدر عنها .
- ٣ - ثم برحلة تعديل السلوك بناء على المعطيات التي نصل إليها من البندين السابقين .

ويعتبر التدريب على الملاحظة الذاتية المنظمة والرصد المنظم لعائد الملاحظة أحد الأساليب المهمة التي تستخدم في العلاجات السلوكية الحديثة . وهي (أي الملاحظة الذاتية والرصد) تؤدي ثلاث وظائف في إطار هذه العلاجات ، هذه الوظائف هي :

(١) Self - monitoring

(٢) Self - evaluation

أولاً: رصد أنواع محددة من السلوكيات الصادرة عن الفرد ذات علاقة بموضوع العلاج المطلوب، وذلك قبل التدخل العلاجي.

ثانياً: رصد هذه الأنواع نفسها من السلوك على فترات أثناء وبعد التدخل العلاجي لتقييم أثر هذا التدخل.

ثالثاً: تستخدم أحياناً لتيسير إحداث التغير المطلوب. وهناك طرق متعددة لأداء هذه الملاحظة الذاتية وإجراء الرصد المترتب عليها وهي طرق يعلمها المعالج للمدمن (أو للمريض النفسي عموماً) قبل أن يطلب إليه مباشرتها.

وجدير بالذكر في هذا الموضع أننا نتكلم هنا عن عملية معقدة لها قواعد محددة وليست كما يبدو من ظاهر الكلام مسألة بسيطة ونحن نمارسها تلقائياً طوال حياتنا المتيقظة (Beck 1985).

نعود إلى برنامج بودن العلاجي. يكون الهدف من تدريب المدمن على هذه الملاحظة الذاتية الوصول به إلى التقاط ورصد ما يسمى «بالأنماط الوظيفية» التي يكشف سلوكه الإدماني عنها. والنمط الوظيفي في هذه الحالة هو التسلسل الذي يبدأ بوقوع حدث أو سلسلة من الأحداث لا تلبث أن تثير الدافع إلى تعاطي المخدر. ثم يقع فعل التعاطي نفسه. ثم يأتي ما يعقبه مباشرة من مشاعر وأحداث سلوكية هي التي تدعم سلوك التعاطي في نفس صاحبه.

بعبارة أخرى إن النمط الوظيفي (في برنامج بودن) هو «مجموعة السوابق السلوكية التي تسبق وقوع فعل التعاطي»، ثم «فعل التعاطي نفسه»، ثم «مجموعة اللواحق السلوكية التي تلحق بفعل التعاطي مباشرة» (لجنة المستشارين، ١٩٩٢، ص ٢٢٣).

ويتولى المعالج تقييم هذه الأنماط من حيث ما يناسبها من طرق تعديل أو تغيير السلوك التي يلزمه استخدامها مع هذه الحالة، وذلك

ليختار هذه الطرق التي يراها مناسبة ، ويتجنب ماسواها . ويستمر الأمر يمضي بهذه الصورة في المراحل الأولى للعلاج ، فإذا أبدى المريض تحسنا نسبيا (بالإضافة إلى المواظبة) ارتقى به المعالج بعد ذلك إلى مرحلة جديدة يعلمه فيها كيفية تقييم أنماطه الوظيفية كما يعلمه عددا من طرق تغيير السلوك يقوم بتطبيقها على نفسه بنفسه . هذه خلاصة موجزة بالقدر الذي يسمح به المقام دون الدخول في مزيد من تفصيل الحديث حول تقنيات التقييم ، أو تقنيات تعديل السلوك . وتبقى نقطة واحدة هي الإشارة إلى أن المعالج لا ينتهي من علاج الحالة إلا بناء على تقييم أثر العلاج على أساس أربعة محكات مهمة ، هي : مستوى أداء المدمن في عمله ، ومستوى تعاملاته الشخصية والاجتماعية ، وعدد مرات التعاطي التي قد يتورط فيها أثناء (ورغم) اشتراكه في البرنامج العلاجي ، وأخيرا عدد مرات اصطدامه بالقانون طوال فترة العلاج (Boudin et al 1977) .

ويستغرق إنجاز هذا البرنامج بضعة شهور ، ويمكن تطبيقه على مدمنين محتجزين داخل المصححات ، كما يمكن تطبيقه على أساس نظام العيادة الخارجية ، وهو ما يشهد بمرونته ومن ثم يعظم من فائدته . والجدير بالذكر أن هذا النظام العلاجي جرب فعلا على عدد من مدمني الهيروين صدرت ضدهم أحكام قضائية بالعلاج الإجباري ، وكان ذلك في السبعينيات في مدينة جينزفيل بولاية فلوريدا (في الولايات المتحدة الأمريكية) وكانت نتائجه على درجة عالية من الكفاءة . ولكن ، على أية حال ، هناك علاجات سلوكية أخرى كثيرة ، ويفضل بعض المعالجين إجراء بعض هذه العلاجات مقترنة بعلاج طبي كيميائي في الوقت نفسه . والمجال هنا يسمح بالكثير من الخلافات العلمية التي تستهدف في نهاية الأمر المزيد من كفاءة الخدمة العلاجية في أداء المطلوب منها .

ح- المكوّن الاجتماعي :

الاسم العام الذي يطلق على المكون الاجتماعي في خطة العلاج المتكامل للمدمنين هو «الرعاية اللاحقة». وتنقسم الرعاية اللاحقة إلى قسمين هما : «إعادة التأهيل»^(١) ، و«إعادة الاستيعاب الاجتماعي»^(٢) . وفيما يلي وصف موجز لكل من هذين القسمين .

١ - إعادة التأهيل :

في مجال علاج التعاطي والإدمان يستخدم مصطلح «إعادة التأهيل» أحيانا استخداما شديدا الاتساع ليضم ما يوصف بأنه إعادة التأهيل المهني والاجتماعي . وأحيانا أخرى يقتصر في استخدامه على الإشارة إلى مجال محدود هو إعادة التأهيل المهني . وفي هذه الحالة يترك المجال الاجتماعي ليندرج تحت مصطلح خاص به ، هو «إعادة الاستيعاب الاجتماعي» . وفي هذا المقام سوف نتجه هذه الوجهة الأخيرة ، وبالتالي سوف نتحدث عن إعادة التأهيل المهني ، فإذا فرغنا من ذلك انتقلنا ، في فقرة مستقلة ، إلى الحديث عن إعادة الاستيعاب الاجتماعي .

إعادة التأهيل المهني :

والمقصود هنا بالضبط هو العودة بالمدمن (وسوف نسميه من الآن فصاعدا بالمدمن الناقه توضيحا لأنه يكون عندئذ في مرحلة النقاهة من إدمانه) إلى مستوى مقبول من الأداء المهني ، سواء كان ذلك في إطار مهنته التي كان يمتنعها قبل الإدمان أو في إطار مهنة جديدة . وتتضمن إجراءات إعادة التأهيل في هذا الصدد ثلاثة عناصر . هي : الإرشاد المهني^(٣) ، وقياس

(١) Rehabilitation

(٢) Social reintegration

(٣) Occupational counselling

الاستعدادات المهنية^(١)، والتوجيه المهني^(٢)، والتدريب^(٣).

ويشير مصطلح الإرشاد إلى العلاقة التي تنشأ بين شخصين يحاول أحدهما (وهو المرشد) مساعدة الآخر (وهو المسترشد) على أن يفهم المشكلات الخاصة بالتوافق مع متطلبات مجال بعينه، وأن يتغلب عليها (English & English 1958). ويغطي المصطلح هنا مساحة واسعة من الإجراءات تمتد لتشمل تقديم المشورة والمعلومة، وتزويد المسترشد بأسلوب لفهم مشكلات التوافق وللتغلب على هذه المشكلات بإيجاد الحلول المناسبة لها. ومن ثم يدخل في هذا الصدد التدريب على حل المشكلات، ويدور هذا كله في مجال العمل ومشكلاته.

ثم يأتي الدور بعد ذلك على قياس الاستعدادات المهنية، ويشير مصطلح الاستعداد كما يستخدمه علماء النفس إلى درجة احتمال نجاح الفرد في مجال بعينه من مجالات النشاط الإنساني (Harriman 1963)، كالتجارة أو الصناعة أو الأعمال المكتبية... إلخ. وهناك طرق فنية متعددة لقياس الاستعدادات المهنية بدرجة عالية من الدقة والموضوعية. ومن ثم يوجه المدمن الناقه إلى قياس استعداداته المهنية وذلك للاسترشاد بنتائج هذا القياس في اختيار أنسب الأعمال لهذه الاستعدادات (في حالة ما إذا تعذر رجوع المدمن إلى عمله الذي كان يؤديه قبل الإدمان). وهنا تبدأ خطوة التوجيه المهني.

ويجتمع تحت مفهوم التوجيه المهني مجموع الإجراءات التي تتخذ استغلالاً للمعلومات التي تجمعت عن المدمن الناقه من خلال الإرشاد ومن خلال قياس استعداداته المهنية، فيجري توجيهه إلى الالتحاق بالمهنة التي تتناسب

Occupational aptitudes (١)

Occupational guidance (٢)

Training (٣)

وهذه المعلومات . ولكي يكتمل التوجيه بالصورة الواجبة يحتاج الأمر إلى أن يكون لدى القائمين على توجيهه مجموعتان إضافيتان من المعلومات : إحداهما تتعلق بالمهن الشاغرة في سوق العمل ، والثانية تتعلق بما يسمى بروفيل المهارات اللازمة للاشتغال الكفاء بهذه المهن . ويعتمد توافر هذا البروفايل على ما يسمى بتحليل العمل .

ففي المجتمعات المتقدمة ، خاصة المجتمعات الأنجلو أمريكية ، يتوافر لكثير من الأعمال التي تقوم عليها الصناعات الحديثة بيان بمجموعة المهارات ، ومستويات كل منها ، التي تلزم لإتقان هذه الأعمال . ويجري تحديد هذا البيان نتيجة لتحليلات عملية يتعاون في إجرائها المهندسون وعلماء النفس الصناعيون . وتكون مهمة التوجيه المهني في نهاية المطاف المضاهاة بين نتائج قياس استعدادات الشخص المتقدم للالتحاق بهذا العمل أو ذاك والبروفيل المطلوب لأداء العمل بكفاءة . ويتخذ قرار الالتحاق أو الرفض (أو التدريب) بناء على نتيجة هذه المضاهاة . أما حيث لا تتوافر هذه المعلومات عن بروفيلات الأعمال المتاحة فيجري الاستعانة بخبرة الخبراء في ميدان هذه الأعمال وهو حل مؤقت لا سبيل إلى الاعتراض عليه أو تجاهله في المستقبل المنظور (Platt 1995) .

٢ - إعادة الاستيعاب الاجتماعي :

إعادة الاستيعاب الاجتماعي هي الخطوة الأخيرة والمكملة لإجراءات الرعاية اللاحقة التي تتناول المدمن الناقه . ولا يشترط بالضرورة أن تأتي زمنيا بعد خطوة إعادة التأهيل المهني ، بل يمكن تصور أن تتزامن الخطوتان . ولكن المهم أنه لا يجوز تجاهلها في نسبة كبيرة من الحالات ، وخاصة تلك التي تمكن منها الإدمان إلى درجة الاقتران بأشكال ودرجات خطيرة من التدهور الاجتماعي .

والمقصود بالتدهور الاجتماعي في هذا السياق تحلل الشخص (أثناء تزايد إدمانه) من كثير من مسؤولياته الاجتماعية. والتطور الطبيعي لهذا التحلل هو الوصول بالمدمن إلى ما يسمى بظاهرة «الخلع»^(١).

وقد جاء في تقرير «الاستراتيجية القومية المتكاملة» الصادر عن «المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان» في مصر أن المقصود بهذا المصطلح «الإشارة إلى عملية من التدهور التدريجي في قدرة المدمن على الوفاء بالمتطلبات الجوهرية للأدوار التي نسندها إليه في العمل، والأسرة، والمجتمع العريض (وبالتالي فكأنه خلع خلعا من نسجه الاجتماعي)» (لجنة المستشارين، ١٩٩٢، ص ٢٣٦). ومعنى ذلك أن الهدف الأخير لإجراءات «إعادة الاستيعاب» هو إعادة تطبيع المدمن الناقه (المخلوع) بحيث يعود إلى القيام بأدواره الاجتماعية التي كان يؤديها قبل إدمانه أو ما يقرب من ذلك. ولا يجوز النظر إلى عملية إعادة الاستيعاب هذه باستخفاف على أساس أنها تتم بصورة تلقائية، فهذا من شأنه أن يساعد على زيادة فرص الانتكاس، أي رجوع المدمن الناقه إلى ما كان عليه قبل أن يتلقى الأجزاء الطبية والنفسية من العلاج.

وقد كانت نتيجة تنبيه العلماء والمعالجين المهتمين بهذا الموضوع ابتكار طرق شتى للحيلولة دون هذا الانتكاس. ومن أهم ما ابتكر في هذا الصدد ما يسمى بـ «المجتمعات العلاجية»، وهي مؤسسات موجهة أساسا للعناية بتقديم هذا الجزء الأخير من إجراءات العلاج والذي نسميه إعادة الاستيعاب الاجتماعي. وهي، من زاوية النظر هذه، تعتبر نموذجا مصغرا للحياة الاجتماعية العريضة، يلقي فيه المدمن الناقه التدريب اللازم لاستعادة الأدوار التي يقوم بها الشخص السوي في المجتمع. ولا بأس هنا من إعطاء القارئ فكرة موجزة عن منشأ هذه المجتمعات العلاجية وتطورها.

فقد نشأت هذه المجتمعات العلاجية في الولايات المتحدة نحو سنة ١٩٦٣ ، في سياق تصاعد موجة إقبال الشباب البيض على تعاطي المخدرات بصورة لم تشهدا عائلات الطبقة الوسطى في المدن الأمريكية من قبل . وكانت مصحوبة بتصور مؤداه أنها يمكن أن تقوم بمهمة العلاج الاجتماعي لهؤلاء الشباب لتخليصهم من أسر المخدرات (الكوكايين والهروين ثم القنب) حيث تشير جميع الدلائل إلى أن العلاج الطبي، والطبي - النفسي، لا يكفي في معظم الحالات . ومن هنا جاءت تسميتها بالمجتمعات العلاجية . ومع بداية السبعينيات كانت قد لقيت من النجاح ماسمح بها بالانتشار في معظم الولايات الأمريكية ، ومع بداية الثمانينيات كانت قد انتشرت في كندا وفي كثير من دول أوروبا الغربية مثل إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا والسويد والنرويج ، بل وبدأت تلقى الترحيب في دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبنما وفنزويلا .

كما تكونت لها اتحادات دولية وعقدت باسمها المؤتمرات العالمية لتبادل الخبرات بين القائمين بالعمل فيها في جميع أنحاء العالم (١٩٨١ O'Brien) .

وتقوم صيغة العمل في هذه المؤسسات على أساس التصور الآتي :

بما أن الإدمان يعتبر إفصاحا فارماكولوجيا يخفي وراءه اضطرابا في نمط تكيف الشخصية مع ظروف حياتها الاجتماعية فلا يمكن لأي علاج إذا أريد له النجاح أن يتجاهل الأساس العريض (الاجتماعي النفسي) لحساب الإفصاح الضيق (الفارماكولوجي) . من هنا ضرورة خلق سياق اجتماعي صحي يحيط بالمدمن الناقه تصحح فيه أنماط التوافق الخطأ دون وجود للعامل الفارماكولوجي .

وعلى ذلك تتحدد أهداف العمل في هذه المؤسسات كالتالي :

١ - تخليص المدمن من سلوكياته الإدمانية .

٢- إعادة تأهيل الشخص تأهيلا عاما ، بإكسابه مجموعة من العادات والمهارات التوافقية .

٣- مساعدة الشخص على العودة إلى الحياة الاجتماعية العريضة ، والتوافق مع مقتضياتها باعتباره شخصية مستقلة فاعلة .

أما عن إجراءات العمل على المستوى التنفيذي فتكون على النحو التالي :

١- في المراحل المبكرة من التحاق المدمن بالمجتمع العلاجي (وذلك بعد أن يكون قد أتم عمليات تطهير الجسم من سموم المخدر في المصححة) تساعده جميع القوى العاملة في المؤسسة على الاستقرار في نمط الحياة الجديد دون مخدر. ومن أهم العناصر الفاعلة في هذا الصدد خبرات الزملاء الناقهين الذين سبقوه إلى الالتحاق بالمؤسسة .

٢- يمكن أن يلقي من حين لآخر بعض التدريبات التي تقدمها العلاجات السلوكية الحديثة للتغلب على ما قد يتعرض له أحيانا من توترات قد تعيد تنشيط اللهفة لديه إلى المخدر.

٣- وبعد فترة يتجه البرنامج بالتدريج نحو إعداده للرجوع إلى الحياة في المجتمع العريض وذلك بتنمية المهارات اللازمة من خلال دفعه إلى المشاركة الفعالة في إدارة شؤون الحياة اليومية داخل المؤسسة ، ومحاسبته على ما قد يصدر عنه من أخطاء مقصودة أو غير مقصودة .

هذه فكرة عامة عن هذه المجتمعات العلاجية (المرجع السابق ، لجنة المستشارين ١٩٩٢ ، ص ٢٤٠) . وقد أسهبنا بعض الشيء في الحديث عنها لأنها جديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار عند من يهمهم الأمر في مصر وفي البلاد العربية . ولا يعني ذلك أننا ندعو إلى نقل النموذج كما هو متحقق في الخارج تماما ، ولكن يعني الحث على دراسته والتفكير جديا في محاولة

تطويعه بما يناسب مناخ الحياة الاجتماعية عندنا ، مع الإبقاء على جوهره
من حيث هو مؤسسة علاجية (تربوية) كبديل للمسارعة باللجوء إلى
المؤسسات العقابية .



الفصل السابع

العلم ملاذا ومسؤولية

مقدمة :

نظرة استرجاعية (العلم ملاذا) .

العلم كمسؤولية

- مسؤولية الاجتهاد في البحث

- مسؤولية تطويع المعلومات لأغراض التطبيق

- مسؤولية تقديم المشورة لصانع القرار

مسؤوليات القيادات الاجتماعية

تلخيص

مقدمة

الآن . وبعد هذه الجولة التي قمنا بها مع القارئ من خلال الفصول الستة للكتاب ، يتخلق أمامنا منظور لا بأس بما يتوافر له من تكامل حول موضوع المخدرات ، نطالع فيه المشكلة في جوانبها المتعددة ، وقد اشتملت هذه الجوانب على نقطة البداية ، منشأ التعاطي والإدمان ، ثم ما يترتب عليهما من اضطرابات نفسية واجتماعية ، ثم حديث عن كيفية التصدي لهذه المشكلة بجوانبها المختلفة . وقد مهدنا لهذا كله بفصلين أحدهما عن المصطلحات والمفاهيم السائدة في الميدان ، والثاني عن تاريخ المواد المحدث للإدمان ، لكي تتحقق للقارئ أعلى درجة من وضوح الفهم ، وشمول النظر للبعد التاريخي للموضوع الذي نحن بصددده .

ومع ذلك ففي رأينا أن معالجة الموضوع على هذا النحو لم توفر له بعد جملة العناصر الرئيسية التي تضمن أن يخرج القارئ بإدراك ناضج للمشكلة . ولا يمكن أن يكتمل الإدراك الناضج للمشكلة إلا بأن نضيف إلى الأبعاد التي ألقينا عليها الضوء بُعداً آخر هو البعد العلمي . أين هذه المشكلة من جهود البحث العلمي ، في الماضي والحاضر ، والمستقبل ؟

نظرة استرجاعية (العلم ملاذا) :

إذا حاول القارئ أن يسترجع الآن بعض مافرج من قراءته للتو ، سواء فيما تبقى لديه في مخزون الذاكرة ، أو بالرجوع إلى بعض الصفحات السابقة ، اعتباراً من الفصل الثالث على وجه الخصوص ، فسوف يجد الفصول زاخرة بالمعلومات التي جادت بها علينا جهود البحث العلمي في عشرات التخصصات التي تتخذ من المشكلة محورا لها فأنضجت إدراكنا لها بصورة بالغة الأهمية .

ففيما يتعلق بمنشأ التعاطي تحدثنا عما كشفت عنه البحوث الميدانية من وجود اقتران إيجابي جوهري بين كون بعض الأقرباء يتعاطون المخدرات واحتمالات أن يتجه شباب هذه العائلات إلى التعاطي، كما أوردنا ذكر ما انتهت إليه بحوث الوراثة من ترجيح وجود عوامل وراثية تجعل بعض الأشخاص على استعداد فطري للانزلاق إلى الإدمان إذا ما توافرت حولهم ظروف بعينها، كما ذكرنا أن أقوى البحوث إقناعاً في هذا الصدد ما أجري على التوائم المتماثلة، ثم ذكرنا بحوثاً أخرى تلقي الضوء على الآليات البيولوجية التي تنتقل بوساطتها العوامل الوراثية وهي البحوث المسماة بحوث المؤشرات البيوكيميائية.

وإلى جانب العوامل البيولوجية تحدثنا عن العوامل النفسية التي تلقي أضواء إضافية على منشأ التعاطي، وفي هذا الصدد تحدثنا عما كشفت عنه بعض البحوث الميدانية الوبائية من عوامل «الإيجابية والسلبية» في الإقدام على خبرة التعاطي، والأسباب الشعورية التي يبدىها المتعاطون فيما يتعلق بالاستمرار في خبرة التعاطي، والاتجاهات النفسية نحو المواد المخدرة.

ثم تحدثنا عن الخصائص الفارماكولوجية التي تتوافر في بعض المواد النفسية فتجعلها مواد محدثة للإدمان (في مقابل مواد نفسية أخرى غير محدثة للإدمان) وكيف يستعين العلماء بالتجارب المعملية على الحيوانات (كالفئران والقرود بوجه خاص) لكي يتأكدوا من وجود الخصائص الإدمانية أو عدم وجودها. كذلك أشرنا إلى ما كشفت عنه الدراسات الوبائية من وجود ارتباط إيجابي جوهري بين توافر مادة إدمانية معينة ودرجة انتشار تعاطيها، أي أن مجرد توافر المادة النفسية يرفع من احتمالات الإقدام على تعاطيها.

كذلك أوردنا ذكر عدد من العوامل البيئية التي تسهم في منشأ التعاطي، من ذلك ما أوضحت به البحوث الأنثروبولوجية من إسهام الإطار الحضاري

بنصيب ما ، وما أوضحتها بعض البحوث الوبائية من إسهام أجهزة الإعلام ، وإسهامات مناخ التنشئة في الأسرة ، وبالإضافة إلى مستوى تعليم الوالدين والمرتبة الاجتماعية لمهنتهما .

هذا كله فيما يتعلق بموضوع منشأ التعاطي والإدمان وما أُلقي من أضواء على العوامل المتعددة المسهمة فيه . وواضح طبعاً أن ما قدمه العلماء كل في تخصصه في هذا الصدد كم كبير من الجهود أسفر عن حصيللة ضخمة من المعلومات ، وقد بدأ بذل هذه الجهود في ماضٍ قريب ولا يزال البذل متصلاً في الوقت الحاضر . ويتجمع المحصول العلمي لهذا كله فيما نسميه في مستوى علمنا الراهن بمنشأ التعاطي والإدمان .

وهذا الذي نقوله (على سبيل الاسترجاع) عن الإسهامات العلمية في الكشف عن منشأ الظاهرة ، نقرر ما يماثله بالنسبة لموضوع الاضطرابات النفسية المترتبة على التعاطي والإدمان ، كما أوضحناه في الفصل الرابع . فعشرات المعلومات التي أوردناها في هذا الفصل عن الأعطاب المترتبة على تعاطي الكحوليات وإدمانها ، أو الأفيونيات ، أو القنب . . . إلخ إنما وصلت إلينا كثمار لجهود علمية بذلها مئات الباحثين الذين استعانوا بطرق البحث العلمي المختلفة ، من تجارب معملية ، وملاحظات إكلينيكية ، وبحوث ميدانية . . . إلخ كل في تخصصه .

ومثل هذا القول يصدق كذلك على ما أوردناه في الفصل الخامس بشأن المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التعاطي والإدمان ، مشكلات الجريمة ، وحوادث الطرق ، والمغامر الاقتصادية . فهنا عشرات المعلومات التي أمكن الوصول إليها عن طريق البحث العلمي الميداني الذي قام ولا يزال يقوم به عشرات العلماء .

والحصيللة النهائية لهذا الحشد الهائل من وحدات المعرفة العلمية ، حول موضوعات المنشأ ، والاضطرابات النفسية ، والمشكلات الاجتماعية المرتبطة

بالتعاطي والإدمان، هي جسم المعرفة العلمية المتوافرة لدينا في الوقت الراهن عن ظاهرة التعاطي والإدمان.

هنا، في هذا الموقع بالضبط، يحسن بالقارئ أن يعيد النظر في وعيه بالمشكلة. فاسترجاع المعلومات العلمية عن الظاهرة بهذه الصورة يستتبع بالضرورة أن ندخل في اعتبارنا ما نسميه البعد العلمي للمشكلة، وهو يشبه إلى حد كبير ما نسميه بُعد النضج المصاحب لنمو الشخصية، وفي هذا الشأن نعود إلى تعريف المشكلة، بالصورة التي أوردها تقرير هيئة الصحة العالمية، وهو ما قدمناه في مطلع الفصل الخامس من هذا الكتاب، وقد ورد فيه أن الأساس العلمي ليس شرطاً لإصدار المجتمع حكماً بأن هذه الظاهرة أو هذه الممارسة تمثل مشكلة، هذا صحيح بالنسبة لما يحدث في الواقع الاجتماعي، فالمجتمع المصري عندما أدان تعاطي الحشيش إدانة لا رجعة فيها منذ إصدار أول تشريع ضده في سنة ١٨٧٩ لم يكن يملك أي معلومة من هذه المعلومات العلمية التي ذكرناها والتي لم نعرف معظمها إلا في خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. ولكن الصحيح أيضاً أن البعد العلمي (الذي هو نضج لمنظور المشكلة من خلال تراكم نتائج البحث العلمي) يضيف إلى المشكلة إيضاحات تحدث تغييراً بالغ الأهمية في كيانها الاجتماعي. فهو (أي البعد العلمي) يكسب الإدانة الاجتماعية للقنب مثلاً (وغيره من المخدرات) درجة من العقلانية (بما يزودها به من مضمون معلوماتي) يجعلها شديدة الإقناع ومن ثم ترتفع احتمالات فاعليتها في ترشيد سلوك المواطنين نحو تحقيق أهداف الإدانة. أما طبيعة الإيضاحات التي يضيفها البعد العلمي على المشكلة فتتمثل أساساً في أنها تشد المشكلة شداً نحو التعريف الآخر الذي ذكرناه في مطلع الفصل الخامس، ومؤداه أن المشكلة موقف يتولد من معاشته أو ممارسته نتائج تتعارض أو تتضارب فيما بينها، وهو التعارض بين الأثر المهدئ أو النوم

أو المنشط أو المروّح الذي يطلبه المتعاطي والنتائج الأخرى القريبة والبعيدة المؤذية والمدمرة لمقومات الصحة البدنية والنفسية والسلامة الاجتماعية .

فإذا أدخلنا في اعتبارنا كذلك أن هذا البعد العلمي الذي نتحدث عنه ليس بعدا معرفيا خالصا ، ولكنه يضم في كيانه شقين ، أحدهما معرفي والآخر عملي تطبيقي حيث المحاولات الدائبة لتطويع المعلومات بحيث تصبح ركائز لإقامة تقنيات تستخدم في أغراض الوقاية والعلاج (وهو ما قدمناه في الفصل السادس) تبين للقارئ بكل وضوح ما نعنيه بحديثنا عن العلم بوصفه ملاذا ، تلوذ به الإنسانية ممثلة في عدد كبير من العلماء (ينتمون إلى مجتمعات مختلفة) ، فيكون لها بمنزلة الحصن الذي تتجمع فيه ذخائر المعرفة المحققة ، والتطبيق ذي الكفاءة العالية ، وكلاهما للتصدي للمشكلة فهما وعلاجاً (سويف ١٩٩٣) .

العلم كمسؤولية :

المنظور الذي لا يكف عن التفتح أمامنا ، على امتداد العصر الحديث بوجه عام ، وعلى امتداد العقود العشرة للقرن العشرين بوجه خاص ، هو منظور العلاقة الجدلية بين العلم كملاذ والعلم كمسؤولية . وقد أوجزنا في الفقرة السابقة عددا من الشواهد التي تبين كيف تقدم العلماء كل في تخصصه لترسيخ دور العلم كملاذ يعتمد عليه بكفاءة متزايدة في مجابهة مشكلة المخدرات فهما ومعالجة . وقد آن الأوان إذن للنظر فيما يترتب على ذلك من مسؤولية تتوزع بين العلماء من ناحية (أفراد وتنظيمات) ، ودوائر صنع القرار على اختلاف مستوياتها في المجتمعات الحديثة من ناحية أخرى .

هناك أنواع متعددة من المسؤولية تلقى على عاتق العلماء في هذا المجال الذي نحن بصددده ، نخص بالذكر منها ثلاثة هي :

أ- مسؤولية الاجتهاد في البحث بهدف الكشف عن الحقيقة .

ب- مسؤولية تطويع العلماء معلوماتهم لأغراض التطبيق أو الإفادة العلمية .

ج- مسؤولية تقديم المشورة لصانعي القرار .

وفي مقابل هذه المسؤوليات وترتبا عليها تنشأ مسؤوليات أخرى يلقي عبئها على كاهل القيادات الاجتماعية كل بحسب موقعه ومجالة .

وفيما يلي نتحدث بقدر معقول من التفصيل عن كل من هذه المسؤوليات .

أ- مسؤولية الاجتهاد في البحث :

هذه هي أبسط أنواع المسؤولية التي يطالب العلماء بالوفاء بها ، ونعني بالبساطة هنا شدة الوضوح والمباشرة ، فهي تفرض نفسها . ومع ذلك نرى لزوما علينا أن نقدم بضعة تعليقات في هذا الصدد ، فالاجتهاد في البحث يعني عدة التزامات تهدف كلها إلى الكشف عن الحقيقة والعمل على إذاعتها . أما عن هذه الالتزامات فيأتي في مقدمتها النزاهة والتجرد عن الهوى . ومع أن هذا الكلام يبدو وكأنه تحصيل حاصل أو كلام معاد فإن الممارس للبحث العلمي فعلا يكتشف أثناء مسيرته أن هناك مغريات عديدة تلوح له من حين لآخر تحته تحت أسماء ودعاوى مختلفة على أن يتنازل قليلا عن قدر محدود من النزاهة . وقد شهد كاتب هذه السطور أمثلة حية لاستجابات متنوعة لبعض المغريات قام بها بعض العلماء المسهمين في بحوث تعاطي القنب ، وهم علماء ذوو مناصب مرموقة في بعض الجامعات الأوروبية والأمريكية ، وكان أهم إغراء تعرضوا له في هذا الصدد إغراء المجازاة لموجة جارفة تجتاح الإعلام الأمريكي بوجه خاص والغربي بوجه عام مؤداها التهوين من أضرار تعاطي القنب . وجدير بالذكر أن هذا النوع من السلوك من جانب العلماء يتم بصورة

هادئة ومرهفة لا ترقى أبدا إلى مستوى التزييف الفج، وغالبا ما يصحبها نوع من ترويض الضمير، يساعد على ذلك أنها تتم تدريجيا فتستغرق وقتا طويلا نسبيا غالبا ما يكون كافيا لترويض الضمير في التوجهات المرغوب فيها. ولا يسمح المقام بمزيد من التفصيل في هذا الحديث، ولكن الأمر المهم في هذا الشأن هو أن الحيد عن مبدأ النزاهة استجابة لمغريات عابرة وارد فعلا، ومن ثم وجب التنبيه والتنبه إليه.

ويأتي في الأهمية بعد مبدأ النزاهة واجب الإعداد العلمي الجيد والمتجدد للباحث، من إتقان لطرق البحث، وأساليب تحليل المادة العلمية المتجمعة، ومداومة الاطلاع على الجديد في الميدان، والسخاء في بذل الجهد اللازم للتأكد من سلامة نتائجها وجدارتها بالثقة.

ثم يأتي بعد ذلك واجب السعي إلى النشر العلمي الموثق للبحث ونتائج، أي أن السعي إلى النشر العلمي هو نفسه واجب ضمن الواجبات التي يلتزم بها العلماء، وذلك للإسهام في إذاعة الحقيقة على أوسع نطاق ممكن. ومن اللازم التنبيه إلى أننا نتكلم هنا عن النشر العلمي الموثق، ولهذا قواعده المنظمة له شكلا ومضمونا، وهو يختلف تماما عن النشر الإعلامي الموجه إلى كسب الشهرة.

ب- مسؤولية تطويع المعلومات لأغراض التطبيق :

إذا كانت مسؤولية الاجتهاد في البحث فرض عين على كل عالم، فإن مسؤولية تطويع المعلومات لأغراض التطبيق والاستفادة العملية فرض كفاية على جبهة العلماء. ومعنى ذلك أن مبدأ الاختيار بين الاهتمام بالتطبيق أو الانصراف عنه إلى العلم البحث متاح أمام العلماء كأفراد، فقد عرفنا علماء كبارا في شتى فروع المعرفة العلمية لا يغريهم الانشغال بالكيفية التي يمكن بها للمجتمع أن يفيد من نتائج بحوثهم، وبدلا من ذلك يستحوذ الاهتمام بالكشف عن الحقيقة على طاقتهم للعمل العلمي بكاملها. ولا ينقص هذا

من قدرهم بأي حال . ولا يتناقض ذلك مع حق المجتمع في أن يتوقع من العلم والعلماء كثيرا من الجهود التي تبذل في خدمة التطبيق ، ذلك أن الواقع يشهد (على طول تاريخ العلم واتساع مساحته) بوجود أعداد كبيرة من العلماء يحتل عندهم الانشغال بالتطبيق مكانة عالية ويستنفد جزءا كبيرا من طاقاتهم . وكثير من هؤلاء لا تقتصر جهودهم في هذا الشأن على محاولة تطوير نتائج بحوثهم المرتبطة بأسائهم الشخصية فحسب لمقتضيات التطبيق ولكنها تمتد فتشمل تطويع بعض نتائج حصل عليها باحثون غيرهم كذلك . وعلى هذا النحو تسير الأمور نحو قدر من التوازن في هذا الصدد بين توقعات المجتمع من ناحية وممارسات العلماء (في مجموعهم) من ناحية أخرى . والشيء المهم في هذا الصدد هو التزام العالم الفرد جانب الصدق مع نفسه ، فإذا كان على استعداد لخوض مجال التطبيق فلتكن مسيرته مزودة بالاهتمام العميق الشامل ، والإعداد المنهجي اللازم لتحقيق أعلى درجة ممكنة من الإتيان ، إتقان تطويع المعلومات الأساسية إلى هاديات تطبيقية (Soueif 1974) .

ح- مسؤولية تقديم المشورة لصانع القرار:

يعتبر هذا البند امتدادا لموضوع الانشغال بالتطبيق ، ولكنه امتداد يحدث في بعض الحالات وليس فيها جميعا . فإذا حدث فإنه يقتضي أن يتوافر لدى العلماء (التطبيقات) الذين يتصدون لتقديم المشورة شروط ثلاثة على أقل تقدير هي :

- الأول أن يكونوا على قدر معقول من الاهتمام بالقضايا الاجتماعية يجعلهم يشعرون بحاجة مجتمعاتهم إلى ثمار علمهم هذا ، مما يحفزهم إلى أداء هذه المهمة ، مهمة تقديم المشورة ، بالعناية الكافية .

- والثاني أن تكون لديهم القدرة على العرض المبسط (غير المسطح) للأساس العلمي (نتائج بحوث ميدانية مثلا) الذي يؤسسون عليه مشورتهم ، ثم يقدمون فحوى المشورة مربوطة ربطا محكما إلى هذا الأساس .

- والثالث أن يكونوا مزودين بقدر معقول من الإلمام والتبصر بأمور المجتمع (في جملتها) بحيث يستطيعون أن يكوّنوا لأنفسهم رؤية واضحة إلى حد كبير للمشكلات الكبرى (في خطوطها العامة) التي تتهدد مجتمعاتهم، والوزن النسبي للمشكلة التي تؤثرهم (وهي مشكلة المخدرات في حالتنا) بين سائر مشكلات المجتمع، بحيث يتناسب ما يشيرون به من سياسات وإجراءات مع هذا الوزن النسبي وسط أوزان المشكلات الأخرى، وخاصة من حيث ما تمثله كل مشكلة من خطر داهم، وما يقتضيه التصدي لها من إنفاق، وما يمثل هذا الإنفاق من عبء على ميزانية الدولة، وعلى الاقتصاد القومي (أي يكون لديهم إطار للأولويات).

هذه شروط ثلاثة تمثل الحد الأدنى لما يجب أن يتوافر لدى من يتصدى لتقديم المشورة حتى يكون مقنعاً لصانع القرار بما يقدمه من اقتراحات. ولابد كذلك من أن يكون على علم بأن صانع القرار (حتى على أعلى المستويات في جهاز الدولة) يعمل تحت قيود وضغوط لا يستطيع أن يتجاهلها، ومن ثم فما يملأ على العالم وجدانه لا يشغل في فكر صانع القرار أو وجدانه إلا حيزاً محدوداً. وفي هذا الموقف تكون المشكلة الحقيقية التي تواجه العالم إذ يقدم مشورته هي: كيف يقدم أقصى المشورة في حدود الحيز متاح. يحدث هذا في جميع الدول، وفي ظل جميع النظم السياسية. والفرق الرئيسي في هذا الصدد بين دول متقدمة ودول نامية يتلخص في أنه في الدول المتقدمة يرتفع الاحتمال بأن يطلب صانع القرار مثل هذه المشورة من العلماء. أما في الدول النامية فيندر أن يحدث ذلك.

وفي مجال المخدرات نجد أمثلاً واضحة لما حدث متصلاً بهذا الشأن في دولتين متقدمتين، هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ففي الولايات المتحدة شكلت لجنة باسم «اللجنة القومية للماريوانا وتعاطي المخدرات» برئاسة ريموند شيفر R. P. Shafer وعضوية اثني عشر

من كبار العلماء المعروفين باهتمامهم بموضوع المخدرات ، وكان المطلوب منها إلقاء الأعضاء على الموضوع واقتراح ما يروونه من سياسات وقد أصدرت تقريرها الأول في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٢ (Shafer 1972)، وهو موجه إلى رئيس الولايات المتحدة ، وإلى كل من رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب . وتابعت ذلك بتقارير سنوية . وفي كندا شكلت لجنة باسم «لجنة تقصي الحقائق في أمر التعاطي غير الطبي للمخدرات» ، برئاسة جيرالد لودان Gerald Le Dain وعضوية خمسة من العلماء .

وأصدرت في البداية تقريراً مؤقتاً ثم أصدرت تقريراً نهائياً في سنة ١٩٧٢ (Le Dain et al. 1972) وقد وجهت اللجنة الخطاب في تقريرها هذا إلى وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

وفي الولايات المتحدة وقع حدث آخر وثيق الصلة بهذا المعنى الذي نحن بصددده ، بل أشد بلاغة في تعبيره عن ذلك ، فقد شكل الكونجرس الأمريكي لجنة تقصي حقائق برئاسة كل من السناتور جيمس إيستلاند J. O. Eastland (في جلسة ٩ مايو سنة ١٩٧٤) ، والسناتور إدوارد جورني E. J. Gurney (في جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٤) . ودعت هذه اللجنة للمثول أمامها واحداً وعشرين عالماً ، عرفوا جميعاً ببحوثهم المنشورة في دوريات التخصص المكرسة لموضوع التعاطي والإدمان . وقد قدموا جميعاً مشوراتهم العلمية مفصلة بشأن تعاطي القنب بوجه خاص والآثار المباشرة المترتبة على التعاطي . وكان كاتب هذه السطور من بين من دعوا لتقديم هذه المشورة (يوم ١٧ مايو سنة ١٩٧٤) (Soueif 1975) وقد قدم السناتور جيمس إيستلاند لمضبطة الكونجرس التي نشرت فيها مشورات هؤلاء العلماء جميعاً بمقدمة مستفيضة استهلها بقوله : «تعتبر هذه الشهادات ، التي هي موضوع هذه المضبطة ، من أهم ما استمعت إليه هذه اللجنة في تاريخها ، بل من أهم ما استمعت إليه أية لجنة من لجان الكونجرس جميعاً . ذلك أن ما أثارته هذه الشهادات فعلاً من اهتمام

واسع النطاق يوحي بأنها سيكون لها دورها في تغيير مسار كان يمضي بنا نحو كارثة قومية . . . » (Eastland 1975) .

وقد نشرت هذه المضبطة سنة ١٩٧٥ في مجلد يضم أكثر من ٤٣٠ صفحة . هذه نماذج من اهتمام صانع القرار في بعض الدول المتقدمة بالحصول على مشورة العلماء فيما يتعلق بالتصدي لمشكلة تعاطي المخدرات .

ورغم ما نقرره من ندرة قيام هذا النموذج في الدول النامية فقد تحقق في إطار هذه الندرة أن قام هذا النموذج في مصر، وذلك على أثر ظهور الهيروين في السوق غير المشروعة في مصر في أوائل الثمانينيات ، وكان قد اختفى منها مع نهاية الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من الأربعينيات . فلما عاد إلى الظهور كان رد فعل المشرّع المصري تشكيل «مجلس قومي لمكافحة وعلاج الإدمان» يضم في عضويته جميع الوزراء الذين يتولون أمر وزارات يتصل بها موضوع المخدرات من قريب أو من بعيد ، وعددهم اثنا عشر وزيرا ، ومعهم النائب العام ، ومدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ويرأس هذا المجلس رئيس الوزراء . وبمجرد صدور القرار الجمهوري بهذا التشكيل بادر المجلس بتشكيل «لجنة المستشارين العلميين» ، وهي تضم تسعة أعضاء من كبار العلماء في مجموع التخصصات التي تتناول موضوع تعاطي المخدرات وإدمانها من جميع أطرافه . وقد توصلت اللجنة إلى إصدار تقرير شامل تقدم فيه المشورة العلمية المنشودة ، بعنوان «استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطي والإدمان في مصر» وذلك في سنة ١٩٩٢ . وقد أقر المجلس باعتباره أعلى سلطة لإصدار القرار في هذا الشأن ، أقر ما ورد في تقرير الاستراتيجية ، وذلك في خلال اجتماعاته سنة ١٩٩٤ . (لجنة المستشارين ١٩٩٢ الندوة القومية ١٩٩٥) .

هذا عدد من النماذج للصورة التي يتحمل العلماء فيها مسؤولية تقديم المشورة ، من واقع علمهم ، لصانعي القرار ، والنماذج هي : تقرير شيفر في

الولايات المتحدة، وتقرير لودان في كندا، والشهادات العلمية المقدمة للكونجرس الأمريكي، وتقرير لجنة المستشارين العلميين في مصر.

مسؤوليات القيادات الاجتماعية :

جرت العادة على أن نتكلم ونسهب في الكلام عن مسؤولية العلماء في العناية بتطويع نتائج علمهم للتطبيقات العملية لفائدة الإنسان (من مواطنيهم وغير مواطنيهم)، وأن يعنوا بتقديم المشورة العلمية لصانع القرار لمعاونته في تقديم أفضل الحلول العلمية لمشكلات الاقتصاد والصحة والتعليم . . . إلخ.

ولكننا قلنا نتحدث عن مسؤولية صانع القرار أن يطلب هذه المشورة ممن يملكون العلم والخبرة. ومع ذلك فالعلاقة بين المسؤوليتين علاقة يحتمها أبسط قدر من التفكير المنطقي السليم، فكما أن العلماء ملتزمون أخلاقياً بأن يفيدوا المجتمع بعلمهم، فإن قيادات المجتمع ملتزمة باسم المصلحة العامة التي تمليها أمانة الحكم، لا مجرد الشعارات المرفوعة، أن تقدم للمجتمع أفضل ما تقدمه إنجازات العلم في مجالات الحياة المختلفة. وفي السبيل إلى معرفة هذه الإنجازات وكيفية توفيرها وتوظيفها ينبغي لهذه القيادات ألا تبخل على المجتمع بالتماس المشورة من علمائه، كلما لزم الأمر وكلما أمكن ذلك. وفي ظل الظروف الاجتماعية التي تتخلق داخل المجتمعات الحديثة، وما نعرفه جميعاً من تعقد تركيب هذه المجتمعات، والتعقد الشديد في تداخل وتشابك قنوات الفعل المؤثر اجتماعياً بوجه خاص، يستحيل على علم العلماء أن ينفذ حيث يصبح مؤثراً إلا إذا التمسته قيادات المجتمع، وصانعو القرار منهم بوجه خاص، وطلبوا من هؤلاء العلماء المشورة صراحة في كيفية توظيفه، وفتحوا لهم بهذا الطلب بوابات القنوات المنوط بها توصيل التأثير.

ولا يتسع المقام هنا لتفصيل القول في هذا الصدد. ولكن ضيق المقام

عن القول المفصل لا يميز القول أصلا. ويتمثل جوهر القضية التي نحن بصددتها فيما يلي :

أولا: أن مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها، بالصورة التي تعرفها المجتمعات الحديثة، لم تعد بالبساطة التي كانت عليها منذ بضعة عقود، لا من حيث عدد المخدرات المتنوعة المعروضة في السوق غير المشروعة، ولا من حيث أخطارها على الصحة البدنية والنفسية للمواطنين، أو على مسيرة الحياة الاجتماعية بصورتها السوية، ولا من حيث كفاءة شبكات التوصيل والاتصال الإجرامية التي توضع في خدمة هذه المخدرات، ولا من حيث ضخامة الثروات والقرى الموظفة إجراميا في تنشيطها... إلخ. ومن ثم لم تعد تنفع في مواجهتها ردود أفعال الغضب الاجتماعي مقرونة بالاجتهادات العفوية (الأمنية أساسا) الصادرة عن العاملين في جهاز الدولة أيا كانت مواقعهم وسلطاتهم.

ثانيا: في الوقت نفسه يوجد الآن في ترسانة المعرفة العلمية في هذا الموضوع قدر كبير من الذخيرة العلمية، العلماء أدرى بها وبكيفية استغلالها لخدمة أغراض المواجهة. وهي ذخيرة متنوعة المضامين، ذات صلاحيات متباينة الأغراض، فهي ذخيرة تتناول طرق تقدير حجم المشكلة في المجتمع، وتوزيعها بين شرائحه، وتقدير خطورتها على الصحة العامة، وعلى سلامة الحياة الاجتماعية، كما أنها تتناول أساليب الوقاية، والشروط الموضوعية اللازمة لرفع مستوى كفاءتها، وطرق العلاج الطبي والنفسي، ومستويات الكفاءة المتباينة لكل من هذه الطرق، وأنواع الرعاية اللاحقة عن إعادة تأهيل، وإعادة استيعاب اجتماعي للمدمن، وأساليب المتابعة التي تسمح بإجراء تقويم موضوعي لفاعلية المواجهة.

ثالثا: لذين السببين، الماثلين في أولا وثانيا، ليس هناك بد من اتصال قيادات المجتمع بالعلماء وهم الأمناء على مخزون هذه المعرفة لطلب

المشورة اللازمة لترشيد الفعل الاجتماعي . بعبارة أخرى إن التقاء المسؤولين حول موضوع المشورة العلمية، مسؤولية التزام العلماء بتقديمها، والقيادات الاجتماعية بطلبها، هو السبيل الأوحـد لإحالة الذخيرة العلمية المتوافرة (والتي لا تكف عن النمو يوما بعد يوم) إلى قوة اجتماعية لترشيد الإرادة الاجتماعية في مسيرتها نحو احتواء مشكلة التعاطي والإدمان والسيطرة عليها .

رابعا : وغني عن البيان أن استيراد الخبراء الأجانب ليتولوا حل هذه المشكلة أمر لا يجدي، لأننا هنا بصدد مشكلة تشابك فيها العوامل العضوية والنفسية والاجتماعية والحضارية بصورة تجعل التصدي لحل معضلات هذا التشابك، والكشف عن آلياته وعملياته تمهيدا لوضع صيغة العلاج المناسبة لنمط تعقد الداء أمرا يكاد يستحيل على غير العلماء الوطنيين إنجازه . ومعنى ذلك إذن أن المشورة لابد أن تطلب من العلماء الوطنيين .

خامسا : ومع ذلك فيلزمنا الاعتراف هنا بأن طلب المشورة العلمية له أصوله وقواعده، وأساس هذه الأصول والقواعد جميعا أن يشجع الباحثون الوطنيون على إجراء البحوث العلمية في شتى جوانب هذا المجال، وأن ترصد الأموال لذلك، وأن تزود معاهد العلم القادرة على إجراء هذه البحوث بكل ما يمكنها من ذلك، وأن تنشأ المعاهد إذا احتاج الأمر لذلك، إلى آخر هذه الإعدادات التي من شأنها أن تيسر قيام قاعدة علمية وطنية يعتمد عليها الباحثون الوطنيون عندما يطلب إليهم تقديم المشور. ولا يعني ذلك أن يُستغنى تماما عن علم العلماء الأجانب وخبراتهم، ولكن يعني أن يُطلب مشورة العلماء الأجانب لإكمال الصورة القائمة لدينا فعلا لا لإنشائها إنشأ، وعندئذ تطلب هذه المشورة بوساطة العلماء الوطنيين لأنهم أدري بما ينبغي طلبه وكيف يكون هذا الطلب .

تلخيص :

ناقشنا في هذا الفصل موضوع البعد العلمي للمشكلة ، وأوضحنا أن المقصود به الإشارة إلى كل ما يطرأ على تصورنا للمشكلة على ضوء جميع نتائج البحث العلمي التي تتناولها من جوانبها المختلفة ، وما يعنيه هذا من ارتفاع لمستوى نضج المشكلة كما نتصورها وهو ما ينعكس بالضرورة في كيفية معاشتنا (معاناة ومواجهة) للمشكلة . وأوضحنا ما يترتب على ذلك من إدراك العلم بوصفه ملاذا تلوذ به الإنسانية فيكون لها بمنزلة الحصن الذي تتجمع فيه ذخائر المعرفة المحققة ، وتنطلق مرتكزة إليه إجراءات التطبيق ذي الكفاءة العالية .

ثم ناقشنا ما يقتضيه ذلك من إدراك العلم كمسؤولية ، فأوضحنا أن نمو دور العلم بوصفه ملاذا يؤدي بالضرورة إلى مزيد من تأكيد أن الاشتغال به مسؤولية . وأن هذه المسؤولية تتوزع بين العلماء من ناحية وقيادات المجتمع من ناحية أخرى ، فأما العلماء فتتمثل مسؤوليتهم في واجب الاجتهاد ليحققوا أفضل توظيف لعقولهم ومهاراتهم التخصصية ، سواء في جانب الكشف عن الحقيقة ، أو في جانب تطويع ما يتوصلون إليه من معارف لتصبح لبنات في ترشيده التطبيق الذي يستهدف الإفادة العملية من هذه المعارف ، وفي هذا الصدد أولينا اهتماما خاصا بتقديم المشورة إلى صانع القرار . هذا عن العلماء ونصيبهم من المسؤولية ، ولكننا أوضحنا أن هذه المسؤولية لا تكتمل إلا بأن ندخل في الاعتبار مسؤولية قيادات المجتمع ، وصناع القرار منهم بوجه خاص . وقد ناقشنا بقدر لا بأس به من التفصيل كيف أن تكامل هاتين المسؤوليتين هو الطريق الأوحده ، في المجتمع بصورته الحديثة ، لإحالة الذخيرة العلمية التي يقف العلماء أمناء عليها ، إلى قوة وطاقة كفيلتين بترشيده الإرادة الاجتماعية في مسيرتها نحو احتواء مشكلة الإدمان والسيطرة عليها .

خاتمة :

ونصل الآن إلى ختام هذه الجولة حول موضوع المخدرات أو المواد النفسية عموماً . وكان الخطاب طوال هذه الجولة موجهاً إلى جمهور قراء العربية ، من غير المتخصصين ، سعياً إلى هدف رئيسي هو الإسهام في تكوين رأي عام مستنير، مواكب للمنظور العلمي الحديث في شأن هذا الموضوع . وقد قلنا من قبل إن هذا الهدف نفسه إنما هو ذريعة نحاول أن نقرب بها من تحقيق غايتين فيما وراءه :

الأولى : تحصين القراء ضد الكتابات والأحاديث غير المسؤولة التي يتجه بها أصحابها إلى التهوين أو التهويل ، أو الترويح لآراء ليس لها سند علمي .

والثانية : هي إعانة قطاعات عريضة من المواطنين للقيام بأدوار فعالة في هذا المجال داخل نطاق الأسرة أو المدرسة أو النادي . . . إلخ ، حيث لا يمكننا أحياناً أن نلزم الصمت ، ولا نستطيع دائماً أن نلجأ إلى أهل الاختصاص .

رضي الله عن عمر بن الخطاب إذ يقول :

«الرجال ثلاثة : رجل ترد عليه الأمور فيسددها برأيه ، ورجل يشاور فيما أشكل عليه ، وينزل حيث يأمره أهل الرأي ، ورجل حائر بائر ، لا يأتمر رشداً ، ولا يطيع مرشداً .

ورحم الله الماوردي إذ يورد قول بعض البلغاء :

«من حق العاقل أن يضيف إلى رأيه آراء العقلاء ، ويجمع إلى عقله عقول الحكماء ، فالرأي الفرد ربما زلّ ، والعقل الفرد ربما ضل » .

المراجع

١ - المراجع العربية

- ابن سينا: القانون في الطب (الجزء الثاني)، غير معروف الناشر ولا سنة النشر.
- الأنطاكي (داود بن عمر) تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، سنة ١٩٥٢
- بدر (خالد) العلاقة بين تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب وكل من المرض الجسدي والنفسي، في تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين عمال الصناعة، المجلة الاجتماعية القومية، ١٩٩١، ٢٨/١، ١٦٥-١٩٤.
- العلاقة بين تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب وكل من المرض الجسدي والنفسي بين طلاب الجامعة، في تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب الجامعات: دراسات ميدانية في الواقع المصري، المجلد السابع، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتانية، ١٩٩٥، ٣٣٧-٣٨٢.
- التريساوي (عصام) التعاون بين الأجهزة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مصر، ١٩٩٠، (مذكرة بالاستئسل)
- حسين (محمد كامل) أدبنا في عصر الولاة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٧.
- راغب (علي أحمد) السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، ١٩٩٢.
- سوييف (مصطفى) مشكلة المفاهيم في علم النفس الاجتماعي، الكتاب السنوي في علم النفس، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤، ٢٢٣-٢٣٢.
- يونس (فيصل)، السيد (جمعة)، طه (هند)، عبد المنعم (الحسين)، أبو سريع (أسامة)، بدر (خالد)، السلكاوي (محمد)
- تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين الطلاب: دراسات ميدانية في الواقع المصري، المجلد الثاني، تدخين السجائر: مدى الانتشار وعوامله، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتانية، ١٩٩٠.
- يونس (فيصل)، السيد (جمعة)، طه (هند)، عبد المنعم (الحسين)، أبو سريع (أسامة)، بدر (خالد)، السلكاوي (محمد)
- تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين عمال الصناعة، المجلة الاجتماعية القومية: عدد خاص، يناير ١٩٩١.
- مشكلة المخدرات بنظرة علمية، مجلة الأمن والقانون (دبي)، ١/١، يناير ١٩٩٣، ٣٠٢-٣١٣.
- المسوح الميدانية كأداة علمية لتقدير حجم مشكلة المخدرات وخطورتها، مجلة الأمن والقانون (دبي)، يولييه ١٩٩٤، ٩٦-١١٥.
- تعاطي المواد النفسية بين الطلاب الذكور: الصورة الإجمالية، في تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب الجامعات: دراسات ميدانية في الواقع المصري، المجلد السابع القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتانية، ١٩٩٥، ٦٣-١١٠.

طه (هند)، عبد المنعم (الحسين)، أبو سريع (أسامة)، بدر (خالد)، السلكاوي (محمد)، جمعة (مايسة) تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب الجامعات: دراسات ميدانية في الواقع المصري، المجلد السابع، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٥.

طه (هند) بعض المتغيرات النفسية الاجتماعية المرتبطة بتدخين السجائر بين طلاب الثانوي العام، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

تدخين السجائر طويل المدى، دراسة للأداء على بعض الاختبارات النفسية الموضوعية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

عبد المنعم (الحسين)، التعاطي غير الطبي للأدوية النفسية بين طلبة وطالبات الجامعات المصرية، في تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب الجامعات: دراسات ميدانية في الواقع المصري، المجلد السابع، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٥، ٢٠١-٢٥٦.

مركز الدراسات والبحوث اليمنية، القات في حياة اليمن واليمنيين، بيروت: مكتبة الجاهير، ١٩٨١/٨٢.

لجنة المستشارين العلميين، استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطي والإدمان: التقرير النهائي، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٢.

٢ - المراجع الأجنبية

- Aldrich, M.R. A brief legal history of marihuana, Phoenix Arizona: Do it yourself Foundation, 1972.
- Andreasson, S., Allebeck, P., Engstrom, A. et al. Cannabis and Schizophrenia: A longitudinal study of Swedish conscripts, The Lancet, 1987; 2: 1483-85.
- Anthenelli, R.M. & Schuckit, M.A. Genetics, in Substance abuse: A comprehensive textbook, J.H. Lowinson, P. Ruiz, R.B. Millman & J.G. Langard eds., 1992, 39-50.
- Arif, A. & Westermeyer, J. Manual of drug and alcohol abuse, New York: Plenum, 1988.
- Aussedat, M. & Niziolek-Reinhardt, S. Detection of cannabis and other drugs in 120 victims of road accidents, in Cannabis: physiopathology, epidemiology and detection, From the Proceedings of the Second International Symposium organized by the National Academy of Medicine, with the assistance of the City of Paris, April 8-9 1992; 73-77.
- Austin, G.A. & Grieg, J.A. The history of hashish use in the early Islamic world. (Mimeographed draft, prepared for the National Institute on Drug Abuse, Grant No. 02203).
- Ball, J.C., Shaffer, J.W. & Nurco, D.N. The day-to-day criminality of heroin addicts in Baltimore – a study in the continuity of offence rates, Drug & Alcohol Dependence, 1983, 12/2, 119-142.
- Baudelaire, C. Oeuvres complete de Charles Baudelaire, Paris: Louis Conard, 1928.
- Beck, S. Selfmonitoring, in Dictionary of behaviour therapy A.S. Bellack & M. Hersen eds., New York: Pergamon, 1985.
- Benabud, A. Psychopathological aspects of the cannabis situation in Morocco: Statistical data for 1956, Bulletin on Narcotics, 1957, 9/4, 1-16.
- Blankfield, A. Women, alcohol dependence and crime, Drug & Alcohol Dependence, 1991, 27/2, 185-190.
- Blum, R.H. & Associates: Drugs I: Society & drugs: Social and cultural observations, San Francisco: Jossey-Bass Inc., 1969.
- Blum, R. Social and epidemiological aspects of psychopharmacology: dimensions and perspectives, C.R.B. Joyce ed., London: Tavistock, 1968; 243-282
- Boudin, H.M., Valentine, V.E., Ingraham, R.D., Brantley, J.M., Ruiz, M.R., Smith, G.G.

- Catlin, R.P. & Regan, E.J. Contingency contracting with drug abusers in the natural environment, The Intern. J. of the Addict. 1977, 12, 1-16.
- Bowman, M. & Pihl, R.O. Cannabis: psychological effects of chronic heavy use, Psychopharmacologica (Berlin), 29, 159-169, 1973.
- Chopra R.N. & Chopra, I.C. Le traitement de la Toxicomanie: experiences diverses tentees en Inde, Bulletin des Stupefiants, 1957, 9/4, 22-35.
- Codere, H. The social and cultural context of cannabis use in Rwanda, Paper submitted to IX International Congress of Anthropological and ethnological sciences, Chicago, U.S.A., August-September 1973, 1-16. (mimeographed).
- Coles, R., Brenner, J.H. & Meagher, D. Drugs & Youth, Chicago: Avon Printing, 1971.
- Coid, J. Alcoholism and violence, Drug & Alcohol Dependence, 1982, 9/1, 1-13.
- Dawarakanath, S.C. Use of opium and cannabis in the traditional systems of medicine in India, Bulletin on Narcotics, 1965, 17/1, 15-20.
- Deneau, G.A. & Mule, S.J. Pharmacology of the opiates, in Substance abuse: clinical problems and perspectives, J.H.Lowinson & P. Ruiz eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1981, 129-139.
- Du Toit, B.M. Dagga: The history and ethnographic setting of cannabis sativa in Southern Africa, paper submitted to the IX International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, Chicago, U.S.A., August-September 1973, 1-128. (mimeographed).
- Eastland, J.O. Introduction, Hearings before the Subcommittee to investigate the administration of the internal security laws of the Committee on the Judiciary United States Senate. 93rd Congress. 2nd session May 9, 16, 17, 20, 21 and June 13 1974: Washington: US Government Printing Office, 1975; V-XX.
- Eddy, N.B., Halbach, H., Isbell, H. & Seevers, M. Drug dependence: Its significance and characteristics, Bull. Wld. Hlth. Org., 1965., 32, 721-733.
- Edwards, A. Experimental design in psychological research, New York: Rinehart, 1956.
- El-Kholy, W. A short encyclopedia of psychology and psychiatry: Dar Al-Maaref 1976.
- Elmi, A.S., Ahmed, Y. H. & Samatar, M.S. Experience in the control of Khat-chewing in Somalia, Bulletin on Narcotics, 1987, 39/2 51-57.
- Essman, W.B. Psychopharmacology, In Handbook of abnormal psychology, H.J. Eysenck ed., London: Pitman 1973, 2nd ed., 755-804.
- Fejer, D., Smart, R.G., Whitehead, P.C. & Laforest, L. Sources of information about drugs among high school students, The Public Opinion Quarterly, 1971, 35, 235-241.

- Finnegan, L.P. Pathophysiological and behavioural effects of the transplacental transfer of narcotic drugs to the fetuses and neonates of narcotic dependent mothers, Bulletin on Narcotics, 1979, 31/3&4, 1-58.
- Fletcher, J.M. & Satz, P. A methodological commentary on the Egyptian study of chronic hashish use, Bulletin on Narcotics, 1977, 29/2, 29-34.
- Frazer, J.G. The Golden bough, New York: Avenel Books, 1981.
- Gold, M.S. Cocaine (and crack): Clinical aspects, in Substance abuse: A comprehensive textbook, 2nd ed., J.H. Lowinson, P. Ruiz, R.B. Millman & J.G. Langard eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1992, 205-221.
- Goodwin, D.M. A dictionary of neuropsychology, New York: Springer-Verlag, 1989.
- Gossop, M. & Grant, M. Preventing and controlling drug abuse: WHO, 1990.
- Greden, J.F. Caffeineism & caffeine withdrawal, in Substance abuse: Clinical problems and perspectives, J.H. Lowinson & P. Ruiz eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1981: 274-286.
- Greden, J.F. & Walters, A. Caffeine, in Substance abuse: A comprehensive textbook, J.H. Lowinson, P. Ruiz, R.B. Millman & J. G. Langard eds., Baltimore: Williams & Wilkins, 2nd ed., 1992: 357-370.
- Grimal, P. Greec: myth and logic, World mythology, Larousse, P. Grimal ed., London: Hamlyn, 1989; 97-187.
- Hassan, Z. Social aspects of the use of cannabis in India. Paper presented at the IX International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, Chicago, U.S.A., Aug-Sept. 1973.
- Hundleby, J.D. & Mercer, G.W. Family and friends as social environments and their relationship to young adolescents' use of alcohol, tobacco and marijuana, J. marriage & the family, 1987, 49, 151-164.
- Hunt, D.J. Parental permissiveness as perceived by the offspring and the degree of marijuana usage among offspring, Human relations, 1975, 27/3, 267-285.
- Hordern, A. Psychopharmacology: Some historical considerations, in Psychopharmacology: Dimensions & perspectives, London: Tavistock, 1971, 95-148.
- Hui-Lin Li The origin and use of cannabis in Eastern Asia: Linguistic-cultural implications, Economic botany, 1974, 28, 293-301.
- ICD-10 Classification of mental and behavioral disorders, Geneva: WHO 1992
- Jaffe, J.H. & Kanzler, M. Nicotine: Tobacco use, abuse & dependence, in Substance abuse: Clinical problems and perspectives, J.H. Lowinson & P. Ruiz eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1981; 256-275.

- Jarvick, M.E., Cullen, J.W., Gritz, E.R., Vogt, T.M. & West, L.J. Research on smoking behavior, Rockville, Maryland: NIDA Research monograph 17, 1977.
- Jarvick, M.E. & Schneider, N.G. Nicotine, in Substance abuse: A comprehensive textbook, J.H. Lowinson, P. Ruiz, R.B. Millman & J.G. Langrod eds., Baltimore: Williams & Wilkins, 2nd ed., 1992; 334-356.
- Jones, A.D. Cannabis and alcohol usage among the Plateau Tonga: an observational report of the effects of cultural expectation, Psychol. Record, 1975, 25/3, 392-332.
- Jones, H.B. Testimony of H.B. Jones, Hearing before the Subcommittee to investigate the administration of the internal security act and other internal security laws of the Committee on the judiciary US Senate, 93rd Congress, 2nd session, May & June 1974. U.S. Government Printing Office, Washington: 1975, 206-286.
- Kalant, H. & Kalant, O.J. Drugs, society and personal choice, Toronto: ARF 1972.
- Kandel, D. Inter-and intragenerational influences on adolescent marijuana use, I. of social issues, 1974, 30/2, 107-135.
- Karch, S.B. The pathology of drug abuse, Ann Arbor: CRC Press, 1993.
- King, G.R. & Ellinwood, E.H. Amphetamines and other stimulants, in Substance abuse: A comprehensive textbook, J.H. Lowinson, P. Ruiz, R.B. Millman & J.G. Langrod eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1992 2nd ed., 247-270.
- Kramer, J.F & Cameron, D.C. A manual on drug dependence, Geneva: WHO 1975.
- Krasnagor, N.A. Behavioral analysis and treatment substance abuse, Rockville: Maryland: NIDA Res. Monogr. 25 June 1979.
- Lader, M. The psychopharmacology of addition-benzodiazepine tolerance and dependence, in The Psychopharmacology of addiction M. Lader ed., Oxford: Oxford University Press, 1988, 1-14.
- Laurie, P. Drugs: Medical, psychological and social facts, Harmondsworth, Middlesex: Pelican Books. 2nd ed., 1970.
- Le Dain, J. Cannabis: A report of the Commission of Inquiry into the nonmedical use of drugs, Ottawa: Information Canada 1972.
- Linn, L.S. Psychopathology and experience with marijuana, Brit. J. Addiction, 1972, 67, 55-64.
- Lowinger, P. How the People's republic of China solved the drug abuse problem, Amer. J. Chinese Medicine, 1973, 1/2, 275-282.
- MacCown, R.J. Drugs and the law: A psychological analysis of drug prohibition, Psychol. Bull., 1993, 113/3, 479-512.
- Malcolm, A.I. The craving for the high, Canada: A Pocket book edition, 1975.

- McGlowthlin, W.H., Arnold, D.O., & Freedman, D.X. Organicity measures following repeated LSD ingestion, Archives of General Psychiatry, December 1969, vol. 21, 704-709.
- Sociocultural factors in marijuana use in the United States. Paper presented at the International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, Chicago, U.S.A., Aug-Sept. 1973.
- Drug use and abuse, Ann. Rev. Psychol., 1975, 26, 45-64.
- McKechnie, R.J. Parents, children and learning to drink, in Alcoholism and drug dependence, J.S. Maden, R. Walker & W.H. Kenyon eds., New York: Plenum Press, 1977, 451-456.
- Melges, F.T., Tinklenberg, J.R., Hollister, L.E. & Gillespie, H.K. Marihuana and temporal disintegration, Science, 1970, 168, 1118-1120.
- Moore, J.T., Judd, L.L., Zung, W.W.K. & Alexander, R.G. Opiate addiction and suicidal behaviors, Amer. J. Psychiatry, Sept. 1979, 136, 9, 1187-1189.
- Manno, J.E., Kiplinger, G.F., Haine, S.E., Benett, I.F. & Forney, R.B. Comparative effects of smoking marihuana or placebo on human motor and mental performance, Clinical pharmacology and therapeutics, 1970, 11/6, 808-815.
- Manno, J.E., Kiplinger, G.F., Scholtz, N., & Forney, R.B. The influence of alcohol and marihuana on motor and mental performance, Clinical pharmacology and therapeutics, 1971, 12/2, 202-211.
- Murphy, S.M. & Tyer, P. The essence of benzodiazepine dependence, in The Psychopharmacology of addiction, M. Lader ed., Oxford: Oxford University Press, 1988, 157-167.
- Meunier, R. Le hachich, Paris: Librairie Bloud, 1909 (3^{eme} ed.).
- Mikuriya, T.H. Marihuana in medicine: past, present and future, California Medicine, 1969, 110.
- Morgan, J.P. Amphetamine, in Substance abuse: Clinical problems and perspectives, J.H. Lowinson & P. Ruiz eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1981, 167-184.
- Musto, D.F. Opium, cocaine and marihuana in American history, Scientific Amer. 1991, July, 20-27.
- Nagler, N.A. The Council of Europe Cooperation Group to combat Drug Abuse and Illicit Trafficking in Drugs (the Pompidou Group), Bulletin on Narcotics, 1987, 39/1, 3-3.
- Nahas, G.G. Marihuana, deceptive weed, New York: Raven, 1937.
- Histoire du hash, Paris : ed. P. Lafout, 1979.

- General toxicity of cannabis, in Cannabis: physiopathology, epidemiology and detection, from the proceedings of the Second International Symposium organized by the National Academy of Medicine, with the assistance of The City of Paris, April 8-9, 1992; 5-17. G. Nahas & C. Lattour eds., Ann Arbor: CRC Press 1993.
- National Commission on Marihuana and Drug Abuse Marijuana: A signal of misunderstanding. First Report, Washington: U.S. Government Printing Office, 1972.
- National Swedish Board of Health and Welfare, Actions against sniffing, Stockholm 1978.
- O'Brien, J.M. & Seller, S.C. Attributes of alcohol in the Old Testament, Surveyor, 1982, No. 18, 18-2
- O'Donnell, J.A., Voss, H.L., Clayton, R.B., Slatin, G.T. & Room, R.G.W. Young men and drugs: A nationwide survey, Rockville, Maryland: NIDA Research Monograph 5, 1976.
- Page, J.B., Fletcher, J. & True, W.R. Psychosociocultural perspectives on chronic cannabis use: The Costa Rican Follow-up. J. Psychoactive Drugs, 1988, 20, 57-65.
- Parfrey, P.S. Factors associated with undergraduate marijuana use in Cork, Brit. J. Addiction, 1977, 72, 59-65.
- Platt, J.J. Vocational rehabilitation of drug abusers, Psychol. Bull., 1995, 117/3, 416-433.
- Ron, M.A. The long term sequelae of solvent abuse, in Abuse of volatile solvents and inhalants: Papers presented at WHO advisory meeting, WHO Research and training centre, Universiti Sains Malaysia, 1988, 283-293.
- Rosenthal, F. The herb: Hashish versus Medieval Muslim Society, Leiden: E.J. Brill, 1971.
- Rounsaville, B.J., Weissman, M.M., Crits-Christoph, K., Wilber, C. & Kleber, H. Diagnosis and symptoms of depression in opiate addicts, Arch. Gen. Psychiatry, Feb. 1982, 39, 151-156.
- , Kleber, H., & Wilber, C. Heterogeneity of psychiatric diagnosis in treated opiate addicts, Arch. Gen. Psychiatry, Feb. 1982, 39, 161-166.
- Rubin, V. & Comitas, L. Effects of chronic smoking of cannabis in Jamaica. A report by the Research Institute of the Study of Man to the Center for Studies of Narcotic & Drug Abuse, National Institute of Mental Health, Contract No. HSM-42-70-97, 1973. (mimeographed).
- Ryan, C. & Butters, N. The neuropsychology of alcoholism, in The neuropsychology

- handbook, D. Wedding, A.M Horton Jr. & J. Webster eds., New York: Springer 1986, 376-409.
- Schipper, C. Les toxicomanies en Chine, dans Drogue et Civilisation, Entretiens de Rneil du 16 Mars 1981, Paris: Pergamon, 1982; 139-143.
- Schwartz, R.H., Gruenewald, P.J., Klitzner, M. & Fedio, P. Short-term memory impairment in cannabis-dependent adolescents, Am. J. Dis. Child, 1989, 143, 1214-1219.
- Schwartz, R.H. Chronic marihuana smoking and short-term memory impairment, in Cannabis: Psychopathology, epidemiology, detection, G. Nahas ed., Boca Raton (Florida): CRC press, 1993, 61-71.
- Seevers, M. H. Psychologic dependence defined in terms of individual and social risk, in Psychic dependence, L. Goldberg & F. Hoffmeister eds., Berlin: Springer-Verlag, 1973, 25-33.
- Senay, E.C. & Wettestein, R. Drugs and homicide: A theory, Drug & Alcohol Dependence 1983, 12/2, 157-166.
- Shafer, R.P. Marihuana: A signal of misunderstanding, 1st Report of the National Commission on Marihuana and Drug Abuse, Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1972.
- Sharp, C.W. & Korman, M. Volatile substances, in Substance abuse: Clinical problems and perspectives J.H. Lowinson & P. Ruiz eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1981; 233-255.
- Sharp, C.W. Clinical and medical manifestations of volatile solvents, in Abuse of volatile solvents and inhalants: Papers presented at WHO advisory meeting, WHO Research and Training Center, University Sains Malaysia, 1988, 227-282.
- Sharp, C.W. & Rosenberg, N.L. Volatile substances, in Substance abuse: A comprehensive textbook, J.H. Lowinson, P. Ruiz, R.B. Millman & J.G. Langrod eds., Baltimore: Williams & Wilkins, 2nd ed. 1992, 303-327.
- Sherwin, I. & Geschwind, N. Neural substrates of behaviour, In The Harvard guide to modern psychiatry, A.M.Nicholi ed., Cambridge, Mass: Belknap Press, 1978, 59-80.
- Smart, R.G. & Fejer, D. Drug education: Current issues, future directions, Toronto: ARF, 1974.
- , The epidemiology of cannabis use and its health consequences in Western countries, Paper prepared for ARF-WHO group on cannabis, March 1981. (mimeographed).

- Soderstrom, C.A. Trifillis, A.L., Shankar, B.S., Clark, W.E. & Cowley, A. Marihuana and alcohol use among 1023 trauma patients, in Cannabis: Physiopathology, epidemiology and detection, From the Proceedings of the Second International Symposium, organized by the National Academy of Medicine, with the assistance of the City of Paris, April 8-9 1992; 79-92.
- SouEIF, M.I. The use of cannabis in Egypt: A behavioural study, Bulletin on Narcotics, 1971, 23/4, 17-28.
- , The social psychology of cannabis consumption: Myth, mystery and fact, Bulletin on Narcotics, 1972, 24/2, 1-10.
- , Cannabis ideology: A study of opinions and beliefs centering around cannabis consumption, Bulletin on Narcotics, 1972, 25, 33-38.
- , Some issues of major importance for prevention of drug dependence, National Rev. Soc. Sci. (Cairo) 1974; 11:39-61.
- , Testimony of Prof. M. I. SouEIF of Egypt, in Hearings before the Subcommittee to investigate the administration of the internal security act and other internal security laws of the Committee on the Judiciary United States Senate. 93rd Congress 2nd session. May 9, 16, 17, 20, 21 and June 13 1974; Washington: U.S. Government Printing Office, 1975; 177-182.
- , Chronic cannabis users: Further analysis of objective test results, Bulletin on Narcotics, 1975, 27/4, 1-26.
- , Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption, Bulletin on Narcotics, 1976 (a), 28/1, 25-42.
- , Differential association between chronic cannabis use and brain function deficit, Annals of the New York Academy of Sciences, 1976 (b), 282, 323-343.
- , The differential association between chronic cannabism and impairment of psychological function: A theoretical framework, in ICAA: Papers presented at the 6th International Institute on the prevention and Treatment of Drug dependence, Hamburg; Germany, 28.6-2.7.1976, E.J. Tongue & L. Gratz eds., Lausanne: IOCAA, 1976(c), 16-118.
- , The Egyptian study of chronic cannabis use: A reply to Fletcher & Satz, Bulletin on Narcotics, 1977, 29/2, 35-43.
- , El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A. & Hannourah, M.A. The extent of non-medical use of psychoactive substances among secondary school students in Greater Cairo, Drug & Alcohol Dependence, 1982 (a), 9, 15-41.

- , Darweesh, Z.A., Hannourah, M.A. & El-Sayed, A.M. The nonmedical use of psychoactive substances by male technical school students in Greater Cairo: An epidemiological study, Drug & Alcohol Dependence, 1982 (b), 1, 321-331.
- , Darweesh, Z.A., Hannourah, M.A., El-Sayed, A.M., Yuinis, F.A., & Taha, H.S. The extent of drug use among Egyptian male university students, Drug & Alcohol Dependence, 1968, 18, 389-403.
- , Yunis, F.A., Youssuf, G.S., Moneim, H.A., Taha, H.S., Sree, O.A. & Bdr, K. The use of psychoactive substances among Egyptian males working in the manufacturing industries, Drug & Alcohol Dependence, 1988, 21, 217-229.
- , Youssuf, G.S., Taha, H.S., Moneim, H.A., Sree, O.A., Badr, K., Salakawi, M. Yunis, F.A. Use of psychoactive substances among male secondary school pupils in Egypt: A study on a nationwide representative sample, Drug & Alcohol Dependence, 1990, 26/1, 63-80.
- Stefanis, C., Liakos, A. & Boulougouris, J.C. Incidence of mental illness in hashish users and controls, Annals of New York Academy of Sciences, 1976, 282, 58-63.
- Suwanwela, C., Poshychinda, V., Tasanapradit, P. & Dharmkrong-At, A. The hill tribes of Thailand, Their opium use and addiction, Bulletin on Narcotics, 1978, 30/2, 1-2.
- Sweet, E.S. Special problems in counseling the chemically dependent adolescent, New York: The Howarth Press, 1991.
- Ungerleider, J.T. & De Angelis, G.G. Hallucinogens, in Substance abuse: Clinical problems and perspectives, J.H. Lowinson & P. Ruiz eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1981, 148-157.
- Ungerleider, J.T. & Pechnick, R.N. Hallucinogens, in Substance abuse: A Comprehensive textbook, 2nd ed. J.H. Lowinson, P. Ruiz, R.B. Millman & J.G. Langrod eds. Baltimore: Williams & Wilkins 1992, 280-289.
- U.N. Declaration of the International Conference on Drug Abuse & Illicit Trafficking & Comprehensive Multidisciplinary Outline of Future Activities in Drug Abuse Control, New York: U.N. 1988.
- Van Dyke, C. Cocaine, in Substance abuse: Clinical problems and perspectives, J.H. Lowinson & P. Ruiz eds., Baltimore: Williams & Wilkins 1981, 158-166.
- Walaler, C.W., Johnson, J.J., Buelke, J. & Turner, C.E. Marihuana: An annotated bibliography, New York: Mcmillan Information, 1976.
- Waller, C.W., Nair, R.S., McAllister, A.F., Urbanek, B. & Turner, C.E. Marihuana: An annotated bibliography vol. II, New York: Macmillan Publishing Co., Inc., 1982.

- Waskow, I.E., Olson, C., Salzman, M., Katz, M & Chase, C. Psychological effects of tetrahydrocannabinol, Arch. Gen. Psychiatry, 1970, 22, 97-107.
- Weil, A.T., Zinberg, N.E. & Nelsen, J.M. Clinical and psychological effects of marihuana in man, Science, 1968, 162, 1234-1242.
- Weir, S. Oat in Yemen: Consumption and social change, Dorset: British Museum Publications, 1985.
- Weise, C.E., Busse, S., Ree, H.E., & Price, S.F. Behavior modification for the treatment of alcoholism: An annotated bibliography, Toronto (Canada: Bible. Ser. No. 10, ARF, 1975.
- Wells, B.W. & Stacey, B.G. Social and psychological features of young drug misusers Brit. J. Addiction, 1976, 71, 243-251.
- WHO A dictionary of substance use terms, Geneva: WHO 1988 (memographed).
- WHO Deaths relate to drug abuse. Report on a WHO consultation, Geneva, 22-25 November 1993.
- Williams, B., Chang, K., Truong, M.V., & Saad, F. International profile, Toronto: ARF & WHO 1994.
- Wolstenholme, G.E. & Knight, J. eds., Hashish: Its chemistry and pharmacology, (Ciba Foundation Study Group No. 21), London: J. & A. Churchill, 1965.
- Zelger, J.L., Schorno, H.J. X. & Carlini, E.A. Behavioural Effects of cathinone, an amine obtained from *Catha edulis* Forsk.: Comparisons with amphetamine, norpseudoephedrine, apomorphine and nomifensine, Bulletin on Narcotics 198, 32/3, 67-81.
- Zhang Fei-Peng Drinking in China, Surveyor, 1982, No. 18, 12-15.

المؤلف في سطور

د . مصطفى سويف

* ولد في مدينة القاهرة في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٤ .

* حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة . وحصل على دبلوم علم النفس الإكلينيكي من جامعة لندن .

* أستاذ ورئيس قسم علم النفس بجامعة القاهرة (سابقا) .

* أستاذ متفرغ بجامعة القاهرة حاليا .

* دعي باحثا زائرا بمعهد الطب النفسي بجامعة لندن سنة ١٩٦٤/٦٣ .

* ودعي باحثا زائرا بمعهد ماكس بلانك للطب النفسي بميونخ سنة ١٩٦٩ .



البنوية وما بعدها
(من ليفي شتراوس إلى دريدا)

تحرير: جون ستروك
ترجمة : د . محمد عصفور

* ودعي أستاذا زائرا بجامعة
لوند بالسويد في سنة ١٩٧٢ .

* عضو لجنة الخبراء الدائمين
لبحوث تعاطي المخدرات
بهيئة الصحة العالمية .

* رئيس البرنامج الدائم
لبحوث تعاطي المخدرات
بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية .

* رئيس لجنة المستشارين
العلميين بالمجلس القومي
لمكافحة وعلاج الإدمان
(بمصر) .

- * عضو المجلس الاستشاري الدولي للإشراف على دبلوم السلوك الإدماني بمعهد الطب النفسي بجامعة لندن .
- * نشر عشرات البحوث بالعربية وبالإنجليزية (محليا وإقليميا وعالميا) في مجال علم النفس ، وفي مجال تعاطي المخدرات .

صدر عن هذه السلسلة

لخضارة	تأليف : د / حسين مؤنس	يناير ١٩٧٨
تجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د / إحسان عباس	فبراير ١٩٧٨
لتفكير العلمي	تأليف : د / فؤاد زكريا	مارس ١٩٧٨
لولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف : / أحمد عبد الرحيم مصطفى	أبريل ١٩٧٨
لعلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : د / زهير الكرمي	مايو ١٩٧٨
الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف : د / عزت حجازي	يونيو ١٩٧٨
لأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : / محمد عزيز شكري	يوليو ١٩٧٨
تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د / زهير السهوري	أغسطس ١٩٧٨
	تحقيق وتعليق : د / شاكر مصطفى	
	مراجعة : د / فؤاد زكريا	
أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د / نايف خورما	سبتمبر ١٩٧٨
- جحا العربي	تأليف : د / محمد رجب التجار	أكتوبر ١٩٧٨
- تراث الإسلام (الجزء الثاني)	د / حسين مؤنس	نوفمبر ١٩٧٨
	ترجمة : د / إحسان العمد	
	مراجعة : د / فؤاد زكريا	
- تراث الإسلام (الجزء الثالث)	د . حسين مؤنس	ديسمبر ١٩٧٨
	ترجمة : د / إحسان العمد	
	مراجعة : د / فؤاد زكريا	
- الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د / أنور عبد العليم	يناير ١٩٧٩
- جمالية الفن العربي	تأليف : د / عفيف بهنسي	فبراير ١٩٧٩
- الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د / عبد المحسن صالح	مارس ١٩٧٩
- النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د / محمود عبد الفضيل	أبريل ١٩٧٩
- الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي	مايو ١٩٧٩
	مراجعة : زهير الكرمي	
- الكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د / علي أحمد محمود	يونيو ١٩٧٩
	مراجعة : د / شوقي السكري	
	د / علي الراعي	
- المخرج في المسرح المعاصر	تأليف : / سعد أردش	يوليو ١٩٧٩

- ٢٠- التفكير المستقيم والتفكير الأعوج ترجمة حسن سعيد الكرمي أغسطس ١٩٧٩
مراجعة : صديقي حطاب
- ٢١- مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي تأليف : د / محمد علي الفزا سبتمبر ١٩٧٩
- ٢٢- البيئة ومشكلاتها | تأليف : رشيد الحمد أكتوبر ١٩٧٩
د / محمد سعيد صباريني
- ٢٣- الرق تأليف : د/ عبدالسلام الترماني نوفمبر ١٩٧٩
- ٢٤- الإبداع في الفن والعلم تأليف : د / حسن أحمد عيسى ديسمبر ١٩٧٩
- ٢٥- المسرح في الوطن العربي تأليف : د / علي الراعي يناير ١٩٨٠
- ٢٦- مصر وفلسطين تأليف : د / عواطف عبدالرحمن فبراير ١٩٨٠
- ٢٧- العلاج النفسي الحديث تأليف : د / عبدالستار إبراهيم مارس ١٩٨٠
- ٢٨- أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ترجمة : شوقي جلال أبريل ١٩٨٠
- ٢٩- العرب والتحدي تأليف : د / محمد عماره مايو ١٩٨٠
- ٣٠- العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة تأليف : د / عزت قرني يونيو ١٩٨٠
- ٣١- الموشحات الأندلسية تأليف : د / محمد زكريا عناني يوليو ١٩٨٠
- ٣٢- تكنولوجيا السلوك الإنساني ترجمة : د / عبدالقادر يوسف أغسطس ١٩٨٠
مراجعة : د / رجا الدريني
- ٣٣- الإنسان والثروات المعدنية تأليف : د / محمد فتحى عوض الله سبتمبر ١٩٨٠
- ٣٤- قضايا أفريقية تأليف : د / محمد عبدالغني سعودي أكتوبر ١٩٨٠
- ٣٥- تحولات الفكر والسياسة تأليف : د / محمد جابر الأنصاري نوفمبر ١٩٨٠
- في الشرق العربي (١٩٣٠- ١٩٧٠)
- ٣٦- الحب في التراث العربي تأليف : د / محمد حسن عبدالله ديسمبر ١٩٨٠
- ٣٧- المساجد تأليف : د / حسين مؤنس يناير ١٩٨١
- ٣٨- تكنولوجيا الطاقة البديلة تأليف : د / سعود يوسف عياش فبراير ١٩٨١
- ٣٩- ارتقاء الإنسان ترجمة : د / موفق شخاشيرو مارس ١٩٨١
مراجعة : زهير الكرمي
- ٤٠- الرواية الروسية في القرن التاسع عشر تأليف : د / مكارم الغمري أبريل ١٩٨١
- ٤١- الشعر في السودان تأليف : د / عبده بدوي مايو ١٩٨١
- ٤٢- دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية تأليف : د / علي خليفة الكواري يونيو ١٩٨١
- ٤٣- الإسلام في الصين تأليف : فهمي هويدي يوليو ١٩٨١
- ٤٤- اتجاهات نظرية في علم الاجتماع تأليف : د / عبدالباسط عبدالمعطي أغسطس ١٩٨١

- ٤٥- حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي تأليف : د / محمد رجب النجار سبتمبر ١٩٨١
- ٤٦- دعوة إلى الموسيقى تأليف : د / يوسف السبيسي أكتوبر ١٩٨١
- ٤٧- فكرة القانون ترجمة : سليم الصويص نوفمبر ١٩٨١
- مراجعة : سليم بيسو
- ٤٨- التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان تأليف : د / عبدالمحسن صالح ديسمبر ١٩٨١
- ٤٩- صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي تأليف : صلاح الدين حافظ يناير ١٩٨٢
- ٥٠- التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية تأليف : د / محمد عبد السلام فبراير ١٩٨٢
- ٥١- السينا في الوطن العربي تأليف : جان ألكسان مارس ١٩٨٢
- ٥٢- النفط والعلاقات الدولية تأليف : د / محمد الرميحي أبريل ١٩٨٢
- ٥٣- البدايات ترجمة : د / محمد عصفور مايو ١٩٨٢
- ٥٤- الحشرات الناقلة للأمراض تأليف : د / جليل أبو الحب يونيو ١٩٨٢
- ٥٥- العالم بعد مائتي عام ترجمة : شوقي جلال يوليو ١٩٨٢
- ٥٦- الإدمان تأليف : د / عادل الدمرداش أغسطس ١٩٨٢
- ٥٧- البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية تأليف : د / أسامة عبدالرحمن سبتمبر ١٩٨٢
- ٥٨- الوجودية ترجمة : د / إمام عبدالفتاح أكتوبر ١٩٨٢
- ٥٩- العرب أمام تحديات التكنولوجيا تأليف : د / انتونوريوس كرم نوفمبر ١٩٨٢
- ٦٠- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول) تأليف : د / عبد الوهاب المسيري ديسمبر ١٩٨٢
- ٦١- الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني) تأليف : د / عبد الوهاب المسيري يناير ١٩٨٣
- ٦٢- حكمة الغرب ترجمة : د / فؤاد زكريا فبراير ١٩٨٣
- ٦٣- الإسلام والاقتصاد تأليف : د / عبدالمهدي علي النجار مارس ١٩٨٣
- ٦٤- صناعة الجوع (خرافة الندرة) ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد إبريل ١٩٨٣
- ٦٥- مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل مايو ١٩٨٣
- ٦٦- الإسلام والشعر تأليف : د / سامي مكّي العاني يونيو ١٩٨٣
- ٦٧- بنو الإنسان ترجمة : زهير الكرمي يوليو ١٩٨٣
- ٦٨- الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية تأليف : د / محمد مفاكو أغسطس ١٩٨٣
- ٦٩- ظاهرة العلم الحديث تأليف : د / عبدالله العمر سبتمبر ١٩٨٣
- ٧٠- نظريات التعلم (دراسة مقارنة) ترجمة : د / علي حسين حجّاج أكتوبر ١٩٨٣
- القسم الأول
- ٧١- الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي تأليف : د / عبدالمالك خلف التميمي نوفمبر ١٩٨٣
- ٧٢- حكمة الغرب (الجزء الثاني) ترجمة : د / فؤاد زكريا ديسمبر ١٩٨٣

- ٧٣- التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي
 ٧٤- مشاريع الاستيطان اليهودي
 ٧٥- التصوير والحياة
 ٧٦- الموت في الفكر الغربي
 ٧٧- الشعر الإغريقي تراثا إنسانيا وعالميا
 ٧٨- قضايا التبعية الإعلامية والثقافية
 ٧٩- مفاهيم قرآنية
 ٨٠- الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)
 ٨١- الأدب اليوغسلافي المعاصر
 ٨٢- تشكيل العقل الحديث
 ٨٣- البيولوجيا ومصير الإنسان
 ٨٤- المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية
 ٨٥- دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية
 ٨٦- الإنسان وعلم النفس
 ٨٧- في تراثنا العربي الإسلامي
 ٨٨- الميكروبات والإنسان
 ٨٩- الإسلام وحقوق الإنسان
 ٩٠- الغرب والعالم (القسم الأول)
 ٩١- تربية اليسر وتحلف التنمية
 ٩٢- عقول المستقبل
 ٩٣- لغة الكيمياء عند الكائنات الحية
 ٩٤- النظام الإعلامي الجديد
- تأليف : د / مجيد مسعود يناير ١٩٨٤
 تأليف : أمين عبدالله محمود فبراير ١٩٨٤
 تأليف : د / محمد نبهان سويلم مارس ١٩٨٤
 ترجمة : كامل يوسف حسين أبريل ١٩٨٤
 مراجعة : د / إمام عبدالفتاح
 تأليف : د / أحمد عثمان مايو ١٩٨٤
 تأليف : د / عواطف عبدالرحمن يونيو ١٩٨٤
 تأليف : د / محمد أحمد خلف الله يوليو ١٩٨٤
 تأليف : د / عبدالسلام الترماني أغسطس ١٩٨٤
 تأليف : د / جمال الدين سيد محمد سبتمبر ١٩٨٤
 ترجمة : شوقي جلال أكتوبر ١٩٨٤
 مراجعة : صدقي خطاب
 تأليف : د / سعيد الحفار نوفمبر ١٩٨٤
 تأليف : د / رمزي زكي ديسمبر ١٩٨٤
 تأليف : د / بدرية العوضي يناير ١٩٨٥
 تأليف : د / عبدالستار إبراهيم فبراير ١٩٨٥
 تأليف : د / توفيق الطويل مارس ١٩٨٥
 ترجمة : د / عزت شعلان أبريل ١٩٨٥
 د / عبدالرزاق العدواني
 مراجعة : د / سمير رضوان
 تأليف : د / محمد عمارة مايو ١٩٨٥
 تأليف : كافين رايلي يونيو ١٩٨٥
 د / عبدالوهاب المسيري
 د / هدى حجازي
 مراجعة : د / فؤاد زكريا
 تأليف : د / عبدالعزيز الجلال يوليو ١٩٨٥
 ترجمة : د / لطفي فطيم أغسطس ١٩٨٥
 تأليف : د / أحمد مدحت إسلام سبتمبر ١٩٨٥
 تأليف : د / مصطفى المصمودي أكتوبر ١٩٨٥

- ٩٥ - تغير العالم
٩٦ - الصهيونية غير اليهودية
٩٧ - الغرب والعالم (القسم الثاني)
٩٨ - قصة الأنثروبولوجيا
٩٩ - الأطفال مرآة المجتمع
١٠٠ - الوراثة والإنسان
١٠١ - الأدب في البرازيل
١٠٢ - الشخصية اليهودية الإسرائيلية
والروح العدوانية
١٠٣ - التنمية في دول مجلس التعاون
١٠٤ - العالم الثالث وتحديات البقاء
١٠٥ - المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي
١٠٦ - «المتلاعبون بالعقول»
١٠٧ - الشركات عابرة القومية
١٠٨ - نظريات التعلم (دراسة مقارنة)
(الجزء الثاني)
١٠٩ - العملية الإبداعية في فن التصوير
١١٠ - مفاهيم نقدية
١١١ - قلق الموت
١١٢ - العلم والمشتغلون بالبحث العلمي
في المجتمع الحديث
١١٣ - الفكر التربوي العربي الحديث
١١٤ - الرياضيات في حياتنا
- تأليف : د / أنور عبد الملك
تأليف : رجبينا الشريف
ترجمة : أحمد عبد الله العزيز
تأليف : كافين رايلي
ترجمة : د / عبد الوهاب المسيري
د / هدى حجازي
مراجعة : د / فؤاد زكريا
تأليف : د / حسين فهميم
تأليف : د / محمد عماد الدين إسماعيل
تأليف : د / محمد علي الربيعي
تأليف : د / شاكور مصطفى
تأليف : د / رشاد الشامي
تأليف : د / محمد توفيق صادق
تأليف : جاك لوب
ترجمة : أحمد فؤاد بلبع
تأليف : د / إبراهيم عبد الله غلوم
تأليف : هريوت . أ . شيللر
ترجمة : عبد السلام رضوان
تأليف : د / محمد السيد سعيد
ترجمة : د / علي حسين حجاج
مراجعة : د / عطية محمود هنا
تأليف : د / شاكور عبد الحميد
ترجمة : د / محمد عصفور
تأليف : د / أحمد محمد عبد الحافظ
تأليف : د / جون . ب . ديكنسون
ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو
تأليف : د / سعيد إسماعيل علي
ترجمة : د / فاطمة عبد القادر الما
- نوفمبر ١٩٨٥
ديسمبر ١٩٨٥
يناير ١٩٨٦
فبراير ١٩٨٦
مارس ١٩٨٦
أبريل ١٩٨٦
مايو ١٩٨٦
يونيو ١٩٨٦
يوليو ١٩٨٦
أغسطس ١٩٨٦
سبتمبر ١٩٨٦
أكتوبر ١٩٨٦
نوفمبر ١٩٨٦
ديسمبر ١٩٨٦
يناير ١٩٨٧
فبراير ١٩٨٧
مارس ١٩٨٧
أبريل ١٩٨٧
مايو ١٩٨٧
يونيو ١٩٨٧

- ١١٥ - معالم على طريق تحديث الفكر العربي
١١٦ - أدب أميركا اللاتينية
قضايا ومشكلات (القسم الأول)
- ١١٧ - الأحزاب السياسية في العالم الثالث
١١٨ - التاريخ النقدي للتخلف
١١٩ - قصيدة وصورة
١٢٠ - سيكولوجية اللعب
- ١٢١ - الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم
١٢٢ - أدب أميركا اللاتينية (القسم الثاني)
- ١٢٣ - ثقافة الأطفال
١٢٤ - مرض القلق
- ١٢٥ - طبعة الحياة
- ١٢٦ - اللغات الأجنبية (تعليمها وتعلمها)
- ١٢٧ - اقتصاديات الإسكان
١٢٨ - المدينة الإسلامية
١٢٩ - الموسيقى الأندلسية المغربية
١٣٠ - التنبؤ الوراثة
- تأليف : د / معن زيادة
تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو
ترجمة : أحمد حسان عبد الواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
- تأليف : د / أسامة الغزالي حرب
تأليف : د / رمزي زكي
تأليف : د / عبدالغفار مكاوي
تأليف : د / سوزانا ميلر
ترجمة : د / حسن عيسى
مراجعة : د / محمد عماد الدين إسماعيل
- تأليف : د / رياض رمضان العلمي
تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو
ترجمة : أحمد حسان عبد الواحد
مراجعة : د / شاكر مصطفى
- تأليف : د / هادي نعمان الهيتي
تأليف : د / دافيد . ف . شيهان
ترجمة : د / عزت شعلان
مراجعة : د / أحمد عبدالعزيز سلامة
- تأليف : فرانسيس كريك
ترجمة : د / أحمد مستجير
مراجعة : د / عبد الحافظ حلمي
- تأليف : د / نايف خرما
د / علي حجاج
- تأليف : د / إسماعيل إبراهيم درة
تأليف : د / محمد عبدالستار عثمان
تأليف : عبدالعزيز بن عبد الجليل
تأليف : د / زولت هارسيناوي
ريتشارد هتون
- ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / مختار الظواهري
- يوليو ١٩٨٧
أغسطس ١٩٨٧
سبتمبر ١٩٨٧
أكتوبر ١٩٨٧
نوفمبر ١٩٨٧
ديسمبر ١٩٨٧
يناير ١٩٨٨
فبراير ١٩٨٨
مارس ١٩٨٨
أبريل ١٩٨٨
مايو ١٩٨٨
يونيو ١٩٨٨
يوليو ١٩٨٨
أغسطس ١٩٨٨
سبتمبر ١٩٨٨
أكتوبر ١٩٨٨

- YY -

- ١٤٨ - علم الأحياء والأيدولوجيا والطبيعة البشرية
تأليف : ستيفن روز وآخرين
ترجمة : د / مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : د / محمد عصفور
أبريل ١٩٩٠
- ١٤٩ - ماهية الحروب الصليبية
تأليف : د / قاسم عبده قاسم
مايو ١٩٩٠
- ١٥٠ - حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي
(برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
ترجمة : عبد السلام رضوان
يونيو ١٩٩٠
- ١٥١ - تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية
تأليف : د / شوقي عبد القوي عثمان
يوليو ١٩٨٩
- ١٥٢ - التلوث مشكلة العصر
تأليف : د / أحمد مدحت إسلام
أغسطس ١٩٩٠

(ظهر هذا العدد في أغسطس ١٩٩٠ ، وانقطعت السلسلة بسبب العدوان العراقي الفاشم على دولة الكويت ، ثم استؤنفت في شهر سبتمبر ١٩٩١ بالعدد ١٥٣)

- ١٥٣ - الكويت والتنمية الثقافية العربية
تأليف : د / محمد حسن عبدالله
سبتمبر ١٩٩١
- ١٥٤ - النقطة المتحولة : أربعون عاما في
استكشاف المسرح
تأليف : بيتر بروك
أكتوبر ١٩٩١
- ١٥٥ - مؤثرات عربية وإسلامية في الأدب الروسي
تأليف : د / مكارم الغمري
نوفمبر ١٩٩١
- ١٥٦ - الفصامي : كيف نفهمه ونساعده ،
دليل للأسرة والأصدقاء
تأليف : سيلفانو آرتي
ديسمبر ١٩٩١
- ١٥٧ - الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي
تأليف : د / زينات البيطار
يناير ١٩٩٢
- ١٥٨ - مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج
تأليف : د / محمد السيد سعيد
فبراير ١٩٩٢
- ١٥٩ - فكرة الزمان عبر التاريخ
ترجمة : فؤاد كامل عبدالعزيز
مارس ١٩٩٢
- ١٦٠ - ارتقاء القيم (دراسة نفسية)
مراجعة : شوقي جلال
تأليف : د / عبد اللطيف محمد خليفة
أبريل ١٩٩٢
- ١٦١ - أمراض الفقر
تأليف : د / فيليب عطية
مايو ١٩٩٢
- (المشكلات الصحية في العالم الثالث)
- ١٦٢ - القومية في موسيقى القرن العشرين
تأليف : د / سمحة الخولي
يونيو ١٩٩٢
- ١٦٣ - أسرار النوم
تأليف : الكسندر بوربلي
يوليو ١٩٩٢
- ١٦٤ - بلاغة الخطاب وعلم النص
ترجمة : د / أحمد عبدالعزيز سلامة
أغسطس ١٩٩٢
- ١٦٥ - الفلسفة المعاصرة في أوروبا
تأليف : م. م. بوشنسكي
سبتمبر ١٩٩٢
- ترجمة : د / عزت قرني

- ١٦٦ - الأمومة : نمو العلاقات بين الطفل والأم
١٦٧ - تاريخ الدراسات العربية في فرنسا
١٦٨ - بنية الثورات العلمية
- ١٦٩ - تاريخ الكتاب (القسم الاول)
١٧٠ - تاريخ الكتاب (القسم الثاني)
- ١٧١ - الأدب الأفريقي
١٧٢ - الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله
- ١٧٣ - المعتقدات الدينية لدى الشعوب
- ١٧٤ - الهندسة الوراثية والأخلاق
١٧٥ - سيكولوجية السعادة
- ١٧٦ - العبقورية والإبداع والقيادة
- ١٧٧ - المذاهب الأدبية والنقدية
عند العرب والغربيين
- ١٧٨ - الكون
- ١٧٩ - الصداقة (من منظور علم النفس)
١٨٠ - العلاج السلوكي للطفل
أساليبه ونماذج من حالاته
- تأليف : د/ فايز قطار
تأليف د/ محمود المقداد
تأليف : توماس كون
ترجمة : شوقي جلال
- تأليف : د/ الكسندر ستيفشيتش
ترجمة : د/ محمد م. الأناؤوط
تأليف : د/ الكسندر ستيفشيتش
ترجمة : د/ محمد م. الأناؤوط
تأليف : د/ علي شلش
تأليف : آلان بونيه
ترجمة : د/ علي صبري فرغلي
- أشرف على التحرير جفري بارندر
ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح إمام
مراجعة : د/ عبدالغفار مكايي
- تأليف : ناهدة البقصمي
تأليف : مايكل أرجايل
ترجمة : د/ فيصل عبدالقادر يونس
مراجعة : شوقي جلال
- تأليف : دين كيث سايمنتن
ترجمة : د/ شاكرا عبدالحاميد
مراجعة : د/ محمد عصفور
- تأليف : د/ شكري محمد عياد
- تأليف : د/ كارل ساغان
ترجمة : نافع أيوب لبس
مراجعة : محمد كامل عارف
- تأليف : د/ أسامة سعد أبو سريع
د/ عبد الستار إبراهيم
تأليف : د/ عبدالعزيز الدخيل
د/ رضوى إبراهيم
- أكتوبر ١٩٩٢
نوفمبر ١٩٩٢
ديسمبر ١٩٩٢
يناير ١٩٩٣
فبراير ١٩٩٣
مارس ١٩٩٣
أبريل ١٩٩٣
مايو ١٩٩٣
يونيو ١٩٩٣
يوليو ١٩٩٣
أغسطس ١٩٩٣
سبتمبر ١٩٩٣
أكتوبر ١٩٩٣
نوفمبر ١٩٩٣
ديسمبر ١٩٩٣

- ١٨١- الأدب الألماني في نصف قرن
١٨٢- الشفاهية والكتابية
- تأليف : د/ عبدالرحمن بدوي
تأليف : والتر ج. أوننج
ترجمة : د. حسن البنا عزالدين
مراجعة : د. محمد عصفور
- ١٨٣- الطاغية
١٨٤- العرب وعصر المعلومات
١٨٥- عندما تغير العالم
- تأليف : د. إمام عبدالفتاح إمام
تأليف : د. نبيل علي
تأليف : جيمس بيرك
ترجمة : ليلى الجبالي
مراجعة : شوقي جلال
- ١٨٦- القوى الدينية في إسرائيل
١٨٧- آلاف السنين من الطاقة
- تأليف : د. رشاد عبدالله الشامي
تأليف : فلاديمير كارتسيف
بيوتر كازانوفسكي
ترجمة : محمد غياث الزيات
- ١٨٨- الاتجاه القومي في الرواية
١٨٩- عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة
- تأليف : د. مصطفى عبد الغني
تأليف : جان- ماري بيلت
ترجمة : السيد محمد عثمان
- ١٩٠- مقدمة في علم التفاوض السياسي والاجتماعي
١٩١- النهاية
- تأليف : د. حسن محمد وجيه
تأليف : فرانك كلوز
ترجمة : د. مصطفى إبراهيم فهمي
مراجعة : عبدالسلام رضوان
- ١٩٢- جذور الاستبداد (قراءة في أدب قديم)
١٩٣- اللغة والتفسير والتواصل
١٩٤- جوته والعالم العربي
- تأليف : د. عبدالغفار مكاوي
تأليف : د. مصطفى ناصف
تأليف : كاتارينا مومزن
ترجمة : د. عدنان عباس علي
مراجعة : د. عبدالغفار مكاوي
- ١٩٥- الغزو العراقي للكويت
١٩٦- المدينة في الشعر العربي المعاصر
١٩٧- اليهود في البلدان الإسلامية
- ندوة بحثية
تأليف : د. مختار أبوغالي
تحرير : صموئيل أتينجر
ترجمة : د. جمال الرفاعي
مراجعة : د. رشاد الشامي
- ١٩٩٤ يناير
١٩٩٤ فبراير
١٩٩٤ مارس
١٩٩٤ أبريل
١٩٩٤ مايو
١٩٩٤ يونيو
١٩٩٤ يوليو
١٩٩٤ أغسطس
١٩٩٤ سبتمبر
١٩٩٤ أكتوبر
١٩٩٤ نوفمبر
١٩٩٤ ديسمبر
١٩٩٥ يناير
١٩٩٥ فبراير
١٩٩٥ مارس
١٩٩٥ أبريل
١٩٩٥ مايو

- ١٩٨ - فلسفات تربوية معاصرة
١٩٩ - الفكر الشرقي القديم
- تأليف : د. سعيد إسماعيل علي
تأليف : جون كرلر
ترجمة : كامل يوسف حسين
- ٢٠٠ - الزلازل : حقيقتها وآثارها
٢٠١ - جيران في عالم واحد
٢٠٢ - الأمم المتحدة في نصف قرن
٢٠٣ - التصوير الشعبي العربي
٢٠٤ - الصراع على القمة
- ١٩٩٥ يونيو - تأليف : د. سعيد إسماعيل علي
١٩٩٥ يوليو - مراجعة : د. إمام عبدالفتاح إمام
١٩٩٥ أغسطس - تأليف : د. شاهر جمال أغا
١٩٩٥ سبتمبر - مراجعة : عبدالسلام رضوان
١٩٩٥ أكتوبر - تأليف : د. حسن نافعة
١٩٩٥ نوفمبر - تأليف : د. أكرم قانصو
١٩٩٥ ديسمبر - تأليف : لستر ثارو
١٩٩٥ ديسمبر - ترجمة : أحمد فؤاد بليغ

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفاً وترجمة :

١ - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

٢ - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات .

٣ - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

٤ - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على ان تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي أو تسعمائة دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف ومائتا دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلف و المترجمة - من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.



سعر النسخة

مؤسسات	أفراد	الاشتراكات :		
ك. ٥٢٥	ك. ١٥	دولة الكويت	دينار كويتي	الكويت ودول الخليج
ك. ٥٣٠	ك. ١٧	دول الخليج	ما يعادل دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى
٥٠ دولاراً أمريكياً	٢٥ دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى	أربعة دولارات أمريكية	خارج الوطن العربي
١٠٠ دولار أمريكي	٥٠ دولاراً أمريكياً	خارج الوطن العربي		

ترسل باسم :

الاشتراكات /

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة / الكويت - 13100

برقيا : ثقف — فاكسميلي : ٢٤٣١٢٢٩

طبع من هذا الكتاب خمسون ألف نسخة

مطابع السيامة - الكويت

قسمة اشتراك



البيان		سلسلة عالم المعرفة		مجلة الثقافة العالمية		مجلة عالم الفكر		سلسلة المسرح العالمي	
د. ك.	دولار	د. ك.	دولار	د. ك.	دولار	د. ك.	دولار	د. ك.	دولار
٢٥	-	١٢	-	١٢	-	١٢	-	٢٠	-
١٥	-	٦	-	٦	-	٦	-	١٠	-
٣٠	-	١٦	-	١٦	-	١٦	-	٢٤	-
١٧	-	٨	-	٨	-	٨	-	١٢	-
-	٥٠	-	٣٠	-	٢٠	-	٢٠	-	٥٠
-	٢٥	-	١٥	-	١٠	-	١٠	-	٢٥
-	١٠٠	-	٥٠	-	٤٠	-	٤٠	-	١٠٠
-	٥٠	-	٢٥	-	٢٠	-	٢٠	-	٥٠

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدًا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / ١٩م

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: ٢٣٩٩٦ - الصفاة - الرمز البريدي 13100

دولة الكويت



ization of the Alexandria Library (GOAL)

— 1998/1999 —

هذا الكتاب

يقدم هذا الكتاب نظرة تكاملية حول مشكلة المخدرات وعلاقتها بالمجتمع . وهو في هذا السبيل يصحب القارئ في جولة للإلمام بأطراف الموضوع ، فيبدأ بحصر عدد من المصطلحات أو المفاهيم الرئيسية التي لا غنى عنها بالنسبة للمتخصصين وغير المتخصصين في فهم المشكلة والتعامل الموضوعي مع أبعادها الرئيسية . حتى إذا فرغ من ذلك اتجه إلى معالجة الموضوع نفسه . فهو يقدم أقداراً معقولة من المعلومات عن التاريخ القديم والحديث للمواد التي استقر الرأي بين أهل الاختصاص على اعتبارها مواد مخدرة .

ويتنقل الكتاب بعد ذلك إلى مناقشة ثلاث نقاط بالغة الأهمية إذ تستحوذ على اهتمام الجميع ، آباء ومترين ومعالجين ومصالحين اجتماعيين ، هذه النقاط هي : منشأ التعاطي والإدمان ، وما يترتب على ذلك من اضطرابات نفسية ، ومشكلات اجتماعية . وبعد هذه المناقشة يتقدم الكتاب إلى عرض الطرق المختلفة لمواجهة مشكلة المخدرات بوجهيها : العرض والطلب ، بغية احتوائها والسيطرة عليها . وأخيراً تنتهي الجولة بالنظر في موقف العلم والعلماء من هذه المشكلة ، وموقف المجتمع بقياداته وصناع القرار فيه من استثمار جهود العلماء في هذا المجال .

بمعر النسخة

مؤسسات	أفراد	الاشتراكات :	الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
٢٥ د.ك	١٥ ك	دولة الكويت	الدول العربية الأخرى	ما يعادل دولاراً أمريكياً
٣٠ د.ك	١٧ ك	دول الخليج	خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية
٥٠ دولاراً أمريكياً	٢٥ دولاراً أمريكياً	الدول العربية الأخرى		
١٠٠ دولاراً أمريكياً	٥٠ دولاراً أمريكياً	خارج الوطن العربي		